الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعــــة بوزريعة-2-
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الإجتماع
تخصص علم الإجتماع الثقافـي

مذكـرة لنيـل شهـــادة الماجستيـر

أساليــب الضبــط الاجتماعـــي
داخــل الأســـرة الجزائريـــة

"دراسة سوسيولوجية ميدانية لعيّنة من الأسر في الوسط الحضري"

إعداد الطالبة:
سبــع نعيمة

تحت إشراف الأستاذ:
د.مصطفى بوتفنوشات

السنة الجامعية
2010-2009

" للعمـــران البشـــري طبيعــــة تجعـــل مـــن الضـــروري أن يكـــون لـــه سياســـة ينتظـــم بهـــا أمـــره، لان البشـــر إذا اجتمعـــوا دعـــت الضـــرورة إلـــــى المعاملـــــة واقتضـــاء الحاجـــات، ومـــدّ كـــل واحـــد منهـــــم يـــده إلـــى حاجتـــه بأخذهـــا مـــن صاحبــــه، لمـــا فـــــي الطبيعـــة الحيوانيـــة مـــن الظلـــم والعـــدوان بعضـــهم علـــى بعـــض، و يمانعـــه بمقتضــــى الغضــــب، و الأنفــــة ومقتضـــى القـــوة البشريـــة فـــــي ذلـــك فيقــــع التنـــازع المفضـــي إلــــــى المقاتلــــــة."

مقدّمة ابن خلدون ص 187



"شكر و تقدير"

أولا نشكر الله تعالى و نحمده حمدا كثيرا

على توفيقه لنا في انجاز و إتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتقدم بجزيل الشكر و خالص التقدير

إلى **الأستاذ الدكتور "مصطفى بوتفنوشات"** على كل ما

قدمه لي من تعليم و نصح و إرشاد و متابعة،

خاصة و صبره معي و إشرافه لهذا البحث ، لاسيما

تحفيزه لي في إتمام هذا العمل،

فكان لي نعمة القدوة علما و خلقا.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من قدّم

لي يد المساعدة سواء من قريب أو بعيد

الفهــــــرس

الصفحة

فهرس الجداول:

المقدمة:

تعتبر الأسرة أهمّ مؤسسة للتنشئة الاجتماعية، لأنها تشكّل الركيزة الأولى في بناء المجتمع، كما أنّها المرآة التي تعكس صورة المجتمع بما تتضمّنه من علاقات و أنماط ثقافية و اتجاهات سلوكية و ممارسات اجتماعية يتعرض لها الفرد منذ ولادته.

فعملية التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تتشكّل خلالها معايير الفرد و مهاراته، و دوافعه و اتجاهاته و سلوكه لتكون متوائمة مع ما يعتبره المجتمع مرغوبا فيه.

ليس هذا فحسب بل أنّ التنشئة الأسرية لم تقتصر على صياغة المواقف و الاتجاهات الشخصية ، بل وصلت إلى تعليم و تلقين القواعد و المعايير و الضوابط الاجتماعية، لأن وظيفة التنشئة الاجتماعية تعدّ من أهمّ واجبات الأسرة اتجاه المجتمع، فهي تقوم بتزويده بقوى بشرية فاعلة تحافظ على بنائه و ضوابطه الاجتماعية، علما أنّ عملية التطبيع وحدها لن تحقق الاستمرار و التوازن في نظام العلاقات الاجتماعية بدون الاستفادة من المنظومة القيمية الموجودة في المجتمع من دين و أعراف و عادات و تقاليد، و قوانين تلزم الأفراد و الجماعات في المجتمع بمراعاتها و التمسّك بها لأنها حسب "دوركايم" هي التي تكوّن الضمير الجمعي الذي يقوم بمراقبة تصرفات الأفراد باستعمال سلطة اجتماعية.

و بما أنّ الأسرة هي المؤسسة الرئيسية في العملية التربوية على الأقل في المراحل الأولى للفرد تعمل على تمرير القيم الاجتماعية بممارستها لعملية الضبط الاجتماعي على حياة الأفراد داخل الأسرة، لذا فعن طريق الضبط الاجتماعي يوجه سلوك الأفراد توجيها يخدم المجتمع، و هناك عدّة طرق ضبطية كالامتثال و الخضوع إذ يأتمر الأطفال بأوامر الوالدين و الكبار و ينتهون عمّا نهوهم عنه، كما يخضعون لسلطة الوالدين حتى يسود الانسجام و الامتثال ، لذا فإنّ إدراك الأسرة للأساليب التربوية الصحيحة يحدد اهتمامها و نجاحها بتنشئة الأبناء على وفق الضوابط الاجتماعية، و هذا ما قصدته دراستنا الحالية لبحث الأساليب و الطرائق التي تستعملها الأسرة الجزائرية في الضبط و التنشئة.

و للإشارة فإنّ المجتمع الجزائري عرف موجة من التحولات كالنمو الحضري السريع و الديناميكية الاجتماعية و تعقد الحياة الاجتماعية، كلها أفرزت ضغوطا و مشاكل و ظواهر ذات صلة و أثر على الأسرة و تماسكها و أدائها لوظائفها التربوية باعتبارها أولى مؤسسات

المجتمع و الرئيسية في عملية التربية مما جعل كيانها يعرف تزعزعا و تخلخلا خاصة على المستوى الداخلي للأسرة كإعادة توزيع الأدوار و تغير قواعد السلطة الأسرية، ة التدني الخلقي، جنوح الأحداث، تشغيل الأطفال، فضلا عن الرسوب المدرسي... و صار بذلك الضبط الاجتماعي للأبناء أمرا صعبا، مما جعل بعض الآباء يرددون عبارات "التربية صعبة"، "التحكّم في سلوكاتهم صعب"، "كل شيء تغيّر"، "الأبناء أصبحوا لا يطيعون و لا يسمعون".

كل هذا يعكس لنا المشاكل و الحيرة التي يعيشها الوالدين في حياتهم اليومية اتجاه تربية و ضبط سلوكات الأبناء، حيث أنّهم أصبحوا أمام جيل من الأبناء يخالفونهم في عدّة أشياء: كالأفكار، في طموحات المستقبل، و زيادة على ذلك كثرة طلباتهم اليومية أمام الاستجابة للتطورات الخارجية... و هذا ما ولّد لدى الآباء صراعا حول أسلوب الضبط المناسب قصد التحكّم في سلوكات و تصرفات الأبناء لتحقيق التنشئة و التربية السليمة للأبناء و بالتالي تكفيهم مع هذا الواقع المتغير.

فالأساليب التربوية التي تعتمدها الأسرة لتحقيق الضبط في نظامها الاجتماعي و الحفاظ على وحدتها و استقرارها و تماسك العلاقات الاجتماعية بين أعضائها التي تتمثّل أنماط عدة تحددها الأبعاد و الظروف الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية للأسرة التي تؤثّر في بناء شخصية الأبناء و توجيه سلوكهم وفق الأنظمة و القواعد الاجتماعية التي يقرّها المجتمع.

فأسلوب الضبط هو تلك الأداة التي يستميل بها مجموعة ما أعضاؤها و تجبرهم على إتباع معاييرها و أساليبها السلوكية. و عليه فأساليب الضبط الاجتماعي لا يمكن معرفتها بمعزل عن الواقع الراهن للمجتمع الجزائري و المشكلات التي يعانيها على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي.

الأمر الذي جعلنا نتطرق في دراستنا هذه إلى الأساليب الضبطية التي يتخذها الوالدين انطلاقا من مبدأ التطور التاريخي للظاهرة علما أنّ الأسرة الجزائرية تعرف أوضاعا اجتماعية، ثقافية و اقتصادية جراء عملية التغير و التطور الاجتماعي كالتفتّح على النظام الاقتصادي و العولمة و انتشار الإعلام،...و لمّا كان الضبط الاجتماعي هو القوة التي بها يتمثّل الأفراد، نظم المجتمع الذي يعيشون فيه فإن أساليب الضبط و أشكاله تختلف من مجتمع

إلى آخر، بل في المجتمع الواحد نفسه، باختلاف الزمان و المكان. فالضبط في المناطق الريفية و المحافظة يختلف عن الضبط في تلك المناطق المتحضّرة و المتحررة، كما يمكن أن تختلف في منطقة أو مجتمع واحد ففي الأسرة الجزائرية التقليدية الضبط الممارس كان أكثر شدّة و صرامة منه في الأسرة الحديثة و على هذا ظهرت أساليب عدة للضبط الاجتماعي و ذلك قد يعود إلى اختلاف المستوى الثقافي و الاقتصادي و الاجتماعي. هذا ما ينتجع عنه اختلاف في أساليب ضبط الأطفال المتبعة من طرف الوالدين و في النمط القيمي المراد بثّه في الأطفال و في العلاقة التي تكون بين الوالدين و الأبناء.

و عليـه كـان هـدف بحثنـا هو معرفة الأساليب التي يمارسها الأولياء (الوالدين) قصد ضبط و توجيه سلوكات أبنائهما في هذا الواقع المغيّر من خلال التربية الأسرية و التنشئة الاجتماعية اتجاه توجيه أبنائهم. فكانت إذن انطلاقة بحثنا من تساؤل عام يشغلنا و هو، كيف أصبحـت الأسـرة الجزائريـة الآن تمـارس عمليـة الضبـط الاجتماعـي إزاء توجيه أبنائها؟ و ماهي الأساليب التي تتخذها في ظل هذا الواقع المتغير؟

و للإجابة عن كل ذلك و لتحقيق الغرض العام من هذا البحث، حاولنا استعراض بحثنا المتواضع من خلال الفصول الآتية:

الفصل الأول: تناولنا فيه البناء المنهجي للدراسة، و قد احتوى على الخطوات المنهجية لوضع الموضوع في إطاره العلمي و قد ضمّ: أسباب اختيار الموضوع، الإشكالية، الفرضيـات، تحديـد المفاهيـــم، المناهـج المتّبعــة و كــذا التقنيــات المستعملــة، ثمّ العيّنـــة و مواصفاتها.

الفصل الثاني: أدرجنا فيه أهمّ الاتجاهات التي تناولت الأسرة و طبيعتها، فتمّ تقسيمه إلى ثلاث مباحث تمّ التعرض في المبحث الأول إلى طبيعة الأسرة البشرية و أهم النظريات التي تناولنها، المبحث الثاني دار حول النسق القيمي و العلاقات داخل الأسرة ، أخيرا و في المبحث الثالث تناولنا أهمية الأسرة من خلال خصائصها ووظائفها.

الفصل الثالث: الخاص بالتنشئة الاجتماعية، ففيه تعرّضنا إلى المباحث الآتية:
الأول: تناولنا فيه خصائص التنشئة الاجتماعية و مؤسساتها، الثاني و بدوره دار حول أساليب التنشئة الاجتماعية و أشكالها، ثمّ و في المبحث الثالث تعرضنا إلى مراحل و أهداف التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالضبط الاجتماعي.

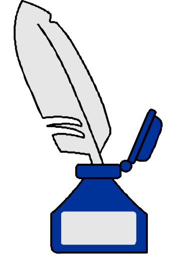
الفصل الرابع: تعرضنا إلى عملية الضبط الاجتماعي ومباحثه تتمثّل في:
المبحث الأول عن الخصائص الاجتماعية و النفسية للضبط الاجتماعي و أهميته.
أما المبحث الثاني احتوى أساليب الضبط الاجتماعي، أما المبحث الثالث و بدوره دار حول الضبط الاجتماعي وسائله و فاعليته.

و أخيرا و بالنسبة للجانب النظري للبحث **فالفصل الخامس** خصصناه للأسرة الجزائرية و أساليب الضبط الاجتماعي ، حيث تمّ تقسيمه إلى أربع مباحث:
المبحث الأول تجلى في إعطاء لمحة سوسيوتاريخية عن الأسرة الجزائرية، ثمّ المبحث الثاني و بدوره دار حول عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، أما المبحث الثالث فهو يخصّ الميكانيزمات و العوامل المؤثرة في تكوين أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، أما المبحث الرابع فيه نجد المشاكل الاجتماعية و انعكاساتها على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

في حين قمنا في الجانب الميداني بالتحقق و قياس فرضيات بحثنا، فتناولناه في خمس فصول، **الفصل السادس** خصصناه لخصائص عيّنة الدراسة إضافة إلى الفرضية الأولى و استنتاجها، أما **الفصل السابع** خصص للفرضية الثانية و كذا استنتاجها، يلي ذلك **الفصل الثامن** الذي احتوى الفرضية الثالثة و استنتاجها، و **الفصل التاسع** للفرضية الرابعة، أما **الفصل العاشر** خصص لتحليل المقابلات الجماعية التي قمنا بها مع الأبناء الممارس عليهم الضبط الاجتماعي، و ختمناه باستنتاج عام، و أخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة التي تمّ فيها حوصلة النتائج التي توصّلنا إليها.

الفصـــل الأول

الاقتراب المنهجي و النظري للدراسة



تمهيـــد:

إن كل ممارسة علمية سواء في العلوم الإنسانية أو الإجتماعية لا بد و أن تكون مسبوقة بنوع من التنظير ، الواضح و الصريح أو الضمني، هذا الإطار النظري الذي يشكل نسقاً فكرياً تتمحور حوله مجموعة من الجهود و الإسهامات العلمية التي تنطلق من إطار مفاهيمي le Cadre Conceptuel، يوجه الدراسة العلمية في مجال معرفي معين هذا الأخير يشترط العديد من التوجهات المنهجية و الأدوات و نماذج تحليلية باعتبارها من مستلزماته الأساسية.

المبحث الأول :

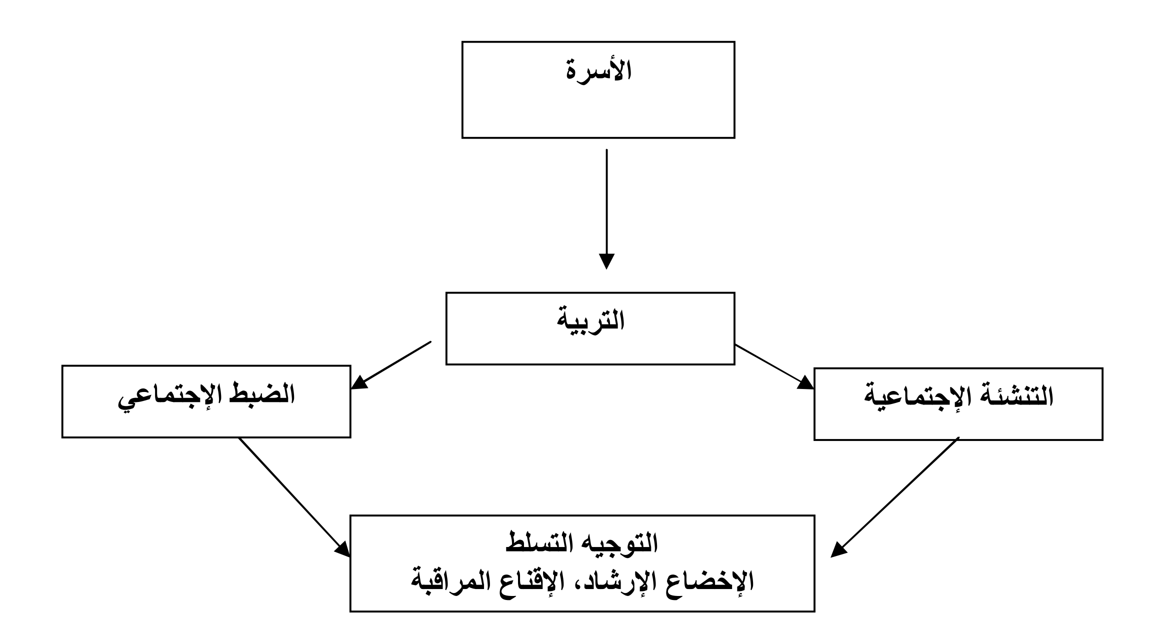
إشكالية الضبط الاجتماعي و أساليبه داخل الأسرة الجزائرية .

تحديد الموضوع :

تؤكد معظم الدراسات الاجتماعية على أن الأسرة تمثل إحدى الوسائل العامة في عملية الضبط الإجتماعي إذ تعتبر الأسرة جماعة إجتماعية أساسية و نظام إجتماعي، فهي مصدر الأخلاق و الدعامة لعمليــة الضبط الاجتماعي فهي نموذج مصغر للمجتمع الـذي نعيش فيه و تعكس بشكل أو بأخر طبيعة النظم الإجتماعية السائدة في المجتمــع مثـل النظام السياســي و الاقتصادي و الاجتماعي و الديني و التربوي .

و إنطلاقا من هذه الفكرة إرتأينا القيام بعملية تفكيك الأســرة انطلاقا من الوظائف الأساسية و الجوهرية التي هي بمثابة إحدى الدعائم الأساسية في استمرارية الأسرة، و من بينها التنشئة الإجتماعية ، الضبط الاجتماعي أو المراقبة الإجتماعية.

فكل أسرة عندما تغرس سلوكيات معينة في أفراد مجتمعها تتوقع أن يكون الغرس موجها نحــو تربيــة محــددة المعالم، و التوقعات بفعل ضوابط التربية و قدرة التنشئــة الاجتماعيــة و الأسرية على ضبط تلك النتائج.



فمن خلال الشكل السابق نصل إلى أن عملية الضبط الإجتماعي داخل الأسرة تتوقف على عناصر ثلاث أساسية هي كما أسلفنا ذكره التربية ، المراقبة، و التنشئة الإجتماعية. فالتربية تمثل تلك القاعدة الأولى للأسرة ،فطبيعة التربية في الأسرة تكمن في الأساليب التي يتبعها وفقا للنسق الإجتماعي العام، هذا الأخير الذي يتضمن كل موروث إجتماعي، ثقافي، إقتصادي، و المتجسد أساسا في القيم و الأعراف، العادات و التقاليد التي يكتسبها الفرد من خلال التنشئة الإجتماعية .

معنى ذلك أن الأسرة تحول الأساليب التربوية الأولى بعملية توجيه الفرد للقواعد و المعايير و كل المكتسبات الإجتماعية للأسرة و تتخذ الضبط الإجتماعي كوسيلة لتحقيق ذلك، كل هذا لأن الضبط الإجتماعي هو النهج المتبع أثناء التنشئة الإجتماعية حتى لا يحيد الفرد عن الطريق المرسوم.

و عن طريق الضبط الإجتماعي يوجه سلوك الأفراد توجيهاً يخدم المجتمع و هناك عدة طرق ضبطية كالإمتثال و الخضوع و الإقناع و المراقبة، إذ يأتمر الأطفال بأوامر الكبار و ينتهون عما نهوا عنه كما يخضعون لسلطة وليهم حتى يسود الانسجام.

من هنا تأتي أهمية دراسة الأسرة التي تمثل وعاءًا لرصد السلوكيات و التمثلات الإجتماعية و فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد من الجنسين فهي بهذا المعنى مفتاح فعلي لولوج المجتمع.

طـــرح الإشكـــــال :

إذا نظرنا إلى المجتمع العربي بكافة شرائحه لوجدنا أن أفراده يتطبعون بعادات و تقاليد موروثـــة عبـــر الأجيـــال و يتمسكـــون بقيم سلوكية، إنحدرت من الأجداد و الآباء كالعفـــة والكرامـــة الطيبـــة و الشـــرف و الطاعـــة و الضيافـــة واحترام الجار و عدم الاعتداء عليه، و المحافظة على الأمانة ...

إن الأفـــراد بشكل عام ملتزمون بهذه المثل و القيم و العـادات و التقاليـد، و التزامهـم لهـــا، و تنفيذهم لنصوصها جعلها جزءاً لا يتجزأ من حياتهم الإجتماعية.

كانت الأسرة الجزائرية تزاول تأثيراً على أفرادها قصد تعديل سلوكهم و تنظيم العلاقات الإجتماعية التي تربطهم، و كانت تتميز بتضامنها الإجتماعي و بسعة حجمها علاوة إلى الخضوع و الإنسياق للجماعة، و هذا راجع أصلاً إلى الظروف الإجتماعية و الإقتصادية للمجتمع ككل، و كثيراً ما كانت الأسرة خاضعة للعادات و التقاليد و الأخلاق و الدين التي تنظم العلاقات الأسرية و تحدد الأدوار فيها فمثلاً : دور المرأة ينحصر في الطهي و النسيج و التربية و أحياناً تتعدى وظيفتها، و تخرج للعمل في الحقل لمساعدة زوجها. و الواقع أن تلك الأنماط السلوكية هي جزء من التراث الديني و الإجتماعي و التقاليد...

غير أن هناك عوامل عدة أثرت بشكل أو بآخر على عملية الضبط الإجتماعي في الأسرة الجزائرية، باعتبار الأسرة أولى مؤسسات المجتمع الأكثر تأثرا بنتائج التغير الإجتماعي، حيت تغيرت من أسرة كبيرة، أين كانت تتولى فيها العادات و التقاليد (الأعراف) ضبط سلوك الأفراد إذ تعمل الأسرة و مجموعة الأقارب بتوجيه الفرد بإستعمال الدين "حرام" أو التعييب عليه " عيب" لاستجابة الأفراد لإنتقادات الآخرين لهم، حتى يصبح الفرد مسايراً للمعايير الإجتماعية التي تفرضها الجماعة عليه دون أن يناقشها أو يخرج عليها،إلى أن أصبحت أسرة صغيرة الحجم، و كانت الحياة الإقتصادية أهم عامل مشجع على ذلك زيادة على عامل تغير نمط السكن، و تعلم الفتاة و خروجها إلى العمل و القانون المدني الذي نافس النظام التقليدي -المحكمة و شركات التأمين، عوض الجماعة التي كانت تتولى كل ما يلحق بالفرد من قوانين سياسية و إجتماعية و أمنية، ... كل هذا جراء السياسات التنموية المنتهجة، التصنيع و التحضر ...

ففي القوانين الحديثة لا يتدخل الفرد في شؤون الآخرين، فالعقاب يكون بالتخويف من السلطة التشريعية مما أدى بالعلاقات الاجتماعية أن أصبحت تبنى على قيم جديدة غير مألوفة.

فالمرأة أصبحت تشاطر الرجل في اتخاذ القرارات العائلية التي كان يتولاها الرجل من قبل، و الأبناء في صراع و سوء تفاهم مع أبائهم و تدهور الأخلاق و كذا تربية الأطفال التي أصبحت في أيدي مؤسسات ظهرت بالتوازي مع الأسرة، كالمدرسة ، الجمعيات، الأصدقاء ، المراكز الثقافية ، و كذا وسائل الإعلام، المرئية و المسموعة منها و المكتوبة التي تعمل على بث قيم و تصورات و اتجاهات و أساليب سلوكية جديدة، كل هذا يؤدي إلى تعايش بين المتوارث و الجديد...

وهكذا أصبحت الأسرة الجزائرية تمر بمرحلة تحول متوجهة من النمط التقليدي إلى النمط الحديث و الحاجة المتزايدة إلى القيم و المعايير الجديدة متباينة و متناقضة و برزت بشكل أكثر حدة أواخر الثمانيات. هذا ما يهدد الانسجام في البنية الإجتماعية ووظائفها بتغير نسقها، فيجد الفرد نفسه في جماعة تضعف القيود فيها و تتكافأ فيه الفرص و تتسع دائرة الحرية مما يؤدي إلى ضعف السلطة الأبوية و تغير الأدوار و المكانات.

فالأسرة تسعى إلى استخدام مجموعة إجراءات لتحقيق الأهداف التي يحددها النظام الأسري حتى يصبح الأفراد بسبب هذه العملية مضطرين للامتثال للقيم و المعايير التي تنتمي إليها الأسرة قصد توجيههم نحو السلوك المرغوب فيه، حتى ينضبط الفرد عن طريق مراقبة الآخرين له .

و من هنا يمكننا صياغة التساؤل العام الذي ترتكز عليه هذه الدراسة على النحو الآتي:

كيف يتجلى – يظهر – الضبط الإجتماعي داخل الأسرة الجزائرية؟.

بتعبير آخر ما هو نوع الضبط الاجتماعي الممارس داخل الأسرة الجزائرية حالياً في تنشئتها الاجتماعية لأطفالها؟

و هل تتجه الأسرة الجزائرية إلى القهر و الإكراه و التسلط في ممارسة عملية الضبط الاجتماعي، أم تلجأ إلى الليونة و التسامح و المناقشة و الحوار؟

و ما هي وسائل الضبط الاجتماعي المستعملة من طرف الأسر؟

و ما مدى تغيير نوع (أسلوب) الضبط الإجتماعي داخل الأسرة الجزائرية وفقا للتغيرات التي لحقت ببنيتها و وظائفها داخل المجتمع؟.

و ماهي العوامل التي تجعل نوعية الضبط الاجتماعي يختلف من أسرة إلى أخرى؟

- هل هذا يعود إلى حجم الأسرة – بنيتها- التي تتطلب نوع معين من الضبط الاجتماعي؟

- و هل للمستوى التعليمي للوالدين علاقة بنوع الضبط الإجتماعي المستعمل في تنشئتها لأطفالها داخل الأسرة الجزائرية؟.

- أم أن هذا يعود إلى عدم الاستقرار في العلاقات الإجتماعية الموجودة بين الوالدين و الأبناء بتراجع و انحصار السلطة الأبوية و كذا التمييز بين الذكر و الأنثى؟.

صياغة الفرضيات

الفرضية العامة:

عرف المجتمع الجزائري خاصة في السنوات الأخيرة، عدة تغيرات أثرت على مختلف بنياته و على مؤسساته الإجتماعية و التي من بينها الأسرة، حيث تحول نمطها من الممتد الواسع إلى الضيق و تقلصت وظائف هذه الأخيرة – الأسرة- و تغيرت فيها العلاقات بين الأباء و أبنائهم و إتساع الهوة بينهما و تراجع سلطة الأب. و هذا ما أثر في نوعية الضبط الإجتماعي، إذ يمارس الأباء أساليب للضبط الإجتماعي بكيفيات مختلفة و هذا حسب المستوى التعليمي للآباء.

الفرضيات الجزئية :

الفرضية الأولى: يرتبط نوع أو أسلوب الضبط الإجتماعي داخل الأسرة الجزائرية بطبيعة تركيبة الأسرة.

الفرضية الثانية: إن التمييز بين الذكر و الأنثى يؤدي إلى ترسيخ نوع معين من الضبط الإجتماعي.

الفرضية الثالثة: يؤثر تراجع سلطة الأب على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

الفرضية الرابعة: يؤثر المستوى التعليمي للوالدين في نوعية و أساليب الضبط الاجتماعي الذي يستعملانه في تنشئة أطفالهم.

تحديد المفاهيم :

مفهوم الأسرة :

في الواقع ليست للأسرة تعريفاً شاملاً واحداً، على الرغم من أنها أهم الوحدات الإجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي لأي مجتمع من المجتمعات، و ذلك نظراً لتعدد أنماطها و لحساسية و موضوعها.

فلغة تعرف كلمة الأسرة باللغة العربية بأنها كلمة مشتقة من فعل أسر، أسراً، إسارة بمعنى شد بالأسار، بمعنى قبض عليه و أخذه [1].

- أما في اللغة اللاتينية فكلمة Familis كانت تعنى العبد الخادم Esclave Domestique و كلمة Familias تمثل مجموع هؤلاء العبيد الخدم الذي يمتلكهم شخص معين [2].

لقد تعرض إذن العلماء لموضوع الأسرة بالدراسة في مختلف التخصصات في علم الاجتماع و الأنتروبولوجيا و تنوعت و تباينت عناوين الكتابة عن الأسرة، إذ بدأت بوصف حياة الأسرة و تحديد أركانها، فسمتها بالمؤسسة Institution ثم حددتها على أنها خلية إجتماعية تقوم بالإنجاب كما يعرفها "برجس ولوك" في كتابها The Familiy بأنها جماعة من الأشخاص يرتبطون بروابط الزواج و الدم ، التبني، و يعيشون معيشة واحدة، و يتفاعلون كل مع الآخر في حدود أدوار الزوج و الزوجة، الأب، الأم، الأخ و الأخت و يشكلون ثقافة مشتركة [3].

---

[1] المنجد الأبجدي ، دار المشرق بيروت ، ط 3 – 1968 – ص 79

[2] F. Engels , l’origine de la famille, de la propriété privée et de l’état , UP . Créte , Paris, 1969, P 58.

[3] محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، مطابع الهيئة المعرية العامة للكتاب ، القاهرة 1979، ص172

فهذا التعريف لا يعد شاملاً، إذا اقتصر على الإنجاب كما قلنا سابقاً غير أنه ورد في الكتابات الإجتماعية عن الأسرة محددين بأنها تنظيماً يعمل على التحكم في سلوك أفرادها وروابطهم الاجتماعية.

فالتعاريف التي أعطيت للأسرة تختلف باختلاف الجوانب التي ركزت عليها ضمن التعاريف التي انصبت على بنيتها، و منها من ركزت على الأدوار و الوظائف و المكانات داخلها بحيث كل واحد منها يمثل جانباً من جوانب الإلمام بتعريفها.

هكذا إذن يعرفها عاطف غيث بأنها "جماعة بيولوجية نظامية تتكون من رجل و امرأة تقوم بينهما رابطة زواجية مقررة، و أبنائها، و من أهم الوظائف التي تقوم بها هذه الجماعة إشباع الحاجات العاطفية، و تهيئة المناخ الاجتماعي الثقافي الملائم لرعاية و تنشئة و توجيه الأبناء [1].

إجرائيا و بناءاً على هذا التعريف، فإن الأسرة جماعة تتكون من زوج و زوجة على الأقل و أولادهما و يقيمون بمسكن واحد تربطهم علاقة إجتماعية قوية مبنية على أساس شرعي و أخلاقي و قانوني، و من وظائفها تنشئة الأطفال و توجيههم و ضبط سلوكهم.

فالأسرة عبر تطورها التاريخي قد عرفت عدة أشكال و وظائف فسوف يتم التعرض في هذه الدراسة إلى هذه الأشكال مركزين على الأسرة الممتدة التقليدية و الأسرة الإنتقالية الضيقة الحديثة لأنهما الشكلان الغالبان في المجتمع الجزائري و هذا ليس في المناطق الحضرية فحسب، بل حتى في المناطق الريفية و شبه الريفية التي هي الأخرى بدأت تعرف الشكل الجديد أي الأسرة الضيقة الحديثة، فهذه النماذج المختلفة و المتباينة عموماً هي وليدة ظروف إجتماعية ثقافية و اقتصادية و فيما يلي تعريف للنماذج الثلاث للأسرة.

أ.**<u>الأسرة الممتدة :</u>**

تتكون بنائيا من ثلاثة أجيال أو أكثر، و لهذا فهي تضم الأجداد و أبنائهم غير المتزوجين و المتزوجين مع أبنائهم [2].

---

[1] محمد عاطف غيث ، قاموس علم الاجتماع- دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية – 1989، ص 167.

(2).G. Thèmes et A. Empereur- <u>Dictionnaire Général des sciences humaines</u> E. universitaire, paris . 1984, pp 336-387.

و في حقيقة الأمر يرتبط مفهوم العائلة بمفهوم الأسرة الممتدة كما جاء في كتاب محمد عاطف غيث "الجماعة التي تقيم في مسكن واحد، و تتكون من الزوج و الزوجة و أولادهما الذكور و الإناث غير المتزوجين، و الأولاد المتزوجين و أبناءهم و غيرهم من الأقارب، كالعم و العمة، الأرامل الذين يقيمون في نفس المسكن و يعيشون حياة إجتماعية و إقتصادية واحدة تحت إشراف رئيس العائلة"[1].

و كلمة عائلة من عال يعيل، معيل، عيال بمعنى كفلهم و قام على معاشهم، و يصبح بقية أفراد العائلة عيالاً مهما كانت درجة مشاركتهم في العمل، و مهما كانت علاقة الإعالة و الاعتماد المتبادلة "سيطرة النظام الأبوي". [2]

و رغم هذا الخلط، يجب أن نشير إلى الفرق بين المفهومين، فالأسرة هي أصغر تشكيلة في الجماعة أو القبيلة تتكون من الزوج و الزوجة و الأبناء، بيد أن العائلة تضم الأب و الأم و الأبناء، و كذا بعض الأقارب كالعم و العمة ، و الخال و الخالة....

و نظراً للتغيرات التاريخية و الإجتماعية و الإقتصادية و العمرانية التي عرفتها المجتمعات تغيّر بناء الأسرة و انكمشت وظائفها و أصبحت تتخذ شكلاً أخر، اصطلح على تسميتها بالأسرة النواة.

لكن قبل التطرق لهذا النمط الحديث هناك نمط وسيط و هو الأسرة الانتقالية.

أ.الأسرة الانتقالية:

يطلق عليها محمد عاطف غيث [3] اسم أسرة عائلية و يعرفها على أنها نموذج أسري يتوسط الأسرة النواة و أسرة "الوصايا" الممتدة، و تتميز بأنها أكثر وحدة و أقل فردية من الأسرة النواة، لأن أكثر اهتماماتها تدور حول العلاقة بين الأباء و أبنائهم حتى بعد زواجهم، حيث يستمر الاتصال الوثيق و يأخذ صوراً عديدة، مساعدات مادية، تشاور ...إلخ.

فهي إذن تجمع بين خصائص الأسرة الممتدة و خصائص الأسرة النواة في نفس الوقت.

---

(1) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر بدون سنة ص 105.

(2) حليم بركات . النظام الاجتماعي و علاقته بمشكلة المرأة العربية . المؤسسة الوطنية العربية ، بيروت ط2 سنة 1982 ،ص 62.

3 محمد عاطف غيث- دراسات في علم الاجتماع ، مرجع سابق – ص 178.

ب- الأسرة النواة :

يعرفها فولكيي بول Foulquier Paul، بأنها مجموعة مكونة من العناصر الأساسية في الأسرة أي الأب، الأم، و الأبناء، و يقيمون في مسكن واحد [1].

فعاطف غيث يحددها بأنها نموذج أسري يتميز أعضاؤه بدرجة عالية من الفردية و التحرر الواضح من الضبط الأسري مما يترتب عليه أن تعلو مصلحة الفرد مصالح الأسرة ككل ، و تمتاز الأسرة النووية بصغر حجمها حيث تتكون عادة من الزوج و الزوجة و أولادهما غير المتزوجين، و لا يحدث إلا نادراً في ظل ظروف استثنائية أن يعيش أحد الأبناء المتزوجين مع والديه [2].

فعند استعمالنا لفظ العائلة فإننا نقصد الأسرة الممتدة الواسعة، أما لفظ الأسرة فنعني به الأسرة في نطاقها الضيق.

مفهوم القيم :

إن دخول مصطلح القيم حقل الدراسات الإجتماعية و النفسية و الإقتصادية هو حديث العهد، و هذا لا يعني أن دلالة هذا اللفظ لم تكن موجودة في ميدان المعرفة في السابق، فمنذ القدم اهتم بها الفلاسفة و لكن عبروا عنها بمفاهيم مختلفة: الخير، الحق، الكمال، المشرف، و المخذل، و بعبارة أخرى ما هو صواب و خطأ.

في الحقيقة أهمية دراسة القيم لا تنطوي فقط على الفكر الفلسفي فإن القيمة أو القيم من المحاور الأساسية التي يدور حولها التحليل السوسيولوجي، و هي من المفاهيم الجوهرية في كل مجالات الحياة السياسية، الإقتصادية، و النفسية و الإجتماعية ، و على الرغم من أهمية القيم و مكانتها الجوهرية في الحياة الاجتماعية في كافة ميادين الدراسات الإجتماعية و العلاقات الإنسانية بصفة عامة.

فهذا المفهوم – القيم – بقي حتى الآن غامضا نوعا ما، لكونه يرتبط ببعض المفاهيم الأخرى كالاتجاه و المعايير الإجتماعية و الحاجات و يرجع هذا الغموض إلى أن المصطلح – يقول علي عبد الرزاق جلبي – مرتبط بالتراث الفلسفي من جهة، و يعبر عن أرضية مشتركة بين

---

[1] Foulquier paul. Vocabulaire des sciences sociales, PUF- Paris . 1978 p 143.

[2] محمد عاطف غيث- دراسات في ... ، مرجع سابق – ص 179

مجموعة من العلوم و المعارف من جهة أخرى، و مع ذلك فهناك اتجاه نحو التخصص في دراسة القيم، و هي حركة علمية تستهدف صياغة عدد محدد من القضايا و المشكلات التي تثيرها دراسة القيم بحيث تكون هذه القضايا قابلة للبحث [1]

فالقيم حسب رالف لينتون تعبر عن حاجات الفرد و رغباته ، و القيم يكتسبها الفرد منذ صغره عن طريق التنشئة الإجتماعية في الأسرة و في المدرسة و في المجتمع أو عن طريق ملاحظـة سلوك الآخرين [2]، فهي- القيم- تعطي معنى للحياة سـواء للأفـراد أو الجماعـات. و هكذا نجد أن كل مجتمع يضع لنفسه معايير سلوكه و تصرفات الأفراد، و هذا يعني أن القيم نسبية، تختلف باختلاف الجماعات الإنسانيـة و نماذجها الثقافيـة و الدينيـة و السياسيـة، و لذلك فالشخصيـة السويـة مثـلاً لا يمكن أن يحكم عليها و لا تعرف إلا بعلاقتها بالمحيط الثقافـي و الاجتماعي الذي تعيش فيه.

فالمتصفح للكتب التي تناولت موضوع القيم يجد فيها تعاريف مختلفة حتى أنها في بعض الأحيان تتصف بالخلط بين مفاهيم أخرى كاتجاه المعايير أو القواعد الإجتماعية و لا يوجد هناك تعريف عام موحد للقيم، بمعنى أخر كل باحث يعطي تعريفاً حسب منظوره الإجتماعي، النفسي، الأنثروبولوجي أو الفلسفي رغم هذه الاستعمالات العديدة هناك تعاريف نالت اتفاق معظم المنظرين في العلوم الإجتماعية كما هو الشأن بالنسبة للتعريف الوارد لدى كل من كلاكهون و روكايتش. و يعرف كلاكهـون القيمة بأنها مفهوم ضمني أو صريح مميز من مميزات الفرد أو خاصة من خصائص الجماعة حول ما هو مرغوب فيه، و الذي يؤثر على اختيار أنماط و وسائل و أهداف الفعل [3].

أما روكايتش فيعرف القيمة " بأنها اعتقاد ثابت نسبياً و أنماطا محددة من السلوك و أهداف غائية تكون شخصية و إجتماعية مفضلة على نقيضتها من أنماط السلوك و الأهداف الغائية الأخرى[4].

و يبدو من خلال تعريف روكايتش أنه يميز بين نوعين من القيم :

---

[1] على عبد الرزاق جلبي ، دراسات في المجتمع و الثقافة و الشخصية، دار النهضة العربية، بيروت 1984، ص 127.

[2] عبد الحفيظ مقدم، القيم الإجتماعية في المجتمع الجزائري . حوليات جامعة الجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر العدد6 ، الجزء 1 1991-1992 ص 9.

[3] فوزية دباب – القيم و العادات الاجتماعية، مع بحث ميداني لبعض العادات الإجتماعية، دار النهضة العربية، بيروت 1980 ص 52.

[4] M. Rokeach, The nature of human values, the free press. New york ,1973, p 26.

النوع الأول: هو القيم الغائية الشخصية التي يسعى الفرد إلى تحقيقها كالحرية، الحياة المريحة....

النوع الثاني : هــي الأنمـاط السلوكية المتبعة لتحقيق الأهداف و المثـل الغائيـة كالشجاعــة و الطاعــة، و الأفــراد لا يختلفــون في تعداد هذه القيم و إنما يختلفون في الأولوية التي تعطى لها.

في هذا الإطار لا يختلف Ruse كثيراً عن سابقيه في تعريف القيم إذ يعرفها أنها اتجاه يعقد بواسطة الفرد أو الجماعة نحو موضوع مادي أو غير مادي- حقيقي أو خيالي- مثل هذا الشيء قدره على أنه يستحق الاختيار، و لهذا فإنه في علاقته بالذين يتمسكون به يكون للقيمة صفة الأمر أو الواجب [1].

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من اختلاف المنظرين في تعريف القيمة، إلاّ أنهم متفقون على أن القيم تقوم مقام المعايير في توجيه السلوك فهي موجودة في فعل الفرد و هي موجودة كذلك في البناء الإجتماعي إذ تشكل المعايير التي تصاغ في ضوءها الأحكام التقويمية ، فهي تضع حداً فاصلاً بين ما يعد سلوكاً مثالياً أو مقبولاً، و بين ما يعتبره المجتمع أمرا ممنوعاً.

و على ضوء ما تقدم يمكننا عرض المفهوم الإجرائي على النحو التالي:

القيم هي مجموعة مبادئ و معايير و ضوابط سلوكية و أخلاقية، تحدد تصرفات الأفراد في إطار جماعة ينصب في قالب ينسجم مع عادات و تقاليد و أعراف المجتمع بإصدار الأحكام أو تقييمها.

مفهوم التنشئة الإجتماعية :

لغويا كلمة التنشئة من فعل "نشأ" بمعنى " شب"[2]، لقد أصبح مفهوم التنشئة الإجتماعية موضوع جدالات في السنوات الأخيرة يقوم على الكيفية التي يمكن بواسطتها أن يصبح هذا المفهوم مفهوماً موحداً و موسعاً لحقل سوسيولوجيا التربية.

فقد استعملت عبارة التنشئة الإجتماعية في الأدب الإنجليزي، و كان المقصود بها تهيئة الفرد بأن يتكيف و يعيش و يتفاعل مع المجتمع.

---

(1) A.R.Ruse نقلاً عن أحمد بيومي ، المجتمع و الثقافة و الشخصية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي الإسكندرية، درا المعرفة الجامعية 1986 ص 109.

(2) ابن منظور أبو الفضل. جمال الدين، لسان العرب/ الدار المصرية للتأليف و الترجمة ، ج1 ، بدون سنة ، ص 165.

فمن وجهة النظر السيكولوجية فإن مفهوم التنشئة الإجتماعية يتضمن تلقين الجماعة للفرد العادات و السمات، و الأفكار و الاتجاهات و القيم.

أما اهتمامات علماء النفس الإجتماعي، فترتكز على الشخصية و كيفية تشكلها حيث ينظر للتنشئة الإجتماعية على أنها الوسيلة التي يتم عن طريقها تكوين شخصية الفرد، هذا إضافة إلى عامل الوراثة.

أما من وجهة النظر السوسيولوجية ، فإن التنشئة الإجتماعية تعني أن الفرد يتعامل و يتماثل إلى الأشياء المسموح بها في الثقافة.

و من أهم تعاريف مفهوم التنشئة الإجتماعية، نذكر تعريف ميشال دينكن إذ يرى " أنها عملية تلقين الفرد قيم و مقاييس و مفاهيم مجتمعه الذي يعيش فيه " [1].

من خلال هذا التعريف نفهم أن التنشئة الإجتماعية تهدف إلى إعداد الفرد أن يكون كائنا اجتماعيا متشبعاً بمفاهيم و قيم و مقاييس مجتمعة ، كما نفهم أيضاً أنها عملية إستدخال القيم و المعايير للفرد.

أما بالنسبة لأحمد زكي بدوي فيرى بأنها " تلك العملية التي يتم بها انتقال الثقافة من جيل إلى جيل، و الطريقة التي يتم بها تشكيل الأفراد منذ طفولتهم حتى يمكنهم المعيشة في مجتمع ذو ثقافة معينة، و يدخل في ذلك ما يلقنه الآباء و المدرسة و المجتمع للأفراد من لغة و دين و تقاليد و قيم و معلومات" [2].

هذا التعريف لا يختلف كثيراً عن سابقه إذ نجد " أحمد زكي بدوي" يركز على ما يتعلمه الأفراد و الاندماج في بعض الشبكات أو البنيات الإجتماعية.

فموضوع التنشئة الاجتماعية هنا واسع النطاق، إذ تتدخل فيه عدة عوامل تساهم في تنشئة الأفراد مثل المدرسة، العائلة، ... و كل عامل يمكن أن يكون مصدره التعليم غايته إدماج الفرد في المجتمع.

أما غي روشيه Guy Rocher فقد حدد هذه العملية بأنها " المسار الذي من خلاله يتعلم الفرد و يستنبط طوال حياته العناصر الإجتماعية و الثقافية لوسطه و يدمجها في بنية

---

(1) ميشال دينكن، معجم علم الاجتماع، تر إحسان محمد الحسن، بيروت، دار الطليعة للطباعة و النشر، ط2 – 1986، ص 225.
(2) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي- فرنسي – الإسكندرية، 1977، ص 400.

شخصيته تحت تأثير التجارب و العوامل الاجتماعية المفسرة لها، و من ثمّ يتكيف الفرد مع محيطه الاجتماعي[1].

نستشف من خلال هذا التعريف أن التنشئة الاجتماعية هي ترتكز على جوانب ثلاثة:

الجانب الأول : يتمثل في كون التنشئة الإجتماعية ذلك المسار الذي من خلاله يكتسب الفرد المعارف و القيم و الرموز الخاصة بالجماعات و المجتمع.

الجانب الثاني : فيوضح أنه كنتيجة للتنشئة الإجتماعية تصبح العناصر الإجتماعية و الثقافية جزءاً مندمجاً في بنية الشخصية . فالشخصية تدل على ذلك التنظيم الديناميكي للأجهزة النفسية و الجسمية التي تملي على الفرد طابع السلوك و التفكير[2].

يقوم **الجانب الثالث** أخيراً على تكيف الفرد في محيطه الإجتماعي أين تربطه علاقة الانتماء بالجماعة التي ينتمي إليها. و يعتبر هذا الجانب في المنظور السوسيولوجي كنتيجة رئيسية للتنشئة الاجتماعية[3].

إذن فالتنشئة الاجتماعية تدل في معناها العام علـى تلك العمليــة التـي يصبح بها الفرد واعياً و مستجيباً للمؤثرات الإجتماعية.

أما من حيث معناها الخاص فهي نتاج للعمليات التي يتحول بها الفرد من مجرد كائن عضوي إلى شخص إجتماعي، وذلك من خلال التفاعل بين الفرد و الجماعة في أخذه كوسيلة لتشريب المعايير و القيم و التمثلات الإجتماعية حيث تبدأ منذ ولادة الفرد.

مفهوم السلطـة:

منذ القدم تمركزت السلطة أو التسلط في المجتمعات للحفاظ على نفسها، هذا التسلط يظهر خاصة في ظاهرة استغلال الإنسان من طرف الإنسان، استغلال المرأة و الطفل و مركز القوة لأغراض نفعية بهذه الطريقة يعم النظام و لكل مكانته و واجباته و قوته في المجتمع.

---

(1)Guy Rocher. Introduction a la sociologie général. Action sociale, paris، R.D HMH.1968، p 132.
(2)GW. Allport, patherns and Growth of personality. New york, halt Rimeheart wiston، 1961. pp 20 -29
(3)Guy Rocher. Opcit pp 133-135.

فالسلطة هي القدرة و الملك- السيطرة- و السلطة كما تعرفها دائرة المعارف العالمية Encyclopédia universalis " هي القدرة على الحصول على نوع من السلوك من طرف الذين يخضعون لها دون اللجوء إلى ضغوطات جسدية بعيدا عن تدخل القوة"[1].

هذا التعريف يظهر لنا الطابع النفسي المرتبط بظاهرة التسلط و يبرز لنا أيضاً ضرورة العلاقة بين مصدر السلطة و الفرد الذي تؤثر على سلوكه بمعنى أن القاعدة النفسية للسلطة لا يمكـن اكتشافها بواسطة تحليل السيكولوجيات الفردية بل توجد فـي علاقـة بيـن القيـادة و الطاعة، ما يسمح لنا باعتبار السلطة كظاهرة إجتماعية [2].

يثير هذا التعريف بعض النقاط نوجزها فيما يلي :

أولها: أنها من أجل أن تكون سلطة يجب أن يكون هناك عدم مساواة بين من يمارس السلطة و من تمارس عليه السلطة.

ثانياً : قوة السلطة تضعف أو تقوى في سلم السلطة الإجتماعية.

ثالثا : هناك خلط بين السلطة و القوة لأنه في الواقع لا توجد سلطة دون عقاب في حالة الامتثال لها. لأن السلطة في أخر المطاف ما هي إلى قوة قاهرة.

أما ماكس فيبر فيميز بين ثلاثة أنماط من السلطة.

1.السلطة الكاريزماتية : التي هي سلطة شخص " خارق للعادة" مما بترتب عنه تولي الزعامة، سلطة الزعيم، الثوري، و النبي، ... و مشروعيته تقوم على الإمكانيات الخارقة للعادة (المعجزات ، الانتصارات...) السلطة الكاريزماتية لا تقوم على معايير عامة، أو تقليدية أو عقلية و إنما تقوم على ضرب من الانكشافات أو الإيحاءات الغيبية.

2.السلطة التقليدية : و هي تقوم على أساس احترام ما هو موجود من قبل ، فالأبوة، سلطة الأب في العائلة، و الأخ الأكبر تعد شكلاً للسلطة التقليدية- سلطة (الأمس الخالد) سلطة التقاليد المقدسة بما شبت لها من صلاحيات عريقة و بفضل العادات الضاربة أطنابها في أعماق الإنسان و التي تفرض عليه احترامها.

---

[1].Encyclopedia universalis , copus A edt . Paris 1990, p578
[2]Ibid p 578.

3.السلطة التي تفرض نفسها بناء على المساواة: سلطة قائمة على أساس الطاعة الواجبة بمقتضى إلتزمات قائمة على أساس نظام شرعي، سلطة الموظف مثلاً [1].

فالسلطة إذن و بصفة عامة تمارس على أساس فردي فالسن و الجنس من العوامل الهامة المحددة لها، و التسلط بهذا يكون من أحد الأبوين أو كليهما أو بعض أفراد الأسرة على بعضها الأخر كالأخ الأكبر مثلاً.

فمن أقدم صورها في تاريخ المجتمع البشري السلطة الأبوية و كانت حدودها واسعة، قديما تصل إلى حد الاعتراف للأب بحق بيع ابنه أو قتله، و لكن دائرتها ضاقت في ظل القوانين الحديثة، و من صورها سلطة الزوج على زوجته التي كانت بعيدة المدى قديماً ثم انكمشت بمرور الزمن تبعاً لتطور الأوضاع الإجتماعية للمرأة [2].

إجرائياً تعتبر السلطة هي فرض الوالد أو الوالدة رأيه و أوامره على ابنه و يتضمن ذلك الوقوف أمام رغباته التلقائية أو منعه من القيام بسلوك معين و هما (الوالد و الوالدة) يستخدمان أساليب متنوعة في ذلك تتميز بالخشونة أو الليونة كألوان التهديد المختلفة من خصام أو ضرب أو حرمان ... إلخ.

مفهوم الضبط الاجتماعي

إن مفهوم الضبط الاجتماعي إذن قديم قدم الفكر الإنساني، فقد عالجه المفكرون و الفلاسفة في كتاباتهم تحت مسميات متنوعة فقد تناوله أفلاطون في مؤلفه " الجمهورية" كما تناوله ابن خلدون في المقدمة تحت اسم "الرقابة" كما تناوله فلاسفة العقد الاجتماعي، أمثال جون جاك روسو، و جون لوك، و لم تخلو مؤلفات رواد علم الاجتماع من تناوله، فقد عالجه أوجست كونت A.Comte و هربت سبنسر H. Spencerو إميل دوركايم E. Durkheim و ماكس فيبرM. Weber و كارل ماركس K. Marx.

إن لفظ Control بالإنجليزية له دلالة إيجابية ضبط الشيء أي ساده، إلا أن هذا اللفظ له معنى سلبي بالفرنسية ، ضبط الشيء منع حدوثه فقورفيتش يشير إلى " أن

[1] باساغانا. مبادئ في علم النفس الإجتماعي، أثر: عبد الله غلام الله الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية، 1983،ص ص107-108.
[2] إبراهيم مذكور و آخرون، معجم العلوم الإجتماعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، 1975، ص 315.

الصعوبات و الاختلافات التي يثيرها مصطلح و مشكل الضبط الإجتماعي عديدة بفعل أنه في اللغات الأوربية القارية كلمة Control يوحي إلى أدنى درجة فكرة تدخل.
بالنسبة للإنجليزية المعنى الجار لكلمة Control هو السلطة، القوة، السيطرة، النفوذ، و في اللغات الأوربية الأخرى Control تعني مراقبة ، تصحيح تفتيش فهي عملية مراقبة فقط [1].
أما لغوياً تعني كلمة ضبط ضبطه ضبطاً و ضباطة أي لزمه، قهره و قوي عليه[2].

إنه من الصعب ، بل و من غير المجدي أن نذكر هنا كل تلك التعريفات التي وضعها علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي، ولذا فسوف نكتفي بذكر عدد قليل منها، ليس لأهميتها في حد ذاتها أو لأنها أصلح أو أكثر شيوعاً من غيرها، و لكن لكي نبين منها فقط الاتجاه العام الذي يسير فيه علم الاجتماع و الأنتروبولوجيا في تناولهما للموضوع و العناصر التي يجب توفرها في أي نسق من أنساق الضبط الإجتماعي.
فنجد إدوارد روس E. Ross يعرف الضبط الإجتماعي على أنه تسلط إجتماعي معتمد على الفرد الذي يهدف إلى تحقيق و وظيفة ما في حياة المجتمع [3].
و يعرف جورج غورفيتش G. Gurvitch الضبط الاجتماعي بأنه مجموع النماذج الثقافية و الرموز الجمعية و المعاني الروحية المشتركة و القيم و الأفكار و المثل و كذلك الأفعال و العمليات المتصلة بها مباشرة و التي يستطيع بها المجتمع و المجموعة و كل فرد القضاء على الصراع و الضيق الحادثين في داخله عن طريق اتزان مؤقت و اتخاذ خطوات نحو جهود مبتكرة ذات أثار فعالة [4].
لاشك أن هذه الرموز و النماذج الجمعية و الرموز المتنوعة و المعاني الروحية تقوم التربية ببعثها في نفوس الأفراد عن طريق عملية التنشئة الإجتماعية و الثقافية المختلفة سواء في نطاق الأسرة أو المدرسة أو عن طريق وسائل أخرى.

فمفهوم الضبط الاجتماعي معقد، كونه يتضمن فعل التحكم ووضع القيود، التسلط و الإخضاع- التنظيم بوجه عام- من جهة، كما يتضمن من جهة أخرى فعل التوجيه

---

(1) G. Gurvitch. La sociologie au xx siècle : les grands problème de la sociologie T1. PUF، paris 1974، p 273.

(2) فؤاد أفرام البساني ، منجد الطلاب- دار المشرف ، بيروت ط 29 .1986 ،ص 421.

(3) "النظام التربوي و الضبط الإجتماعي " مجلة التربية، ع 86 ماي 1988، ص 110.

(4) أحمد أبوزيد ، البناء الإجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع، الكتاب الجامعي الحديث الإسكندرية، الجزء الثاني ، بدون سنة، ص 422.

و المحافظة على التماسك الاجتماعي، كما أن الضبط الإجتماعي هو أساس الحياة الإجتماعية و ضماناً لأمنها و استمرارا لبقائها – فنجد كمبال يونج Kumball Young يرى أن موضوع الضبط الإجتماعي هو امتثال و تضامن و استمرار جماعة معينة أو مجتمع معين أو مجتمع كبير [1].

أما لندبرج فيرى أن الضبط الإجتماعي عبارة عامة تستخدم للإشارة إلى السلوك الإجتماعي الذي يقود الأفراد أو الجماعات نحو الامتثال للمعايير المقررة أو المرغوبة[2].

يستخلص إذن أنه من خلال الضبط الإجتماعي يمتثل الأفراد لمعايير المجتمع و نظمه المختلفة، و يتم ذلك عن طريق ما يتلقاه الفرد عن الجماعات التي ينتمي إليها، حيث أنها تعبر عن أنماط السلوك السائدة في المجتمع.

كما يتضح أن الضبط الإجتماعي وسيلة لاستقرار الجماعة و تماسكها و استمرارية بقائها، و إنه يؤكد على فكرة إنصياغ أفراد المجتمع لما يتطلبه المجتمع من سلوك و معايير و قيم ... من أجل الحفاظ على النظام فيه.

يمكننا أن نلاحظ من التعاريف السابقة، و غيرها من التعاريف التي قدمها علماء الاجتماع للضبط الاجتماعي، أن كل منها ركز على جانب أو بعد معين من أبعاد عملية الضبط الإجتماعي و يمكن حوصلة هذه الأبعاد فيما يلي [3] :

أ – قوة تمارس الضبط الإجتماعي و هذه القوة قد تكون المجتمع ككل أو مجموعة من الأفراد

ب-أفراد أو مجموعات هم موضوع الضبط، أو الموجهة إليهم عملية الضبط.

ج- مجموعة قيم و معايير تهدف القوة التي تمارس الضبط على غيرها أن تؤكدها و تعمل على تثبيتها و استمراريتها.

د-أهداف عامة تقصد القوة التي تمارس الضبط تحقيقها، و هذه الأهداف قد تكون أهدافا تربوية و تعليمية ، و إقتصادية و سياسية أو ثقافية دينية أو خليط منها سويا.

هـ - أساليب تتبع لتحقيق عملية الضبط الإجتماعي مثل العنف و استخدام القوة، أو وسائل الاستمالة مثل الدعاية، سن القوانين ...إلخ.

---

[1] بويل تاميز . المشكلات الاجتماعية: علم الاجتماع و دراسته، تر : غريب محمد سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية 1984، ص 163.
[2] نفس المرجع ص 163.
[3] سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، القاهرة، 1979 ،ص 45.

انطلاقا مما سبق يمكن استخراج نوعين من الضبط الإجتماعي :

- ضبط اجتماعي يعتمد على الأمر و القوة و السلطة.

- و ضبط إجتماعي تعتمد فيه الجماعة على وسائل الإقناع و المناقشة هذا من أجل استمالة أفرادها حتى يتشربوا ثقافة مجتمعهم .

- إجرائياً يمكن أن نعرف إذن الضبط الإجتماعي بأنه مجموعة قوانين آمرة تمارس ضغوطا على عناصر المجموعة(أسرة، مؤسسة، مدرسة، ...) إذا ما حاولوا الخروج عليها، باتخاذ الجزاء وسيلة لتقرير أحكامه و تطبيق الحدود التي يرسمها المجتمع لأفراده.

و للجزاء مظهران إيجابي: مثل مكافأة الأفراد الذين يحرصون على احترام قيم المجتمع، و قد يكون سلبياً و يتمثل في العقوبات التي تفرض على من يحاول الخروج على القواعد و الأحكام الإجتماعية و يتناسب الجزاء مع المخالفة، و مدى ما يرتكبه الفرد ضد النظام الإجتماعي- بما يحويه من قيم مثلى و مبادئ- فيكون في صورة غرامات أو عقوبات مادية كالسجن أو مجرد تحقير أو تهكم (سخرية و تعييب) أو استشعار بالخوف، أو توبيخ أو تأنيب أو اعتزال.

- يستخلص من المفاهيم المذكورة أن هناك علاقة وطيدة بين كل من الأسرة، التنشئة الاجتماعية و القيم ، و الضبط الإجتماعي و السلطة.

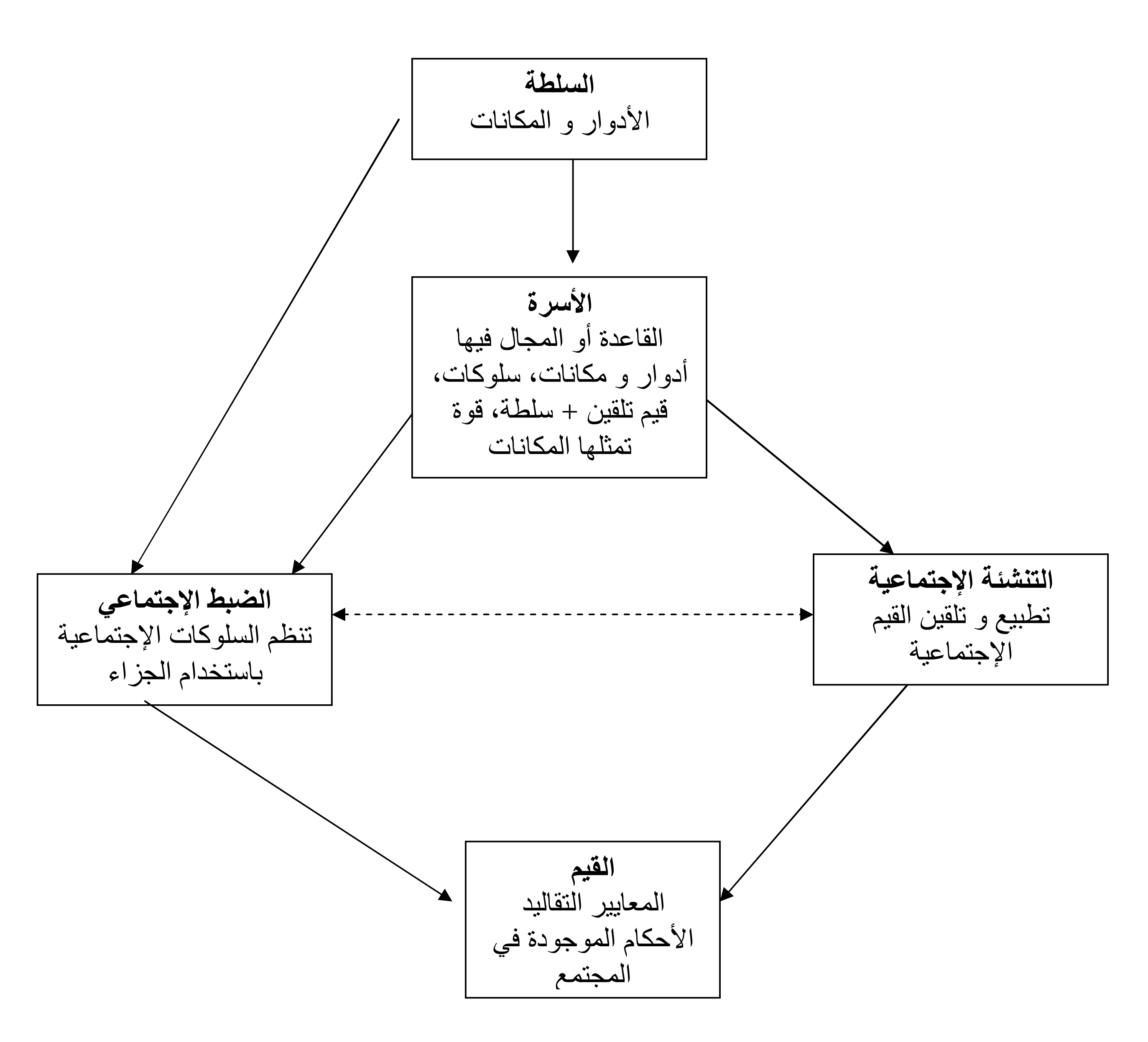
فالتنشئة الإجتماعية عملية حتمية و دائمة، و هي تعني التربية بمفهومها الواسع، إذ أن الجماعة الأسرة مثلاً تلقن الفرد من خلالها العادات و التقاليد و القيم أي تسود المجتمع الذي يتواجدون فيه، أي بعبارة جامعة تنتقل ثقافة المجتمع للأفراد بواسطة التنشئة الإجتماعية التي تقوم بها الأسرة التي تعتبر ذلك المجال الذي ينشأ فيه الأفراد منذ ولادتهم و يتشرب من ثقافتها و قيمها.

و لكي تضمن تشرب هؤلاء الأفراد لثقافة مجتمعهم، فإنها تمارس عليهم عملية نفسية إجتماعية هامة جداً بالنسبة للمجتمع و للأسرة معاً ألا و هي عملية الضبط الإجتماعي التي بواسطتها يضمن المجتمع لنفسه أنه سوف تكون للأسرة فيه أفراد اجتماعيين.

فهذا السلوك الاجتماعي الذي يكتسبه الفرد يوجه عن طريق السلطة التي تتخذ مثلاً القوة، و الأمر و النفوذ كميكانيزمات تعتمد عليها و قد تكون كما قال ماكس فيبر مستمدة من التقاليد

أو القانون أو الإلهام. هذا لأن الضبط الإجتماعي يعتبر مجموعة قوانين و قيم صادرة من السلطة.

إذن فالعائلة كمؤسسة إجتماعية تعمل على تحديد وضبط سلوك الفرد في المجال الإجتماعي عن طريق التنشئة الإجتماعية كما هو مبين في الشكل الآتي :



تشكل المفاهيم السالفة الذكر نسقاً مفاهيمياً يتم من خلاله تناول عملية الضبط الإجتماعي طوال الدراسة و بالتالي يعتبر هذا النسق المفاهيمي الموجه الأساسي الذي بمقتضاه يتم تحليل هذه العملية.

المبحث الثاني :

المنهجية و تقنيات البحث

1- المجالات الثلاثة للدراسة

المجال الجغرافي " المكاني":

- المجال المكاني الذي تنص و تجري فيه هذه الدراسة يتمثل في مناطق مدينة الجزائر باعتبارها المنطقة التي تظهر فيها بوضوح أثار التغيرات الإجتماعية و الإقتصادية و الثقافية التي تؤثر في ممارسات الأفراد. و قد وزعنا الاستمارات على الآباء في بيوتهم أو في أماكن عملهم كالمؤسسات التعليمية، كما تحصلت على رخصة من بلدية الجزائر العاصمة حتى أستجوب بعض الآباء الذين كانوا يترددون على البلدية لطلب السكن ، و كانت الفرصة أن أوزع عددا كبيرا من الاستمارات على هؤلاء، و كانت الأسر التي وزعت عليها الاستمارات تقطن في منطقة ساحة الشهداء، بوزريعة، الأبيار، بئر خادم، الرويبة.

- المناطق كانت متنوعة لكن هي محصورة في المنطقة – المجال – الحضري حتى نحاول معرفة ما شدّة تأثير الحياة الحضرية ، و كذا وسائل التحضر على أساليب الضبط الإجتماعي داخل الأسرة الجزائرية؟

التعريف بالمنطقة الحضرية :

يتم تحديد المنطقة الحضرية من خلال معياريين : الأول كمي " إحصائي" و الثاني نوعي " كيفي".

كماَ تعد منطقة ما حضرية في حالة ما إذا كان مجموع السكان العاملين يضم أكثر من 1000 عامل غير زراعي بالنسبة لمجموع النشاطات المهنية الأخرى، و قد سمح المعيار بتصنيف 55 مقر رئيسي في الفئة الحضرية.

و في حالة ما إذا كانت نسبة العاملين غير الزراعيين أقل من 75 % فتعتبر منطقة شبه حضرية و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1) يوضح التعريف بمنطقة حضرية

المقر الرئيسي	
أكثر من 1000 عامل غير زراعي = منطقة حضرية	
حضري	**شبه حضري**
عاملون غير زراعيون + 75 % من مجموع العاملين	عاملون غير زراعيون - 75 % من مجموع العاملين

المصدر: جوموتان George Mutin la Mitidja[1]

فمن خلال أسر هذا – المجال – الوسط الحضري التي تعتبر جزء لا يتجزأ من المجتمع الجزائري فنحاول حصرو معرفة الأنواع و أساليب الضبط الإجتماعي الممارسة من طرف الأباء لصدّ و كبح السلوكات غير المرغوبة التي يمارسها و يسلكها الأبناء و التي تعتبر غير مألوفة.

كما وضع الديوان الوطني للإحصائيات توقعات حول نسبة التحضر لسنة 1990 حيث افترضت من أنها تصل إلى حوالي 61% في هذه السنة [(2)].

و إذا أردنا تعريــف الوسط الحضــري من الناحية الكيفيــة فهـو مركــز تنظيم اجتماعي و اقتصــادي و ثقافي خاص. فالأنثروبولوجي، كلابد ميتشل يرى أنها تعنــي الزيادة السكانية و العمليات الإجتماعية التي من خلالها تعرف حراك سكاني إلى المدن و من ثم تتغير العمليات الإجتماعية، أي تغيير من الزراعة إلى الأعمال الأخرى التي تمارس في المدن و ما يترتب عليها من تغيير في أنماطها السلوك نتيجة للعيش في المدن [(3)].

يبين ويرثWirth أنه في الوسط الحضري تنشأ طريقة جديدة للعيش أو بالأحرى نمط معيشي جديد، يتميــز بخاصتيـن في المدينة تصبح الاتصالات الاجتماعية أكثر فأكثر غيـر

---

[1]George Mutin . la mitidja O.P.U Alger PP 76.78
[(2)]Office National des statistiques (ONS) collection N° 224 Alger 1995. P 02.
[(3)]Mitchel Clyde, Urbanization detribalization, stabilization and urban commitment in south Africa , taristock publication London 1975 P 43

معروفة الهوية و "نفعية" و تتلاشى تدريجياً الروابط بين الأقارب و من ثم يضعف الضبط الإجتماعي بشكل معتبر .[1]

من خلال هذا تبيّن لنا إلى أي مدى يمكن أن يؤثر الوسط الحضري على عملية التغير الإجتماعي بما أنها وحدة متجانسة يؤثر بشدة على البناء الإجتماعي العام. و تعد الأسرة في مقدمة هذه الأبنية من حيث التأثير عليها سواء على وظائفها أو تركيبها (مورفولوجيا) و علاقاتها الإجتماعية...

ففي خضم هذه التغيرات نحاول أن نأخذ الأسرة الجزائرية نفسها نموذجاً اجتماعيا يتماشى و الواقع مع تمسكها بأساليبها و ممارساتها التقليدية، مما يجعل بعض الأسر تعيش حالة مد و جزر.

2.<u>المجال الزمني</u> :

دام المجال الزمني لدراستنا حوالي 6 ستة أشهر من أواخر شهر مارس لغاية شهر سبتمبر، إذا تمت في ظروف نوعاً ما صعبة، نظراً لصعوبة إجراء اللقاء مع هذا العدد من الأباء خاصة لتخوف الفرد الجزائري من أي استجواب يخصّ و وضعيتهم الاجتماعية و ذلك لعدّة اعتبارات لا سيما منها الأمنية.

3.<u>المجال البشري</u> :

إن صعوبة دراسة مجتمع الأصل بأكمله يؤدي إلى أخذ عينة محدودة ممثلة لمجتمع البحث، أي استخدام طريقة تعميم صفات الجزء على الكل.

لهذا اقتصرت دراستنا على حوالي مائة 100 أسرة و ذلك بإستعمال الاستمارة التي توجه إلى الأباء أي الأب و الأم على السواء، لصلتها بعملية توجيه سلوك أبنائهما.

و بما أننا في مجتمع غير متجانس، فقد ثم اختيار العينة القصدية العمدية Aléatoire وهذا النوع من العينات يعرف بأنه "اختيار كيفي من قبل الباحث للمبحوثين استنادا على أهداف بحثه، و لا يتم اختيار المبحوثين من خلال الجدول العشوائي، أو عن طريق القرعة"[2]

---

[1] L. Kazimier sowa, l'environnement social et le processus d'urbanisation in <u>cahiers internationaux de sociologies</u>, presses universitaires de France, Paris Vol L VIII 1975. p 64

[2] معن خليل عمر ، <u>الموضوعية و التحليل في البحث الاجتماعي</u> ، منشورات دار الأفاق الجديدة، بيروت ط 1، سنة 1983 ،ص 136.

أما كلود جافو فيرى بأن هدا النوع من العينة التراكمية يكون انطلاقا من عينة تتضمن عددا قليلا من الأفراد في علاقة معهم و هكذا إلى غاية أن تصبح العينة مكتملة[1].

لهدا تميزت عينة بحثنا بخصائص نذكرها فيما يلي:- نمط الأسرة أي الأسرة الواسعة و الأسرة الضيقة التي تحاول مسايره العصر خاصة وأن مجتمع بحثنا كان في وسط حضري و هذا لمحاوله معرفة كيف يؤثر حجم الأسرة على عمليه الضبط الاجتماعي الذي يستلزم إتباع نوع معين من الضبط الاجتماعي.

-الأسر التي لديها أطفال بنات و ذكور تتراوح أعمارهم من أربع إلى خمس سنوات فما فوق و هدا لمعرفة مرحله الطفل قبل الدخول المدرسي حيث يكون الطفل فيها مقيدا بأسرته و تستطيع التحكم فيه و بعد سن الخامسة لانتقال الطفل إلي المجال الثاني و هو المدرسة أين يعرف نموذج أخر من التنشئة الاجتماعية و بالتالي أسلوب آخر من الضبط الاجتماعي، و كدا علاقات اجتماعيه جديدة متمثله في المعلم و جماعات الرفاق...حيث تضم هده الفئة العمرية مرحلة المراهقة حيث تزداد دائرة علاقات الأبناء مع الآخرين ويكونوا أقل خبرة بالحياة عامة و بالتالي هم في حاجه إلي مراقبه و توجيه الآباء.

<u>المستوى التعليمي</u>

يتحدد المستوى التعليمي الثقافي في الأسرة على مستوى تحصيل الأبوين المدرسي لذا تم اختيارنا لهدا المؤشر-المستوى التعليمي – لقياس درجة تأثير التعليم في عملية توجيه الأبناء نحو نوع معين من الضبط.

أي هل المستوى التعليمي يؤثر على توجيه الأبناء إلي النوع المتسلط أم العكس أي النوع أو الأسلوب اللين؟

كما يتحدد أيضا المستوى الثقافي في مستوى الاستهلاك الثقافي الذي يتمثل في عدد الساعات التي يقضيها الأبوان في قراءة الكتب و المجلات، كما في نوع المواد المقروءة و أساليب التسلية.

([1]).Claude Javeau, <u>l’enquete par questionnaire</u>, ed, université de Bruxelle, 1990, P60

العمـــــل:

روعي أن يكون نصف أفراد عينة الزوجات من العاملات و المقصود بالزوجة العاملة هي التي تزاول عملا خارج المنزل، بغض النظر عن نوعه، و تتقاضى عنه أجرا و تتغيب بموجبـــه لموجـــه عــن المنــزل، هذه المدة تجعلها تعــرف تذبذب فـــي مسؤولية البيت و الأطفــال. مــع العلـم أن الأبويــن مسؤلان عــن تنشئــة أطفالهـــا و ضبـــط سلوكهـــم.

2-**المنهج المعتمد في الدراسة**

يحـاول بحثنـا هدا التوفيق بين منهجين رئيسيين يميزان أغلب الدراسات السوسيولوجي ألا و هما:

المنهج الكمي و المنهج الكيفي:

1-2 التحليل الكمي الإحصائي:

يتجسد هدا النوع من التحليل الكمي في الحساب الإحصائي للمعطيات التي تعكس جوهر الدراسة بحيث له أهمية كبيره في البحوث الاجتماعية حيث يتم من خلالها اختبار الفرضيات و الدلالة، و ذلك بتحليل العلاقات بين المتغيرات بإتباع الإجراءات الإحصائية اللازمة بتفريغ الاستمارات أو البيانات في التوزيع التكراري ثمّ العرض الجدولي و العرض البياني.

2-**2- التحليل الكيفي (النوعي) :**

بعد العملية الاستقصائية الإحصائية للمعلومات ننتقل إلى هذا النوع من التحليل، إذ نقوم بتحليل النتائج الإحصائية كيفيا و سوسيولوجياً قصد الوصول إلـى نتائـج عميقــة و شاملــة و منسقة.

و لغرض التعرف على الميدان أستوجب علينا تبنّي تقنيات حتى نصل إلى معلومات و نتائج واضحة عن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها.

3-تقنيات البحث :

امتدادا لمنهج البحث المعتمد في هذه الدراسة فقد تم التركيز أساساً على تقنية الاستمارة، باعتبارها أداة بحث مركزية بالنسبة للمنهج الكمي.

3-1 الاستمارة :

تضمّنت استمارة بحثنا على أسئلة التي سوف تمكننا من الحصول على بيانات يمكن أن يتم على أساسها التحقق من صحة الفروض، و تغطي كافة محاور البحث، و قد اعتمدت الدراسة عند جمع البيانات على أسلوب العينة العمدية غير الاحتمالية نظراً لاعتقاد الباحثة بأن الظاهرة التي تقوم بدراستها تشتّد فيها درجة تباين متغيراتها و لهذا قدر حجم العينة بمائة 100 أسرة (أب و أم).

و قبل إجراء الدراسة الميدانية تم التعرف على طبيعة المبحوثين موضع الدراسة و ذلك بأن قمنا بتصميم استمارة استطلاعية (*) وزعت على عينة محدودة العدد، تعرفنا من خلالها على درجة تقبل المبحوثين لأسئلة الاستمارة.

و قد تم جمع البيانات في المناطق المذكورة سابقاً خلال الفترة الممتدة من شهر مارس إلى غاية شهر سبتمبر و تمثلت المحاور الأساسية للاستمارة فيما يلي :

المحور الأول: و هو الخاص بالبيانات الشخصية و ضمّ متغيرات السن بالنسبة للأب و الأم و مستواهما التعليمي و المهنة.

المحور الثاني : المتعلق بنمط الأسرة و أثرها على عملية الضبط الإجتماعي .

أي هل كلما كانت الأسرة واسعة كلما كان الضبط قوي و ذو طابع سلطوي؟ أو العكس أي كلما كانت الأسرة صغيرة الحجم، كلما كان الضبط الممارس من طرف الأباء يتجه نحو الأسلوب المتسامح و اللين.

أما المحور الثالث : الخاص بالعلاقات الداخلية في الأسرة الجزائرية فقد تمّ استعمال متغيرات نحاول من خلالها قياس درجة التفاعل بين الأباء و الأبناء من كلا الجنسين أي البنت و الولد حتى نعرف أو نصل إلى الهدف المراد بلوغه، و هو هل هناك تمييز بين الذكر و الأنثى في إطار ممارسة عملية الضبط الاجتماعي من قبل الوالدين على أولادهم؟ و كذا معرفة اتجاهات السلطة الأبوية.

بعد ذلك تطرقنا إلى المحور المتعلق بالمستوى التعليمي للوالدين و مدى تأثيره على عملية الضبط الاجتماعي.

(*) أنظر نص الاستمارة الاستطلاعية و نتائجها في ملحق هذا البحث.

إذ طرحنا في هذا المحور أسئلة عن:
وسائل التسلية التي يولي لها الآباء الأهمية في توجيه أبنائهم، ثم نسأل عن نوع الكتب و المجلات و الجرائد التي يطالعونها، هل هي تربوية، علمية، مدرسية،...؟ مع ذكر اللغة التي يفضلونها.
بعدها سألنا عن نوع البرامج التلفزيونية التي يشاهدونها، هل يعمل الآباء على مراقبتها أو تترك الحرية للأبناء في مشاهدة أي برنامج؟
و في الأخير نختم استمارتنا ببند يوضح لنا موقف الوالدين اتجاه بعض الممارسات، و ما يناسبها من ضبط، أي محاولة معرفة أسلوب الضبط المتبع من طرف الآباء و معرفة خلفيات مواقفهم تجاه عن نوع الضبط الممارس.
بالإضافة إلى الاستمارة الرئيسية الموجهة للوالدين تمّ تدعيمها بمقابلة جماعية موجهة للأبناء حتى يمكن أن نعرف كيف يمكن أن يؤثر الابن بدوره على الوالدين، هنا يظهر الابن درجة نجاح الوالدين أو فشلهما في ممارسة دورهما و هذا يعني أنّ الأسرة لا تعلم أبناءها أدوارهم فقط بل أدوار الأبوين أيضا، أي أن التفاعل الاجتماعي داخل الأسرة لا يأخذ جانبا واحدا بل جانبين –تأثير و تأثر- أخذ و عطاء.

3-2 المقابلة :

لقد قمنا بإجراء مقابلة مع مجموعة من الأبناء، حيث اقتصرت المقابلة على مجموعة أسئلة حرة و مفتوحة سادها التبادل اللفظي مع الأطفال، و تميّزت كذلك بالصراحة، كما تمكنّا من ملاحظة بعض الظواهر التعبيرية و السلوكية للمبحوثين، ففي هذه التقنية لا يأخذ الباحث الصورة اللفظية لمختلف الإجابات و إنما يأخذ بمغزاها و معناها و لذلك تتميّز المقابلة بأنها أقرب إلى الحياة،ى إذ أنّ الإجابة حرّة، كما تشجع المقابلة المفتوحة على التلقائية و المرونة، و تظهر فيها الاستجابة بشكل طبيعي حر"[1].
لذا تمكنّ من معرفة تصورات و أراء الأطفال الخاصة حول موضوع الدراسة الأمر الذي ساعدنا على الحصول على معلومات تخدم موضوع دراستنا، لأن المقابلة كما يراها العاوي

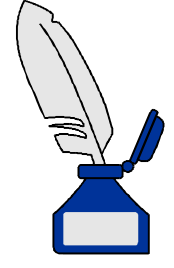
[1] رشوان عبد الحميد أحمد حسين، العلم و البحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، ط5، 1992، ص76

محمد و مبارك محمد "أنها حوار موجّه لأهداف يقوم به فرد مع آخر ، أو مع أفراد بهدف التحصّل على معلومات تخدم موضوعه مستخدما هذه المعلومة في بحثه العلمي.[1]

[1] العاوي محمد، مبارك محمد، البحث العلمي أسسه و طريقة كتاباته، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1992،ص38

الفصـــل الثاني

الأســـرة: طبيعتهـــا، تطورهـــا، خصائصهـــا



تمهيـــد:

تساهم الأسرة مساهمة أساسية في البناء الاجتماعي إذ عن طريقها يكتسب الفرد شخصية كأداة أساسية للضبط الاجتماعي باعتبارها نسقا أساسيا في تكوين الهيكل الاجتماعي.

و هي في ذات الوقت الجماعة الأولية التي تحدد الأنماط الثقافية و الاتجاهات السلوكية و الممارسات الاجتماعية، و تعمل على نقل الثقافة بما تتضمنه من قيم و معايير و سلوك و أفكار و عقائد.

فكل ما يقوم به الفرد من سلوكات و أفعال و كذا امتثاله أو عدم امتثاله لعادات و تقاليد و قيم مجتمعه، يتم في إطار أسرته التي يتفاعل معها باستمرار سواء تعلق الأمر بالرفض أو القبول.

فالفرد بالنسبة للأسرة يعتبر ذلك العنصر الفعال في إنشاء العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة، أين تصبح استمرارية الأسرة تتوقف على مدى صلابة هذا النسيج الاجتماعي، كون الأسرة تنظيما اجتماعيا لها سلطة على أفرادها، إذ تتحكم في سلوكهم اليومي و في الروابط الاجتماعية. كما توجه كل اختياراتهم، بل تحكم و تحدد مصيرهم الاقتصادي.

و على هذا الأساس فالحديث عن النسق الأسري و مع ذكر أهم وظائفها و فهم طبيعة العلاقات بين الأفراد من الجنسين تأتي أهمية و ضرورة دراسة موضوع الأسرة.

المبحث الأول: طبيعة الأسرة البشرية وأهم نظرياتها

طبيعة الأسرة البشرية:

لقد وجدت الأسرة عبر التاريخ لكن في أشكال مختلفة هذا الاختلاف تم باختلاف الأزمنة و الشعوب، فلقد شهدت الأسرة تطورا كبيرا عبر العصور، و هذا قد تم في نواحي كثيرة، كالتطور في حجمها و في وظائفها.

و في هذا الإطار يقول الفيلسوف اليوناني أرسطو بأن "الأسرة هي أول اجتماع تدعو إليه الطبيعة، إذ من الضروري أن يجتمع كائنان لا غنى لأحدهما عن آخر، أي اجتماع الجنسين للتناسل و ليس في هذا الشيء نوع من التحكم، فالاجتماع الأول و الطبيعي في كل الأزمنة هو العائلة حيث تجتمع عدة عائلات تكوّن القرية، ثم المدينة ، فالدولة"[1].

[1].مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية ، بيروت 1985، ص 17

فالأسـرة مـــن خلال هـــذا السيـــاق هـــي ذلـك الاتحـــاد الدائـــم بيـــن الجنسين "المرأة و الرجل" بصـــورة يقرها المجتمع، و هي عبارة عن منظمة اجتماعية و أخلاقية و روحية، و هذا ما يميـــز الأسرة البشرية عـن الأسـرة الحيوانيـة التـي ينعدم فيهـا العنصـر الأخلاقـي و الروحـي و الاجتماعي.

فالأسرة الإنسانية ضرورة عالمية لأنها تقوم بوظائفها الأساسية للمحافظة على استمرار الحياة الاجتماعية، لأن الاتحاد بين المرأة و الرجل لغرض الإنجاب، يتضمن حقائق متباينة تختلف من جماعة اجتماعية إلى أخرى: الطابع البيولوجي و الطابع الاجتماعي.

يتمثل الدور البيولوجي للأسرة في إحداث إتحاد مستقر ما بين رجل و امرأة و لو لفترة من الوقت من أجل التمكين لتطور الأطفال على الصعيد الاجتماعي ، كما تقوم بوظائف أخرى متشعبة و قبل كل شيء فإنها تضمن نقل ثقافة معينة من جيل لآخر(1).

تعدّ الأسرة إذن اللبنة الأساسية التي يتكون منها البنيان الاجتماعي ككل، و تقوم بتحويل الفرد أو الكائن البشري إلى إنسان اجتماعي متطبع بطباع مجتمعه، بمعنى أوضح تقوم الأسرة بتلقين و تعليـــم الـفرد (الكائن البشري) أســس السلــوك الخـــاص به كسلوك الولد أو البنت و معاييـر الضوابـــط الاجتماعيـــة، بـل تغـرس أسسها الجوهرية كالتمييز بين المسموحات و الممنوعات من السلوك الاجتماعي.

كما أشار إلى ذلك كـ .دافيس K.DAVIS في كتابه Humain society بقوله "... إذ أنها تتمتع بأنظمة و علاقات و طقوس سلوكية متطورة يقرها المجتمع و يبرز وجودها"(2).

بهذا تحدد الأنماط و الاتجاهات و السلوكات الاجتماعية .

و بما أنها تتكون على هذا الأساس و تمارس وظائف مختلفة و لها أبنية مختلفة، اختلفت الآراء إذ حـاول العديـد مـن العلمـاء و المنظريـن دراسـة تطـور الأسـرة من خلال اتجاهات سوسيولوجية متباينة، فكل اتجاه يحمل نظرة أو تحليلا خاصا لعملية التطور التاريخي للأسرة.

---

(1) . Famille 2000, histoire de la famille , éditions des connaissances modernes , presses Encyclopédiques de France, Paris ,1971 p07

(2) K.Davis Humain society, New York, 1974, p 35.

(2).إحسان محمد الحسن، دراسة تحليلية في تغيير نظم العائلة و القرابة و الزواج في المجتمع العربي، دار الطليعة، بيروت، 1981، ص 18

لذا لقد حصرنا أهم النظريات التي تتحدث عن الأسرة البشرية و تطورها التاريخي مستعينين بـ أرموند كوفيليي Armand cuvillier، بحيث ميّز بين أربع نظريات نوجزها فيما يلي[1].

نظريـــات الأســرة:

1.النظرية التقليدية:

حسب هذا الاتجاه فإنّ الأسرة الأبوية الأحادية هي الخلية الاجتماعية الأساسية بحيث استمرت هذه الفكرة حتى نهاية القرن 19. و من مؤيدي هذا الاتجاه أولئك نجد كل من اوغوست كونت " August Comte" و لوبلاي "Leplay " اللذين يجتمعان في اتجاه التطوريين ، و من خلال هذا التيار نجذ هذه الأسرة تتفرع إلى فرعين أساسيين مختلفين يتخللهما فرع وسط.

أ-الأسرة الأبرسية Patriarcale: حيث يحتفظ الجد بأبنائه المتزوجين، و هو الوحيد الذي يقوم بإدارة ممتلكات العائلة المشتركة بين أفراد الجماعة ، و التي يرثها الابن بعد وفاة الأب. هذا يعني أن السلطة تبقى في يد الرجل و لا تنتقل إلى المرأة، و هذا ما يفسر أنّ المجتمع الرجالي لا يعترف بالأنثى.

ب-الأسرة غير المستقرة Famille instable: حيث بمجرد أن يصل الابن سن الزواج يستقل عن بيت الأب ليشكل أسرة خاصة به، أما الممتلكات فتقسم بعد وفاة الأب.

جـ- الأسرة الجذع Famille souche: حيث ينصرف الأبناء كل في اتجاهه كما هو في الأسرة غير المستقرة، لكن العادة فرضت أن يعطى الإرث بصفة خاصة لوريث واحد يعيّنه الأب و هو ليس بالضرورة الأكبر.

و من المبادئ الهامة التي تبنتها هذه النظرية في موضوع عملية تطور الأسرة البشرية، الطابـع البدائي للعائلة مع أسبقية الأسرة على الدولة، ففـي الحضارات التي يصفها شميدت Schmidt بالبدائية ، يكون النظام الطوطمي هو السائد فيها، و نجد أن شعوبها لا تعطي للمرأة حريتها ، كما أن القبيلة تقف في وجه الأسرة. و ما يميزها خاصة انحلال الأخلاق، بحيث يفقد الزواج طابعه العاطفي و الأخلاقي المقدس فيها. و نجد أن النظام الأموسي يسود

[1] A. Cuvillier ,manuel de sociologie, P.U.F, Paris, 1950, pp565,578

الحوافز الزراعية أما الأبرسية فهي تتواجد عند الرجل ، أما الحواضر الثانوية فإن الأب يحتل فيها مكانة مرموقة.

1. النظرية المشاعية:

يعتبر باخوفن bakofen من رواد هذا الاتجاه خاصة بعد نشره لكتاب حق الأمومة droit maternel و بذلك أطاح بالتصورات التقليدية و بموجب النظرية التطورية، فهو يميز المراحل التالية لتطور الأسرة الإنسانية.

أ. الأسرة المشاعية: عدم وجود أي قانون و أي ضابط زواجي هنا المشاعية الجنسية إذ هي السائدة و هذا ما ينتج انحلال خلقي ، إذ مع صعوبة التعرف على الأب الحقيقي، ينتسب الأبناء لأمهاتهم.

ب الأسرة الدموية: يعتبر زواج الأب أو الأم مع الأبناء الوضع المحرم الوحيد و هذا القانون يماثل القانون الذي مثّله ليفي ستروس و سماه بزنا المحارم .

جـ. الأسرة بانويلا Panuala : أو الزواج بين الجماعات بمعنى أنّ كل الأفراد من جنس واحد المكونون لنفس القبيلة لهم الحق في إقامة علاقات زواجية مع كل أفراد الجنس الآخر المكونين للنصف الثاني من القبيلة الثانية، و تبقى العلاقات الزواجية بين الإخوة و الأخوات محرمة.

د.الأسرة الأمرسية symdiasmique: يعتبر بداية الزواج الشخصي مع اشتراك المسكن لعدة أس، و هنا تحت سيادة الأم خاصة ، كما أن النسب الأبوي غير محقق.

هـ. الأسرة الأبرسية و أخيرا الأسرة الأحادية الزوجة.

3.النظرية المثالية

يعتبر إميل دوركايم E.Durkheim من ممثلي هذا الاتجاه فهو يقف في الصف الأول وقد قام باقتباس أعمال كوهلر، يعرف دور كايم الأسرة على أنها "مؤسسة اجتماعية أو مجتمع منتظم، يرتبط فيه أفراده قانونيا و روحيا بعضهم ببعض"[1].

لقد ميز دور كايم بين المراحل التي مرت بها الأسرة الاجتماعية على النحو التالي:

أ.العشيرة: هي الوحدة الاجتماعية و التشكيلة القرابية الأولى ،فهي تقدس الطوطم أكثر من العلاقات الدموية، إذ تعتبره الانحدار الطبيعي و الأول للبشرية لأنه يمثل تلك القوة المعنوية و الروحية و الاجتماعية، و يضيف دور كايم أنّ هذه التشكيلة تقوم بتقديس المرأة، و على هذا فالنسب يأتي في خط أمرسي.

ب. الأسرة الأمرسية: تختلف عن العشيرة في إعطائها أهمية للزواج، و بهذا فالقرابة الدموية، و نظام الأسرة قائمان على مبدأ الانحدار تحت الأم.

ج. الأسرة الجماعية: Agnatique indivise: في هذا النوع من الأسر نجد أن روح الجماعة هي السائدة فيها، بالتعاون و التضامن بين أفرادها فالرجل يصاحب زوجته للعيش مع ذويه، و بهذا فانتقال النسب يعود إلى انحدار الأب.

د. الأسرة الأبرسية: و هنا تبرز قوة الأب داخل الأسرة إذ تتميز السلطة تحت يد الأب، و حتى الممتلكات المشتركة تبقى كذلك تحت رئاسته لأنه هنا يتأكد أكثر مما تتأكد أكثر مكانته.

هـ. الأسرة الثنائية: في مثل هذا النوع من الأسر فالانحدار ثنائي يتقاسمه كل من الأب و الأم معا فكل شخص ينتمي لأسرة أمه و أبيه، أما النمط المعيشي فإنه يتميز بالشيوعية.

و. الأسرة الزواجية: هذا النوع من الأسر قائم على مبدأ الزواج، و ذات انحدار ثنائي Bilatérale و يضم الزوجين و الأبناء فقط مثلما هو موجود حاليا.

[1] .E.Durkheim, les formes élémentaires de la vie religieuse, manuel de sociologie, p580

4. النظرية الاقتصادية:

يعتبر إيرنست غروس Ernest Grosse من أولئك الذين أعطـوا بعـدا أوسع لهذا الاتجاه، و لقد صرح بوجود ثلاثة أنواع من الأسر:

أ. **الأسرة المطيعة:** Itrico Sensu وهي الجماعة المتكونة من الزوجين و أولادهما مثل الأسرة الزواجية.

ب. **الأسرة الموسعة**: **Lato Sensu** الأسرة الممتدة الأولى، و هي تتكون من الزيجة الأصلية بالإضافة إلى زوجات الأبناء و كذا الأحفاد و زوجاتهم، أي يمكن أن نجد ثلاثة أجيال و حتى أكثر يعيشون معا.

جـ. **العشيرة**: و هي تتكون من مجموع الذين يتعارفون و يتقاربون برابطة الدم.

يشكل الاتجاه التقليدي الاقتصادي الإطار المرجعي الذي استمد منه إيرنست غروس تحليله، إذ يتوقف نوع الأسرة على النشاط الاقتصادي لفئة معينة، و عليه تسود الأسرة المضيقة ذات الطابع الأبرسي لدى فئة الصيادين من الدرجة الدنيا، بينما لا مكانة تذكر لهذا النوع لدى العشيرة .

أما لدي الصيادين من الدرجة العليا، و رغم سيادة النظام الأبرسي نجد بأن الأسرة مرتبطة بالعشيرة.

أما عند الرعاة فتتجلى سلطة الرجل بحيث تدعم و تطور مكانة العشيرة لاسيما أثناء المعارك، بينما يتناقص دور العشيرة لدى المزارعين من الفئة العليا فاسحة المجال للأسرة الموسعة من بين المأخذ على هذه النظريات و أنها لم تتناول طبيعة تطور الأسرة من منظور شمولي، بل اكتفت بإبراز كل عامل على حدا لدى محاولتها تفسير عملية التطور.

بينما يستوجب البحث السوسيولوجي تناول الظاهرة في إطارها الشمولي من خلال إعطاء تقصي أهميته كل أبعاد الظاهرة المدروسة.

ينطبق هذا الكلام على الاتجاه الاقتصادي الذي ركّز أساسا أثناء تفسيره لطبيعة الأسرة على العامل الاقتصادي المتمثل في النمط المعيشي، رغم أن هذا العامل يبدو لنا غير كافي في تحليل تطور الأسرة.

و في هدا الإطار يؤكد دور كايم بأنه يمكننا إيجاد نوع واحد من الأسر يتوافق مع نمط واحد من العائلات لكن ضمن أنظمة اقتصادية مختلفة ،لقد أبرزت البحوث الأنثروبولوجية الحديثة أنه لا يوجد أصل للأسرة بحيث أكد رالف لينتون أنه لم تتبع المجتمعات خطا واحدا ثابتا للتطور، بل تعددت هذه الخطوط، و من ثمّ لا يمكننا إيجاد إجابة شافية و جامعة بخصوص الأصول الحقيقية للأسرة، لكنها تبقى بمثابة مركب يشمل الرغبات البشرية و الحاجات التي تعبر عن نفسها حسب البيانات المختلفة.

المبحث الثاني: النسق القيمي والعلاقات داخل الأسرة

1. النســـق القيمـــي والأســـرة

لكل فرد مهما كانت ثقافته و درجتها إطار مرجعي يعتمد عليه لإصدار أحكام حول الأشياء و الأفراد و سلوكاتهم، فيعرف به الخير و الشر، الجميل و القبيح، ...... و بعبارة أخرى ماهو صواب و خطأ، هذا الإطار هو القيم و مفهوم القيم يعتبر كما عرفناه إجرائيا أنه مجموعة مبادئ و معايير و ضوابط سلوكية و أخلاقية تحدد تصرفات الأفراد في إطار جماعة ينصب في قالب ينسجم مع عادات و تقاليد و أعراف المجموعة بإصدار الأحكام أو تقييمها.

من هنا يتضح أن القيم تشكل نسقا ثقافيا يحدد إيجابا أو سلبا أنماط السلوك المقبولة و المرفوضة اجتماعيا.

فالأسرة مثلا تقوم بدور كبير في عملية التنشئة الاجتماعية و هي المكان الملائم ليتعلم فيه الطفل أشكال معينة من السلوك و ألوان شتى من القيم و العادات و التقاليد.(1)

ففي الأسرة ينمو سلوك الأفراد و يتعلم الأبناء القيم و الاتجاهات الأساسية، ففي إطارها يتعلم أيضا السلوك المرغوب و المقبول اجتماعيا.

فلا يمكن عزلها عن النسق المجتمعي العام، لأنها هي التي تتولى تشريب المعايير و القيم و الرموز الاجتماعية، لذا لا بد من الإشارة إلى العلاقة بين التنشئة و النسق الثقافي الاجتماعي الشمولي.

.(1) محمد عبد القادر، الدفء و الانسجام الأسري و علاقتها بشخصية الطفل، ضمن بحوث قراءات في علم النفس الاجتماعي، إعداد لويس مليكة المجلد الثاني، 1970، ص ص136-137

فالأسرة هي إحدى المؤسسات الاجتماعية التي تسود فيها علاقات على أساس سلطوي توجيهي، و لا يكون هذا الأساس إلا انعكاس مباشر للقيم و المفاهيم السائدة في المجتمع و التي تتجسد في نظام المسموحات و الممنوعات الذي يفرضه الآباء على الأبناء.

كما تقوم بدور ضابط للاستمرارية الاجتماعية عن طريق فرض احترام التقاليد و القيم و النظم السائدة إلى حد جعل الأبناء يتمثلونها و يتبنونها و يدخلونها في بناء شخصيتهم (تشكيل الأنا الأعلى عند الفرد).

فالطفل يتعلم السلوك السوي الذي يرتضيه والده، و ماهو نوع ذلك السلوك الذي يحقق استحسانهم و يشعره بأنه شخص حسن، إذ بذور الحياة الأخلاقية تبدأ بغرس جذورها يوما بعد يوم داخل محيط الأسرة.

فتعليم الطفل الصواب و الخطأ تتدخل فيه كل مظاهر الحياة الأسرية فالطفل الذي يشعر و يعرف ماهو الصواب بمعناه الكامل يجب أن يشعر بالصواب من داخله و من أعماقه بمعنى أنه قد رأى نماذج من التماسك و الانسجام و التوافق في سلوك والديه الأخلاقي حول مواضيع الصواب و الخطأ)[1].

ففي هذه المرحلة يتعلم الطفل القيم التربوية له، فيقوم الآباء بتلقين الطفل الآداب العامة، و تجنب الشر و العمل بما هو خير، و تجنب السلوكات المنافية للقيم الأخلاقية، و تعليمه الأخلاق الفاضلة من صدق و إخلاص و نصح و شجاعة و صبر و أمانة ....

هذه الأخيرة التي تجعل الإنسان مرتبط بأخيه الإنسان و تجعل للكائن البشري له معنى في محيطه الاجتماعي، فالكلام و التحذير من السرقة و الكذب و الغش و الخيانة و غيرها من مفاسد القيم إنما هو حقيقة الأمر توجيه لعمل الأفراد و نشاطهم نحو أعمال صالحة و قيم إيجابية، هكذا تصبح الأسرة كنظام اجتماعي يقوم بالمراقبة و ضبط سلوكات الأفراد داخل المجتمع.

فالأسرة إذ كانت تؤكد دائما على القيم و المعرفة و أساليب تحصيلها و الاطلاع هذا يكون ذو أثر كبير في تكوين النسق القيمي للطفل و تكوين الضمير الذي يعمل كقوة ضابطة داخلية فيصبح هذا الضمير دستورا يحدد تصرفاته و سلوكه دون الخوف من الرقابة الخارجية.

---

[1]. د. عبد اللطيف حسن فرح ، مفاهيم أساسية لتربية الأطفال دار المريخ – الرياض ،1983، ص 72)

و بذلك تصبح هذه القيم و المعايير و المبادئ موجهات لسلوكه يطبقها في حياته بصورة طبيعية تلقائية.

لهذا فأهم دور للقيم هو ضمان تلاحم و تماسك أفراده و التفافهم حول مبادئه و مصالحه، فالقيم و عبر تواجد قواعد السلوك في المجتمع، تضع حسب أوغوست كونت ما يسميه بالإجماع الاجتماعي و يعبر عنه إميل دوري كايم بالتضامن الاجتماعي ، فالقيم تحرك القواسم المشتركــة بين الأفراد ، كما أنها توحي بأهمية التفاعل بين الآباء و الأبناء و قيمهم و توقعاتهم و حتى سلوكاتهم.

يؤكد فبارسونز أنّ الأسرة التي وصفها تنقل للأطفال و الشباب قيم المجتمع الشامل... و يتم تلقين هذه القيم للأطفال قبل كل شيء بفضل الأدوار التي يقوم بها الآباء داخل التجمع الأسري و المجتمع[1].

و لسنا بحاجة إلى الإطناب في الشرح لنبين أنّ حياة الجماعة –الأسرة- إنما تشكل وحدة اجتماعية متماسكة يلعب كل فرد فيها دوره الخاص و العام بشكل يؤثر في نشاطها الكلي فالصغـار يقومـون بالامتثـال عـن طريـق تقليـد الكبـار و هم من خلال ذلك يكتسبون الخبرة و العادات المتصلة بحياة الأسرة، كما يكتسبون اتجاهات التفكير و طرقه على نحو يؤكد قيم الحياة الأسرية و يحدّد أنماط سلوكها لذا يوجب عليها معرفة نوع العلاقات الداخلية للأسرة، أي ما نوع العلاقة التي تربط الآباء بالأبناء؟

2. العلاقات داخل الأسرة:

إذا كانت الأسرة تعد بمثابة الحوض الوجداني الذي تتشكل فيه شخصية الطفل الناشئة من خلال التفاعلات التي تتم فيها، فإن التنشئة تتأثر بمناخ العلاقات القائمة بن أفراد العائلة التي ينتمي إليها.

و اعتبارا لأهمية الأسرة في بناء المجتمع المتوازن و المتماسك، فالعلاقات الأسرية هي مجموعة الروابط التي تنشأ بين أفراد الأسرة الواحدة عن طريق التفاعل القائم بين أعضائها.

فإذا ما كانت العلاقات الاجتماعية قوية و متماسكة بين أفراد العائلة، فإن العائلة تكون موحدة و متماسكة، و من ثمّ قوية و قادرة على تحقيق أهدافها القريبة و البعيدة و ينتقل هذا إلى

[1] . André Michel, Sociologie de la famille et du mariage ed, P.U.F ,Paris, 1978, p 100

العلاقة التي تربط العائلة بالأقارب، و تربط العائلة بالنظم و المؤسسات الأخرى التي يتكون منها المجتمع.

يذهب فماكس فيبر،إلى أنّ العلاقات الاجتماعية غالبا ما تشير إلى الموقف الذي من خلاله يدخل شخصان أو أكثر في سلوك معين واضعا كل منهم في اعتباره سلوك الأخر بحيث يتوجه سلوكه على هذا الأساس[1].

فالعلاقات الأسرية العميقة تشير إلى قوة الجذب بين الطفل و أبويه و إخوته في حب الاستمرار تحت لواء الأسرة بكل ما تضمنه من توزيع للحقوق و الواجبات ذلك أنّ الطفل يقوم بجملة من السلوكات التي تحدد دوره الاجتماعي مستقبلا. فالأسرة هي تلك الجماعة الوظيفية التي تقوم بتحديد دور كل عضو فيها.

فالأم منح الحنان و الحب، أما الأب فهو المثل الأعلى في قيم الأسرة، ذلك بفضل قيامه بوظيفة السلطة و الحماية التي يوفرها لأفراد أسرته و التي تلعب دورا كبيرا في توطيد العلاقة بين الإخوة داخل البيت، فالعلاقات الاجتماعية داخل الأسرة تتفرع إلى المحاور الآتية و هي:

أولا: العلاقة بين الزوج و الزوجة (الأب و الأم).

ثانيا: العلاقة بين الأبوين و الأبناء.

ثالثا: العلاقة بين الأبناء و البنات (الإخوة و الأخوات).

1. العلاقة بين الزوج و الزوجة (الأب و الأم):

لقد كانت العلاقة السائدة بين الزوج و الزوجة في العائلة التقليدية علاقة يغلب عليها الطابع التسلطي،أي تسلط الزوج على الزوجة، و عدم المساواة في الأخذ و العطاء بين الزوج و زوجته، إذ كان الزوج ينفرد في اتخاذ القرارات الخاصة بمستقبل العائلة و مصيرها ، فلا يأخذ برأي الزوجة و لا يستشيرها و لا يعلمها بشؤونه هذا لأن المرأة كانت تعد غير مؤهلة للقيام بمثل هذه المهمّات.

---

(1) .Weber M ;.Basic concept, in sociology, Green wood press, New York , 1962, P63

أما الإسلام فعلى أساس الحب يؤسس الأسرة، و على أساسه تبنى العلاقة بين الزوجين و هذا ما تبيّنه الآية الكريمة: " و من آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها و جعل بينكم مودة و رحمة إنّ في ذلك لآيات لقوم يتفكرون"[1].

و من خلال ما ورد في الآية القرآنية أعلاه نجد أنها تتميز بصفتين جوهريتين:

المودة (الحب، الصداقة، الصحبة).

الرحمة (التفاهم، المصلحة، العفو).

كل ذلك تحت إطار الهدف العام و هو السكينة و الطمأنينة، و الآية تبدأ بالإشارة إلى وحدة أصل الزوج و الزوجة، و في هذا تأكيد مبدأ التساوي بين الزوج و الزوجة و أنهما سوف يجدان "السكينة" كل في الآخر، و يشير الجزء الثاني من الآية إلى طبيعة الحياة الاجتماعية في العائلة و التي تشمل عناصر الحب و الحنان و التفاهم و التراحم[2].

غير أنّ مع ظهور موجات التحضّر، بدأت نظرة الأزواج لزوجاتهم تتغير لأسباب اجتماعية مثل ارتفاع المستوى التعليمي لكليهما، و تقارب مستواهما الثقافي، أين تتسم العلاقة بينهما بالقوة و التماسك و الفاعلية، ويكمن سبب هذا التماسك في السكن المستقل للعائلة، لذا يكون الاحتكاك مستمر بين الزوج و الزوجة و اعتماد كل منهما على الآخر و مشاركتهما في إدارة شؤون المنزل و تربية الأبناء . بالإضافة إلى عمل المرأة الذي أثّر تأثيرا ايجابيا في العلاقة الزوجية إذ نجد أن عمل الزوجة أدى إلى زيادة نشاطها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، و تعاظم مركزها الاجتماعي إذ تغيّرت نظرة الزوج لزوجته العاملة، و أخذ يكنّ لها الاحترام و التقدير.

فهذه العلاقة لها تأثير بالغ في تحديد الجو الانفعالي الذي يسود الأسرة، فالتوافق الأسري ينعكس إيجابا على الأبناء، أمّا إذا كانت العلاقة يسودها التوتر و الصراع فتنعكس على الأبناء بالسلب، و هذا ما يضطر الأبناء إلى الانحياز نحو أحد الطرفين.

2. العلاقة بين الأبوين و الأبناء:

إنّ العلاقة بين الأبوين و الأبناء في العائلة التقليدية علاقة قوية و متماسكة، نظرا لممارسة الآباء و الأبناء مهنة واحدة و تقاسم الظروف و المشكلات نفسها التي يعيشها الأب،

(1). القرآن الكريم، سورة الروم، الآية 21.

(2) عمران عبد الرحيم، تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي ، المطبعة الانجليزية صندوق الأمم المتحدة 1994،ص 20

فالمستـوى الثقافـي للابـن يتشابه مع الذي يتمتع به الأب، و أفكار و مبادئ و معتقدات و قيم و مقاييس و مصـالح الابـن هـي نفسها التي يحملها الأب، فالعلاقة التي تربطهما علاقة قوية و حميميّته[1].

إلا أننا نجد أن هذه العلاقة يغلب عليها الطابع التسلطي في العائلة التقليدية، إذ أنّ الأب يفرض إرادته و ما على الابن إلا الطاعة و إلاّ تعرض إلى التوبيخ و المقاطعة و الطرد من البيت، و إن الابن يكون مطيعـا لوالـده لأنـه يعـده المثـل الأعلـى لـه فهـو يتقمـص شخصيته و يطيعـه طاعـة كليـة و لا يعـص أوامـره لاسيما و أنه يكون معتمدا على والده في الإعالة و كسب موارد العيش و الشيء نفسه ينطبق على علاقة البنت بالأب و الأم في ذلك النمط من العائلة[2].

أما في المجتمعات المتقدمة، فنلاحظ بان العلاقة بين الأبوين و الأبناء قد تغيرت و لاسيما بعد انتشار التصنيع و التحضّر و شيوع الأفكار الحديثة و التعليم، فأصبحت علاقة مبنية على أسس ديمقراطية و لكنها في الوقت نفسه يصيبها بعض الضعف و الاضمحلال على الرغم من أن الجيلين يعيشان في البيت نفسه، فهذا الضعف الذي يصيب العلاقة الإنسانية سببها أنّ المستويـات الثقافيـة و الميول و الاتجاهات و القيم و المقاييـس للجيليـن تختلـف عـن بعضـهـا البعض لأن طبيعة الحياة التي عاشها الأب تختلف عن طبيعة الحياة التي يحياها الابن في الوقت الحاضر[3].

و نجد أن الدين الإسلامي يضع لكـل مـن طرفـي العلاقـة سـواء كانـوا أبـاء أم أبناء واجبات و مسؤوليـات و صلاحيـات تتناسـب و دوره فـي العائلـة. لذلـك نجـد الديـن الإسلامي يؤكد و يشدد على مسؤولية الآباء التربوية و يشدد عل حسن التربية و التوجيه بقوله تعالى" يا أيها الذين أمنوا قوا أنفسكم و أهليكم نارا وقودها الناس و الحجارة"[4].

---

[1] . Burgess E. and Etal , The family from traditional to companionship , 4th edition, Van nastand rein hold company, New York ,1971 p82.

[2] الوردي علي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، ط1، مطبعة العالي، بغداد، 1965، ص276

[3] . Burgess and Etal , opcit, p163.

[4].القرآن الكريم ،سورة التحريم، الآية 6

فمسؤولية الأب تتمثل في النفقة عل أبنائه و التكفل بكل احتياجاتهم ما داموا صغارا، كما يلتزم الأب بالنفقة على الأبناء أيضا حتى بعد بلوغهم إذ كانوا عاجزين عن النفقة لسبب مشروع كالمرض و العجز و الدراسة.

فالرابطة المعيشية هي رابطة ذات أبعاد مادية و أخلاقية مؤثرة في بناء الأسرة و المجتمع، فالأب صار مسؤولا عن تربية أبنائه من حضانة و نفقة و خدمة، و دور الأم يتمثل في التعليم و التربية و التوجيه.

فحق الأبناء على أبائهم لا يتعلق بالنفقة بل يتعدى ذلك، في حقهم في التربية و التوجيه و العناية و إفاضة روح الحب و الحنان عليهم.

فالطفل يحتاج إلى الرعاية النفسية و الحب و الحنان الأبوي كما يحتاج إلى الحليب و الدواء و الثياب.

3. العلاقة بين الأبناء و البنات (الإخوة و الأخوات):

لقد كانت العلاقة بين الأبناء و البنات علاقة يغلب عليها الطابع التسلطي إذ أنّ الأبناء كانوا متسلطين على البنات و بخاصة الأبناء الكبار حيث دور الابن الكبير شبيه بدور الأب ، و عندما كانت العلاقة قائمة على التسلط فإنها كانت ضعيفة و ليس هناك اختلاف كبير بين الأبناء و البنات في العائلة الواحدة.

فعامل الجنس هنا كان يؤخذ بحزم كبير، و يتضح هذا من خلال تمييز أنشطة و ألعاب كل من البنات و البنين، إذ أنّ الأبناء الذكور كانوا يلتصقون بالرجال، بهدف اكتساب السلوكات و الخبرات من اجل إعدادهم لأدوار المستقبل، أما بالنسبة للبنات فقد كان اهتمام الأمهات ينصب على تعليمهن لشؤون المنزل اليومية و بالتالي نجد أن العلاقة بين البنات و البنين كانت جد محدودة و سطحية و هذا يعود إلى عوامل عديدة هي أن الأبناء غير ميالين للاختلاط و اللعب مع الأخوات لأنّ ذلك لا يجلب لهم السمعة العالية فهم يميلون للاختلاط بالذكور و ليس بالإناث و ذلك لسبب وجود الفصل الجنسي.

يضاف إلى ذلك أنّ التعليم كان حكرا على الأبناء دون البنات.

أما الدين الإسلامي فإنه يرفض مثل هذا التفضيل و التفاوت و يحثّ على المساواة بين الأبناء و البنات.

و كما هو معلوم فإن التحسين في الأحوال الاجتماعية، وصولا إلى علاقة ديمقراطية مبنية على أسس إنسانية قد أعطى فرصة للمرأة في توسيع شبكة علاقاتها، في نطاق العلاقات الخاصـــة بالأفراد، و في ظل هذه الأوضاع لم يعد الأخ قادرا على فرض إرادته على أخته و حملها على القيام بأعمال أو واجبات ليست راغبة فيها إذ أنّ البنت أخذت تحصل على الثقافة و التعليم و هنا تساوت البنت مع الابن في التحصيل العلمي.

كما شاركت البنت بعد إنهاء دراستها بالعمل الوظيفي خارج البيت و تمتعت بالاستقلالية الاقتصادية عن أخيها و أبيها مما كان لذلك الأثر الفعال في استقلالية القرار الذي تتخذه البنت أو المرأة في العائلة، حيث كان له الأثر الكبير في تعميق العلاقة بين الأخ و أخته، و أدى بهذه العلاقــة إلى الاتســـاع، فأصبحــت لا تقتصـر على الطلب و الأمر فقط، بل تعدت ذلك و وصلت إلى حد الحوار و المناقشة و الاستشارة حول المواضيع التي تشغلهم.

و لاستكمال التحليل نشير إلى ميردوك[1] Murduk الذي حصر العلاقات الداخلية للأسرة فيما يأتي:

1. علاقة الزوج بزوجته: و تتميز هذه العلاقة بالتحضر الاقتصادي و التعاون و المعاشرة الجنسية، و المسؤولية المشتركة، و تربية الأطفال مع وضوح في الحقوق المتبادلة في مجالات الملكية و المكانة و السلطة.

2. علاقة الأب بالأبناء: و تتصف بالتعاون الاقتصادي تحت سلطة الأب، كما تتضح مسؤولية الأب اتجاه الأبناء مقابل واجب الطاعة للأب، و تتطور هذه العلاقة فتأخذ شكل الزمالة بين الأب و الابن.

3. علاقة الأم بالابنة: و هي توازي العلاقة بين الأب و الابن مع اختلاف نمط السلطة بينهما

4. علاقة الأم بالابن: و تتميز باعتماد الطفل على أمه في صغره مقابل التزامات يقدمها لها في الكبر.

5. علاقة الأب بالابنة: و هي تدور حول رعاية الأب للابنة و حمايتها.

[1].سامية الخشاب – النظرية الاجتماعية "دراسة الأسرة " ط1 القاهرة، دار المعارف 1982 ، ص ص 28-29

6. علاقة الأخ بأخته و هي علاقة لعب مشترك في مراحل الطفولة إلا أنها تختلف بتقدم سن كل منهما، و إدراكا لعدم الاقتراب من المحارم، و قد يأخذ الأخ دور الأب في السلطة بالنسبة لأخته في بعض الأحيان.

8. علاقة الأخ بأخته الصغرى: و تنحصر في مجالات الزمالة و التعاون تحت سلطة الأخ الأكبر، و مسؤولية الأخ الأكبر نحو أخيه الأصغر في مجالات التدريب و التعليم.

من خلال ما تناولناه في عنصر العلاقات داخل الأسرة نلاحظ أن الأطفال لا يخضعون لسلطة الأب أو لسلطة الوالدين من خلال قوة الجماعة الأسرية، و إنما هم يخضعون لتلك السلطة بسبب كونهم قصرا، أي بسبب عجزهم المؤقت عن الاستقلال و الاعتماد على أنفسهم، كما أشار رينيه كونيج في هذا الصدد إلى اتجاه بعض القوانين الوضعية في كثير من البلاد إلى الكلام عن "سلطة الوالدين" و ليس "سلطة الأب" فقط. كما تعتبر الزوج ممثلا لسلطة الوالدين في التعامل مع المجتمع خارج الأسرة[1].

لقد أثر المجتمع و الأسرة في نمط العلاقات بين الإخوة من خلال الاتجاهات التي يتلقاها الإخوة. فمثلا هناك معايير تحدد سلوك الذكور و أخرى للبنات.إذ يتمتع الذكور بكثير من المزايا و التي تحرم منها البنات و مثل هذا التمايز الذي يحدث داخل الأسرة يؤثر في العلاقات بين الإخوة كأعضاء داخل أسرة واحدة، و قد نتعرض إلى جانب من هذا في الجزء الميداني من خلال الفرضية الثانية لمعرفة كيف تقوم الأسرة الجزائرية بمعاملة أبنائها الذكور و الإناث ؟ هل هناك تمييز بينهما؟ أو هل هناك مفاضلة لأحد الجنسين؟ هل الأمر كما هو في الأسرة التقليدية أم تغير ذلك بتغير الأوضاع الاجتماعية للأسرة خاصة للمرأة التي دخلت ميدان الشغل؟ و أصبحت تشاطر و تنافس زوجها في القيام بمهامه كرئيس للعائلة و المسؤول الوحيد عنها.

يحدد فبارسوتر نوع الدور الاجتماعي ، إذ الأب يخضع لعوامل اقتصادية تفرض أنماطا معينة على الأب و التزامات خاصة بالأم.

فالرجل يتحمل مسؤولية إدارة الأعمال العائلية و المرأة تؤمِن الجو العاطفي داخل العائلة أي أن الرجل يؤمن الغذاء اللازم للعائلة، و المرأة تعتني بالعائلة و توفر لأفرادها الرعاية الكاملة

---

[1]. علياء شكري ، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف القاهرة، الطبعة الأولى، 1979، ص 231

و الحنان اللازم، و بالتالي يتلقى الأطفال منذ صغرهم نفس التربية، فالابن يقلد أباه و يسلك منهجه، و البنت تربى لكي تكون نموذجا لأمها[1].

المبحث الثالث: خصائص الأسرة ووظائفها وأهميتها

1- خصائص الأسرة في بعض المجتمعات الغربية و العربية:

الأسرة مؤسسة موجودة في أي مجتمع، فخصائص المجتمع الإنساني و ظروفه هي التي تحدد الشكل الذي تتخذه الأسرة في هذا المجتمع.

و في مقدمة تلك الخصائص الظروف الاجتماعية و الأنساق الاقتصادية و الثقافية في المجتمع، فهي أبرز العوامل المؤثرة في الأسرة.

لذا قد نجد أن التغيرات التي تصيب الأسرة تختلف بلا شك من مجتمع لأخر و لا يعني مثلا انهيار علاقات الأسرة الممتدة في الغرب حدوث دلك في كل المجتمعات.

فهذه التغيرات في أنماط الأسرة من حيث البناء أو الوظائف ترتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع، و التحضّر، والتحديث، ....إلخ.

لكن رغم ذلك قد نجد الكثير من نقاط التشابه و الاشتراك التي تربط بين الكثير من المجتمعات فيما يخص الأسرة.

1. خصائص الأسرة الغربية:

إنّ اتساع رقعة المجتمعات الغربية بظهور التصنيع و اتساع مجال الخدمات و تنوع المهن، و بالتالي بروز إمكانات الحراك المهني و الجغرافي لأفراد الأسرة و ارتفاع المستوى التعليمي لديهم، أدى بعمومية الأسرة النووية كمؤسسة اجتماعية في المجتمع الغربي.

و من البديهي أن هذا النموذج قد عرف تطورات و تحولات عديدة لوظائفها أو نوعيتها، و من مميزات الأسرة الغربية الفردانية إذ نجد أن هذا الطابع يسيطر على العلاقات الأسرية خاصة منها العلاقة بين الزوج و زوجته و تجمع الكثير من الدراسات التي أجريت على الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية الذي يمثل المجتمع الذي وصل إلى درجة أعلى من درجات التصنيع على وصف الأسرة النووية فيها بصفة العزلة.

[1]. نادية بلحاج، المرأة و الوضع الأسري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997، ص21

ووصف هذا النمط الأسري بعدم الاستقرار و ظلت تؤكد ابتعاد الأسرة النووية عن دائرة الأقـارب بمـا فيهـا والديّ كل من الزوجين فـي الخـارج، و يصاحـب هـذا المسكـن المستقـل و الاستقلال المالي و غير ذلك من الملابسات التي تضغط جميعا على نفس الفكرة، و يذكر روبين وليامز R.Williams في كتابه "المجتمع الأمريكي " بأن المجتمع الأمريكي يتميز ببناء قرابي بسيط غاية في البساطة ، و لكن هذا النسق القرابي أكثر من النسق العائلي بكثير[1].

فالبناء القرابي للأسر النووية يتميز بدرجة عالية من البساطة فلا يعيش أكثر من جيل في حياة واحدة إلا في الفترات الاقتصادية الصعبة، و عند اشتداد حدة أزمة المساكن[2].

و أما في المجتمع الانجليزي فوضع الأسرة يختلف قليلا عما رأيناه في الولايات المتحدة الأمريكية، هذا ما أوضحته الدراسات التي تقرّ بمدى التفاعل بين أفراد الأسرة النووية في الريف و المناطق غير صناعية و دائرة الأقارب المتصلة بها بسبب تجاورها في السكن من ناحية ، و ما يقوم بينها من تعاون اقتصادي من ناحية أخرى، أما في المدينة و المناطق الحضرية فقد أصبحت الأسرة أكثر حاجة إلى المساعدة الروحية و المعنوية من الأقارب بسبب التباعد المكاني بينهما، و لهذا فقضية العزلة التي وضعها "تالكوت بارسونز" لا تصدق بالضرورة على الأسرة النووية في كل الثقافات الصناعية الغربية.

و يؤكد كونيج "أن هذا يصدق على الأقل بالنسبة لبريطانيا حيث تبرز بشكل واضح قوة العلاقات مع الأقارب في المدينة حتى و إن كانت ذات أثار ضعيفة و أهمية من الناحية الاقتصادية، و لذلك لا يجب أن نغفل الأنواع الأخرى غير الاقتصادية من التفاعل[3].

أما في المجتمع الفرنسي لقد واكبت ظروف اجتماعية ما بعد الحرب كانت وضعية الأسرة نفسها أحد المعيقات التي وسمت هذه الفترة بسيادة الرجل و إقصاء المرأة من الحياة السياسية مع اضطلاعها بدور متواضع في الحياة الاقتصادية.

فتطورت الأسرة بمعناها الواسع، سواء أكانت القبيلة أم البيت أم العشيرة أم العائلة إلى الأسرة النووية، و هو انتقال من تضامن اجتماعي نحو مجتمع فرداني يعيش كل فرد فيه

[1]. علياء شكري، مشكلات أساسية حول الأسرة و التصنيع، القاهرة،دار المعارف، 1984 ،ص438-439

[2]. نفس المرجع، ص439

[3]. علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط1، 1998 ،ص 211

لنفسه و لأسرته، فحلت الدولة محل الأسرة في عدد من أشكال التعاضد الاجتماعي (التأمين عن المرض و عن البطالة و عن الشيخوخة)[1].

و تعيش تشكيلات الأسرة في الوقت الحالي تحت تأثير أشكال السلوك و القيم الحديثة حيث أضحى المجتمع يتسم بنوع من التحرر و الليبرالية فقدت فيه الأسرة الرقابة على أطفالها.

فمن الأشكال الأولوية التي عرفتها الأسرة الغربية هي مشابهة لتلك التي ظهرت عند سكان الايروكوا، حيث يؤكد "مورغن" أن قبيلة الايروكوا و جماعتها الدموية ممثلة بأسماء الحيوانات[2].

أما بالنسبة للتنظيم السياسي لها فكانت القوانين التشريعية تتمركز حول الميادين الملكية (les domaines royales)

و في العصر الوسيط فإن العلاقات كانت مبنية على تجانس العلاقات الواقعية و الشخصية أين كانت تسود فيها روح الجماعة.

فأيديولوجية الأسرة الغربية تعتبر أيديولوجية راديكالية، تحفز الأنماط الفردانية في السلوك وبالتالي فهي تشجع نمط الأسرة النووية.

إنّ الاستنتاج العام الذي نخرج به مما أظهرته تلك الدراسات، هو أن المجتمعات الغربية تميّزت بتلاشي و تدنّي الروابط و الالتزامات و التوقعات بين الأقارب و معظم الأسر هي أسر نووية و كذا زواجية صغيرة الحجم و غالبا ما تعيش في عزلة اجتماعية كما يرى تالكوت بارسونز يحرك أفرادها العامل الاقتصادي إذ يعتمد على الاقتصاد الحر حيث أن الطفل منذ الصغر يربى على الحرية و الاستقلالية، حيث يكون حرا في سلوكاته، و يعتمد على نفسه في كثير إن لم نقل معظم الأمور، هذا يعني أن الأسرة الغربية أو بالأحرى المجتمع الغربي رغم ما توصل إليه من تطور إلا انه يعاني من عدة مشاكل ، كالإدمان و الممارسات الجنسية غير شرعية و الانحلال الخلقي.

---

[1]. مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات، أزمة القيم و دور الأسرة في تطور المجتمع المعاصر، الرباط الدورة الربيعية لسنة 2001 ص ص 395-396

[2] . Fredirique.Engels ، l'origine de la famille, opcit, p81

هنا يكمن وجه الاختلاف مع الأسرة العربية التي تحاول دائما التمسك بقيمها رغم التغيرات التي تعرفها المجتمعات العربية على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي الذي يؤثر لا محال على البنية الاجتماعية الأساسية للمجتمع ألا و هي الأسرة.

2. خصائص الأسرة العربية:

فـي كل المجتمعـات و خاصــة منهـا المجتمع العربي و الإسلامي هناك أسر محافظة تعارض و ترفض كل ماهو دخيل على قيمها التقليدية –المحلية- مقابل أسر أخرى تجعل من القيم الغربية حافزا لها في التطور و التقدم.

فالسؤال الذي نطرحه هنا، هو ما موقع الجزائر أو الأسرة الجزائرية من هذين النمطين "المحافظ و المتفتح"؟ و هذا ما نحاول تناوله في الفصل الخاص بالأسرة الجزائرية.

فالمجتمع العربي عبارة عن أسر ممتدة بدوية تقليدية في نشأتها، تشكل في الأخير تنظيم قبلي موحد، و هـذا تدعيمـا لقـول ابن خلـدون "البـداوة هـي أصـل العمـران و سابـق الحضر و المدن"[1] فمن ناحية التنظيم الاجتماعي، كانت تأخذ شكلا نموذجا سكنيا مميّزا، حيث كانت عبارة عن مجموع قبائل، و كل قبيلة تملك في جوهرها قيما و عادات و ممارسات اجتماعية واحدة ضمن تنظيم سكني مشترك على مستوى جميع أنظمته المختلفة و المرتكزة أساسا على الانحدار من سلف مشترك[2]، فكانت تربطهم علاقات اجتماعية محددة تجعلهم يشكلون قوة موحدة أطلق عليها ابن خلدون اسم العصبية، أين لا تقتصر فقط على رابطة الدم و النسب وحدها بل يدخل فيها كل ما من شأنه أن يساعد على التناصر و التآزر مقابل ذلك فهي تشكل مؤسسة إنتاجية واحدة، أين يتقاسم أعضاؤها أدوارا اقتصادية محددة تبعا لعوامل عدة كالجنس و المكانة الاجتماعية، .... فالحياة الاجتماعية الاقتصادية المشتركة و المتجانسة عملت على توطيد و تمتين العلاقات بين أفراد القبيلة.

فإذا أخذنا المجتمع العراقي التقليدي كمجتمع عربي فإنه بدوره يحمل سمات اجتماعية تاريخية تماثل إلى حد ما المجتمع المغاربي، و إن كان و من المعقول أن لكل منطقة خصوصيتها الثقافية الخاصة بها دون الأخرى.

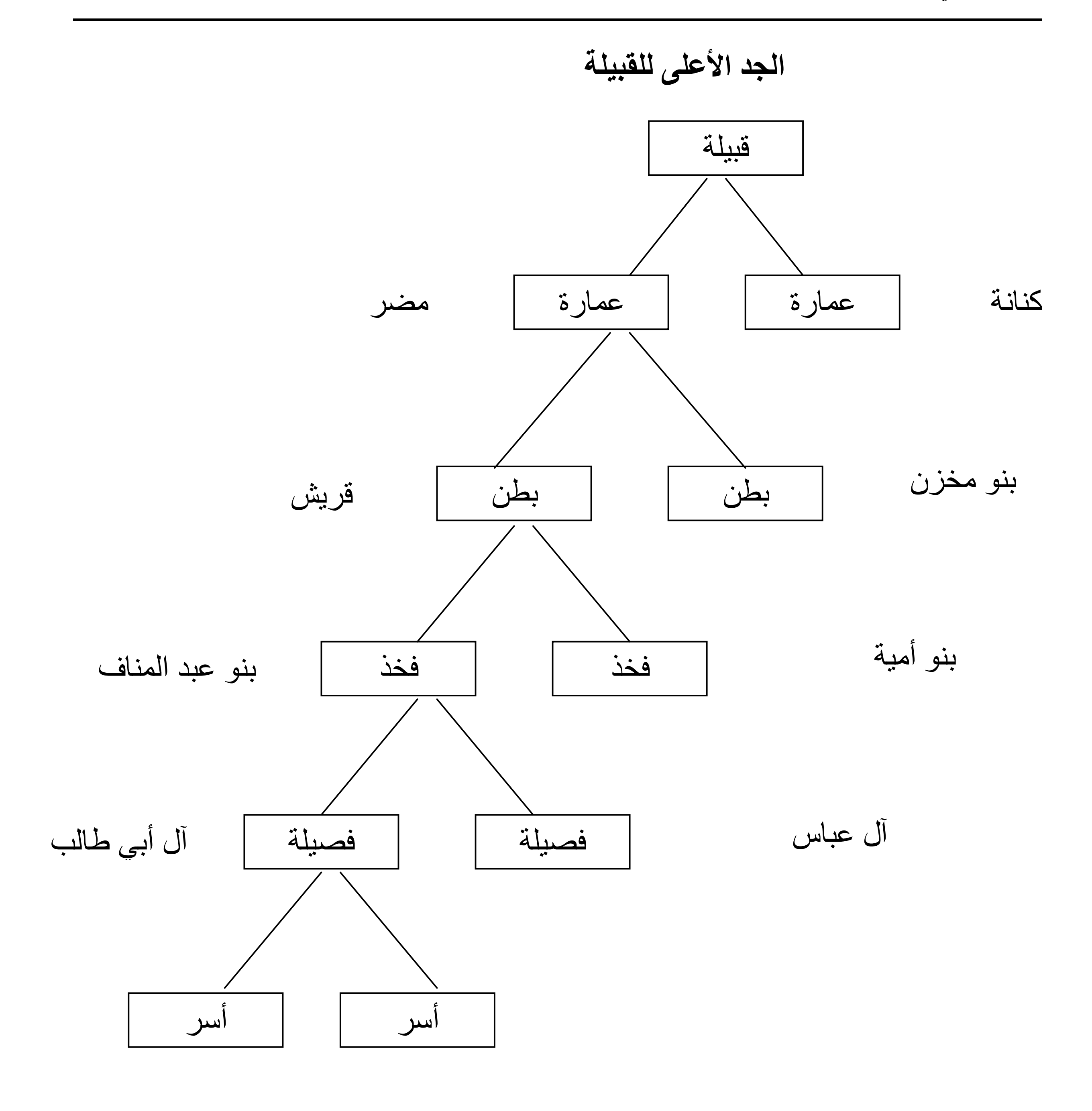
[1]. عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، مطبعة عبد الرحمن، القاهرة، بدون سنة، ص98

[2] .M.Bormans, Statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, ed, mouton, Paris, 1977,p614

و قد أشار هشام شرابي بأن الولاء العائلي تتسم العلاقات داخله بالتماسك و التواكل و القائمة على أواصر الدم أو اللحمة النسبية[1].

فتطور المجتمع العربي يوضحه هذا الرسم التخطيطي الذي يبين كيف تطور التنظيم الداخلي للمجتمع العربي عموما منذ العهد الجاهلي، حيث كانت الأسرة كبيرة تضمّ الوالدين و الإخوة و الأعمام، و كان مجموع الأسر يسمى فصيلة "آل العباس"، و مجموع الفصائل يسمى الفخذ "بنو أمية" و مجموع الأفخاذ يسمى البطن "كبني مناف" و مجموع البطون يسمى القبيلة "مضر و قريش" و مجموع القبائل يشكل الشعب.

[1]. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، منشورات صلاح الدين، القدس، 1970، ص87



شكل رقم (1)

رسم تخطيطي يبين التنظيم الداخلي للقبيلة الجاهلية و موقع الأسرة فيها[1]

---

[1]. شكل رقم (1)زهير حطب" تطور بنى الأسرة العربية و الجذور التاريخية، ... معهد الإنماء العربي،" بيروت، ط2 ، 1976، ص44

لقد استمر هذا النمط من التنظيم الاجتماعي التقليدي القبلي الداخلي للمجتمع حتى مشارف القرن19 و بداية القرن20 أين بدأ ينتشر الاستعمار الأوروبي في العالم العربي و الإسلامي، و ظلّ التفاعل بين الجناحين مستمرا ذو طابع ديني و ثقافي، فواجه السكان ويلات الاستعمار الذي كان يتوسع، و يستبدّ الأوطان، فمن أهداف الاستعمار هو فرض نموذج دخيل سواء من حيث خصائصه الاجتماعية و الثقافية و العقائدية، و لو أنّ الاختلاف بين المجتمعين يبقى جوهريا منذ القدم إذ أنّ الأسرة الغربية تتميّز عن الأسرة العربية في امتلاكها على العموم لعـدد قليل مـن الأفـراد ضمـن مجـال سكنـــي ضيـق و عادة مـا تضـم الـزوج الزوجـة و الأبناء، و إلى جانب ذلك فهي أسرة أحادية الزواج. و منفصلة عن الأنساق القرابية.

و إذا ألقينا نظرة سريعة عبر التاريخ، على أحوال الأسرة و خصائص الأسرة العربية نجد أنها تمرّ حاليا بتغيرات شاملة فيما يخص حجمها، و وظائفها بالمراكز الاجتماعية لعناصرها و تحريم العادات و التقاليد السيئة التي ارتبطت بها الأسرة العربية الجاهلية فرغم قيام الأسرة العربية على أسس دينية واحدة تختلف أشكالها باختلاف الواقع الاجتماعي الخاص التي تتواجد فيه، حيث تختلف الأسرة العربية في المدن ، في الريف، في الواحات، البدو[1]

فالأسرة العربية مازالت متمسكة في مجملها بخصوصيتها التي تميزها عن باقي الأسر في المجتمعات الأخرى.

"فالأسرة العربية ما تزال إلى حد كبير وحدة أبوية " يحتل فيها الأب رأس الهرم و تحتل فيها هالته على حد تعبير "فرويد" مكانة أساسية في التنشئة الاجتماعية و في هده الأسرة تحتل المرأة في معظم الحالات موقفا دونيا و مثلها الصغار، أما أنماط التنشئة التقليدية فيها فما تزال إلى حد بعيد تركن إلى العقاب الجسدي و الترهيب، و مازال سلوك الطاعة و الامتثال هو السلوك المفضل.[2]

تعتمد إذن الأسرة العربية على عدة قيم مثل سيطرة الأب في الأسرة و سلطته الكبيرة على أفـراد أسرتـه، كانـت الأسـرة العربيـة موسعـة تحتوي عدة أسر نووية، يحكمها ربّ الأسرة و هو الجد الأكبر فيوجد الأب و زوجاته و أولاده المتزوجين، الابنة و الأرملة، و أعضاء

---

[1]. وصفي عاطف و مجموعة من المؤلفين، الإطار الاجتماعي للتغير الاجتماعي المعاصر، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت ،1970، ص116

[2]. عبد الدايم عبد الله، التربية و تنمية الإنسان في الوطن العربي، دار العلم للملايين، ط1 بيروت 1988 ،ص244

الأسرة الآخرين كالعم و الخال .....إلخ، لكل دوره في الأسرة و وظيفته، الرجال يقومون بالزراعة و التجارة خارج البيت و النساء يقمن بشؤون البيت وتربية الأولاد، لا يوجد نقاش بين أفراد الأسرة العربية، الجد الأكبر هو الذي يأمر كل أعضاء العائلة بالقيام بأعمالهم دون أي معارضة لذا فإن الأسرة العربية أسرة تقليدية تقتفي الماضي و تمجّده و تحافظ على القيم و الأعراف و الطقوس و الشعائر الدينية و تحاول تحقيق الاستقرار لأعضائها، و ينبثق عن هذا الهيكل لشكل الأسرة العربية نسق قيمي عام يندرج تحته عدد من الأنساق القيمية المختلفة باختلاف الأنماط الحضارية الثلاث للأسرة العربية. (الأسرة الحضرية، الأسرة الريفية، الأسرة البدوية) و داخل كل نمط أيضا تلعب تأثيرات الطبقة و الثقافة دورا مميزا في اختلاف الأدوار و الوظائف و أساليب التفاعل و التنشئة الاجتماعية.[(1)] فتأديب الأطفال هو الضمانة اللازمة لبقاء البناء الاجتماعي بنزعته التي تميل إلى الخط الأبوي و علاقات الاحترام، و خصوصا طاعة الأبناء للوالدين التي نصّ عليها القرآن الكريم، فالضبط و التأديب والضرب الذي تستعمله الأسرة يمثل الوسيلة الأساسية لغرس الامتثال و الآداب عند الأطفال.

فالتربية العائلية في الأسرة العربية تعد الفرد –الطفل- منذ سن مبكر للالتزام بالسلوكات الصادرة عن العائلة اتجاه أقاربه و خصوصا تلك التي يتبعها أمام العامة.

لكن كما قال جيرالد بريز لعل من أهم العوامل التي أثرت على الأسرة بشكل واضح الحضرية و التصنيع.[(2)]

إنّ كل هذه العوامل أثرت على الأسرة العربية و جعلتها تتأثر و تتغير ليس جذريا بل أصبحت بمظهر جديد يمكن أن نذكر أهمها:

- انحصار العلاقات القرابية التي كانت متماسكة حيث الأسرة الواسعة هي الشكل السائد في الأسرة التقليدية، أما الآن أصبح بناءها صغيرا أو مقلصا، و أصبح نظام معايير للسابق سبب انخفاض المستوى الاقتصادي الذي يجعل أفراد الأسرة يبحثون عن فرص عمل خارج نطاق الأسرة الكبيرة.

[(1)].عبد العليم عفاف، ناصر إبراهيم ، التنمية الثقافية و التغير النظامي للأسرة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 1995 ص132 [1]

[(2)]. جيرالد بريز، مجتمع المدنية في البلاد النامية: دراسة في علم الاجتماع الحضري، تر:محمد الجوهري الإسكندرية دار المعرفة الجامعية 1989 ص110-115

فالتنقل المكاني أدى إلى انحصار هذه العلاقات، زيادة إلى المؤثرات الحضارية و الصناعية أدت إلى زعزعة الحياة و العمل مما لا يسمح باستمرار الأسرة التقليدية و ذلك بتغير بعض قيم الأسرة كخروج المرأة إلى العمل مما يرفع من مستواها الاجتماعي و الاقتصادي و كان تعليمها هو العامل الأساسي لخروجها للعمل، و لأن انتشار مشروعات التصنيع هو الذي ساعد على جذب الكثير من الفتيات للعمل بالمصانع[1].

و من ناحية أخرى حدث تغير في القيم الأسرية فهناك تأخر في سن الزواج، كذلك هناك معايير أخرى للاختيار الزواجي مع بروز قيمة التعليم للأبناء و تحقيق مستوى معيشي أكثر رفاهية.[2]

و من خلال ثقافة الحوار و التعاون نجد تراجع بنية السلطة التقليدية الأبوية الموروثة التي كان ينحصر دور الأبناء فيها في تلقي ما يسدى إليهم من أوامر و نواهي.

لكن الآن استبدلت بالليونة التي يبديها الآباء اتجاه أبنائهم من الجنسين حيث يتحول الابن إلى المسؤول عن اقتصاد الأسرة، و يقوم بتنشئة والديه وذلك بتعليمهم مقتضيات السلوك العصري خاصة لما ينفتحوا على ثقافة معيشية أخرى مثلا يسكنون في وسط ريفي و انتقلوا إلى وسط المدينة.

هنا يظهر التغيير يوضح في الأبعاد البنائية للأسرة حيث تغير المراكز و الأدوار للزوج و الزوجة، و كبار السن و الأقارب ممّا أثر بشكل واضح على ميكانيزمات التفاعل الأسري، حيث التأكيد على الاستقلالية و الفردية و الديمقراطية في العلاقات.

و لا شك أنّ عدة متغيرات ساهمت و أثرت بشكل واضح على تصدّع الأسرة و أصاب الأسرة بالكثير من المشاكل التي هددت بناءها و أعضاءها و حتى وظائفها التي جعلت الكثير من وظائفها حيث تنتقل إلى مؤسسات أخرى، غير الأسرة تبقى تحتفظ بأهم وظائفها و التي لا تعوضها مؤسسة أخرى فيها كالإنجاب و تلقين الفرد الأسس الأولى للقيم و الضوابط القيمية التي قد تواجهه في النظام الاجتماعي العام عن طريق تنشئته و تفاعله مع أعضاء

---

[1].وصفي عاطف مقال تحت عنوان:" الإطار الاجتماعي للتغير الاجتماعي المعاصر"، المجتمع العربي، مرجع سبق ذكره ،ص122

[2] . السيد عبد العاطي السيد، التصنيع و المجتمع: دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية 1986 ص272-279

أسرته. هذا ما يوضح أهمية الأسرة كبنية و نظام اجتماعي يبنى عليه أو يرتكز عليه المجتمع ككل.

وظائـــف الأســـرة:

إنّ للأسرة دور فعال في حياة الفرد نظرا للعلاقة الوطيدة التي تربطه بها، فهو يعتمد عليها في تكوينـه السيكولوجـي و الثقافـي و الأخلاقـي منـذ ولادتـه، و لذا فإنها تلعب دروا أساسيا و فعالا في تحديد نمط السلوك الذي سيمارسه فيما بعد في حياته الاجتماعية.
فالأسـرة هـي أول وسـط يتلـون فيــه الفرد، اللغة، و العادات و آداب السلوك و قواعد الدين و العرف فهـي التي تقوم بأهم وظيفة و هي التنشئة الاجتماعية إلى جانب الوظائف الأخرى.
و في هذا الجزء من الدراسة سنتطرق إلى أهم وظائف الأسرة، من خلال عرض وجهات نظر بعض المفكرين.

- فيري ميردوك Murdock أن الوظائف الرئيسة للأسرة هي:

1. التنشئة الاجتماعية.
2. التعاون الاقتصادي.
3. الإنجـــاب.
4. العلاقة الجنسية.

و يذكر البعض أن وظائف الأسرة هي:

1. التنشئة الاجتماعية للأطفال.
2. وظيفة الإنجاب.
3. التعاون الاقتصادي.
4. أن العلاقة الزواجية تحقق إشباع الرغبة الجنسية لأعضاء الراشدين.
5. تأوي أعضاءها في المسكن المشترك.[1]

و يشير كوزر R.Coser إلى الوظائف الأساسية للأسرة على أنها:

1. تأكيد الأبوة الاجتماعية و تقدير الزواج الخارجي،
2. فرض المعايير الاجتماعية على الكيان العضوي،

[1] .Leslie,Gerold R. the family in social context, New York ,oxford universit, press, 1973, P14-15

3. منح الذاتية الاجتماعية لأعضاء الأسرة.[1]

أما "علي عبد الواحد وافي " يذهب إلى أن للأسرة وظائف تربوية خطيرة خاصة بها، لا يكاد يشاركها فيها غيرها و هي:

1. الأسرة هي العامل الوحيد للحضانة و التربية المقصودة في المراحل الأولى للطفولة ، و لا تستطيع أية مؤسسة عامة أن تسدّ مكان الأسرة في هذه الشؤون.

2. يقع على الأسرة قسط كبير من واجب التربية الخلقية و الوجدانية و الدينية في جميع مراحل الطفولة بل في المراحل التالية لها كذلك.

3. و بفضل الحياة في الأسرة تتكون لدى الفرد الروح العائلية و العواطف الأسرية المختلفة و تنشأ الاتجاهات الأولى للحياة الاجتماعية المنظمة.[2]

أما الإسلام فقد حدّد وظائف الأسرة بأنها:

1. تحقق الأمن و المودة و الرحمة و إشباع الحاجات العاطفية و الجنسية.

2. وظائف إنجاب الأبناء.

3. تنشئة الأبناء تنشئة صالحة و إشباع الحاجات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية حتى يصلوا مرحلة الاستقلال و الاعتماد على النفس .

4. كما أن الأسرة هي المسؤولة على غرس العقائد الصحيحة و القيم في نفوس الأبناء و أهميتها الكبرى كنظام أراده الله سبحانه و تعالى للبشر.[3]

على ضوء ما سبق يمكننا استخلاص أهمّ وظائف الأسرة فيما يلي:

أهم الوظائف للأسرة: بداية يجب أن نؤكّد على:

أن الأسرة لها وظيفة و مكانة لا تعرفها مؤسسة أخرى بما تنفرد بقيام لوظائف لا تقوم بها مؤسسات أخرى رغم أنها فقدت بعض من هذه الوظائف إلا أنها تبقى الخلية المهمة و الأساسية في المجتمع و يمكن إجمال هذه الوظائف فيما يلي:

[1] سامية الخشاب: النظرية الاجتماعية و دراسة الأسرة، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1982، ص31 .

[2]. علي عبد الواحد وافي الأسرة و المجتمع ، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ،ط1966،6 ،ص24

[3]. نبيل السمالوطي، الدين و البناء العائلي، دار الشروق، جدة، 1981، ص88

1. لا تزال الأسرة هي أصلح نظام للتناسل يضمن للمجتمع نموه و استمراره عن طريق الإنجاب، كما أنها تواصل مهمتها نحو الاهتمام بهم و تتولى تغذيتهم صغارا و نشأتهم خلال الطفولة حتى مراحل أخرى من العمر تمهيدا لتقديمهم إلى المجتمع، كما تمدنا بوظيفة شرعية هي إشباع الحاجات الجنسية على أسس منطقية و قانونية و اجتماعية ضمن إطار ثقافة المجتمع.

2. كما تعتبر الأسرة وحدة اقتصادية متضامنة يقوم فيها الأب بإعالة زوجته و أبنائه، و قد تعمل الزوجة أو بعض الأبناء فيزيدون من دخل الأسرة.

3. تمثل الأسرة للابن المصدر الدائم للشعور بالأمن و الاطمئنان، فبالإضافة لحاجاته للغذاء فهو بحاجه كذلك لإشباع حاجاته النفسية كالحاجة إلى الحب و الأمن و التقدير و الاستقرار في الأسرة و بالتالي يتحقق التماسك الأسري، هذه الأخيرة التي تكون بوجود التفاعل بين الأفراد، و الذي يعمل على تكامل العلاقات الأسرية، إذ أن الأسرة تعتبر بمثابة عالم صغير يرتبط بروابط وثيقة من العلاقات الشخصية المتبادلة التي لا يمكن أن تتوفر بمثل هذه الدرجـة فـي العالـم الخارجـي ،فنجـد أنّ الفـرد الـذي يعيش في وسط أسري يسوده الاستقرار و التفاهم بين أفراده يحس بالطمأنينة و الاستقرار النفسي و تنمو شخصيته بصفة عادية، أما الفرد الذي يعيش في وسط مشحون بالكراهية و العلاقات السيئة نجده يكون متوترا، و يفضل العزلة و الانطواء على نفسه.

4. كما أنّ للأسرة وظيفة مهمة لا يمكن إخفاؤها و هي تربوية و هي خطيرة و لا يشاركها أحد، فعلى الأسرة يقع قسط كبير من واجب التربية الخلقية و الوجدانية و الدينية في جميع مراحل الطفولة و المراحل الأخرى ، لذلك تبقى الأسرة هي المسؤولة عن كل ما يرد على الطفل من مؤثرات.

5. وهي تعتبـر أيضا المدرســة الأولـى التـي يتعلـم فيهـا الطفـل لغتـه و يتعلـم منها العادات و القيم و يتعلم الطفل في أسرته ما يجوز و ما لا يجوز فعله فيقال له هذا حلال و هذا حرام، هذا عيب و هذا مستحسن كما يلقن التعاليم الدينية.

فهي إذن تنقل ثقافة المجتمع إلى الأفراد و الضبط الاجتماعي و تنظيم سلوك أفرادها، و تعمل على تكامل شخصيته و تلقينهم آداب المحافظة على الحقوق و القيام بالواجبات.

فهي إذن المسؤولة عن التنشئة و التوجيه إلى حد كبير و قد تشاركها النظم التعليمية الأخرى الموجودة.و هذا ما يجرّنا للحديث عن أهمية الأسرة.

أهميـــة الأســـرة:

يشير الواقع لتعاظم دور الأسرة ،و ذلك بالرغم لما يتعرض له الطفل من ثقافات و تأثيرات خارجية كثيرة، مما قد يؤثر حتما على تكوين شخصيته و هو في ذلك يكون أكثر حاجة لدور الوالدين –الأبوين- في حياته، لكن تتم اختياراته بالصورة التي تجعل شخصيته متكاملة مع المجتمع ثقافيا و اجتماعيا ومعياريا، و وظيفيا، بخضوعه إلى النظام السائد في المجتمع من خلال آليات الضبط الاجتماعي الرسمي و غير الرسمي، قصد الحفاظ على الأسرة و تمكينها من أدائها لوظائفها، و تحديد أدوار و مراكز الأفراد و الحقوق و الواجبات من خلال العلاقات التي تربط الأبوين و الأبناء باعتبار الأسرة بمثابة الحوض الوجداني الذي تتشكل فيه شخصية الطفل من خلال التفاعلات التي تتم فيها.

جدول رقم (2) يبين الأدوار و المراكز و الحقوق و الواجبات داخل الأسرة:

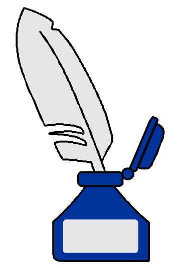
الأفراد	المراكز	الأدوار	الحقوق	الواجبات
الرجل	أب، زوج، ولي	عائل، مربي، مسؤول، موجه	الطاعة، البر	النفقة، الحماية، التوجيه، التربية
المرأة	أم، زوجة، ولي	عائلة، مربية، مسؤولة، موجهة	الطاعة، البر	الحماية، التوجيه، التربية
الأبناء	إبن، بنت	مساعد، متربي، طالب	النفقة، الحماية، التوجيه، التربية	الطاعة، البر

المصدر: زعيمي مراد، مؤسسات التنشئة الاجتماعية، منشورات باجي مختار، عنابة، 2002، ص ص70-71 .

فالأسرة إذن هي الإطار العام الذي يحدد تصرفات أفرادها فهي التي تشكل و تضفي عليهم خصائصها و طبيعتها، فهي مصدر العادات و العرف و التقاليد و قواعد السلوك.

الفصـــل الثالث

التنشئة الاجتماعية: مؤسساتها، أساليبها، مراحلها



تمهيــد:

يشتمل التنشئة الاجتماعية مصطلح لمفهوم يشتمل على عمليات متعددة أهمها التعلم الاجتماعي وتكوين مفهوم الأنا والتوافق الاجتماعي والتثقيف أو الانتقال الثقافي من جيل لآخر فهي بهذا المعنى مفهوم خصب، بالرغم من كثرة مكوناته فإن لهذا المفهوم تكامله ووحداته المتميزة[1]

فعملية التنشئة الاجتماعية إذن تبدأ بتشكيل الفرد الإنساني، والانتقال به من فرد بيولوجي إلى فرد له شخصية يستطيع أن يندمج في مجتمعه وأن ينقل ثقافته بعد أن يكون قد اكتسب أو تعلم الأنماط السلوكية المختلفة من أفكار وقيم ومعايير وانفعالات تناسب الأدوار الاجتماعية المختلفة وبهذا يصبح منتجا ومستقبلا لثقافة مجتمعه بعد ما كان مستقبلا لثقافته فقط.

يرى (ولاس)، أن التنشئة الاجتماعية هي همزة الوصل بين الثقافة والشخصية فبدون عملية نقل الثقافة إلى الأفراد عن طريق هذه العملية لا يمكن أن نتوقع منهم انصياعا لمعايير مجتمعهم ولا لقيمة ونظمه [2].

فالتنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين وتوجيه ترتكز على ضبط سلوك الفرد بالثواب والعقاب وكفه عن الأعمال التي لا يقبلها المجتمع وتشجعه على ما يرضاه منه، حتى يكون متوافقا مع الوسط الاجتماعي.

المبحث الأول: خصائص و مؤسسات التنشئة الاجتماعية

I- خصائص التنشئة الاجتماعية:

من خلال تحديد مفهوم التنشئة الاجتماعية يمكننا أن نعرض خصائص هذه العملية باختصار وتتمثل فيما يلي:

فهي كما يرى "ستوتزل" Stoetzel تضمن للفرد تلبية احتياجاته فهي عملية تقليد ومحاكاة موجهة ليست عفويا كما يرى – تارد- لأن الفرد الذي يحاكي ونلاحظ ويفسر من أجل التمثيل والمعاودة [3].

---

[1] فؤاد البهي السيد ، علم النفس الاجتماعي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2 ،1981 ، ص ص 153-155

[2] سامية حسن الساعاتي، الثقافة و الشخصية، بحث علم الاجتماع الثقافي، دار النهضة العربية ط2، بيروت، 1983، ص 225

[3] Jean Stoetzel, la psychologie social, (fmarion, Paris , 1978, p73)

من هذا المنطلق يمكن حصر هذه الخصائص في النقاط التالية :

أ- بداية أنها عملية اجتماعية حيث يكتسب الفرد من خلالها طبيعته الإنسانية التي لا تولد معه وإنما يكتسبها من حيث احتكاكه و مشاركته الآخرين الحياة الاجتماعية، إذ يصبح الفرد ناضجا يدرك معنى المسؤولية الاجتماعية، ومعنى الاستقلال والفردية، قادر على ضبط انفعالاته والتحكم في إشباع حاجاته بما يتفق والمعايير الاجتماعية.

ب-إنها عملية مستمرة وليست ثابتة أو خاصة بمرحلة معينة من شخصية الإنسان أو الفرد، بل هي مستمرة يقوم بها الفرد حتى يقابل المتطلبات الجديدة للتفاعل. لأن هذه العملية قائمة على التفاعل المتبادل وبينها وبين مكونات البناء الاجتماعي.

جـ- إنها تختلف من مجتمع إلى آخر ومن بينه اجتماعية إلى بنية أخرى، كما أنها تختلف باختلاف الزمان والمكان.

د- إنها عملية تعلم واستدماج لقيم وثقافة المجتمع وتهدف إلى اكتساب الفرد القيم الاجتماعية التي تمكنه من التوافق مع مجتمعه.

هـ- وما تتميز به هذه العملية أيضا أنها عملية متشعبة وتستعمل وسائل وأساليب كثيرة لتحقيق ما تهدف إليه.

علاوة على ما سبق تعتبر التنشئة الاجتماعية أول عملية اجتماعية يتلقاها الفرد منذ ولادته وخلال مراحل حياته، فإن ذلك يتوجب الحديث على المحيط الذي ينمو فيه الفرد الذي من خلاله يتكون اجتماعيا بتفاعله مع أعضائه إذ هو يشمل في جماعات ومؤسسات كل واحدة تحمل على تلقين هذا الفرد ما يجعله مندمجا في هذا المحيط الاجتماعي الكبير ومتكيفا معه.

II- التنشئة الاجتماعية ومؤسساتها:

تقول مادلين جرافيتز MADELEINE GRAWITZ أن التنشئة الاجتماعية هي العملية التي تتيح للأفراد استبطان ثقافة مجتمعه وتمثلها عبر سلسة من الفعاليات التربوية التي تمارسها مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالأسرة، والمدرسة والوسط الاجتماعي [1]

لقد تم الاتفاق بين العديد من العلماء والباحثين أن ما يكتسبه الفرد، قد تكون انطلاقاته من الأسرة، باعتبارها المحيط الأول الذي ينشأ فيه الفرد، ثم ينتقل إلى خارج الأسرة ليواجه

[1] Grawitz MADELEINE, lexique des sciences sociales, Dalloz, Paris 1983, p 333

واقع آخر وهو جماعة الرفاق والمدرسة والمسجد ووسائل الإعلام، كل هذه المؤسسات يستمد منها الفرد قيمه ومعاييره، منها ما تفرض عليه و منها ما تكتسب تلقائيا وإذا كانت التنشئة الاجتماعية تبدأ في إطار الأسرة فإن مؤسسات التطبيع الاجتماعي تتزايد أهميتها كلما تدرّج الطفل في نموه من مرحلة إلى أخرى .[1]

1- الأسرة :

اتفق معظم المفكرين والباحثين على أن الأسرة هي ذلك المحيط الأساسي والأول الذي يتعلم فيه، وأولى العلاقات التي يكونها الطفل تكون مع أفراد أسرته، ويستطيع الطفل في هذه المرحلة أن يكون العادات نتيجة تفاعله مع الكبار وتأثره بسلوكاتهم فأولا يتأثر بسلوك والديه ويقلدهم كما يتأثر بإيحاءاتهم التي تؤدي إلى تكوين عادات اجتماعية.

كما يتفاعل الطفل مع إخوته وأخواته في الأسرة ويتأثر بذلك نموه الاجتماعي من حيث مركزه بين إخوته كأن يكون البكر Ainé أو الوسط أو الأصغر.

كما يتأثر أيضا بالظروف الاجتماعية والمادية والثقافية التي تعيشها أسرته.

كذلك يؤثر نمط العائلة التي يعيش وينمو فيها الطفل، فالتنشئة الاجتماعية في الأسرة التي يكون عدد أفرادها كبيرا تختلفا عن التنشئة في الأسر صغيرة العدد، مدى السلطة المستخدمة في معاملة الأطفال وشكلها [2]

بهذا إذن يمكن أن نخلص إلى أن الأسرة هي التي تضع الجذور الأولى لشخصية الفرد وخبراته التي تستمر طوال حياته. فجماعة الأسرة تتمثل في الجماعة المرجعية ذات التأثير المباشر عليه.

فمن خلال عملية تفاعل الطفل مع أفراد أسرته يتعرف على قدراته وأبعادها ويتعلم الأنماط السلوكية المتعارف عليها اجتماعيا والأساليب المشروعة لتحقيق الأهداف المحددة ثقافيا ونظم الإثابة والعقاب بمجتمعه، وطرق الاستجابة للمؤثرات المختلفة وطرق وأساليب التعبير عن المشاعر والانفعالات [3]

---

[1] علي أسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق1995 ،ص 47

[2] محمد علي المرصفي – مقدمة في أصول التربية، دار المجتمع، جدة، 1988 ،ص 94

[3] سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربية، القاهرة، دار الفكر العربي 1993، ص 65

وذلك يتقدم الوالدين أكثر في حياة النشء ليعلموه السلوك المقبول وغير المقبول، الجيد والرديء – ولما يسلك أي سلوك، يتبعه استحسان أو استهجان من الأبوين لتصرفاته إذ يحصل على صورة مرجعية تغذي الملامح الأولى لنفسه، وبهذا النهج يتعلم ردود فعل والديه حول سلوكياته (السلبية والإيجابية) التي ترتسم على وجوههم وأفعالهم وأقوالهم إذ تمثل إجابات شافية حول تساؤلاته عن سلوكياته التي لم تأخذ شكلها النهائي بعد [1].

هذا وقد أوضح "بارسوت"ر أهمية دور الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية إذ يرى على الوالدين تقع مسؤولية تشكيل شخصية الطفل في المراحل النهائية الأولى، من خلال ما توفره الأسرة من فرص للنمو، وما يتعلمه الطفل من بيئته المنزلية من القواعد والتوقعات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك الأساسية السائدة في مجتمعه مما يساعد على الضبط الاجتماعي، ويقلل من فرص الانحراف الاجتماعي الذي اعتبره "بارسوتر" نتيجة طبيعية لفشل عملية التنشئة الاجتماعية.

2.المدرســـة:

تعتبر المدرسة مهمة أيضا للطفل، فهي تتميز عن الأسرة كونها تؤمن بيئة صالحة لنمو الطفل نموا اجتماعيا ونفسيا، فهي أشد خضوعا لتطورات المجتمع الخارجي وأسرع تأثرا واستجابة لهذه التطورات.

بالإضافة إلى ذلك تسمح له بإقامة علاقات اجتماعية أوسع بكثير ممّا تتيحه الأسرة، فالطفل يتأثر بعلاقاته بمدرسته وزملائه، مما يجعل التفاعل الاجتماعي قائما و بالتالي يحدث التأثير الاجتماعي، وهي بذلك تفسح له المجال في التواصل والتشابه الثقافي.

فالتنشئة المدرسية تقوم على العملية التقويمية إذ تقوم على التنافس بين التلاميذ عن طريق اختبارات مستمرة بوضع -علامات أو درجات استحسان – تعكس تقدمهم الدراسي وبذات الوقت تعاقب المتخلفين في تعلمهم وذلك بترسيبهم أو طردهم من المؤسسة.

فالتنشئة المدرسية تجعل إذن الأطفال أعضاء قادرين على تحمل مسؤولياتهم في المجتمع الذي يعيشون فيه وذلك بتزويدهم بالمعلومات والمعارف واكتسابهم المعاني والقيم ليندمجوا في الحياة الاجتماعية.

[1] معن خليل عمر، علم الاجتماع الأسرة، دار الشروق، الأردن، 1994، ص 125

فالمدرسة هي نطاق للرقابة والضبط والتنظيم الاجتماعي من خلال ما تحدثه من تعديلات في السلوكات اللازمة وتنشئة وطنية وقومية من عبر مقررات مدرسية وتخطيطات دقيقة للمدرسة، حسب مناهج ووسائل مختلفة تعمل على غرس المفاهيم والأهداف والمبادئ الجديدة في نفوس الناشئة وترسيخها، في ضوء هذا الإطار، حدّد بارسوتر وظيفتين أساسيتين للمدارس:

أ- تقدم المدارس الأساس الذي تنهض عليه عملية التنشئة الاجتماعية.

ب-تعمل المدارس باعتبارها الميكانيزمات التي بواسطتها يتم تحديد أدوار الراشدين من الأفراد.[1]

3- جماعة الأقران – الرفاق –

يؤكد علماء الاجتماع على أهمية جماعات الرفاق وعلى أهمية الدور التربوي الذي تلعبه في إعداد الأطفال وتنشئتهم فكريا وانفعاليا واجتماعيا.

ففي هذا المجال تتم صداقات بعد الخروج من الأسرة والالتحاق بالمدرسة بين الأطفال المتساوين في العمر الزمني والقدرة العقلية، والنشاط الجسمي، وأحيانا ما يختار الأطفال أصدقائهم من جيرانهم الأقربين. أما في الطفولة المتأخرة والمراهقة، فإن مجال هذا الاختيار يتسع. لهذا غالبا ما يختارون أصحابهم أو أصدقائهم بين أولئك الذين يشاركونهم في أدواتهم وميولهم وليس لمجرد أنهم من جيرانهم.

وهنا يتعرض الطفل لجملة من المؤثرات تختلف عما كان يتعرض له داخل الأسرة.

فهو مضطر لتمثيل أدوار متباينة والتكيف مع هذا المجال الواسع الذي يتكون من شخصيات مختلفة ومتنوعة حتى من حيث القيم والعادات حيث تربى في بيئات مختلفة.

وهذا التكيف جزء هام من عملية التطبيع الاجتماعي، لذلك تقوم جماعة الرفاق أو الصحبة أو الأقران بدور هام في عملية التنشئة الاجتماعية وفي النمو الاجتماعي للفرد، من الطفولة إلى المراهقة على مراحل أخرى، وقد بينت ذلك الدراسات الكثيرة في الولايات المتحدة ومنها دراسات "بارسوتر" على جماعات الرفاق، فالفرد الذي يتطلع لمركز وظيفي أعلى يختار

[1] Talcott parsons. "The school as a social system some of ids functions in American society", Harvard educational review, 29, n° 4, Fall, 1959, pp 297, 318

الجماعة التي لا تسهل له فحسب تعلم السلوك والقيم المناسبة ، بل لا بد من تعلم ذلك حتى يحضى بقبولها [1]

يعني هذا أن هذه الجماعة تؤثر في معايير الفرد الاجتماعية وتمكنه من القيام بأدوار اجتماعية متعددة لا تتيسر له خارجها. فهنا يحاول التخلص من سابق اعتمادهم على آبائهم، وأسرهم هذا بالنسبة للمراهقين الذين يسعون للمزيد من حرية التعبير عن أنفسهم مما يجعلهم اقل امتثالا للسلطة الأسرية وأكثر انتماء لجماعات خارجية تتمثل في جماعات الأقران [2].

إنّ استحسان الجماعة يعتبر من أقوى العوامل التي تؤثر في سلوك الفرد، ومما لا شك فيه أن الفرد يحس بالضغط القوي الواقع عليه من الجماعة العليا ليمتثل لنظام القيم السائد فيها، كما يحس في الوقت نفسه بالرغبة في التحرر من قيود معايير الكبار وضوابطهم.

يصل تأثير هذه الجماعة على الفرد تصل إلى درجة التحكم في اختيار نوع لباسه وألوانها، وميله نحو لون معين من الغناء أو الموسيقى أو ممارسة هواية، أو لعبة رياضية معينة، والقصد من هذا التقليد كله هو تمتين روابط الصداقة بين أعضاء هذه الجماعة، ففي بعض الجماعات نجد أحد العناصر يمثل قائد المجموعة بحيث يوجههم لما يتميز به من قوة مؤثرة على الآخرين. مما يستوجب الإشارة إليه أن الفرد في جماعة الرفاق يكون قليل الاعتماد على والديه عن أسرته أو مدرسته و ذلك لما يشعر به من لذة وتفاعل في هذه الزمرة.

4- المؤسسة الدينية: (المسجد، الكنيسة، أو المعابد الأخرى)

للمؤسسة الدينية تأثيرا في عملية التنشئة الاجتماعية حيث أنها تقوم على توحيد السلوك الاجتماعي للأفراد من حيث توجيه وإرشاد الأفراد نحو الأخلاق والإنسانية لتنقية النفس من النزعات الخبيثة وترجمة التعاليم السماوية إلى سلوك معياري يمارسه الفرد في حياته.

بمعنى آخر أن لهذه المؤسسة مهمة أولى ورسالة أساسية، وهي تعليم الناس أمر دينهم وأداء الفرائض المقررة والمعاونة في حل مشاكلهم الاجتماعية والنفسية والتربوية.

---

[1] عبد الله الرشدان، علم الاجتماع التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان ط1، 1999 ،ص 86

[2] تشارلز كولي، "عالم المراهقة"_ مقال منشور في كتاب : تنمية العلاقات الإنسانية الديمقراطية، تر إبراهيم حافظ مكتبه الانجلو المصرية، 1963، ص 247.

وبذلك يؤثر المسجد في عملية التنشئة الاجتماعية وتعلم الفرد التعاليم الدينية والمعايير السماوية التي تحكم السلوك بما يضمن سعادة الفرد و المجتمع، وإمداد الفرد بإطار معياري.

فكل هذه الأفكار الدينية والدين يؤثر في السلوك باعتبار أن كل من هذه الأفكار والمعتقدات والمعايير من ضوابط التنشئة الاجتماعية وعواملها [1].

فالأساليب النفسية والاجتماعية التي تتبعها دور العبادة في عملية التنشئة الاجتماعية فهي الترغيب والترهيب، والدعوة إلى السلوك طمعا في الثواب والابتعاد عن السلوك المنحرف تجنبا للعقاب، والتكرار والإقناع والدعوة إلى المشاركة في تنمية المجتمع، وعرض النماذج السلوكية المثالية والإرشاد العلمي [2].

فالدين إذن من أهم النظم الاجتماعية لما يؤديه من وظائف في حياة الفرد والجماعة وذلك بفضل وضع القواعد والقوانين التي تنظم علاقات الأفراد وتعمل على التماسك الاجتماعي واستقرار النظام، والاطمئنان النفسي.

فالقوة الروحية لها دورها في تقرير الجزاءات وتوقيع العقوبات بالخوف من الله وسخطه، فتتبلور في نفوس هؤلاء صورا محرمة لبعض السلوكيات تكون فيما بعد ضوابط في داخل الفرد تحصنه من مغريات الدنيا والانحراف عن الضوابط الدينية.

5- وسائل الإعلام:

يلاحظ الباحثون اليوم أن وسائل الإعلام المختلفة المسموعة، المرئية والمكتوبة، كالإذاعة والتلفزيون والسينما والصحف والمجلات والكتب والإعلانات ... إلخ، كلها تشكل مصدرا هاما من مصادر التنشئة الاجتماعية، بما تنشره وما تقدمه من معلومات وحقائق وأخبار ووقائع وأفكار وآراء لتحيط الناس علما بموضوعات معينة من السلوك مع إتاحة فرصة الترفيه والترويح.

هذا ويتوقف تأثير وسائل الإعلام في عملية التنشئة الاجتماعية على نوع وسيلة الإعلام المتاحة للفرد، والمدة الطويلة التي يقضيها الأطفال في مشاهدة برامج التلفزيون، مع التأثير

---

[1] سعد جلال – الطفولة والمراهقة ، دار الفكر العربي، الطبعة 2، بدون سنة ، ص 152

[2] حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، ،القاهرة، عالم الكتاب ،ط4، 1977 ، ص 233.

الكبير التي تمارسه هذه الوسائل على عقول الأطفال، وعلى جوانب حياتهم الانفعالية والاجتماعية، ثم جاذبيتها وعنصر التسويق في البرامج هنا يشير عالم النفس الأمريكي هيمان Hyman أن وسائل الاتصال تتدخل بشكل غير مباشر في عملية تنشئة الأطفال الصغار وذلك في صيغة معلومات ونصائح تربوية [1]

ومن أجل التأكيد عن أهمية التلفزيون، بدأ المفكرون يستخدمون مفاهيم ومقولات أدبية بالغة الدلالة، لوصف ذلك التأثير الذي يمارسه التلفزيون في حياة الأطفال ولقد أطلق الباحثون الأمريكيون على التلفزيون لقب "الأب الروحي للطفل" [2] . أما على المستوى العربي فقد بنيت إحدى الدراسات التي أجريت في الكويت، أن هناك 12,9 % من عينة الدراسة أباء الأطفال وأمهاتهم الذين يشاهدون التلفزيون بانتظام يرغبون في أن يشاهد أطفالهم بعض البرامج التلفزيونية لأنها تكسب الطفل العادات والقيم المرغوبة [3].

فالدراسات الأخرى ترى من التلفزيون عامل تنظيم الأسرة، فهو يجعل الأطفال هادئين، لا بل بعض الأمهات تسكتن أطفالهم بوضعهم أمام شاشة التلفزيون، فوجدت أن 18 % من الأطفال كبار السن و32% من الأطفال صغار السن يعاقبون بحرمانهم من مشاهدة التلفزيون، وذكر نصف أطفال المجموعتين أن آباءهم يسمحون لهم بمشاهدة التلفزيون حتى وقت متأخر من الليل على سبيل المكافأة لهم لقيامهم بسلوك جيد[4]

من خلال هذه النتائج، نلاحظ أن التلفزيون قد شكل أحد أساليب الضبط الاجتماعي والتوجيه التربوي داخل الأسرة، كما أن معظم الأسر قد تنازلت عن بعض أدوارها في التنشئة الاجتماعية للتلفزيون [5].

بالإضافة على التلفزة هناك الناشئة الذين يقرؤون المجلات والصحف، إذ يجدون في الموضوعات الثقافية المخصصة لهم إشباعا لمداركهم ومتسعا لهم، وضبطا لسلوكهم كما تسهم أيضا في تشكيل المعايير والقيم التي يتمثلون بها والمقبولة من المجتمع.

---

[1] Judith Lazar, sociologie de la communication de mass, Arnand Collin, Paris, 1991, P 60

[2] محمد عوض إبراهيم، التلفزيون والطفل، "التلفزيون الأب الثالث لطفل اليوم" مجلة الفيصل، عدد 122 ،نيسان 1987، ص ص29-34

[3] مصطفى أحمد تركي الإعلام وأثره في شخصية الفرد، عالم الفكر، المجلد 14، ع4، يناير، فيبراير، مارس1984، ص(29-125

[4] ميلدت ميملويت، التلفزيون والطفل، دراسة تجريبية لأثر التلفزيون على النشء: تر : أحمد سعيد عبد الحليم ومحمود شكري العدوي، مؤسسة سجل العرف، القاهرة، 1967 ،ص 209.

[5] مصطفى أحمد تركي ، مرجع سابق، ص 103

وتقوم الإذاعة بالدور الذي يلعبه التلفزيون تقريبا، في حالة عدم تواجده. وكذلك السينما التي تقدم الأفكار والأحداث التي لا يمكن التعرف عليها بوسيلة أخرى.

والواقع أن مشاهدة الأطفال تحتاج لتوجيه وإشراف من قبل الأسرة والمدرسة، لتكوين عادات طيبة في المشاهدة ولا شك أن التلفزيون يعد قوة تربوية، لا تقل عنهما في التربية الاجتماعية المقبولة. وحتى ما يقرؤونه من مجلات وقصص مثيرة التي تكون ممنوعة وهي يمضمونها تشجع على الانحراف والإجرام خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة، وإذا لم تنسق يكون لها أثر بالغ في نفوسهم بحيث لا ينفع معهم نصح الآباء أو توجيه المربين أو المعلمين، لأنه في حقيقة الأمر يمكن لوسائل الإعلام الجماهيري أن تلعب دورا إيجابيا أو سلبيا في تطور الفرد أو المجتمع.

ختاما لهذا العنصر يمكن القول أنه عندما يكون هناك نوع من التوازن بين المؤسسات فإن عملية التنشئة الاجتماعية تجري بشكل سليم وبدون أية صعوبة ولكن وجود حالة اللاتكامل أو اللاتوازن بين المؤسسات يمكن أن يؤدي إلى التأثير السلبي في عملية التنشئة الاجتماعية.

المبحث الثاني: أساليب التنشئة الاجتماعية و أشكالها

I- أساليب التنشئة الاجتماعية:

إن عملية التنشئة الاجتماعية في جوهرها عملية الصياغة الثقافية للفرد أي نقل التراث الاجتماعي والثقافي من جيل إلى جيل لكن نجاح هذه العملية لا بد من أساليب لأن "ما ينقل خلال عملية التنشئة الاجتماعية يرتبط عمليا بأساليب نقله وهي التي تعكس طابع السلطة في المجتمع وفي مؤسساته"[1]

والواقع أن هذه الأساليب نجدها تتعدد من مجتمع لآخر، ومن ثقافة لأخرى ومن تنظيم اجتماعي لآخر، وذلك طبقا للفلسفات والإيديولوجيات والأفكار التي تنطلق منها، وقد تشعبت وجهات النظر حول هذه الأساليب فهناك من يرى بأنها تشمل العطف والحب على أن يشعر

[1] عبد الكريم اليافي، تمهيد في علم الاجتماع - مطبعة جامعة دمشق ،1964، ص 175.

الطفل بأنه ينتمي لجماعة وأن يكون هناك مكانا خاصا بالطفل، وكذلك إعطاء شيئا من الحرية مع تعويده تحمل المسؤولية وأيضا إعطاء الطفل الحق في الاختيار [1]

و من هنا تظهر أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية في حياة الفرد و يظهر بذلك دورها في سير الحياة الأسرة باعتبار أن الأسرة هي المنشأ الأول للفرد ذلك أن تأثير الأسلوب الذي يعامل به الأبناء قد يمتد إلى نتائج خطيرة و سلبية كالانحراف و الإجرام.

فأساليب التنشئة مختلفة باختلاف الانتماء الاجتماعي و الثقافي للفرد فهي متعددة و ركزنا على ثلاث أساليب أساسية يتأثر بها الفرد و هي:

1.أسلوب السيطرة أو التسلط – الشدة:

يمكن التأكيد على أن الغرض الرئيسي من تدريب الطفل، هو غرس الاستعداد للامتثال والطاعة على اعتبار أن تلك الصفة الرئيسية للشخص، ويعتبر غرس الخوف في نفوس الأطفال خلال فترة الطفولة من بين الوسائل اللازمة التي يستدمجها الآباء بصفة دائمة لردع أطفالهم وجعلهم مطيعين.

يلاحظ أن بعض المجتمعات تعتمد على أساليب العقاب والتسلط والتخويف، وهذا من شأنه التأثير في مضمون التنشئة الاجتماعية وفي شخصية الأفراد الذين يخضعون لأسلوب الشدة في تنشئتهم الاجتماعية، ولقد بينت "مارجريت ميد" Margaret Mead في الدراسة التي قامت بهاعلى قبيلة "موند وجومر" حيث أن المثل الأعلى للرجولة هو الخشونة والفظاظة[2]

من خلال هذا الأسلوب إذن يعمل الوالدين – الأب والأم – بفرض الآداب والقواعد التي تتماشى مع مراحل عمر الإنسان وذلك بالنهي والتوبيخ وذلك طبعا لضمان الوقوف أمام رغباته التلقائية ومنعه من القيام بسلوك معين فالوالدين يستخدمان أساليب متنوعة، كألوان التهديد المختلفة من خصام أو ضرب أو حرمان وهذا ما يعينه وارين Warrin بمفهوم السيطرة إذ يقول عنها أنها صفة أو ميل يعدو بالفرد إلى التحكم في سلوك الآخرين واتجاه السيطرة الوالدية في فترة الشباب يعني به أولئك الآباء الذين يسيطرون على أبنائهم لدرجة كبيرة، كالوالد الذي يصر على تنفيذ أواره بالقوة، يتجسس عليه أو يمنعه من زيارة أصدقائه

[1] .شارلو وليوناردو "لماذا ينحرف الأطفال"، تر: محمد نسيم رأفت سلسلة دراسات سيكولوجية (2) مكتبة النهضة العربية، 1984، صص81-85
[2] محمد مصطفى زيدان، نبيل السمالوطي، علم النفس التربوي، دار الشروق، جدة 1985، ص37

مهما كانت المناسبة مثلا [1] ،فالصرامة في التنشئة الاجتماعية تؤدي إلى خلق ضمير صارم قاسي يشعر الإنسان دائما بالذنب للصغيرة، والكبيرة، وطاعة الأطفال هنا ليس معناه الأدب لكن الرضوخ، فأبو حامد الغزالي يرى أن التربية تعتمد على ضبط السلوك بالثواب والعقاب في سبيل أن ينشأ الطفل متوافقا ومتكيفا مع مجتمعه وقيمه.

أما ابن خلدون فيرى في مقدمته، أنه يجب أخذ الطفل بالرفق واللين، فالشدة مضرة به وتؤدي نتائج تعاكس ما هو مطلوب.

يؤدي العقاب الصارم بالطفل إلى التظاهر تغيير ما هو عليه، ويعوده على الكذب والخبث والمكر والخداع وغير ذلك من الأخلاق المتجهة نحو الشر والفساد [2].

فالطرق وأساليب التنشئة الاجتماعية متباينة نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي يتعرض لها المجتمع، المتمثلة في منح مكانة متساوية نسبيا لجميع أفراد الأسرة من حيث حق إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية كما تتغير طرق التنشئة من فئة إلى أخرى حيث تعكس خبرة الوالدين ومستواهما الاقتصادي والثقافي، والاجتماعي والمهني. ويرتبط ذلك بأسلوب معاملة الأبناء وإبداء الرأي وحرية المناقشة وتكامل الشخصية.

2. الحوار والمناقشة :

إن الآباء والمعلمون الذين يطبقون أساليب التنشئة الاجتماعية لحماية الأبناء من الانحراف، فإنهم بذلك يقومون أو يتيحون الفرصة للأبناء أن يسألوا عن أشياء لم يفهموها وهو معهم يشجعهم ويعاونهم ويبسط لهم بعض الأمور التي يصعب عليهم فهمها، من خلال المناقشة والحوار وبذلك يدعم فيهم حب الوالدين وكذا الطاعة لهم وبذلك يتبعون أوامرهم بدون إلتواءات وقد أشار ابن خلدون إلى ضرورة استعمال الشفقة في معاملة الأطفال وتهيئتهم، لأن استعمال الشدة معهم مضرة بهم جسميا وخلقيا واجتماعيا ووجدانيا، فهو يحبّذ أن يؤخذ الطفل بالرفق واللين [3]

---

[1] السيد الشحات أحمد حسن، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الأسرية ، دار الفكر العربي – القاهرة، 1988، ص 132

[2] عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، مطبعة هبد الرحمان القاهرة ، بدون سنة، ص 542.

[3] ابن خلدون – مرجع سابق – ص 452.

هنا في هذا الأسلوب قد يستعمل الوالدين العناية الكبيرة بأبنائهما والإقلال من العقاب الجسدي فهو معنوي أكثر في حالة قيام الابن بأي سلوك خاطئ .

وهنا في هذا الأسلوب إذن هناك توازن بين الليونة والصرامة في معاملة الأبناء مع مراعاة طبيعة مراحل نموهم المتلاحقة. فالعلاقات الأسرية هنا مبنية على الحب والعطف والحنان المتبادل بين الأبناء والآباء. و هذا بفضل ما يسمح به من حرية وفرص إبداء الرأي مع التدخل في الوقت المناسب لتقديم الإرشادات والنصائح والتوجيهات وضبط سلوكهم المقترن بتبريرات منطقية لتقويم التصرف الخاطئ

كما يتميز أيضا بالابتعاد عن أسلوب التخويف والتهديد عند مخالفة الرأي أو عدم القيام بأي عمل، بل يقدم استحسان السلوك الصحيح وتشجيع الأبناء على استغلال أوقات الفراغ في الأمور المفيدة، وكذا إعطائه بعض المسؤوليات حتى يكتسبوا الثقة في النفس والقدرة على مواجهة الصعاب في الظروف القاسية. والعقاب في هذا الأسلوب يقام على المواقف العقابية كحرمانهم من بعض الامتيازات، وإن تكرر الخطأ يحاول الوالدين معرفة نتائج التصرفات الخاطئة لمعرفة أسباب ارتكابه وإلا يستخدم العقاب البدني الذي يكون نادرا ونتيجة الخطأ المعتمد.

3. الإهمال واللامبالاة:

فالوالدين هنا لا يقومان بدورهما التربوي الاجتماعي الهام، ألا وهو عملية التنشئة الاجتماعية، بغياب هذا التفاعل الاجتماعي يجعل الطفل يفقد إحساسه بالأمن والطمأنينة، العاطفي والنفسي وحتى الاجتماعي، ومن أشكال اللامبالاة إهمال حاجاته الشخصية و عدم نصحه وتوجيهه، عدم إنصاتهما لآرائه، ومناقشته، وعدم مكافئته، أو مدحه، إذ نجح كما يمكن هنا الإهمال في تجاهل الأسرة لدورها الوظيفي في تربية أبنائها اجتماعيا، نفسيا وجدانيا ودينيا [1]

---

[1] رشاد صالح دمنهوري، التنشئة الاجتماعية والتأخر الدراسي، الإسكندرية،دار المعارف الجامعية، 1985 ص ص 52-56

II - التنشئة الاجتماعية في أشكالها : المقصودة وغير المقصودة:

التطبيع الاجتماعي المقصود:

يتخذ التطبيع الاجتماعي -التنشئة الاجتماعية – نوعين أو شكلين أساسيين هما:

1. تطبيع اجتماعي مقصود.
2. تطبيع اجتماعي غير مقصود.

في إطار النوع الأول من التنشئة نجد المؤسسات الرسمية التي تقوم بهذه العملية، كالأسرة التي تعلم أبناءها الآداب والسلوك وفق نظامها الثقافي ومعاييرها واتجاهاتها، فهذه الأخيرة – الأسرة- تقصد بتحديد الطرق والأساليب والأدوات التي يتشرب الأبناء من خلالها الثقافة وقيمها ومعاييرها، كما نجد المدرسة التي تمارس تعليما مقصودا، على التلاميذ وذلك من خلال نظمها ومناهجها وأساليبها المتباينة التي توص التلاميذ إلى تنشئة اجتماعية معينة ومحددة.

إلى جانب هذا نجد جماعات أخرى تقوم بهذا النوع من التنشئة، وهي القبيلة في المجتمعات الريفية والبسيطة، ودور العبادة غير أنه تظهر بصورة جلية في المدرسة ذات نظام تعليمي رسمي حيث يتطبع الطفل بالطباع التي يرغب فيه المجتمع[1].

التطبيع الاجتماعي غير المقصود :

يتم هذا النوع من التطبيع الاجتماعي وبصورة غير مباشرة في المؤسسات التي يكتسب فيها الأفراد، العادات والتقاليد والقيم والمعايير ومختلف أنماط السلوك الموجودة في المجتمع، فعن طريقها يكتسب الفرد الاتجاهات والعادات المتصلة بالحب والكره والجنس والنجاح، والفشل والتعاون والواجب ... وغير ذلك من أنواع السلوك والاتجاهات والمعايير والمركز والأدوار الاجتماعية، وهذا نجده جليا في المؤسسات والأجهزة والجماعات التي تمارس عملية التنشئة الاجتماعية بطريقة غير مقصودة.

بالإضافة إلى ذلك فإن عملية التنشئة الاجتماعية تتشكل وتتنوع وفقا لنمط الحياة في المجتمع.

---

[1] عبد الله الرشدان، مرجع سابق، ص 86

هناك المجتمعات البسيطة التي تقوم فيها التنشئة على أسس التقليد والخبرة المباشرة وهناك المجتمعات المعقدة التي تقوم فيها التنشئة الاجتماعية على أسس التفكير والتميز والاختيار، والمعاناة في اكتساب الخبرة.

لذلك فإن هذه المجتمعات تكثر من رسائل التنشئة الاجتماعية لأفرادها فتعمل على نشر دور الحضانة والأندية وتزيد من المجلات والكتب للأطفال وتنوع من برامج التلفزيون والإذاعة وغيرها من وسائل الاتصال الجماهيري على نحو تحاول فيه ضبط وتوجيه عملية التنشئة الاجتماعية [1]

ففي هذا الشكل من التنشئة الاجتماعية غير المقصودة يمتثل الطفل معاني وأساليب غير مباشرة التي يعامل بها، وعن طريق التكيف مع أدوار الأعضاء الآخرين في الأسرة يتعلم الطفل دوره الخاص لمحاولة القيام بعدد من الأدوار التي يلاحظها من حوله في الأسرة ثم يصل في النهاية إلى دور واحد يتخذه لنفسه.

المبحث الثالث: مراحل و أهداف التنشئة الاجتماعية و علاقتها بالضبط الاجتماعي

I- أهداف التنشئة الاجتماعية:

لقد تم الاتفاق على أن التنشئة الاجتماعية تعمل على تحويل الإنسان إلى عضو اجتماعي أي أنها تنتقل إلى الطفل خلال مراحل نموه ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه إذ يقوم الوالدين في الجماعة الأولية والمربين في الجماعة الثانوية، ومن يمثلها بغرس العادات والتقاليد والقيم في نفس الطفل والفرد وكلها ضرورية لمساعدته في القيام بدوره الاجتماعي.

تظهر أهمية عملية التطبيع الاجتماعي بصورة خاصة في الأسرة باعتبارها الجماعة الأولية والمعيارية، إذ هنا تنطلق تجربة الطفل – الفرد – الأولى، و عليه، تتمثل أهداف التنشئة الاجتماعية فيما يلي:

إنّها تقوم بتدريب الطفل على الأنماط الثقافية وأنماط معينة من السلوك يرضى عنها المجتمع ويتخذها الشخص دعامة لسلوكه طوال حياته، لأن أهمية التنشئة الاجتماعية تتضح في أن عملياتها تعد حيوية بالنسبة للاستمرار الاجتماعي وهي السبيل إلى تحديد ملامح الحياة بمستوياتها الاجتماعية والمادية[2]

---

[1] منير المرسي سرحان – في اجتماعيات التربية، مكتبة الانجلوالمصرية، ط 8، 1996، ص ص 125-126

[2] عبد الهادي عفيفي - التربية والتغيير الثقافي، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1974، ص 113.

كما أنّها توحد الطفل مع مجموعة من الأنماط الثقافية مثل القيم الاجتماعية والجمالية والأخلاقية.

و تهدف أيضا إلى تعليم الطفل مهارات ضرورية تتفق وظروف مجتمعه، مثل الفصاحة اللفظية والكلامية وتعليمه القراءة والكتابة وضبط السلوك، وأداء الأدوار الاجتماعية التي تمكنه من التفاعل مع الآخرين[1]

وبصورة عامة فأهداف التنشئة تظهر جليا إذ تعمل على نمو فردي واجتماعي، وإنساني، كما تعتبر الذاتية الهدف الأسمى للتنشئة الاجتماعية وإعداد الفرد لمواجهة متطلبات حياته ومن الركائز الأساسية للتنشئة الاجتماعي التكيف، حيث تعتبر من العمليات الجوهرية في حياة الإنسان الاجتماعية فالإنسان يواجه كثيرا من المؤشرات الداخلية والخارجية ويحاول أن يكيفها ويخضعها لحاجاته ومتطلباته أو يحاول أن يتكيف معها.

بمعنى آخر هي تهدف إلى تطوير سلوك الإنسان وبناء أو تغيير اتجاهاته اللفظية والعملية والسلوكية بحيث تتسع وتتطابق مع السلوك والاتجاهات الموجودة في تلك المؤثرات التي تنشأ عن نمط العلاقات المتبادلة بين أعضاء الأسرة.

وتتضح أهمية التفاعل بين الطفل وأبويه، وتحديد معايير الثواب والعقاب لسلوك الطفل حتى يستطيع أن يكتسب خبرات اجتماعية متعمقة من داخل حياة الأسرة، تمكنه من تحقيق التوافق الاجتماعي حيث الاختلال بالجماعات الأخرى في المحيط الخارجي.

II- مراحل التنشئة الاجتماعية.

يرى بعض المؤلفين في علم الاجتماع من أمثال ماري بريمير Marry Bremeir وريتشارد ستيفنسون Richard Stephenson أن هناك نوعين من العمليات الكبرى التي تجعل الناس يمتثلون للقواعد النظامية في المجتمع والتي تمكنهم في نفس الوقت من التنبؤ والاعتماد على سلوك أحدهم لأخر، ويقولان أن العملية الأولى هي عملية التنشئة الاجتماعية التي تشكل الفرد من مراحل الطفولة المبكرة وتعدّه للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين من غير أسرته، ولذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل قيم المجتمع

[1] سيد أحمد عثمان، علم النفس الاجتماع التربوي، ج1 التطبيع الاجتماعي: مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة 1975 ص

ومعاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج والتي ستجعله من ناحية أخرى متشابها في خطوط شخصيته الأساسية مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه[1].

ومن الأهمية بمكان إذن إيضاح دور التنشئة الاجتماعية السليمة للأطفال في مراحل العمر المختلفة الذي يتم عن طريق الأسرة في المرتبة الأولى، والمؤسسات الاجتماعية الأخرى في المراتب التالية. حتى نهاية مرحلة المراهقة والدخول إلى مرحلة الرشد حتى يكتمل بناء شخصيتهم قبل دخولهم إلى الحياة العملية.

هكذا تحددت واختلفت وجهات النظر حول تحديد مراحل التنشئة الاجتماعية من حيث عدد المراحل وتسمية كل مرحلة ويشترك في هذا الباحثون في نطاق علم النفس و علم الاجتماع، فنجد أن مراحل التنشئة الاجتماعية كما يتناولها عالم النفس فرويد Freud تتحد في أربع مراحل يمر بها الطفل منذ الطفولة حتى الرشد وهي :

-المرحلة الفمية،

-المرحلة الشرجية،

-المرحلة الأوديبية،

-ثم مرحلة الرشد [2].

ويذهب العالم الاجتماعي "بارسونز" إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية تنقسم إلى أربعة أطوار، وربط كل طور بأنساق اجتماعية معينة إذ يرى أن الطور الأول يبدأ داخل الأسرة حتى دخول الطفل المدرسة أما الطور الثاني، فيبدأ بدخول الطفل المدرسة حتى نهاية التعليم الجامعي، والطور الثالث يبدأ من الخروج من دور التعليم إلى العمل، والطور الرابع يبدأ بتكوين الفرد أسرة جديدة وهي تتداخل مع المرحلة الثالثة وقد يسبقه عند بعض الأفراد [3]

أما الأنسيكلوبيديا العالمية لسنة 1995 قسمت مراحل التنشئة إلى ثلاث مراحل – من الولادة إلى ست سنوات – ثم ست سنوات على 12 سنة ثم ثالثا وأخيرا مرحلة المراهقة.

وإذا كان هؤلاء العلماء قد تنازله مراحل التنشئة الاجتماعية المختلفة والتي سبق ذكرها فإننا نجد أن الدين الإسلامي قد سبقهم في تناول هذه المراحل إذ الرسول صلى الله عليه وسلم أن

---

(1) محمد عاطف غيث : المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية، إسكندرية، 1989 – ص 191

(2) محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1981 – ص (130 – 135).

(3) محمد سعيد فرج، البناء الاجتماعي و الشخصية، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب 1980، ص ص254-264

هناك مراحل معينة لنمو الفرد يتحتم معها تنوع التعليم والتأديب وفقا لدرجة نضج الفرد في كل مرحلة – وفي ذلك يقول صلى الله عليه وسلم "... إذا بلغ ست سنين أدب فإذا بلغ سبع سنين عزل فراشه، فإذا بلغ عشر سنين ضرب على الصلاة والصوم فإذا بلغ ستة عشر سنة زوجه أبوه ثم أخذه بيده وقال أدبتك وعلمتك وأنكحتك واستعذ بالله من فتنتك في الدنيا وعذابك في الآخرة"[1]

إذن من خلال وجهات النظر المختلفة، نستنتج أن الطفل يستدمج نسقا من الأدوار لا دور واحد فقط من خلال كل مرحلة من مراحل التنشئة الاجتماعية لأن الفرد ينشأ في خضم العلاقات الاجتماعية التي تحيط به وبها يبلور اتجاهاته الاجتماعية في إطار نسق مؤسساتي كالأسرة، المدرسة، ...

وسوف نحدد مراحل التنشئة الاجتماعية معتمدين على ما رأيناه من تقسيمات عديدة ومختلفة، وتم اختيارنا لهذا التصنيف لأننا نراه يخدم بحثنا هذا، وخاصة أننا أخذنا منه عينة في بحثنا التطبيقي (الميداني).

أ. <u>المرحلة الأولى: مرحلة ما قبل المدرسة:</u>

قد يغفل البعض للاهتمام بهذه المرحلة من العمر ولكن هي الأساس والتي تقلل من اضطرابات الطفل السلوكية في مراحل العمر القادمة.

ففي البداية وهو رضيع يحتاج إلى إشباع حاجاته ودوافعه الفطرية ويتطلب من الأم الكثير أو ممن يقوم برعايته.

وتتضمن عملية التنشئة في هذا العمر المبكر عمليات الثواب والعقاب والتقليد (التقمص) والقدرة على التعاطف، فمن خلال أساليب الاستحسان والاستهجان والمدح والثواب والعقاب يمكن للآباء تحديد الميول الاجتماعية والمهنية لأبنائهم مستقبلا.

ثم شيئا فشيئا يبدأ الطفل بتعلم كيف يعبر عن حاجاته وتتمثن مشاركته الاجتماعية ودائرة علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية مع الأسرة والرفاق وخاصة ابتداءا من العام الثالث من العمر، و هذا بعدما كانت تقتصر علاقاته مع الأم بالدرجة الأولى ثم الوالد وإخوته ومن يوجد معه داخل أسرته.

---

[1] أمينة أحمد حسن، <u>نظرية التربية في القرآن و تطبيقاته</u> ، القاهرة، دار المعارف، ط1، 1985، ص221

فهناك شبه اتفاق كلي بأن قبل دخوله للمدرسة يتلقى القيم من الراشد وتحديدا من الأبوين. فهنا يعمل الآباء على تقوية الميل الاجتماعي عند الصغير وتعليمة المعايير الاجتماعية السليمة وآداب السلوك مثل التعاون واحترام الآخرين.

يرى "تارسوتر" أنه على الوالدين مسؤولية تشكيل شخصية الطفل في المراحل النمائية الأولى من خلال ما توفره الأسرة من فرص، وما يتعلمه الطفل من بيئته المنزلية من القواعد والتوقعات والقيم والاتجاهات وأنماط السلوك الأساسية السائدة في مجتمعه، مما يساعد على الضبط الاجتماعي ويقلل من فرص الانحراف الاجتماعي الذي اعتبره "تارسوتر" نتيجة طبيعية لفشل عملية التنشئة الاجتماعية [1].

هذه المرحلة المصيرية كما سماها فرويد تعدّ أساسية لأنها من المراحل التي يستوعب بها الطفل الأخلاق، وأنها أساس القيم التي سوف يتم فهمها ومناقشتها في مراحل آتية من عمر الطفل، كما أكدته المدرسة الفرنسية لدور كايم وكذا المقاربة الإسلامية.

وهنا سيتعلم ما يمكن القيام به من عدمه، والمسموح والممنوع، كما يبدأ بروز تكوين الاتجاهات عامة، فمعاملة الأنثى شكل ومعاملة الذكر شكل آخر، وكما يرى بياجيه Piaget أن الطفل في هذه المرحلة يخضع لسلطة الكبار، ولا يزيد ذلك عن كونه احترام لمن يكبرونه سنا هذا لأن الطفل يفترض بأن هناك وجهة نظر واحدة حول ما هو خطأ أو صواب.[2]

ب. المرحلة الثانية: مرحلة التمدرس: (من 6 سنوات إلى 12 سنة)

في هذه المرحلة يخرج الطفل من المنزل بعد أن يكبر ويتعامل مع أطفال يختلفون عن إخوانه وعن الأطفال الذين عرفهم من أبناء الجيران. فهو إذن ينتقل من مجتمعه الصغير الأسرة إلى المجتمع الكبير أو الأوسع وهو المدرسة، أين يجد نفسه بين أطفال من نفس المستوى البيئي والاجتماعي، والنضج الجسمي والعقلي، فهو إذن أمام نشاط اجتماعي وفردي هذا ما يقوي علاقاته الاجتماعية وخاصة منها انتمائه الأسري، وبذلك تصبح لديه شخصية متماسكة اجتماعيا ونفسيا.

---

[1] سميرة أحمد السيد، علم اجتماع التربية، مرجع سابق، ص 31

[2] Piaget (J), the moral judgement of the child, routledge and Paul, 1932, p 99

ما يجلب الانتباه هنا خصوصا في هذه المرحلة هو أن نكوّن في الطفل أساليب ومعارف ذات قيمة اجتماعية، فالتنشئة الاجتماعية مع ذلك نشاط أي شخص إذ تنتقل باتصالات أكثر فأكثر تنوعا. بضبط الذات وبالبحث عن المعنى signification وإتاحة فرصة التعرف على الخبرات الاجتماعية وتعليمه كيفية السلوك في المواقف الاجتماعية المختلفة وفي مواقف الحياة العملية، في إكسابه مثلا، عادات و تحمّل المسؤولية ومبادئ النظام واحترام الغير كبارا وصغارا.

فهو يضطر لأن يخضع لنظام عام وسلطة تختلف عن سلطة الوالدين، وعليه أن يتعلم النظام وآداب الحديث وعدم مقاطعة غيره، وأداء ما يكلف به من واجبات والتعاون مع غيره، فدائرة تفاعله واتصاله بالآخرين تتسع بتعلمه القراءة. فيطلع على أفكار وآراء جديدة، فتتكون بذلك كثير من عاداته ويتقبل المثل السائدة في المجتمع ويصبح بذلك اجتماعيا أكثر.

لذا فعلى الآباء والمربين الحرص على إتاحة الفرصة للمشاركة الإيجابية من قبل الطفل لاكتساب الخبرات الاجتماعية البنّاءة مع الصغار والكبار، وهذا بعدم التشدد والتسلط الزائد أو ما يقابله على النقيض من الإهمال أو الرفض، وما يقابله من تدليل ومراعاة التمييز والتذبذب في التعامل بين الأبناء، لأن هذا يكسب الصغير الاتجاهات التي تولد لديه سلوكات غير مرغوبة أم سلبية في أسرته خاصة والمجتمع عامة، هنا يصبح الطفل يعيش نوعا من الصراع بسبب التذبذب في التعامل، فيعجز الطفل عن تحديد ما يسبب رضا الآباء أو سخطهم فالسلوك الواحد قد يثاب عليه حينا آخر أو يعاب عليه حينا آخر، وقد أوضحت الدراسات أن هذه المشكلة تسبب انحرافات سلوكية واضحة في حياة الطفل المستقبلية[1].

هذا من الناحية الاجتماعية أمّا من ناحية الضبط الاجتماعي، يجب أن نشجع الأطفال على الاستقلالية ونخفض من الضغوط أو سلطة الضبط، خاصة إذا شعر الآباء باستعداد الصغير على ضبط نفسه والتحكم في سلوكه، لأن التوسط في معاملة الصغار من حيث فرض السلطة أو التحرر منها أمر حيوي نحو الضوابط الاجتماعية واحترام السلطة داخل الأسرة ومن ثم داخل المجتمع الأكبر لاختلاف أنماط السلطة داخل الأسرة والمدرسة والمجتمع.

[1] محمد مصطفى زيدان، ونبيل السما الوطي، مرجع سابق، ص21.

فحسب "بياجيه" فإن الطفل كلما زاد سنه ازداد تحرره من مراقبة غيره ولأن في هذه المرحلة تنمو ذاتيته ووعيه الخلقي وكذا تبلور قيمه[1]

ج. المرحلة الثالثة : المراهقة 13 سنة فما فوق ....

عندما يدخل الطفل مرحلة المراهقة يواجه مشكلة تفرض عليه تكيفا جديدا، إذ يحتاج إلى معاونة على تخطي الاضطرابات التي تحدث خلال هذه المرحلة من العمر، كما تعتبر مرحلة حاسمة بحيث تشير مختلف الدراسات إلى ضرورة إشباع حاجاته من حيث هو إنسان يريد أن يقلد سلوك الرجال إن كان ذكرا – وتقليد سلوك النساء إن كانت أنثى، بإتباع أساليب التوجيه والإرشاد النفسي – سواء داخل الأسرة أو المدرسة أو المجتمع بمختلف مؤسساته.

ففي هذه المرحلة يسعى المراهق إلى المزيد من حرية التعبير عن نفسه فيشعر باعتزاز نتيجة إدراكه لفرديته مما يجعل المراهق أقل امتثالا للسلطة الأسرية وأكثر انتماءا لجماعات خارجية تتمثل في جماعات الأقران[2]

يمرّ المراهق بخبرات كثيرة في نطاق جماعات عمره أثناء التنشئة الاجتماعية، نتيجة تأثره بنظم القيم المختلفة السائدة في مجتمع الزملاء الذين نشأ بينهم في الأسرة والمدرسة، ...

هذا ما يستلزم استمرار الصلة بين هاته الأخيرتان – أي المدرسة والأسرة – تفاديا للصراع الذي قد يحدث من تعارض للقيم بين المؤسستين. لذا يجب الاهتمام بإتاحة الفرصة للمراهق حتى يكتسب الخبرات والاتجاهات والقيم السليمة وإتاحة الفرصة له للتعبير عن ذاته وتشجيعه على التعاون والاستجابة لروح الجماعة، وذلك بالمناقشة والفهم المتبادل بين المراهق ومن يتعاملون معه.

زد على ذلك يمكن أن تترك له حرية التحكم في تصرفاته حتى يشعر بنوع من الاستقلالية، يكفي توجيهه إلى الاختيار السليم، لأصدقائه مع تفادي الأسلوب العنيف وكثرة اللوم أو عكس ذلك أ ي الإهمال واللامبالاة حول أمور حياته. بل معاونته على فهم ذاته وتنمية القيم السائدة

---

[1] .Piaget (J) ,opcit, p99

[2] .تشالرز كولي، عالم المراهقة، مقال منشور في كتاب تنمية العلاقات الإنسانية الديمقراطية، تر: إبراهيم حافظ، مكتبة الانجلو المصرية، 1969، ص247

الصالحة في المجتمع، حتى يكون مستعدا لتحمّل المسؤولية الاجتماعية واحترام الضبط والسلطة في المجتمع والقيام بأعبائه في بناء المجتمع[1].

فالتنشئة الاجتماعية تختلف في الفترة الأولى عنها في الفترة الثانية والثالثة، حيث تكون في الأولى تنشئة الأطفال وتهذيبهم هي الغالبة، بينما تكون في المرحلة الثانية والثالثة هي التوجيه والإرشاد للأبناء والكبار سواء من الناحية السلوكية وآدابها أو من الناحية المهنية بتوجيه الأبناء لأداء بعض المهن.

تستمر إذن عملية التنشئة الاجتماعية حتى الشيخوخة ذلك لأن الفرد كلما تقدّم في السن يستمر في تعديل سلوكه ونمط شخصيته بتفاعله و المواقف الاجتماعية المتنوعة.

III- التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:

تتمثل السلطة الاجتماعية للتنشئة في طبيعتها الإلزامية التي بمقتضاها يتحتم على الأفراد في مختلف المستويات الأخذ بقواعد معينة.

فعملية التنشئة الاجتماعية تمثل القوة الضابطة بحيث تكمن مهمتها وتأثيرها على الفرد، في تكوين أنماط الضوابط لسلوك الأفراد وجعلها التزاما محببا يعمله الفرد عن طواعية دون إجبار وكراهية. بحيث أن هناك أمورا لا يملكها الفرد، وحدودا لا يستطيع أن يتخطاها وهذا هو دور التنشئة الاجتماعية كقوة ضابطة في توضيح تلك الحدود والأشياء، ويكون ذلك بالموعظة، والقوة والتوجيه ويكون هذا قائما على الإقناع والاقتناع، فيرى "دور كايم" أن نجاح عملية التنشئة الاجتماعية يؤدي إلى عدم خروج الفرد على قيم ومعايير مجتمعه لاقتناعه بصحتها وشرعيتها، وهنا يصبح الضبط الاجتماعي ضبطا داخليا، إذ يعمل الضمير كقوة داخلية ضابطة توجه الفرد في تصرفاته، وتقسيم أعماله على القيم والمعايير الاجتماعية يعرضه للشعور بالذنب[2]

فهناك بداخل الإنسان إذن ما يجعله يتقبل تلك الحدود وما يجعله يشعر بأن هناك قوة فوق قوته وإرادته سواء تعلق الأمر بالدين أو القانون أو حتى أوامر الوالدين.

---

[1] عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، الأدوار، المرض النفسي، المسؤوليات، دار الفكر العربي ، القاهرة، ط1 ، 2000 ص ص،102-103

[2]. سميرة أحمد السيد، مرجع سابق، ص27

فالتنشئة الاجتماعية تعد من أساليب الضبط الاجتماعي سواء أكانت عن طريق الأسرة أو المؤسسات التربوية الأخرى التي أصبحت تنافس الأسرة وتقلص من وظائفها.

لذا ينظر للأسرة على أنها أصل الحياة الاجتماعية والتي لا يمكن للمجتمع أن يقوم قياما سليما إلا على عاتقها، وبذلك يبقى دور الأسرة مستمرا من حيث التأثير على الطفل. فالأسرة لا تهدف إلى تلقين الطفل أو الفرد القيم والمعايير الاجتماعية فقط، بل تحاول كذلك تعليمه الامتثال لضوابط النظام الاجتماعي.

فالأسرة بقيامها بهذا الدور – عملية التنشئة الاجتماعية، تساعد أعضائها على التكيف في مجتمعهم، وعدم الخروج على المعايير الاجتماعية السائدة مما يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي.

فالتنشئة في أداءها لوظيفة الضبط الاجتماعي، تعمل على غرس وتدعيم القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية لتحقيق الاستقرار، لذا فإننا نجد أن الطفل الراغب في الانطلاق وممارسة الحرية نجده يحتاج إلى الضبط من والديه أو من يكبره ومن حوله وللضبط عدة صور:

هناك من يشمل التوجيه والإشراف أو الضبط اللين والموجه الذي يحتاج إليه الطفل والمراهق بل والبالغ.

فالفرد محتاج للضبط ونجده في صورة القوانين والنظم الاجتماعية والقواعد التي توجد، بحيث لا تترك الشخص يتصرف كما يشاء.

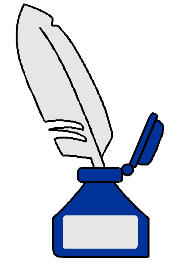
فالضبط كالضرب والشتم والسخرية والاستهزاء عند الكبار الوسيلة لغرس الامتثال، والأدب عند الأطفال.

ومن المسلم به أن ضبط السلوك الاجتماعي للناشئة يعد أمرا ضروريا لبقاء المجتمع ونظمه، وهو ما يستلزم معيارا للسلوك، ولو أتيح لكل فرد أن يفعل ما يروقه لكانت الفوضى هي السائدة، ولذلك ينبغي أن يتعلم الأطفال الإيمان بالمعايير السلوكية التي يقرها المجتمع، كل فرد في حاجة إلى إدراك ضرورة وجود القانون والنظام، و في هذا الإطار يشير كاردنر إلى ذلك بقوله : "أن للضوابط أهميتها في بناء مراحل الشخصية بداية من طفولة الفرد حتى مراحل نضجه العقلي وفي نفس الوقت تصبح أداة يستخدمها الفرد في تكييفه مع المجتمع"

هكذا إذن يمكن القول، أن الضبط الاجتماعي يعد من العوامل الحاسمة في التنشئة الاجتماعية المثالية، و عليه فإن عملية التنشئة الاجتماعية واستدماج المعايير الاجتماعية والقيم توفر المصدر اللازم للضبط الاجتماعي.

الفصــــل الرابع

الضبــط الاجتماعــي:
خصائصـــه، أهميتـــه، أساليبــه



تمهيـــد:

يحظى موضوع الضبط الاجتماعي بعناية عدد كبير من مراجع علم الاجتماع، فالضبط الاجتماعي هو تلك العلاقة بين النظام الاجتماعي و الفرد أو العلاقة بين الفرد و جماعته، و لدراسة الضبط الاجتماعي يتحتّم أن تتقصى الوسائل التي يشكل بها المجتمع سلوك الفرد و ينظمه.

و يجدر بنا الآن أن نوضح بعض الأسس النظرية التي تنطوي عليها عملية الضبط الاجتماعي محاولين التطرق إلى الخصائص النفسية و الاجتماعية للضبط ، ثمّ التطرق إلى أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع أولا ثمّ بالنسبة للفرد ثانيا، و أخيرا في الجماعات كالأسرة التي هي محور بحثنا.

بعـــد ذلك تطرقنـــا إلى أساليـــب الضبط الاجتماعي المتفـــرع إلـــى فرعين: الرسمـــي و الغير الرسمي. يلي ذلك وسائل الضبط الاجتماعي،و أخيرا وضّحنا فاعلية الضبط الاجتماعي بصفة عامة.

المبحث الأول: الخصائص النفسية و الاجتماعية للضبط الاجتماعي و أهميته

1.الخصائص الاجتماعية و النفسية للضبط الاجتماعي:

أ.الخصائص الاجتماعية:

نعلم أن الفصل يرجع بالدرجة الأولى إلـى البيئة الاجتماعية في تنشئـة الفرد و ضبط سلوكه، بتوجيهه و الإشراف على سلوكـه، حتى يستقر المجتمع الكبير، و المؤسسات الاجتماعية بهدف حفظ الشكل البنائي و الهيكـل الوظيفي للجماعة، و هذه الضرورة تنبثق من طبيعة الإنسان الاجتماعية.

بما أنّ الضبـط الاجتماعي ضرورة اجتماعية، يتضح أنّ المجتمـع و عن طريق مؤسساته المتعـددة و المتخصصـة، يستطيع أن يضبط و يسيطر على رغبات الأفراد، لأنه القوة الوحيدة التي تتفوق على الفرد و تنظم فاعليته، و غنـي عـن البيـان أنه حين يعاشـر الأفـراد بعضهم بعضـا، فـي وحـدة اجتماعية، فإنهـم يضطـرون إلـى ضبــط دوافعهم و نوازعهم

و ميولهم الأولية، حرصا منهم علـى تحقيق خير الجماعـة و استقرارها و المحافظـة على بنائهـا و كيانهـا المعنوي.

فالأسرة في ضوء هذا الاعتبار، هي الوسيط الأول بين الفرد و المجتمع الذي يعيش فيه لأنها تقوم بترويض الفرد، إذ هي أداة للتنظيم الاجتماعي و تقوم بتلبية استجاباته، كالحاجة الأولية في كسب العيش و المأوى، و الرغبة الطبيعية في الإنجاب و الحضانة و تربية الأولاد، بمعنى أنها تسعى إلى أن تنشئ كائنات اجتماعيـة و لأن الإنسـان لا يولـد اجتماعيـا و لكنه يولـد مـزودا بالقدرات و الاستعدادات التي تجعل منه كائنا اجتماعيا يستلزم أن يروض على ذلك و على الخضوع و الطاعة فلا يخرج على ما يحدده و ما يقرره له حتى يضبط اجتماعيا.

و تشترك مع الأسرة تنظيمات و جماعات أخرى و هكذا يزداد تكيف الفرد بالوسط الجمعي يصبح يستسيـغ مــا ينطوي عليه من أحكام و إلزام وهنا يكاد يشعر من تلقاء نفسه أنه تحرر و ذلك بامتثاله للضوابط و الأنماط السلوكية التي أصبحت مقبولة و محببة لديه.

هكذا إذن تأتي أهمية الضبط الاجتماعي حيث يكفل الحماية لكل المجتمع لما يحدده من قواعد للسلوك، و ما يحدده من ردود أفعال الفرد اتجاه الآخرين الذين يعيشون معه في جماعته.

و ممـن أشاروا إلى ضرورة الضبط الاجتماعــي نجد ابن خلـدون، حيث يقول في هذا الصدد "هذا الاجتماع إذا حصل للبشر كما قررناه و تم عمران العالم فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم، و ليست السلاح التي جعلت دافعه لعدوان الحيوانات عنهم كافية في دفع العدوان عنهم، لأنها موجودة لجميعهم، فلا بد من شيء آخر يدفع عدوان بعضهم عن بعض و لا يكون من غيرهم لقصور جميع الحيوانات عن مداركهم و إلهاماتهم فيكون ذلك الوازع واحد منهم يكون له عليهم الغلبة و السلطان و اليد القاهرة حتى لا يصل أحد إلى غيره بعدوان، و هذا هو معنى

الملك. و قد تبين لك بهذا أن للإنسان خاصة طبيعته ولا بد لهم منها"[1].

من خلال هذا القول يتضح لنا أن لا بد من الضبط الاجتماعي لأن الناس في حاجة إليه أثناء تفاعلهم بعضهم مع بعض و يتكلم على ثلاثة أنواع من الضبط الاجتماعي.

---

[1] ابن خلدون عبد الرحمان: مرجع سابق، ص43 .

أولا: الخارجي مصدره القانون.

ثانيا: داخلي ينجم عن طريق الدين.

ثالثا: و أخيرا الاختياري الذي يأتي عن طريق الضمير.

إضافة إلى ذلك نجده يجعل من الضبط الاجتماعي ظاهرة ملزمة بالنسبة للمجتمع و ينظر إليه نظرة اجتماعية نفسية نفعية فيرى الضبط لازم للحياة الاجتماعية و هو في الوقت نفسه ناجم عن خاصية طبيعية في الإنسان، و أن فائدته المحافظة على المصلحة العامة للأفراد في المجتمع و على مصلحة الحاكم في استقامة حكمه[1].

و بهذا نصل إلى أنه لا يوجد أي شخص لا يقع تحت تأثير الضبط الاجتماعي و الإنسان مضطر إليه لأنه كائن اجتماعي فالجانب الاجتماعي يعمل على مساعدة الأفراد على الاندماج السوي في الجماعة و التكيف تبعا لحاجاته و متطلباته.

وإذا كان كذلك بالنسبة للجانب الاجتماعي للضبط الاجتماعي فيما يكمن يا ترى الجانب السيكولوجي أو النفسي إذن؟

ب. الخصائص النفسية:

كثيرة هي الأبحاث التي تطرقت للأسس النفسية التي ترتكز عليها الحياة الاجتماعية، لما لها من أهمية باعتبارها ظاهرة نفسية، ترجع أساسا إلى ما زودت به الطبيعة البيولوجية و النفسية من الاستعداد، للقيام بالعمليات المؤدية إلى التوازن و التناسق بين مجموعة الوظائف الحيوية في الجماعات الإنسانية.

فكما أن الإنسان بحكم تركيبه الفيزيولوجي يستطيع أن يقاوم إلى حد ما أثار الاختلال و أن يحقق من جديد التوازن العضوي عن طريق العمليات التكيفية و التعويضية، فكذلك الجماعة الإنسانية يرجع مصدرها إلى الطبيعة البيولوجية و المبدأ الحيوي بحيث تقوم هي كذلك بالتصدي و المقاومة للاندفاع و التهور الذي يؤدي إلى عدم الاستقرار.

و يعني سامر sumer بالآثار النفسية الاجتماعية و الطرق الشعبية و الآداب الاجتماعية، باعتبارها أدوات للضبط الاجتماعي.

---

[1]حسن الساعاتي: علم الاجتماع القانوني، مرجع سابق، ص81

فهذه الوسائل تخرج الفرد من حدود المنفعة الذاتية و الأنانية إلى نطاق الغيرية و المشاركة الوجدانية، و تظل هذه الوسائل متمتعة بنفوذ و سلطة ملزمة[1].

قد ينتج عن ذلك تعصب أعمى لتقاليد الجماعة، و يشعر الفرد داخل جماعته بالطمأنينة النفسية و يعتقد أن كل ما تملكه جماعته من نظم خلقية أو قيم اجتماعية جدير بالتقديس.

فإذا أراد الفرد أن يجد الطمأنينة و الحرية في المحيط الذي يعيش فيه، فما عليه إلا الخضوع و العمل بما ترسمه الجماعة له و تكون أفعاله منصبة ضمن نماذج سلوكية مألوفة بالنسبة لجماعته و هكذا يتجنب سخط و رفض المجتمع له.

و يرى "ميد" G.H.Mead أن السيطرة الاجتماعية تعتبر جزءا لا يتجزأ من الذات لأن هذه السيطرة من تبني الشخص لمواقف الجماعة في محاولة تحقيق الملاءمة بينه و بين غيره ممن يشتركون معه في بذل جهود و نشطات مشتركة.[2]

أما الفئة الأخرى من أصحاب هذا الاتجاه فترى بأن هناك قوى غامضة لا شعورية تتحكم في سلوكات الفرد من أمثال هؤلاء و أبرزهم فرويد FREUD الذي يرى أن قيم الفرد يتم اكتسابها في السنوات الأولى من حياته و ذلك عن طريق عملية امتصاص و إدماج المعايير الاجتماعية في نفس الفرد بحيث تصبح مبدءا هاديا لسلوكه الاجتماعي [3]

إن عملية اكتساب القيم و الأخلاق حسب فرويد، تتم عن طريق تقمص أوامر الوالدين و المجتمع و نواهيهم و عندها تتحول سلطة هؤلاء الأشخاص الخارجية إلى سلطة نفسية داخلية في نفس الفرد، تراقبه و تصدر إليه الأوامر و تنتقده و تهدده بالعقاب، يطلق فرويد على هذه القوة النفسية الأنا الأعلى Super Ego أو الأنا المثالية The Ego Ideal و هو ما يعرف عادة بالضمير.

---

[1]. عبد المجيد سيد أحمد منصور: دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب ، الرياض 1986 ،ص6

[2]. أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية، دار الفكر العربي، القاهرة، بدون سنة، ص99

[3]بوحمامة جيلالي: "مستوى الحكم الأخلاقي لدى طلاب معهد علم النفس جامعة وهران"، مجلة التربية ،ع21، المجلد6 ،جامعة الكويت، صيف 1989 ص109

لقد أكد فرويد في نظريته على أهمية العلاقة التابعة و التي تربط الطفل بوالديه، كما اهتم بمظهر الشعور الذي ينعكس من خلال مفهوم الشعور بالذنب الذي هو أحد أسس تكوّن الأنا الأعلى، و هو شعور قوي كامن في الذات و يستمر في معاقبة الضمير[1].

فالتقمص إذن هو حجر الأساس في نظرية هذا المحلل النفساني، إذ يعتبر أحد ميكانيزمات النفس الدفاعية التي تغرس فيها و تصبح مكونا أساسيا في اللاشعور بحيث هي قوة دافعة للتوافق الجماعي الأول في حدود الأسرة و الثاني في نطاق المجتمع الكبير.

غير أن هناك صراع اجتماعي ضروري بين الدوافع الفردية و الدوافع الجماعية إذ أن هذا التصارع ينتهي عادة بغلبة الدوافع الإنسانية و تتأكد الرقابة الاجتماعية و السلطة الجماعية التي تكبت الدوافع العدوانية سواء عن طريق العادات و العرف و التقاليد المتمثلة في الأساليب الغير مباشرة أي المعنوية أو عن طريق الأساليب المباشرة الرسمية كالتشريع القانوني و النظم القضائية و السنن المكتوبة.

أهميـة الضبـط الاجتماعـي:

إن الضبط الاجتماعي ليس مجرد رغبة هوجاء لبعض الأفراد في التسلط و السيطرة على الآخرين، إنما هو نظام أو نسق ذو أهمية كبيرة في إيجاد التوافق و التواؤم و التماسك، على اعتبار أن هذا التواؤم إنما يتم عن طريق الخضوع للقواعد و المعايير و القيم و الأخلاق السائدة في المجتمع التي تعتبر قوة يمارسها الفرد على نفسه من أجل أن يجعل سلوكه متفق مع معيار خاص به، و هو الضبط الذاتي.

كما توقع هذه القوة جماعة على جماعة أخرى أو من جماعة معينة على أفرادها، و هو الضبط الاجتماعي.

من هنا نجد أن الضبط الاجتماعي له أهمية بالنسبة لكل من الأفراد و المجتمع و الجماعات بكل أنواعها.

[1] .سيجموند فرويد، الأنا و الهو، ترجمة عثمان نجاتي، دار الشروق، بيروت، ط4 ، 1982، ص17

أ- **أهمية الضبط الاجتماعي في المجتمع**:

لقد يحـرص المجتمـع علـى حـث الفـرد علـى الالتـزام بمعاييــر و مبـادئ الأخلاق و القيم و القوانين التي تحكم سلوكه و يستخدم المجتمع هنا كل الوسائل التي من شانها ضبط اتجاهـات الأفراد، و أفعالهم و بالتالـي تصبح المعايير الاجتماعية، و من خلال التنشئة الاجتماعية، و الثواب و العقاب توجه سلوكيات الأفـرد حسب النماذج أو الأنمـاط التـي وضعهـا.

فدوركايم يزعـم أن المجتمـع لكي يحتفـظ بكيانـه و سلطانه و قدرتـه على ضبط سلوك الأفراد لابدّ و أن يغرس في نفوسهم الإحساس بالارتباط الدائم بمجتمعهم و تعلقهم بوحدتهم الجماعيـة و الشعور الدائـم بحاجتهـم إلى تدعيـم هذه الوحدة و الذود عنها.[1]

فللمجتمع وسائطه في تنفيذ الضبط الاجتماعي الموجه للأفراد بقصد إرغامهم على ذلك الانصياع منها الأخلاق و القوانين و الدين ... التي تزرع في نفوس الأفراد و تلازمهم أثناء سيرة حياتهم لتوجههم نحو السلوك المرغوب فيه.

إنه من الضـروري أن يوجد دائمـا نوع مـن القوة الداعية لمصلـحة المجتمـع لكبح جماح مظاهـر القوة الضـارة به سـواء كان مصدرهـا أفـراد أم جماعات منظمـة.

فالضبط الاجتماعي ضروري لحفظ الحيـاة الاجتماعيــة بإخضـــاع تصرفات الإنسان لقيود و نظم اجتماعية تحدد للأفراد المسالك التي تحكم سلوكهم، و تسمو بالتعامل الإنساني و هذا كله استمرار و دوام و بقاء للمجتمع، بمعنى أن الضوابط الاجتماعية هـي إحدى القوى المحركة فـي المجتمع و من أهمها فاعلية فـي توجيه حركتـه و تشكيله و نظامه، فأي مجتمع لا يأخـذ بعين الاعتبـار الضوابط الاجتماعية مصيره حتما الفشل.

فالمجتمـع و عن طريق منظماته و مؤسساتـه المتخصصة، يستطيـع أن يضبـط و يسيطر علـى رغبـات الأفراد، لأنــه القـوة الوحيـدة التي تتفوق على الفرد و تنظـم فاعليتـه.

---

(1). أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي: أسسه النظرية، مرجع سابق، ص82

و يطيب لنا أن نذكر في هذا المقام ما ذهب إليه العلامة ابن خلدون حيث ذكر في (مقدمته) عن ضرورة السلطة الاجتماعية التي يستند إليها الضبط، أنه لا بد بعد حصـول عمران البشـر مـن وازع يدفع بعضهم عن بعض لما في طباعهم الحيوانية من العدوان و الظلم.
هكـذا إذن فالضبــط الاجتماعــي يعتبر في نظر ابن خلدون ضرورة اجتماعية حفاظا للنظام و منعا لاعتداء الأفراد أو الهيئات على البعض الآخر[1]
هكذا تكمن أهمية الضبط الاجتماعي، في إيجاد نوع من التوازن و التوافق بين العناصر المتطورة في البنية الاجتماعية.
وصار عسيرا على الأفراد أن يعيشوا في وئام دون عوامل ضابطة تجعلهم يكفون عن بعض ما تمليه دوافعهم الطبيعية، و عن هذا الطريق تتحقق حرية كل فرد و تتم وحدة النظام الاجتماعي.
كما تكمن أهميته في استمرار التنظيم العام و الاحتفاظ به في حالة سوية، فالضوابط الاجتماعية التي تقوم بدور التنسيق و توفيق النشاطات و الاهتمامات الفردية من المصالح الجماعية على مختلف المستويات حتى لا يتصدع البناء الاجتماعي.
و بهذا يتبين أن الضبط الاجتماعي يقوم بدور هام جدا في تحقق العنصر الأساسي فـي التنظيم الاجتماعي، وهذه الأدوار تنعكس في الوظائـف الدينيـة و التربوية و الآداب السلوكية و التشريعيـة و القوانيــن، كمــا يقــوم بتحديــد مجال السلوك المقبول في المجتمع و التصرفات التي لا يسمح بها المجتمع و لا يجيز لأفراده القيام بها.

على هذا الأساس، فحرية الفرد في مجتمعه و حرية الجماعات و الهيئات المحددة بالنسبة للمجتمع العام، حرية نسبية و تصرفات الأفراد و الفئات في أي مجال تسيطر عليها قيود اجتماعية ضابطة تنعكس أو تتمثل في السنـن الاجتماعـية، و القوالب الفكرية و القيم الاجتماعية الخلقية و النظم التربوية و العادات و العرف و التقاليد المهنيــة و قواعــد الذوق و اللياقة و آداب السلوك العام.[2]

[1]. أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه... مرجع سابق، ص91
[2]. أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه... مرجع سابق، ص84

ب.أهمية الضبط الاجتماعي بالنسبة للفرد:

لقد تعددت أهمية الضبط الاجتماعي للمجتمع أو الجماعات إذ حتى الفرد يأخذ من الضبط الاجتماعي مكبح لسلوكه، فمن خلال تلك القوة الداخلية التي يمارسها على نفسه يجعل تصرفاته متفقة مع معيار خاص به، وذلك بإستدخال القيم و المعايير لتصبح ميزانا داخليا يقوم الاختيار على أساسه وهذه الحالة تشبه مفهوم الأنا العليا التي يتشكل فيها الضمير الاجتماعي.

فالضبط إذن يأتي من داخل الفرد و من ذاته، فالفرد في هذه الحالة تكون تنشئته قائمة على التفكير الحر حيث لا يتدخل الآخرون في شؤون بعضهم، و العقاب للمخالف هنا ليس التعييب كما هو الحال في الأنماط الأخرى و إنما تأنيب ضمير الفرد.

و حسب "بارسونز" ، فإنه يعتقد أن عناصر ميكانيزمات الضبط الاجتماعي ربما تكون الذات الأساسية و ترجع أهمية ذلك الميكانيزم إلى القلق و رد الفعل، بمعنى آخر فإن الشعور بالذنب من اتجاه الفرد ذاته حيث تكون الأنا شاعرة بأن ثمة جرم قد حدث أو قد ارتكبه الفرد و لذلك يشعر بتأنيب الضمير و وخز من الأنا أو ما نسميه بالضمير.[1]

من هذا نفهم إذن أن الضمير يعمل كقوة ضابطة داخلية فيصبح دستورا أخلاقيا يحدد تصرفات الفرد و سلوكه دون الخوف من الرقابة الخارجية، و ذلك بفضل عملية التنشئة الاجتماعية التي تعمل من خلال قيامها بعملية الضبط الاجتماعي على مساعدة الطفل على تكوين الضمير.

فالأسرة تكون ذات الأثر الكبير في تكوينه و تكوين النسق القيمي لديه، و كل المقدمات المعنوية و الاعتقادات و التقاليد و الممارسات و العقوبات كلها توجه التصرفات الشخصية.[2]

و بهذا يمكن أن نصرح و بكل تأكيد أن الفرد يكون منضبطا ذاتيا و بفضل مشاعره الخاصة و ليس بأنواع الضبط الخارجية.[3]

---

[1] .Talcott Passons, the social system, N.Y, 1957, P297-299

[2] .Emilio Willems, dictionnaire de sociologie par Armand Cuvillier librairie Marcel Rivier et cie, Paris, 1966 ,P56

[3] Ibid P57

غير أنه أي معيار يوجد لدى شخص مالا يأتي من فراغ و لكنه يستمده أصلا من المعايير الاجتماعية السائدة في مجموعة من خلال عملية التطبيع الاجتماعي كما أشرنا إلى ذلك، فالفرد يسعى دائما إلى إرضاء الجماعة بصفة خاصة و المجتمع بصفة عامة لأنهما يترصدا له لتحديد سلوكه.

فالإنسان إنما يعيش طبعا لأنماط و حدود اجتماعية ترسمها الثقافة السائدة في المجتمع و هو في سلوكه و تصرفاته و استجاباته، إنما يتأثر بالدوافع و القيود الاجتماعية السائدة و مظاهر العرف و التقاليد الاجتماعية.[1]

ج.أهمية الضبط الاجتماعي في الجماعات:

يشير مصطلح الضبط الاجتماعي إلى أنّ سلوك الفرد و أفعاله محدودة بالجماعات و بالمجتمع. فالجماعات هنا تقتصر على الأولية و الثانوية.

فالجماعة* تشبه المجتمع الكبير من ناحية سيادة الإلزام و الضغط فيه، و نظام معين يحدد سلوك أعضائه و يوجّهه.

فالأسرة بشكل عام تعتبر أقوى الجماعات تأثيرا على الفرد باعتبارها المنشأ الأول للفرد بتلقينه المبادئ الأساسية لشخصيته إذ يعيش تحت تأثير التربية و صرامتها التي تجعل من أفرادها يشعرون بالقيم الاجتماعية و تنمّي لديهم روح التماسك بفرض العقوبات على جرائم الإهمال و التهاون فيخلف بذلك عدم التساهل مع الذات.

و السلطة السائدة في الأسرة هي سلطة الوالدين أو الكبار، و على أفراد سائر الأسرة الطاعة و لكن هنا نشأ سؤال إلى أي حد تكون طاعة الأبناء لأوامر الآباء؟ و إلى أي حد يسمح للأبناء بمناقشة هذه الأوامر؟.

و للإجابة على هذا التساؤل، نتوقف عند واقع الجو الذي يسود الأسرة، هل هو جو ديمقراطي أو جو استبدادي؟.

---

[1] مصطفى الخشاب: دراسة المجتمع ،مكتبة النجلو مصرية ، القاهرة، ط2، 1969، ص138-139 .

* المقصود بالجماعة طوال بحثنا هذا ، هو الأسرة .

وهنا تكمن أهمية الضبط في توجيه جهود الجماعة و تنسيقها لخدمة أهداف الجماعة و أعرافها، إذ تتميز الأسرة كجماعة بقلة عدد أفرادها و بأن التفاعل يتم بين أعضائها بصورة مباشرة كما أن التعامل بين أعضاء الأسرة تسوده التقاليد عادة.

فالأسرة كجماعة أولية لها أثر كبير في الأفراد لأن الفرد يقضي فيها معظم سنوات حياته الأولى لذا تؤثر الأسرة على نمو الفرد الجسمي و العقلي و الاجتماعي و الانفعالي كما أنه عن طريق الأسرة يكتسب الفرد الكثير من قيمه في الحياة و اتجاهاته فيها، و استنادا إلى آراء دور كايم Durkheim فإن أساس حياة الجماعة هو أن تقوم بتقييد الفرد أو أن تلزمه بقوة اضطرارية.[1]

و بهذا الإلزام يصبح الفرد منقاد نحو سلوك الجماعة الصحيح إذ أصبح له دستورا أخلاقيا يحدد تصرفاته و سلوكه و هو الضمير الذي يعمل على مراقبة و تحديد سلوكه.

إن ضبط الجماعة هو محرك كفيل أو مؤكد بواسطة الجماعة التي تنظم سلوك أعضائها و يحدد القيم و تبين لهم حدود السلوك المتعارف عليه و كذلك توضح لهم غايات ذلك السلوك و نتائجه سواء كانت نافعة أو ضارة.[2]

وهكذا و في الجماعة مختلف نواحي الحياة، فإن الفرد يأخذ من شخصية الجماعة التي ينتمي إليها سواء أكانت هذه جماعة عمل أم جماعة سياسية أم اجتماعية أو جماعة المدرسة أو الرفاق أم غير ذلك، و على هذا فكل جماعة تترك آثارها في سلوك الفرد و اتجاهاته و تفكيره.

و الجماعة لها ضغوطها الخاصة التي تفرضها على أعضائها إذ هم انحرفوا أو ابتعدوا عن معايير الجماعة و هذه الضغوط الاجتماعية تدفع أعضاء الجماعة إلى الخضوع للمستويات الموضوعة بواسطة الجماعة للسلوك و التفكير.

ففي الأسرة يتشرب الفرد في طفولته مبادئ السلوك الاجتماعي و مظاهره و من خلال نواهي الوالدين ورخصهما تتثبت في الطفل مقومات السلوك، فيعرف المقبول منه و المستنكر. كذلك للسن و الجنس أثر في سلوك الفرد و هما من أدوات الضبط الاجتماعي

---

(1) .E.Durkheim, les règles de la méthode sociologique, PUF, p 63.

(2) . Bogardus, sociology N.y, 1964, P471

التي تتخذها الأسرة مما يباح لطفل في التاسعة أو يحـرم عليه، قد يبـاح على من هو أكبر من ذلك سنا، أو يحرم كالتدخين مثلا.

و من ناحية الجنس فإن بعض الألعاب أو مظاهر السلـوك التي تليق بالفتاة قد لا يليق بالفتى و العكس صحيح.

مـن هنا فالجماعة الأولية ألا و هـي الأسرة تشكـل مظاهر السلوك الفردي فقط، و لكنها أيضا تحد منه و توجهه، فهي بذلك تفرض نوعا من الضغط الاجتماعي الذي قد يصل إلى حد العقاب البدني و هذا العقاب يعمل على حذف التطـرف في التصـرف الفردي فهـي إذن نـوع من سيطـرة المجتمـع على السلـوك الفـردي.

و قد يختلف تأثير الجماعة على حياة الفرد و على مقومات شخصيتـه تبعا لاختـلاف نماذجها و أحجامها، فالطفل الذي ينشا في عائلة صغيرة يختلف منبع تأثره بظروف الجماعة من الطفل الذي ينشأ في عائلة كبيرة[1].

و في الأخير يجب أن نقر بأن الضبط الاجتماعي يقره المجتمـع حتى إذا انضبـط الفرد بنفسه و كانت له قوة داخلية و المتمثلة في الضمير تؤنبه و تراقبه في ممارسة السلوك الصحيح إلا انه يسعى دائما أن ينطبق مع النمط العام الذي يسود في المجتمع و نفس الشيء بالنسبة للجماعات بنوعيها الأولى و الثانوي التي تسعى إلى التحكم في سلوك أعضائها و على هذا لا يوجد أي شخص لا يقع تحت تأثير الضبط الاجتماعي ، فأي معيار يوجد لدى شخص مالا يأتي من فراغ و لكنه يستمده أصلا من المعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع من خلال عملية التطبيع الاجتماعي فلا يستطيع الفرد أن يعزل نفسه عن الجماعة أو أن ينحرف انحرافا ظاهرا عن المستويات التي درج عليها الأفراد.

فالضبط الاجتماعي مؤسّس على إجماع اجتماعي و إذا اختفى هذا الأخير من الظهور فالمجتمع و معه المؤسسات أو المنظمات الاجتماعية يدخلون في مرحلة اللانظام ، لأن الضبط الاجتماعي يقوم في الأساس على محاولة إقرار النظام في المجتمع و التواؤم مع النظم و القيم الثقافية و الاجتماعية السائدة فيه و توقيع الجزاءات على الانحراف عن تلك القواعد العامة و على العموم استقرار المجتمع.

(1)مصطفى الخشاب، دراسة المجتمع، مرجع سابق، ص ص93-94 .

المبحث الثاني: الضبط الاجتماعي و أساليبه

أساليب الضبط الاجتماعي:

من أهم ما يعني به الباحث الاجتماعي على العموم و الباحث الأنثروبولوجي بوجه خاص في دراسته للضبط، التعرف على الوسائل و الأساليب التي يلجأ إليها المجتمع لتحقيق المواءمة بين أعضائه و أنماط السلوك و القيم المحددة، فهي وسائل تتوقف إلى حد كبير على طبيعة المجتمع ذاته و ظروفه الخاصة و نوع الثقافة السائدة فيه و ما إلى ذلك.

و الواقع أن الوسيلة الواحدة كثيرا ما يكون لها تأثيرات مختلفة في المجتمع الواحد بالنسبة للجماعة الواحدة أو الشخص الواحد تبعا للهيئة أو الجماعة التي تلجأ إليها أو تستخدمها.

في الواقع هناك جانبا كبيرا من الاتفاق في وجهات النظر، ولكن العلماء يعطون أسماء مختلفة لنفس الأشياء أو يبرزون في تصنيفاتهم الجوانب التي يغفلها غيرهم، أولا يعطونها نفس القدر من الأهمية و الاعتبار و معظم التصنيفات التي بأيدينا تصنيفات ثنائية تقوم على التمييز بين الشيء و نقيضه، فهناك من العلماء من يميز بين وسائل الضبط الاجتماعي التي تعتمد على القسر و القهر بحيث يجبر الفرد على إتباع أنماط السلوك المقررة و توقع عليه العقوبات الملائمة إذ هو انحرف عنها ووسائل الضبط التي تعتمد على المناقشة و الإقناع و التوجيه و الإرشاد.

و واضح من ذالك أن الاختلافات بين هذه التصنيفات ليست اختلافات جوهرية و إنما التقريب بينها بسهولة فليس هناك اختلاف يذكر في التمييز بين الوسائل النظمية و غير النظمية مثلما صنفها روسك[1].

و يمكن تصنيفها إلى الرسمية و غير الرسمية، المادية و المعنوية، المباشرة و غير مباشرة الشكلية Formel و اللاشكلية Informel أو الرسمية و غير الرسمية و بالطبع فيمكن أن نجمع أكثر من أساس للتصنيف.

[1]. بوتمور، تمهيد في علم الاجتماع ، ترجمة ، محمد الجوهري و آخرون، دار المعارف، القاهرة 1972ص98

أ.الضبط الاجتماعي الرسمي:

في مثـل هــذا النوع من الضبط الاجتماعي يلجأ المجتمع أو الجماعة كالأسرة إلى أساليب و وسائل محددة تمام التحديد و تشرف على تنفيذها هيئات خاصة كما أن هذه الأساليب ذاتها تتخذ شكل القواعد و الإجراءات الإدارية و القانونية.

و مثل هذه الأساليب توجد في الجماعات الكبيرة التي تعرف على العموم باسم الجماعات الثانوية و كذلك المجتمعات المتحضرة الحديثة حيث تشرف على الضبط أجهزة متخصصة.

فهذا الشكل من الضبط الاجتماعي يرسم المساق الذي تعمل به الزمر الاجتماعية الرسمية التي تمثل المجتمع كالشرطة و العدالة لتنظم النشاطات المنحرفة بتطبيق العقاب بمختلف أنواعه، العقاب الخلقي(رفض، عتاب، توبيخ) و العقاب الديني (توبة، تحريم) ، عقاب جزائي قانوني (بدفع غرامة أو السجن).[1]

ب.الضبط الاجتماعي غير الرسمي:

هذا النوع من الضبط الاجتماعي عكس الشكل السابق، إذ يوجد بشكل خاص في الجماعات الأولية الصغيرة التي تقوم على أساس العلاقات الشخصية المباشرة أو علاقات المواجهة مثل العائلة أو العشيرة.

فالمواءمة فيها تتم فعلا نتيجة لقوة التفاعل بين أعضاء الجماعة و نتيجة لتشابك العلاقات الشخصية كما أن قوة هذه العلاقات كفيلة بأن تكبح الشخص الجانح و أن ترده إلى حظيرة المجتمع.

و عن طريق هذا الأسلوب يتم إدماج معايير و قيم جماعة معينة أو المجتمع ككل، فتنظيم السلوكيات يأخذ شكل أكثر نفوذ و دقة و أكثر انتشار، فابتسامة أو استحسان تكفي لتشجيع السلوك المرغوب، غير أن أبسط إشارة عبوس الحاجبين أو السكوت و الصمت الثقيل تحطم فيهم ميل الإرادة للانحراف.

ففاعلية هذا الضبط غير الرسمي قوية بما يجعل الفرد يعترف بالمصداقية أو الشرعية الفعالة للذين يمارسونها(الوالدين، الأصدقاء، الخ...).[2]

---

[1]. أبو زيد، أنساق، مرجع سابق، ص431

[2] .Jean Etienne, dictionnaire… opcit, P95

و من أدوات الضبط الاجتماعي التي يمكننا ملاحظتها، السن و الجنس اللذان يؤثران في سلوك الفرد، هناك ما يباح للطفل الصغير الذين لا يتجاوز العاشرة ولا يباح لمن له أو يتجاوز العشرون ، أو ما يحرم على الطفل الصغير سنا يحل على الكبير كالتدخين مثلا، و من ناحية الجنس تختلف مظاهر السلوك التي تليق بالفتاة و قد لا تليق بالفتى و العكس صحيح، كخروج الفتى ليلا بينما ممنوع ذلك على الفتاة.

هكذا إذن و إذا تمعنّا في أنواع الضبط الاجتماعي، في شكله الرسمي و غير الرسمي نجد أنهما يستعملان أساليب القوة و القهر حيث يكون الأشخاص أو المجموعات مكرهة على الانصياع لرغبات المجموعة التي تمارس الضغط و يتخذ هذا القهر صورا مختلفة حسب طبيعة المجتمع و كذا المجموعات التي تمارسه، قد يتخذ هذا القهر صورا مختلفة من بين هذه الأساليب الضاغطة و الضابطة إذن ما ينحصر فيما يلي:

أولا: ضغط إلزامي عقابي يستخدم الإيذاء الجسمي مثلا، حرمان الجسد من احتياجاته الأساسية (مثل الطعام أو الشراب) و منها تقييد قدرة الحركة (كالسجن أو ضربه و تعذيبه) كضرب الوالدين لأبنائهم أو تحديدهم لحركتهم، و هذا ما نجده في المدارس أيضا قصد فرض النظام على التلاميذ، نجد أيضا القتل أو الإعدام، و قد يستعمل هذا القهر على أفراد قلائل من أجل إكراههم على التواؤم أو من أجل ردع الآخرين.

ثانيا: أسلوب يستخدم المكافآت المادية للأعضاء أو الحرمان منها مثلا حرمان الابن من دراهم الجيب قد يمنع منها، إذا سلك سلوكا غير مرغوب فيه و هذا الأسلوب قد تستعمله جماعات أخرى كالمدرسة و العمل التي قد تقص مثلا العامل من أخذ أجرته كاملة بسبب الغيابات الخ...

و للتشجيع على ارتباط المعايير و الأنماط السلوكية التي ترسمها الجماعة أيا كان نوعها تنمح المكافآت أو الهدايا و الميداليات ... و هذا كله قصد تحقيق أهداف الجماعة أو المجتمع ككل.

ثالثا: أسلوب السيطرة الرمزية التي لا تمارس الإيذاء الجسمي أو المكافآت و العقوبات المادية، بل تستخدم الاعتبار الاجتماعي و السمعة الاجتماعية كأداة للترغيب و الترهيب من أجل السيطرة و التوجيه.

و إلزام الأعضاء بالتمسك بقواعد و نظم الجماعة أو المجتمع كالسخرية (عيب) و الازدراء و المقاطعة ، التحريم (حرام) و كثيرا ما نجده في بنية العائلة التي تقوم على أساس الجنس و العمر فالكبير يمنع ، يأمر، يهدد و يوبخ، يستهزئ، يشتم، فالصغير يتخذ طابع الترجي و الإصغاء و رفع التقارير و الاستجابة.

و ترجع قوة الأسلوب إلى خوف الأفراد من أن يضحك الغير منهم و هي مغروسة في كل أعمالنا.

و مثل هذه الأساليب قد تلجأ إليها وسائل الإعلام (كالصحافة و الإذاعة و التلفزيون) لمواجهة قيم و تصرفات من جانب أفراد أو مجموعات يرى المسيطرون عليها أنها تهدد مصالحهم[1].

رابعا: المراقبة كأسلوب وقائي لمنع الانحراف و كبح سلوك المنحرف[2].

خامسا: النصح و التوجيه إذ تتوقف فعالية هذا الأسلوب، على مكانة القائم بالنصح و مدى قدرته على الإقناع.

و إذا تعارض النصح مع المصلحة، فإنها تفقد فعاليتها في الجزاء ... مثلا في مثل هذه الحالة و إذا حصرناه في الجماعة الأولية نجد الأب بسلطة و مكانة قد يلعب هذا الدور، أو الأم و هذا قد يختلف من أسرة إلى أخرى و من مجتمع إلى آخر. ففي المجتمع العربي نجد أن كبير العائلة الذي يقوم بهذا الدور، أما في المجتمع الغربي قد يكون من له منصب هو الذي يقوم بهذا.

فكل هذه الأساليب إذن، تعمل لتصدي الخارج عن المألوف و القواعد المحددة من خلال وسائل منظمة تعمل على الضبط الاجتماعي.

- المبحث الثالث: الضبط الاجتماعي: وسائله و فاعليته.

وسائل الضبط الاجتماعي:

سنتناول من خلال هذا العنصر أشكالا معينة من التنظيم الاجتماعي للسلوك، أي قواعد السلوك التي توجه الأفراد و تمارس عليهم قهرا في علاقاتهم ببقية أفراد المجتمع.

---

[1] حسن الساعاتي ، علم اجتماع القانوني، مرجع سابق، ص98.

[2]. آمال عبد الحميد محمد، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي و الواقعي ، بحث ميداني في مجتمع محلي و حضري، ماجستير إشراف علياء شكري، 1997 ص(غير مذكورة)

و يمكننا هنا أن نميز بين وسائل و أنماط الضبط الاجتماعي التي تمثل مجريات الضبط، فأهم العوامل أو الوسائل التي اتفق عليها جمهور العلماء الذين اهتموا بدراسة الضبط الاجتماعي و هي:[1]

التربية، الرأي العام، العرف، القانون، الدين، القيم الاجتماعية.

و ما يهمّنا في هذا البحث هو التعرض للرأي العام، و القانون، و الدين، و الأخلاق و التربية (التعليم) باعتبارها أدوات ووسائل للضبط الاجتماعي.

أ.<u>الـــرأي العـــام</u>:

يميل علماء الاجتماع إلى اعتبار الرأي العام من بين أساليب الضبط الاجتماعي، وأنه من محددات أهداف الضبط الاجتماعي في مجالات الحياة المختلفة، و يستند إلى جزاءات تختلف عن جزاءات القانون التي تتميز باستخدام القوة المنظمة و جزاءاته عبارة عن مظاهر متعددة من الضغط الاجتماعي غير الرسمي.

و يقصد به الفكرة السائدة بين جمهور من الناس تربطهم مصلحة مشتركة إزاء موقف من المواقف أو تصرف من التصرفات أو مسألة من المسائل العامة التي تثير اهتماماتهم أو تتعلق بمصالحهم المشتركة[2].

يعرّف الدكتور عبد العزيز عزت الرأي العام من وجهة نظر عامة بأنه مجموع الآراء و الأحكام السائدة في المجتمع و التي تكتسب صفة الاستقرار و التي قد تختلف في وضوحها و دلالتها و مصداقيتها في إفهام الأفراد ، و لكنها تكون صادرة عن اتفاق متبادل بين غالبيتهم رغم اختلافهم في مدى إدراكهم لمفهومها و مبلغ تحقيقها لنفعهم العام و مصلحتهم المشتركة.

و بهذا يمكن أن نقول أن الرأي العام هو امتزاج الأفكار بالعواطف و يمكن أن نطلق عليه مصطلح الضمير الجمعي على نحو ما ذهب إليه دور كايم الذي يقوم على تفاعل نشاط أفراد الجماعة و تبادل العلاقات الاجتماعية بينهم، و من خلال هذا يجسدون و يعكسون في

---

[1]. حسن الساعاتي، علم الاجتماع القانوني' ... مرجع سابق، ص37

[2]. عبد العزيز عزّت، <u>السلطة في المجتمع</u>، الرأي العام، 1947، من ص 63-73

تصرفاتهم القيم و الضوابط الاجتماعية و يتحد سلوكهم و تضبط فاعليتهم وفقا لعقل الجماعة و هذا طبعا من خلال اندماج ذواتهم الفردية في المجموعة العامة المنتمين إليها.
فالرأي العام له تأثير كبير على المجتمع سواء على المستوى العام أو الخاص، أي المؤسسات التي يحتويها هذا المجتمع، إذ هو المنبع الذي تصدر منه أحكام الجماهير سواء تعلق الأمر بالمجتمعات البدائية أو المتحضرة، إذ يرى شابيرا Shapera أن الحياة في المجتمع البدائي تدخل الفرد في التزامات محددة مع الآخرين يحصل بمقتضاها على حقوق معينة و يؤدي الفرد هذه الالتزامات لأنه تعلم ذلك منذ طفولته المبكرة من ناحية و لأنه يخضع للرأي العام و المصلحة الذاتية من ناحية أخرى إذ يدفعه كل ذلك إلى فعل ما يريد بطرق مختلفة، و إذ لم يفعل ذلك فإنه سيتعرض بالضرورة لفقدان المزايا المادية و التقدير الاجتماعي.[1]

وكل هذا يعني أنه –الرأي العام- متأصل في البنية الاجتماعية، فهو صادر من مجموعة القيم و المثل و النماذج الثقافية و العقائدية التي انتقلت عبر الأجيال، و بلورته من أجل ضمان الاستقرار، و يصبح قوة ضابطة فعالة لسلوك أفراد الجماعة و موافقتهم، بل أن كل فرد في الجماعة يخشى بأس هذه القوة، ذلك لأن الجزاء الاجتماعي الذي يلحق بالفرد الذي يخرج عن التقاليد الجماعية و عرفها، يستمد قوته من الرأي العام سواء تمثل في الاشمئزاز أو الاعتزال أو العقاب.
فالمجتمع البدائي يقوم على علاقات مباشرة بين أعضائه، و كل من هؤلاء يجاور جميع الآخرين في المعيشة و لا يستطيع أن يفلت من دائرة أحاديث الناس أو الرأي العام للجماعة أو من خضوعه للضبط الاجتماعي الذي يمارسه مجتمعه عليه و على أقرانه.
و كلها يحدث وضع جديد إلا وجد له حل بفضل قوة العادة الجمعية. و التقاليد التي تنظم كل مناسبة في حياة الجماعة و ترسم لكل عضو من أعضائها حقوقه و واجباته كما تعمل على التوفيق بين المطالب و المصالح سواء تعلق الأمر بالفرد أو الجماعة.
و إذا ما انتقلنا إلى المجتمعات المتقدمة المتحضرة وجدنا أن من مقتضيات الحياة في المجتمع أن يضاف إلى قواعد العادات الجمعية قواعد اجتماعية جديدة للسلوك و كل الخص تشريع

[1]. بوتمور، تمهيد في علم الاجتماع ترجمة: مرجع سابق ،1976، ص302

القانون مثلا لما يريد المجتمع أن يبعد عن مسالك الانحراف يتخذ التهديد بالعقاب البدني أو السجن أو النفي أو الإعدام طريقة له.

و يمكننا أن نقرر بصفة عامة أن كل ما يخرج عن المعايير المألوفة لدى الجماعة أو الهيئة الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها بمصالح مشتركة أو بتقارب مذهبي أو ديني أو سلالي أو ثقافي ينعكس صداه في الجماعة التي تشاركها في هذه الروابط الاجتماعية.

فالوسائل التي تتولى الرأي العام هنا هي وسائل الاتصال الجماهيري ، السينما، الراديو، و التلفزيون، و الصحافة و الهيئات المطبوعة الأساسية التي تسعى إلى تدعيم معايير معينة سواء بشكل مباشر عن طريق ضغط الرأي العام أو عن طريق غير مباشر عن طريق التشريع الذي يفرضه الرأي العام في بعض الأحيان[1]

من خلال هذا نقول إذن أنه إلى جانب تأثير الجماعات البشرية المختلفة على الفرد و على وجه الخصوص جماعة المرجع، كالأسرة و المدرسة أو النادي، أو زملاء العمل فإن وسائل الإعلام أيضا تلعب دورا هاما في تغيّر اتجاهات و مواقف الناس.

بهذا يهمنا إذن أن نستخلص وظائف الرأي العام الاجتماعية الضابطة باعتبارها مصدر كثير من الأدوات التنظيمية ووسيلة من وسائل الرقابة و المراقبة الاجتماعية رغم عدم شعور أو إحساس الأفراد به لأن وجوده وجود معنوي لأن مصدره العرف و التقاليد و هذا ما يجعلنا لا نعلم الكثير عن الطريقة التي من خلالها يتشكل الرأي العام ذاته.

فهو إذن يساند العادات و الاتجاهات الشعبية في القواعد الاجتماعية المتمحورة في عدة مجالات، ففي الشؤون المتعلقة بالأسرة مثلا، فالوالد الذي يسيء أو يغفل تربية أولاده، يكون موضع نقد لاذع من جانب رأي الشبكة الاجتماعية التي تتصل به سواء تعلق الأمر بالأقارب أو الجيران و الأصدقاء، ... الذين تربطهم رابطة اجتماعية، فيكون الوالد محل سخرية من جانب الرأي العام إذ أقدم على تصرف غير سوي قد ينقص من مكانته و دوره كأب.

[1]. بوتمور، تمهيد في علم الاجتماع ، المرجع السابق، ص307

و المربي الذي يتهاون فيما تقضيه آداب المهنة من سلوك سوى يكون محل سخط من جانب الرأي العام، إذا أقدم على تصرف يجافي روح وظيفته الاجتماعية، وهذه الوضعية تصدق على رقابة الرأي العام لنشاطات الأفراد في مختلف المجالات.

فالرأي العام يؤثر في سلوك الأفراد و أحكامهم إزاء الأحداث الجارية دون ترقب الإجراءات الرسمية التي تتخذها الهيئات المتخصصة في إصدار الأحكام و الجزاءات على مخالفات الضوابط الاجتماعية.

هنا تكمن المهمة الضابطة للرأي العام، فكثير من الأفراد لا يقدمون على مخالفة العرف أو التقاليد أو الخروج على القانون خشية من حكم الرأي العام، و سخطه عليهم أو اشمئزازه منهم و قد يتعرض في بعض الأحيان إلى السخرية، و إطلاق الشائعات و أحيانا إثارة الفضائح و تداولها بين الناس و عزل الفرد أو حتى طرده من الجماعة.

تعتبر هذه الإجراءات عقابا للأشخاص الخارجين على الأنماط السلوكية المقدرة، و تضمن الجماعة خلاصها من كثير من الانحرافات الاجتماعية، والتصرفات الإجرامية التي يخاف المقدمون عليها من سطوة و صرامة حكم الرأي العام، فالتستر في ارتكاب الجرائم ليس مصدره الخوف من بطش القانون فحسب بل الخشية من افتضاح أمر المنحرف أو المجرم أمام الرأي العام. و بهذا يقوم الرأي العام بوظيفته الضابطة التي تحول دون ارتكاب كثير من الجرائم.

هذا و تظهر أهمية الرأي العام، كوسيلة للضبط الاجتماعي في رعايته و دفاعه عن المثل الاجتماعية و المفاهيم الخلقية و النماذج العرفية و القيم التقليدية للمجتمع بصفة عامة و الجماعة الصغيرة -كالأسرة- بصفة خاصة.

فهو -الرأي العام- القوة التي تساند هذه الأدوات الضابطة والقواعد التنظيمية لعلاقات الأفراد الاجتماعية، فمثلا نجد في جل المجتمعات الإنسانية، يحكم بتحريم البغاء أو الدعارة حتى بالنسبة للمجتمعات التي تبيحه رسميا، و وضع حد لها و ألغي البغاء كفالة للكرامة الآدمية و صونا لها من الفساد و كذا لعب الميسر الذي يستهجنه الرأي العام، خاصة في الدول

العربية ذلك لمنافاته لقواعد الدين و الأخلاق فأصبح القانون يحرم هذه الممارسة و إن كان يبيحه للأجانب[1].

و ما لا يجب أن يخفى عنا، هو أن الرأي العام يكمن أيضا وراء تطوير الجزاءات القانونية بالنسبة لبعض الممارسات أو الجرائم التي تزداد حساسية الرأي العام لها و إحساسه بتهديدها لكيان الجماعة أو بالتأثير على إهدار القيم الإنسانية و المعايير الخلقية. و هذا ما نلتمسه من خلال زيادة العقوبة على تجار مدمني المخدرات، و انتهاك قيم الحياء و الآداب العامة، و الشتم أو السب الذي يتضمن طعنا في عرض الأفراد و سمعة العائلات و بالمثل تشدد القانون في جرائم الرشوة جل المجتمعات سواء العربية أو الأجنبية.

بدون شك، أن مراقبة الرأي العام هي السند الذي يضبط أو يعدل نشاطات عدة هيئات سواء كان ذلك في المجال الاقتصادي أو السياسي، الثقافي، الديني، فلكي تكون لها وظيفة اجتماعية يجب أن تحضى بقدر من الرضا و الاستحسان، أو الثقة الضامنة أو الكفيلة باستمرار استجابة الجمهور لمقومات بقائه، و ذلك طبعا من خلال مواجهة الأفراد لبعض المواقف الاجتماعية تبرز صفات (جيدة أو سيئة، إيجابية أو سلبية) و بتكرار استعمال لهذه الرموز تنبت في عقول و أفكار الأفراد و تصبح هذه الصفات وظائف اجتماعية يقوم بها المجتمع، يعني يمارسها باقتناع، فممارستها و الالتزام بها يعني المحافظة على بناء المجتمع. و ذلك بمساهمة أجهزة الضبط الاجتماعي الأخرى التي تمارس فاعلية في توجيه الرأي.

ب.القانون في نسق الضبط الاجتماعي:

يعرف القانون عادة بأنه مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الاجتماعية و التي يلتزم الأفراد بإتباعها خشية توقيع الجزاء المقرر على مخالفتهم إياها، و بذلك تتميز القاعدة عن غيرها من القواعد الضابطة التي تحكم سلوك الناس في المجتمع بعنصر الجزاء المحدد الذي يقع من يحاول الخروج عليها. فالقانون في نظر "راد كليف براون" يعتبر عاملا من عوامل

[1]. أحمد الخشاب: الضبط الاجتماعي أسسه و نظرياته، مرجع سابق، ص222

المحافظة على النظام الاجتماعي أو توطيد هذا النظام داخل نطاق إقليمي معين عن طريق ممارسة سلطة القهر أو القسر، واستخدام القوة الفيزيقية إذا لزم الأمر[1].

فحين يدرس علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا القانون فإنهم يهتمون في المحل الأول بالتعرف على الأساليب التي يحل بها الناس مشاكلهم و منازعاتهم، أو الوسائل التي يستخدمونها في تنظيم حياتهم للقضاء على الانحراف و حالات الخلاف، أي قد تؤدي إلى هدم كيان المجتمع. و في حدود هذا الفهم، يمكن القول أن كل المجتمعات لها نظمها القانونية كما أن لها وسائلها الخاصة المنظمة التي يستخدمها ضد الخروج على قواعد السلوك و معايير الأخلاق و يؤدي في أخر الأمر إلى تحقيق التواؤم مع الأنماط السلوكية المقدرة و بالتالي إلى تماسك المجتمع، و ما يضمن هذا التماسك و التواؤم لأنماط السلوك هي تلك العملية التي اصطلح علماء الاجتماع على تسميتها بالضبط الاجتماعي.

كما نعلم أن الضبط الاجتماعي ينطوي على تقرير علاقة بين الفرد و النظام الاجتماعي باتخاذ هذا النظام الجزاء وسيلة لتقرير أحكامه باستخدام القوة و القهر.

و ما يميز كذلك القاعدة القانونية عن غيرها من القواعد الضابطة عنصر القوة و الالتزام و الجزاء.

فروسكو باوند يرى فيه ضبط اجتماعي من خلال التطبيق المنهجي لقوة المجتمع المنظمة تنظيما سياسيا[2].

و على أي حال فإن ما يهمنا من دراسة القانون كعامل للضبط الاجتماعي، هو دراسة الأفعال الاجتماعية التي يستطيع المجتمع عن طريقها إجبار أعضائه على التصرف و السلوك وفقا للمعايير السائدة فيه و المقررة اجتماعيا و ليس القانون في حد ذاته فعلا اجتماعيا و إنما هو مجموعة من القواعد و التعاليم و التشريعات التي يتصرف الناس على ضوئها.

---

[1] .أحمد أبو زيد: البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع، الإنسان، الجزء الثاني، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، بدون سنة، ص451.

[2] .Roscoe pound « the sociologie of law » in gurwitch and w. Emoore عن بوتمور تمهيد في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص332

ففي المجتمعات القبلية و البدائية و جماعات البدو الرحل التي تعيش في الصحاري الواسعة، ففي كل هذه المجتمعات لا توجد هيئة متميزة تختص بالنظر في المنازعات التي تنشب بين أعضاء القبلية أو تتولى الفصل في الخصومات، وإنما يشرف على هذه الأمور كبار السن و الشيوخ دون أن يكون هناك نظام محدد بالذات لاختيار هؤلاء الشيوخ الذين يتمتعون بحكم الأوضاع القبلية، بأي قدر من السلطة السياسية التي تخول لهم حق إصدار أحكام قاطعة ملزمة أو تنفيذها بالقوة و لذلك كانت أحكامهم تتخذ في العادة شكل نصائح و توصيات بحق للأطراف المتنازعة قبولها أو رفضها، و إن كانوا يرضخون لها في أغلب الأحيان و يقبلونها لأسباب اجتماعية و دينية تتعلق بمكانة هؤلاء الشيوخ. و بما يتمتعون به من مكانة سامية أو مركز ممتاز أو قوى روحية خاصة.

و هذا يجعلنا نؤكد وجود القانون في مثل هذه المجتمعات، ما دامت فيها قواعد و نظم معينة للضبط الاجتماعي لها قوة القوانين و فاعليتها في المجتمع الحديث، و هذا هو الوضع بالنسبة لعدد كبير من المجتمعات المحلية التقليدية و بخاصة القبلية منها، التي تقتصر على وجود أي جهاز تشريعي أو تنفيذي منظم يتولى سن القوانين اللازمة، و لا تعرف نظام المحاكم بالمعنى الضيق للكلمة، و لا توجد فيها قوانين وضعية أو صيغ و نصوص قانونية و لكن عندها رغم ذلك، ثروة هائلة من القواعد و الأحكام التي تراكمت على مر السنين نتيجة للخبرة الطويلة بحيث أصبحت تؤلف ما يسمى بالقانون العرفي. و دلالة هذه التسمية هي تعني أن هذه القواعد والأحكام لها صفة الإلزام، و أن المجتمع يسترشد بها في النظر للمشاكل التي تقوم بين أعضائه.

هذا لا يبرر إطلاقا بأن المجتمعات القبلية لا تعرف القانون ما دامت لا توجد عندها محاكم متخصصة في حل المنازعات، فالمهم هو وجود نظام محدد و متماسك يقوم على أسس قوية و يؤدي وظيفة محددة في الضبط الاجتماعي، إما عن طرق رد الوضع إلى ما كان عليه قبل وقوع الاعتداء أو الخروج على أنماط السلوك المقدرة المقننة مثل، رد المسروقات إلى أصحابها، و إما بتوقيع العقوبة التي تتلاءم مع الجريمة كما يحدث في المجتمعات الحديثة، التي تعرف نظام المحاكم، و إما عن طريق الوصول إلى تسوية يرضاها الطرفان المتنازعان فالمهم في هذا كله، هو تحقيق التوازم و بالتالي استقرار الأوضاع في المجتمع.

بما أن الواقع الاجتماعي يستلزم بالضرورة الضبط الاجتماعي و التنظيم القانوني، فالإلزام الذي يسند إلى القانون إلزام اجتماعي، و ليس للدولة إلا سلطة التنظيم القانوني- أما البناء القانوني فمصدره اجتماعي-

هذا و يعتبر مونتسكو في طليعة علماء الغرب الذين عنوا بمسألة الضبط الاجتماعي و الاجتماع القانوني في كتابة "روح القوانين"[1] L'esprit des lois ، حيث أوضح أن لكل مجتمع ضوابطه القانونية التي تتطور و تتغير تبعا لظروفه و ملابساته و احتياجاته، و أن لكل مجتمع قانونه الخاص الذي يتناسب مع بيئة الطبيعة الاجتماعية مؤكدا طبيعة العلاقة بين القانون و الضبط الاجتماعي و الظواهر الاجتماعية و خاصة النظام السياسي و الاقتصادي و الديني و الموقع الجغرافي و العامل الديمغرافي و العلاقة هي التي يتألف منها "روح عامة" تؤثر على السلوك الاجتماعي و تضبط التصرفات، و تؤثر على مختلف المؤسسات و المنظمات و توجه الممارسات القانونية.

يذهب ابن خلدون إلى أن السياسة الرشيدة لفك الخصومات يجب أن تعتمد على القوانين التي تستنبط من أحكام الشريعة و الآداب الخلقية و القوانين الاجتماعية و العادات و التقاليد و هذه هي في نظره وسائل الضبط الاجتماعي التي يجب أن يهتم بها علماء الاجتماع القانوني و قوله في ذلك "و حكمه فيهم عادة يكون مستندا إلى شرع منزل من عند الله يوجب انقيادهم إليه و إيمانه بالثواب و العقاب عليه الذي جاء به مبلغه، و تارة إلى سياسة عقلية يوجب انقيادهم إليها ما يتوقعون من ثواب ذلك الحكم بعد معرفته بمصالحهم"[2].

فاستخدام عبارة "قوانين في الاجتماع طبيعة" بهدف الإشارة إلى الأعراف الاجتماعية. مصداقا لذلك نلاحظ أن القاعدة القانونية مصادرها متفرعة:

- فمصدرها الأول هو الوحي الإلهي في المجتمعات القديمة و في الشريعة الإسلامية.

- المصدر الثاني هو عرف الجماعة و أحكامها، فالمعروف عند علماء الاجتماع و الأنثروبولوجيا هو أن المجتمعات التقليدية و البدائية، ليس لديها قوانين اجتماعية و تنظيمية، وهي تسير وفق قواعد عرفها وتقاليدها التي لها الاستمرار و البقاء.

---

[1].أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي أسسه النظرية ... مرجع سابق، ص46.

[2] .عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط4 ،1966 ،ص303

فبالنسبة لعلاقة الأخلاق بالقانون، يمكن أن نقول أن الحفاظ على النظام القانوني يتوقف على المناخ الأخلاقي للمجتمع. إذ لا يمكن أن تتوقف فعالية التنظيم القانوني على مجرد التهديد بالعقوبات المادية. و إنما علـى اتجاه عام يقض باحترام القانون و احترام نظام قانوني معين. و يتحدد الاتجاه نفسه على أساس القبول الأخلاقي للقانون كشيء يجسد العدالة الاجتماعية، فالقواعد القانونية على العموم أكثر دقة من القواعد الأخلاقية، كما أن الجزاءات القانونية أكثـر تحديـدا حيث سبق لدور كايم و من بعده راد كليف براون أن بيّنا الجـزاءات العامـة و المنظمة و النوع الأخير هو الذي تنص عليه القوانين التي هي وسيلة أمر أكثر منه أداة معيارية.

و بذلك فإن رقابة الهيئة القانونية تعتبر رقابة منظمة و صارمة في آن واحد و تستند في حل مظاهرها إلى السلطة أو الدولة التي تملك قوة لإلزام الفرد إلزاما ماديا بالخضوع و الامتثال للقاعدة القانونية بخلاف القاعدة الخلقية أو الأدبية،فإن الخروج عليها لا يعرض الخارج للعقوبة من جانب الدولة، و إنما ينال جزاءه من الجماعة(أسرة، مدرسة، جيران، حي، زقاق...) في صورة تهكم أو توبيخ أو تأنيب أو اعتزال.

في الواقع أن القانون ليس سوى وسيلة من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية في مختلف جوانب النشاط الإنساني و لكنه يختلف عن غيره من الوسائل في أنه يتخذ شكلا رسميا محددا و تقوم بوضعه هيئة رسمية كما تشرف على تطبيقه و تنفيذه هيئات متخصصة.

و الصلة بين القانون و غيره من وسائل تنظيم العلاقات الاجتماعية صلة وثيقة، فالقانـون من جهـة قـد نشـأ من هذه الوسائـل التي سبق ذكرها (كالعرف، و الأخلاق، و التقاليد، و الدين) و هو من جهة أخرى يعبر عنها و يتغير لكن يتلاءم مع ما يطرأ عليها من تغيرات و تحول ثقافي و اقتصادي أو سياسي.

و تدلنا هذه المناقشة على أهمية القانون الذي يحقق درجة من اليقين في السلوك الإنساني من خلال دقة قواعده و جزاءاته حيث أصبح من أهم الوسائل للضبط الاجتماعي من الناحية العملية، فهي الأداة الفذة التي يشعر بها الفرد في المجتمعات المعاصرة بأنه مسؤول عن تصرفاته و أن عليه رقابة و ضغط يجبرانه على أن يخضع لها و يلتزم حدودها.

هذا ما نلاحظه في المجتمعات الحضرية إذ يتميز بتفرّع وظائفه و تخصص نشاطاته، هذا ما يستلزم الحاجة إلى إضافة جديدة في القواعد التنظيمية و الأجهزة المتخصصة التي تسن قوانين و تشريعات تضبط مسلك الجمهور.

إذن فدراسة القانون كجزء من نسق الضبط الاجتماعي يتطلب الاهتمام بالإجراءات التي يلجأ إليها المجتمع في حالة خرق المعايير لتحقيق التواؤم و إعادة التوازن السابق و على العموم استقرار المجتمع.

فميـدان الضبــط الاجتماعي أوسع بكثير من ميدان القانون رغم أنهما يؤديان نفس الوظيفة و لكن باعتبار القانــون جزء مــن نســق واســـع من المبادئ و القواعد الخلقية و العادات و التقاليد و العرف، فهو بذلك جزء متميز عن بقية تلك الأجزاء التي تؤلف نسقا، رغم تفاعله معنا و تأثر بها و تأثيره فيها، بمعنى أن هناك علاقة تأثير و تأثر بين هذه الأنساق.

ج.الديــن كضابــط اجتماعـــــي:

باعتبار الدين عامل من عوامل الضبط الاجتماعي، فانه من الأجدر التطرق إلى ما تشير إليه دراسات علم الاجتمـاع باعتبار الديـن كمنهج لا بد منـه فـي حياة الفرد و الجماعة، له أساسه الفطري في علاقة تأثير و تأثر تساند ببقية المكونات المؤلفة للبناء الاجتماعي داخل كل مجتمع مما أدى أنماط السلوك بل و حتى النظم الاجتماعية يدخل إلى ميدان الدين ذلك ما أكدته الدراسات الإنسانية من أن الدين أينما وجد و كيفما كان هو "أنساق و نظم" [1]

فــإذا رجعنــا إلى عدة معاجم نجد عدة معاني متناقضة للدين ، فالدين هو الملك و هو الخدمة و هو العز و الذّل و هـو الإكــراه و هو الإحســان و هـو العــادة و هو العبـــادة و هو القهــر و السلطان و هــو التذلل و هــو الخضوع و هو الطاعة و هو المعصية و هو الإسلام و هو التوحيد و هو اسم لكل ما يعتقد أو لكل ما يتعبد الله به ... الخ[2]

[1] –قباري إسماعيل : علم الاجتماع و الفلسفة، ص27 ،عن د. محمد التومي المجتمع الإنساني في القرآن الكريم، ط2 الدار التونسية للنشر تونس ، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1990 ،ص25.

[2] – محمد عبد الله دراز : الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الأديان ، دار القلم ، الكويت، 1970 ،ص30.

إذا لاحظنا هذا التعريف، نجد أنه قد أعطيت للدين معاني تجعله قاهرا للأفراد و ملزما لهم فهم لا يملكون أداءه إلا الخضوع و التسليم، و إن كان البعض منهم لم يقل بهذا بصراحة إلا أن المتأمل لدلالاتها يستطيع أن يستشف ذلك بسهولة.

أما المعنى الذي يعطيه القرآن الكريم لهذا اللفظ فإننا لو تأملنا بعض الآيات التي ورد فيها الحديث عن الدين كاصطلاح، سنجدها تضفي عليه معنى شاملا واسعا، فالدين في الإسلام هو منهج كامل للحياة ،... هو قانون يحكم علاقات الناس مع أنفسهم و مع غيرهم قال تعالى: "... لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا ..."[1] فالدين كما يتحدث عنه القرآن يمتد إلى جوانب الحياة كلها، ليشمل الفكر و الاعتقاد و الاجتماع و السياسة.

و قد بيّن "دراز" أن كلمة الدين عند العرب تشير إلى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر، و يخضع له، فإذا وصف بها الطرف الأول كانت خضوعا و انقيادا و إذا وصف بها الطرف الثاني كانت أمرا، و سلطانا و حكما و إلزاما و إذا نظر بها الرباط الجامع بين الطرفين، كانت هي الدستور المنظم لتلك العلاقة، أو المظهر الذي يعبر عنه. و "تبين أن مدلولها لا يخرج عن ثلاثة معان متلازمة هي أن الدين إلزام الانقياد، و التزامه، و المبدأ الذي يلتزم"[2].

و بهذا نفهم أن الدين نظاما يقوم على رسم قواعد تنظيمية للسلوك و المعاملات فهو يوجد في كل مجتمع إنساني، بحيث يقوم بوظائف اجتماعية رئيسية تهدف إلى حفظ تماسك و ترابط أفراد المجتمع، هذا بالإضافة إلى الوظائف النفسية مثل الشعور بالراحة النفسية و القوة للاعتقاد في أن قوة غيبية عظيمة تساعد الإنسان في حياته و بعد مماته. و لذلك لا يعيش مجتمع إنساني بدون دين، فالأديان السماوية الكبرى كالإسلام و المسيحية و اليهودية، قد نزلت في مجتمعات متدينة، أما المجتمعات شبه البدائية فقد فرضت عليها عزلتها الاجتماعية و المكانية عدم التعرف على الأديان السماوية الكبرى إلا منذ عهد قريب و لذلك ظل معظمها متمسكا بمجموعة من العقائد و الطقوس المتوارثة عن أجيال قديمة.

---

[1]– سورة المائدة، الآية 48

[2]– دراز ، مرجع سابق ،ص ص31-32

و لكل دين قواعده الملزمة و كان لهذه القواعد فيما مضى القوة الضابطة المسيطرة التي تسمو فوق القوى الأخرى كما كان سائدا في المجتمعات القديمة، كما أوضحه الانثروبولوجيون أمثال "راد كليف براون" و "مالينوفسكي" في دراساتهم الحقلية، كيف أن الدين يمارس وظيفة هامة في المجتمعات البدائية هي تدعيم التماسك الاجتماعي و ضبط سلوك الأفراد.[1]

فالمعتقدات الدينية تتصل بضبط و تنظيم سلوك الأفراد حيال بعضهم البعض تنظيما يكون مصدره العالم المقدس أو القوى الغيبية أو الآلهة أو الأرواح، أو الله في الديانات التوحيدية، فالقواعد الغيبية تفرض نفسها على الفرد الذي يخضع لها و يطيعها، و هناك عقوبـات مقررة لمـن يتمـرد عليهـا، وقد تختلط تلك العقوبات الدينية بالعقوبات القانونية و الخلقية باعتبارها العلاقة القائمة بين النظام الديني و بقية النظم الاجتماعية و كذا نسق القيم السائد في المجتمع.

وفي هذا السياق يرى "ابن خلدون" أن السياسة الرشيدة لفك الخصومات يجب أن تعتمد على القوانين المستنبطة من أحكام الشريعة. و حكمه فيهم عادة يكون مستندا على شرع منزل من عند الله يوجب انقياد إليه و إيمانهم بالثواب و العقاب عليه الذي جاء به مبلغه[2].

و قد رأى البعض أمثال "أوجوست كونت" أن الدين كـان منبـت مقاييـس السلوك و بالتالي فهو مصدر الضوابط الاجتماعية،و معنى ذلك أن القواعد الدينية أصلية، تفرعـت عنهـا القواعد الخلقيـة، فـي حيـن ذهـب كل من تونيز Tonnies ،و دور كايم Durkhiem إلى أن الدين نشأ لتقديس الأفكار و القواعد الاجتماعية و الخلقية و ذهب تونيز إلى انه مع ذلك يصعب فهم القواعد الخلقية دون تقريبها للقواعد الدينية، إذ أن قواعد السلوك و الآداب العامة التي من طبيعة دينية أخذت فاعليتها تقوى بالجزاء و الوازع الديني.[3]

إن للدين إذن نظم تترابط و تتفاعل في الحركة الاجتماعية بالقوة، ولو لم يكن للدين فعالية في الحيـاة الاجتماعيـة وتأثيـر مباشر في توجيه نظمها الأسرية، و الاقتصاديـة، و السياسية

---

[1]– بوتمور ، تمهيد في علم الاجتماع ، مرجع سابق، ص313
[2].عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، مرجع سابق، ص303
[3]– ماكيفر ، المجتمع، مرجع سابق، ص339

و القضائية، مما اضطر" دور كايم"[1] إلى أن يقرر من خلال كتابه "الصور الأولية للحياة الدينية" "Les formes élémentaires de la vie religieuse" أنّ الدين مسألة اجتماعية و ليست مسألة فردية و أن الحيوانات الطوطمية كانت تقدس في استراليا على اعتبار أنها ترمز إلى وحدة الجماعة فبتقديسهم للطوطم كانوا يعبرون في الواقع عن علاقة أفراد المجتمع ذاته على أن المجتمع هو مصدر التقاليد الخلقية.

يعتقد هذا العالم الاجتماعي الفرنسي، أن أول ما انبثق عن عبارة المجتمع لنفسه هو نظام التحريم الذي يعتبر الأساس في الضبط الاجتماعي، الذي يعتمد على أساس خلقي، و ديني في أن واحد.

فهو خلقي بمعنى أنه صدر عن الجماعة ذاتها، و هو ديني باعتبار انطوائه على أن إتيان بعض الأفعال يعتبر حراما أو شرا أو خطرا يهدد كيان الجماعة عن طريق القوة الخفية.

و إذا ما فصلنا تفسير دور كايم لنشأة الدين، فإننا سنجده قد قدم تحليلا وظيفيا للدين ينطوي على فائدة محددة، و إن كانت محدودة، إذ اقتصرت على التوحيد كما أكد على الجوانب الجمعية للدين تأكيدا واضحا، بان الطقوس الدينية تؤكد سيطرة المجتمع على الأفراد، ثم تحقيق التضامن الاجتماعي. هذا صحيح لكن لا ننكر الوجود الفردي للفرد. كما أوضح هذه الفكرة الماوردي[2] الذي يعتقد أن للدين وظيفتين يعمل بهما استقرار التنظيم الاجتماعي، وظيفة اجتماعية على مستوى المجتمع، ووظيفة فردية على مستوى الفرد.

فالدين من وجهة نظره يمارس ضبطا ذاتيا على الفرد من حيث تهذيب نفسه، و تخليصها من شوائب السلوك اللاسوي و بخاصة السلوك الانحرافي، فالخلق هو الدعامة الأولى لبناء المجتمع المتماسك المتين.

من هنا تبدو أهمية الدين في الحياة الاجتماعية لما يشتمل عليه من القواعد و المصطلحات و القوانين التي تنظم علاقات الأفراد و تعمل على تماسكهم الفكري و العاطفي و الاجتماعي، و اطمئنانهم النفسي، و تسهم إسهاما فعالا في تكامل المجتمع و تكامل شخصية الفرد.

---

[1] Durkheim E, les formes élémentaires de la vie religieuse, P.U.F , Paris, 5eme ed, 1968, P23

[2] – موسى أبو جوسة "قواعد الضبط الاجتماعي عند الماوردي' المجلة العربي للعلوم الإنسانية العدد 17 ،المجلد 5 تصدر عن جامعة الكويت، 1985 ،ص41

فالتعاليم الدينية يوجه عام عبارة عن مجموعة من الأوامر و النواهي و تخص التعاليم على إطاعة الأوامر و تجنب النواهي، إذ تهدف بوجه عام إلى الإبقاء على المجتمع و المحافظة عليه. فالدين بتعاليمه و أوامره و نواهيه يعتبر من أقوى عوامل تحقيق التواؤم في السلوك الاجتماعي.

أما فكرة الضبط الاجتماعي تتضمن كما سبق و أن قلنا القسر أو القهر، و إن لم يكن من الضروري أن يتخذ القسر دائما صورة القوة المادية أو الفيزيقية و إنما قد يظهر في الصورة الأدبية، أو المعنوية، و بذلك أدخلنا السخرية و التهكم و المقاطعة ضمن أساليب الضبط الاجتماعي الفعالة، كما تبقى فكرة العذاب و العقاب تكوّن ركنا هاما في الدين من ناحية أخرى. فحين تلجأ بعض المجتمعات التقليدية مثلا إلى القسم أو حلف اليمين فهي تتخذه كوسيلة لإثبات صحة أو بطلان الاتهام.

أما في الديانات الكبرى كالمسيحية و الإسلام فتربط العقوبة بفكرة العصيان لأمر قررته الإرادة الإلهية، تتوقف على إرادة الله.

و لأن كل ديانة ترتكز على عدد معين من التصرفات المباحة و عدد آخر من نماذج السلوك المحرمة، تعتبر فكرة التابو إذن أهم عنصر يقوم عليه الإلزام الديني، فالتحريم الديني له طابع الواجب النهائي، و على هذا الاعتبار فهو قريب في طبيعته من الواجب الأخلاقي الذي يحد و يأمر دون قيد أي غير قابل للجدل، إذ أن قواعد السلوك و الآداب العامة أخذت فاعليتها تقوى بالجزاء، و الوازع الديني أصبحت قواعد تنظيمية.

فهذه الضوابط الاجتماعية تعتبر واجبات نهائية، و ليس هناك من سبيل إلى تحرر الجماعات من قيودها إلا بالتطور الأخلاقي و القانوني الذي يرتكز على التفكير و الإحساس بالكرامة الشخصية و الاهتمام بالعدالة و تحول المسؤولية من مسؤولية جماعة إلى مسؤولية فردية[1].

فمنذ أن فرق الإنسان بين قواعد السلوك الدينية و الخلقية نجد أن هذه القواعد تؤثر بعضها في بعض تأثيرا كبيرا، فإن مقاييس السلوك، مثل تعاليمها المتصلة بواجبات الخضوع و الطاعة و التوقير لكبار السن، مهدت الطريق لدوام بقاء المعتقدات الدينية.

[1] –Mirilier <u>la surveillance de l'âme et de l'idée de justice chez les peuples non civilises</u> ,1901, P190

غنى عن البيان إذن، أن الطقوس و الممارسات التي تفرضها الديانات الكبرى، تعتبر ضوابط اجتماعية إيجابية للجماعات الإنسانية، فالصلاة في الإسلام مثلا تنهى عن الفحشاء و المنكر و البغي، فهي وإن كانت فريضة دينية إلا أنها تهدف إلى تحقيق أهداف و مثل أخلاقية في ضبط السلوك الإنساني، كذلك الشأن بالنسبة للصوم في مختلف الديانات فهو من أهم وسائل الضبط. هذا و يصدق الأمر كذلك بالنسبة للزكاة باعتبارها أداة تنظيمية ذات أهداف اقتصادية في تدعيم مبدأ التكافل الاجتماعي و التساند الطبقي في المجتمع الإسلامي، زيادة على ذلك وضعت الشريعة الإسلامية الضوابط الموجهة للمعاملات في عدم الإسراف و عدم الاكتناز و عدم الاحتكار.

هذا و إذا نحن نظرنا بعين الاعتبار إلى ما امتازت به الديانات المعروفة باسم الديانات السماوية من تكيف بمطالب الجماعات الإنسانية أدركنا الدور الذي تقوم به الضوابط الدينية في تنظيم الحياة الاجتماعية. فالشريعة الإسلامية شأنها شأن الشريعة الموسوية قد تعرضت لقواعد و ضوابط اجتماعية تتعلق بنظم الحكم، أو العلاقة بين الحاكم و المحكومين، و تتصل بتنظيم حياة الأسرة. و خاصة نظم الزواج و الطلاق لقواعد تربية الأبناء بل و انطوت على كثير من الضوابط القانونية مثل قواعد العقوبة على الجرائم الاجتماعية كالقتل، و السرقة، و الكذب ... كما انطوت على ضوابط حتى فيما يتصل بالأطعمة و الأشربة من حيث إباحتها أو عدم إباحتها مثل تحريم أكل الخنزير، أو شرب الخمر. ،،،[1]

إن المحقق فيما سبق يستنتج فروض أساسية و هي:

أنّ فاعلية الضوابط الدينية التي تنظم الحياة الاجتماعية لا يمكن حصرها في المحافظة على التماسك و النظام الاجتماعي، بل يقوم على تقوية الروابط الاجتماعية من خلال الممارسات و المناسبات الدينية التي هي بمثابة العادات الاجتماعية التي لها قوة الإلزام.

فالدين له دور خلاق و محدد، فهو ليس فقط شعائر و عادات ضمنية لكنه يشكل إلى حد كبير نسق حيوي للسلوك المقبول.

فالدين يفوض قواعد للسلوك و بهذه الكيفية يتجه نحو التوجيه بينها و بين قواعد الأخلاق التي لا تخرج عن كونها قواعد سلوكية كذلك فالمعايير الدينية إذن، إن كانت تعنى بالواقع القائم

[1]– أحمد الخشاب، مرجع سابق، ص 206

في الجماعات الإنسانية غير أنها تسعى لإقامة ضوابط تنظم العلاقات الاجتماعية في ضوء مشيئة قوى فوق بشرية و فوق طبيعية، و لذلك فإنه يبدو أن قاعدة السلوك الخلقي لا تقوى على البقاء بدون تأييد المعتقد الديني[1].

د - التربيـــة و عمليـــة الضـــبط الاجتماعـــي:

عالج الرواد الأوائل و اهتموا بالتربية كنظام اجتماعي، سواء كانوا علماء اجتماع أو علماء تربية، فنظروا إلى التربية من حيث كونها عملية اجتماعية توجد في المجتمع و تعمل للمحافظة على النظام الاجتماعي في المجتمع، و تحقيق مثل تلك الوظيفة التربوية يتطلب نقل المعارف و المهارات و المعتقدات التي يهتم المجتمع لنقلها بين أجياله.

و بذلك فإن التربية بوظيفتها تلك تساعد على صياغة شخصية الفرد و الجماعة لمقومات حياة الجماعة و ما يرتبط بتلك المقومات من حقوق و واجبات.

وفي ضوء هذا الفهم يحلل الدكتور"سيد إبراهيم الجيار"[2] المضمون الاجتماعي للتربية باعتبارها ظاهرة اجتماعية:

بعد ثقافي أخلاقي: حيث توفر التربية المواءمة بين مطالب الفرد و قيم المجتمع و معاييره الأخلاقية.

بعد مهني: يشير إلى ارتباط التربية ارتباطا مباشرا بالحياة العملية، مع اختلاف مستوياتها.

بعد تنوعي: حيث تتسم التربية بالتنوع، بقدر تنوع الحياة و الأفراد بحيث لا نجد لها نمطا واحدا.

بعد توجيهي: يشير إلى أنّ التربية تمارس عملية التوجيه للأفراد نحو الدراسة الملائمة أو الأعمال المناسبة لهم.

بعد العمومية و الشمول: و يشير لإستيعاب التربية لأساسيات المعرفة و عموميات الثقافة.

بعد اجتماعي: محدود بظروف الزمان و المكان بحيث تستمد أهدافها و توجيهاتها من المجتمع.

[1]– أحمد الخشاب، المرجع السابق ص207

[2]. سيد إبراهيم الجيار- مرجع سابق، ص29.

فالتربية بهذا المعنى تشمل تقريبا كل الخبرة الإنسانية و تتم في كافة مجالات الحياة، فهي تحقق غرس الأفكار و أساليب السلوك العامة في أفراد الجماعة، بحيث تتأصل في نفوسهم القيم الاجتماعية الضابطة لمواقفهم و تصرفاتهم والتي تضمن التماسك الاجتماعي.

و يرى "ابن خلدون"، أنه إذا كان الإنسان عاجزا عن أنه يعيش دون أن يعتاد عادات المجتمع الذي نشأ فيه، و أن يلمّ بكل الفنون و العلوم أو ببعضها، فمن الضروري إعداد الإنسان منذ الطفولة لمثل هذه الحياة المعقدة، و لذلك فهو يرى أن غاية التربية هي إعداد أفراد يستطيعون معرفة سياسة الدولة و هدف التربية الأسمى أن ينظر الفرد إلى غيره نظرة إنسانية باعتباره منتميا إلى الجنس البشري، و بهذا فإن مهمة التربية أن تخرج هذه الملكة العقلية الإنسانية إلى الواقع على درجات:

الدرجة الأولى: يتعلم الإنسان العقلية التي تساعد على تفهم المدركات الحسية و ذلك عن طريق تعلم الأخلاق و السياسة و البلاغة.

الدرجة الثانية: تعلم العلوم النظرية مثل الرياضيات و التاريخ الطبيعي و ما بعد الطبيعة[1].

إن "ابن خلدون" مثله مثل المفكرين الذين جاءوا من بعده أدركوا أنّ التربية ظاهرة أو بالأحرى ضرورة اجتماعية.

و في نفس السياق و حسب "دور كايم" التربية باعتبارها ظاهرة اجتماعية من حيث أصلها و وظيفتها تتسم أيضا بسمة الاجتماعية و خاصة القهر، و خاصة القهر عنده تعد من أساليب الضغط التربوي للتربية لذلك يعرف "إميل دور كايم" التربية بأنها ذلك الضغط أو التأثير الذي يمارسه أجيال الكبار على الصغار الذين لم يستعدوا بعد للحياة الاجتماعية و هدفها هو أن توقض و تنمي لدى الطفل تلك القدرات الفيزيقية و العقلية و الأخلاقية التي يتطلبها منه مجتمعه ككل و تتطلبها منه البيئة المقدرة أن يعيش فيها[2].

بعبارة أخرى ينظر" دور كايم" للوظيفة الرئيسية للتربية على أساس أنها التنشئة الاجتماعية فالإنسان يولد كائنا بيولوجيا، و عملية التنشئة الاجتماعية هي التي تحوله إلى كائن اجتماعي. و بذلك فإن التربية تساعد على صياغة شخصية الفرد و الحماية لمقومات الحياة، و ما

---

(1)– السيد حنفي عوض ، علم الاجتماع التربوي ، مرجع سابق،ص51

(2) -Durkheim (E) Education et sociologie ; P.U.F , Paris, 1989, P41

يرتبط بتلك المقومات من حقوق و واجبات، و في هذا الصدد يشير" دور كايم" مضيفا في مقام آخر إلى أنه "يكفي أن نقوم بملاحظة الطريقة التي تتبع في تربية الصغار و ذلك لأن المرء إذ لاحظ الأشياء حسب ما توجد عليه في الوقت الحاضر و حسب ما كانت عليه دائما في الماضي، رأى لأول وهلة أن جميع أنواع التربية تنحصر في ذلك المجهود المتواصل الذي نرمي به إلى أخذ الطفل و بيان ذلك أننا نضطره منذ حداثته إلى الأكل و الشرب و النوم في ساعات معينة و توجب عليه النظافة، و الهدوء و الطاعة ثم نجبره على التعلم و على مراعاة حقوق الآخرين، و كل احترام العادات و التقاليد و كذلك توجب عليه العمل"[1]

بهذا المفهوم يذهب بنا "دور كايم" إلى أن الظاهرة التربوية تفرض نفسها على أفراد المجتمع فرضا. و تقبلنا لها و رضانا بها يرجع لكونها تمتاز بنوع خاص من النفوذ الذي تعودنا التربية على احترامه و الخضوع له. و بذلك يكون للتربية صفة الإلزام في كل مجتمع من المجتمعات، و ذلك لأن لكل مجتمع نوع معين من التربية لا يملك الأفراد ميل الخروج عنه أو الفرار منه، و يتمثل الإلزام التربوي هذا في تلك النظم الخاصة بتنشئة الأطفال و إعدادهم في ضوء عادات المجتمع و تقاليد و مورثاته.

تستهدف التربية إذن، تنشئة الفرد تنشئة صالحة اجتماعيا، و خلقيا و روحيا و جسميا و مهنيا و علميا، و ذلك عن طريق التدريب الفكري و الأخلاقي سواء كان ذلك في ظل التربية النظامية كالمدارس و الجامعات[2] أو كان في ظل مؤسسات أخرى غير نظامية و التي تستهدف التأثير في شخصية الفرد، و في سلوكه، و مما يؤدي إلى تجانس بين أفراد المجتمع و لذلك فإن دور التربية هو تحقيق التماسك الاجتماعي. إذ ليس هناك مجتمع قد ترك مثل هذا الفعل للصدفة بل كل مجتمع أو جماعة تحرص على تدريب أفرادها على ثقافتها و ماضيها من أفكار، و قيم و معايير، و لكل مرحلة عمرية نجد أن لها متطلباتها من التربية بما يتماشى مع أهداف اجتماعية تتسق مع معايير أنساقها التي تقوم بالتنظيم. و هذا حسب المبدأ القائل أن كل حياة اجتماعية ترتكز بالضرورة على شيء من التنظيم و أن كل تنظيم يتضمن بالضرورة نوعا من الضبط.

[1] - اميل دوركايم ، قواعد المنهج في علم الاجتماع ترجمة : محمود قاسم، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، 1958 ص ص 36-37

[2] – محمد عاطف غيث و آخرون: قاموس علم الاجتماع ، مرجع سبق ذكره، ص 29

و من المسلّم به أن ضبط السلــوك الاجتماعيــي للناشئة يعد أمرا ضروريا لبقاء قيم المجتمع و نظمه، و هو ما يستلزم معيارا للسلوك، و لذلك ينبغي أن يتعلم الجيل الصاعد الإيمان بالمعايير السلوكية التي يقرها المجتمع و يشير كاردنر إلى ذلك بقوله أن للضوابط أهميتها في بناء مراحل شخصية بداية طفولة الفرد حتى مراحل نضجه العقلي، و في نفس الوقت تصبح أداة يستخدمها الفرد في تكيفه مع المجتمع[1].

و قد أكدّ العديد من مفكري بداية القرن العشرين على دلالة المصطلح و علاقته بمجالات متنوعة منها مجال التربية و المعروف أن "ماكس فيبر"Max Weber ،قد أطلق علـى الضبط الاجتماعي فيما أسماه بالسلطة، أو السيطرة و تتبعها في محيط الأسرة و المؤسسـات التربية النظامية، و في نطاق الطبقة الاجتماعية، و الهيئات السياسية العامة، التي تتخذ مظهر الدولة.

و قد وجه "فيبر" عنايته إلى تصنيف أنواع الضبط الاجتماعي، على أساس موقف السلوك الاجتماعي منهما فقد يتخذ مظهر العرف و العادات و التقاليد السائدة في المجتمع، و قد تكون منبعثة من السلطة القائمة على نوع القيادة أو الزعامة.

معنى هذا أن التربية تعد نمطا من أنماط الضبط الاجتماعي، سواء كانت بطريقة مباشرة عن طريق إلزامية التعليم باتخاذها التعليم الرسمي كأداة مسيطرة، مما يساعد الفرد على تنظيـم سلوكه و تقدم له معارف تساعده على تنمية قيمـه، و سلوكياته و ضبطها و توجيهها نحو احترام السلطة. أو بطريقة غير مباشرة عن طريق الأسرة مثلا التي مهمتها تنشئـة و تعليم القيم و السلوكيات و وضع الجزاءات حولها.

فالقواعد التربوية تقوم على التجربة الاجتماعية للجماعة، كما ينبغي أن نقرر أنّ المهمة الايجابية للتربية الاجتماعية هي غرس الأنماط الثقافية و القواعد السلوكية الضابطة على نحو يخلق التشابه و التطابق بين تصرفات الأفراد في حكمهم على الأشياء و في استجاباتهم و ردود أفعالهم على المواقف المتماثلة، و من هنا تتولد القواعد السلوكية و تصبح ضوابط اجتماعية صارمة يتقبلهـا الأفراد عـن رغبة و طواعية ممزوجة بالرهبة من مخالفتها أو الخروج عليها.

[1]ـ السيد حنفي عوض ، مرجع سابق ، ص101.

فالتربية في قيامها بهذا الدور، تساعد أفراد المجتمع على التكيف في مجتمعهم و عدم الخروج على المعايير الاجتماعية السائدة مما يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي.
و التربية بأدائها لوظيفة الضبط الاجتماعي في المجتمع، تقوم على غرس و تدعيم القيم و الاتجاهات و المعايير الاجتماعية التي يرى القائمون على شؤون التربية في المجتمع على أنها هامة و أساسية لتحقيق استقراره و تقدمه و تقليل فرص الصراع الثقافي.
فالتربية سلطة اجتماعية ضابطة تتمثل في صفتها الإلزامية التي بمقتضاها يتحتم على الأفراد في مختلف المستويات الأخذ بسنن و قواعد معينة ارتضاها المجتمع.
هكذا إذن تستطيع أية مجموعة ضبط سلوك الفرد عن طريق الثواب و العقاب بالإضافة إلى تلقين التراث الاجتماعي للجماعة سواء، كان ذلك بطريقة مباشرة أو منظمة رسمية كما هو الحال في المدارس و الجماعات المنظمة الأخرى كالجمعيات أو الأندية، أو بطريقة غير مباشرة و غير ظاهرة و غير منظمة كجماعة الأسرة، و الحي، الأصدقاء الرفاق ...فلا شك أن المنظمات أو المؤسسات تعتبر قنوات تنقل أو تسري فيها الأنماط الثقافية و توجيهات التربية الاجتماعية و خاصة الأسرة، المدرسة، المسجد التي تنصهر فيها الخصائص المشتركة من الثقافة السائدة في الجماعة.

و علينا أن ننبه هنا إلى ما يمكن أن تقوم به الأسرة كجماعة أو بنية ذات التأثير العام لضبط سلوك أفرادها، فهي تلازمهم منذ ولادتهم. و ذلك لأنها الجماعة الأولى التي تستقبل الطفل منذ ميلاده و توقعاته من أعضائه قبل أن يذهب الطفل إلى المدرسة و حتى بعد التحاقه بالمدرسة، و يمثل دور الأسرة التربوي نمط التربية غير الرسمي، و ذلك لأنها تقدم تربية غير مقصودة، تشمل جوانب عديدة تتعلق بثقافة المجتمع. بما أنها أداة تنظيمية تعكس قواعد الآداب العامة و مفاهيم الجماعة الروحية و قوانينها و تنظيماتها في مختلف المجالات إذ تعمل على غرس القيم و معتقدات و قواعد سلوكية ضابطة تساند البنية الاجتماعية للجماعة، و نظرا لأن التربية الأسرية غير مقصودة فهي إذا تقدم الطفل على أساس اختيارات الأبوين و تفضيلاتهم ، و موروثات مجتمعه الثقافية و الاجتماعية و السلوكية، و تحدد كل هذه الموروثات بتصورات الدور و المواقف و سلوك الدور الذي يقوم به أفراد الأسرة.

فهـذه التشكيلـة الاجتماعيــة، تشكـل منظومــة أيـن يتمحــور فيهـا التفاعــل الاجتماعي و التربوي و تتباين العلاقات القائمة في إطار الأسرة الواحـدة مــن حيــث درجـــة الحرية و الشدة، فهــذه الشــدة تؤدي إلى تصلب تربوي إذ يتمثـل هذا التصلـب في استخـدام الشدة و العنف في العلاقات الأسرية كالضرب و الشجار و العقاب الشديد و الاستهتار.

أما التسامح فيتمثل في المرونة و الحريـة و احتـرام الآخر و التكافؤ و العدالة و الليونـة.

و هذا ما يؤكده" ابن خلدون"، إذ يرى أنه من الضروري معاملة الطفل بالرقة و اللين و في ذلك يشير إلى أنه ينبغي للمعلم في متعلّمه ، و الوالـد فـي ولـده، ألاّ يستبد عليهما في التأديب و هو بذلك يقدم نموذجا لأساليب تربية الطفل برفض أسلوب العقاب و التأكيد على أسلوب الثواب سواء بالنسبة لتربية الطفل في أسرته أو في المؤسسة التعليمية[1].

غيــر أنـــه ما يلبث أن يضاف إلى تلك المؤثـرات الأسريـة مؤثرات المدرسـة، و المسجد، و الجمعية، ... التي تلازم الفرد حتى يخرج إلى الحياة العملية، بحيث و في الجماعات يكتسب الفرد حساسية اجتماعية قوية تجعله يحسب لرأي الآخرين حسابا كبيرا، بحيث ظهرت فئة مهنية هامة هي المدرسون تقوم بتلقين المعايير الاجتماعية و عقوبات الخروج عليها و بخلق أشكال جديدة لتنظيم السلوك. و بذلك تهيئ التربية الرسمية الظروف لدعم عوامل الضبط لدى الأفراد، في هذه الحالة يميز التلاميذ بين العمل و اللعب و أن يمتثلوا لبعض معايير التحصيل التي تفرض عليهم في شكل مناهج دراسية، و أن يراعوا انضباط المواقيت بدقة و أن ينجزوا أهدافا محددة، و أن يعيشوا جزءا من حياتهم تحت ضوابط يفرضها عليهم نظام اجتماعي يتجاوز نطاق الأسرة[2].

فالضبط الاجتماعي داخل المدرسة يخضع لمجموعة محددة من القواعد و المعايير التي تحدد مسؤوليات الجماعات التربوية و حقوقها داخل المدرسة،و الواقع أن المدرسة تخضع في تنظيمها للإجراءات الرسمية، و لذلـك فـإن قواعـد الضبط الاجتماعي المدرسي مكتوبة و ليست عرفية، أو خاضعة لأحكام العادة و التقاليد. فمسؤوليات الإدارة محددة، و مسؤوليات التلاميذ محددة، غير أن السياسة التربوية المتبعة، و الإيديولوجيات التربوية التي توجه النشاط التربوي داخل المؤسسات التربوية، تطبع الضبط الاجتماعي بطابعها الخاص. كما أن

[1]– فادية عمر الجولاني ، علم الاجتماع التربوي، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1997 ،ص150

[2] –Walter S . Neff ; work and human behaviour, Aldine publishing ,Chicago, P181

إتباع نظام دقيق في توزيع الأدوار، و تحديد التوقعات المرتبطة بكل دور من أدوار الجماعات التربوية له تأثير أيضا على تأكيد عوامل الضبط الاجتماعي في المدرسة.

فحين نقارن التربية الأسرية بالمدرسة، نقول أن الأسرة تبقى دائما هي الممهدة لتلك التربية الاجتماعية، فعليها يتوقف بشكل ملحوظ تكوين شخصية الفرد، إذ أنها تشرف على تربيته في وقت لا يكون قد استكمل بعد مقومات ذاتيته الفردية و الاجتماعية، و ما نتفق فيه مع العالم الاجتماعي الفرنسي "إميل دور كايم" هو أن المدرسة مكملة و مدعمة لما تقوم به الأسرة باعتبارها البنية الأولية للمجتمع، و لأن التكامل المدرسي قد لا يتحقق، خاصة و أن هذا النسق يشهد بعض الانحرافات و التوترات و الضغوط التي قد تحول دون أداء النسق التعليمي وظائفه على النحو المرغوب فيه.

و هذا ما يتطلب تدعيم أنساق أخرى لعملية الضبط قصد التوازن الاجتماعي كما حددها غورفيتش في ستة وسائل و هي: "الدين و الأخلاق و التربية و القانون و الفن و المعرفة."

و في الأخير نستطيع أن نؤكد أن التربية إذن ماهي إلا سلطة اجتماعية ضابطة و كأداة للمراقبة الاجتماعية تقوم بمهمة توجيه أو العمل على تشابه الأفراد في ردود أفعالهم اتجاه المواقف سواء في نطاق الأسرة أو الوسائط التربوية الأخرى كالمدرسة و الجامعة و الجمعية،... و غيرها من الهيئات التي تساهم في عملية تربية الأجيال، وتزويدهم بقيم المجتمع و اتجاهاته، و أنماط سلوكه، و أساليب المكافأة و الجزاء، و ما يرتبط بالخروج عن هذه القواعد من عقوبات يحددها رد فعل المجتمع لحالات الخروج عليها.

فالتربية هنا نمط رئيسي للضبط الاجتماعي، قد تدخل في تنافس مع أنماط الضبط الأخرى، بحيث نعلم حسب ما وضحه "إدوارد روس"، حيث حدد وسائل الضبط الاجتماعي على أنها تشتمل على الرأي العام، و القانون و الإيحاء الاجتماعي، و الاعتقاد و التربية و العرف و الدين، و المثل العليا الحقيقية، و الشعائر، و الفن و الشخصية ، و التثقيف و القيم الاجتماعية[1].

و الواقع أن هذه الجوانب جميعها تعتبر محور عملية التربية الشاملة في المجتمع، قصد تحقيق التكامل و التوافق في المجتمع، و تساعد على تنظيم العلاقات بين الأفراد، و بذلك فإن

[1]– حسن الساعاتي ، مرجع سابق، ص69

التربية تلعب دورا هاما و فعالا في دعم عوامل الضبط الاجتماعي و وسائله بين أعضاء المجتمع.

فمن خلال عرضنا لهذه الأدوات التي يعمل الضبط الاجتماعي من خلالها، نستخلص أن كل هذه العوامل متداخلة فهي كلها ضوابط لها أهمية لسلامة تنظيماتها و بنيانها و سلامة العلاقات التي تربط الأفراد بمؤسساتها و هيئاتها و منظماتها.

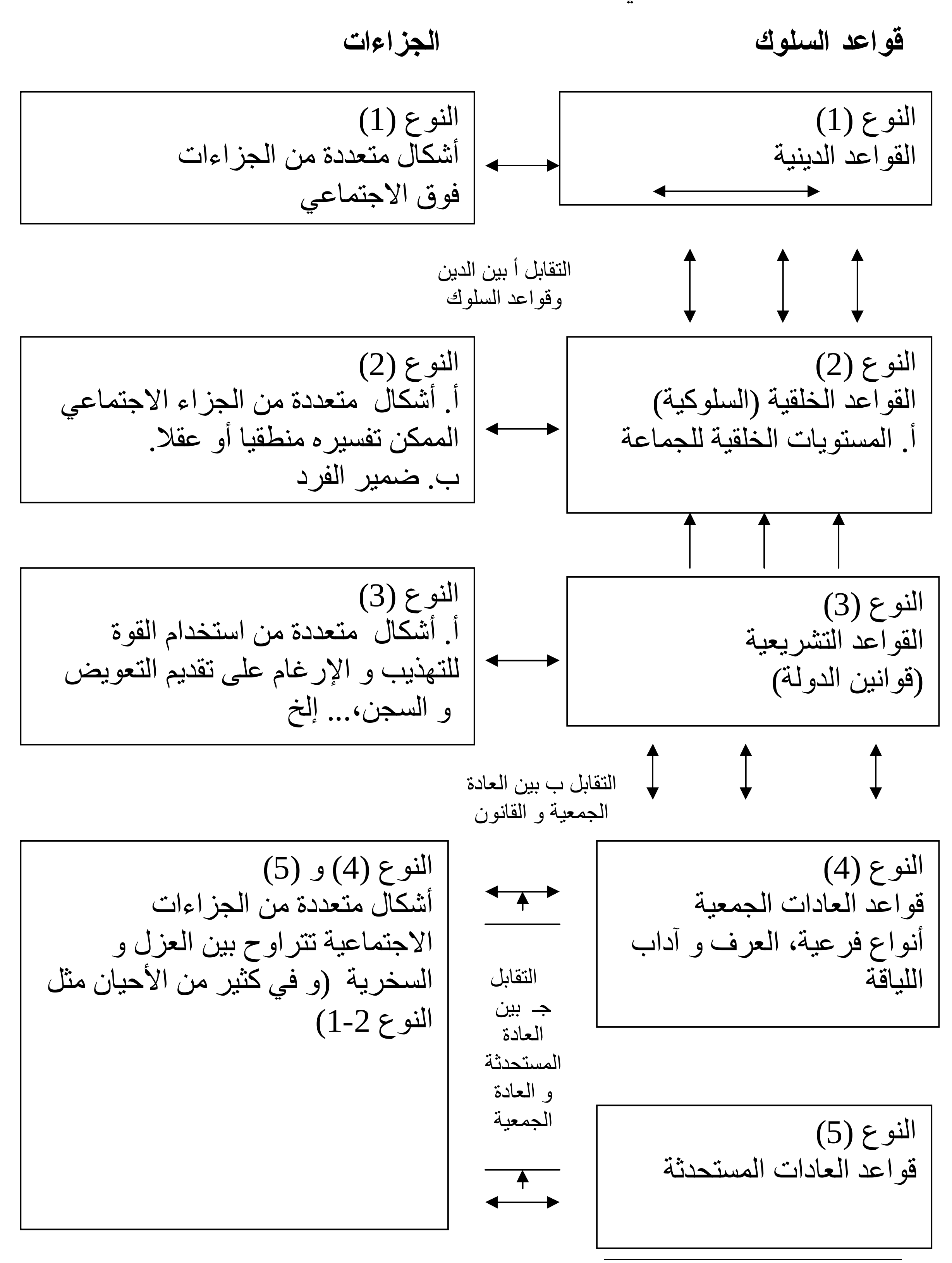
و لكي تعمل هذه الأدوات و تؤدي غايتها فإنها تحتاج إلى وسائل أو طرق تُنصب من خلالها، فالتعليم و التنشئة الاجتماعية من أهم الوسائل لبث السلوك الصالح في الأفراد ليتجاوبوا مع مجتمعهم و ليس التعلم قاصرا على المدارس و المساجد و وسائل الإعلام،... و لكنه يتم أيضا من خلال الأسرة.

فعن طريق العائلة باعتبارها البنية الأولية للمجتمع يتشرب الفرد في طفولته مبادئ السلوك الاجتماعي و مظاهره. و من خلال نواهي الوالدين و رخصتهما تتثبت في الطفل مقومات السلوك فيعرف المقبول منه و المستنكر في السلوك و يبدو في اللباس و طرق المعيشة و المجالات الاجتماعية كالتحية و الزيارة، و ما إلى ذلك من طرق التعامل و هذه العادات تتطور بتطور المجتمع و تتغير بتغير الزمان و المكان و منها ما قد يصبح نظاما قانونيا تسهر عليه هيئة رسمية تقوم بإزاحة الأوهام و الخرافات التي تختلط في عقول العوام، و يوضع موضع التقبل و الاحترام لدى الجماعة و من ثمّ لدى الفرد الذي يقوم أيضا بضبط نفسه من خلال النسق المعياري الذي اتخذ منه الأفكار الأخلاقية و الدينية.

هذا لأن ما يسمو بالإنسان هو ذلك الوازع الاجتماعي العظيم لتوجيه السلوك الفردي و الجماعي بحكم أن العنصر الديني في تصورنا هو العامل الأساسي الأول في منع ارتكاب الجرائم، إذ هو الذي يضع أسس الأخلاق، و حتى القانون يستمد بعض مواده من الدين و كذا العرف.

فهذه العوامل كلها متفقة في نقطة واحدة، أنها تمارس ضغوطا عل الأفراد إذا ما حاولوا الخروج على القوانين التي تصدرها باتخاذ الجزاء وسيلة لتقرير أحكامه و ذلك عن طريق هيئة رسمية أو غير رسمية.

و فيما يلي البيان[1] الذي نوضّح من خلاله العلاقات المتبادلة بين القواعد الاجتماعية الكبرى و بين الجزاءات، كل هذا يوضح لنا ما تعرضنا إليه سابقا إذ يوحي إلى العمليات الاطرادية الخاصة بالضبط الاجتماعي.



[1] – ماكيفي شارلز بيدج، المجتمع الجزء1 مرجع سابق، ص335

بيان آخر الذي وضعه ماكيفر[1] يوضح لنا ما تعرضنا إليه سابقا، إذ يوحي إلى العلاقة المتبادلة و المعقدة بين القاعدة التنظيمية و الجزاء، و بين هذه و العمليات الاطرادية الخاصة بالضبط الاجتماعي.

الأساس الاجتماعي	قواعد السلوك	الجزاءات الخاصة
1.الجمعيات و الهيئات الكبيرة ° **الدولة**	أ. القانون الجزائي ب. القانون المدني	التنفيذ بالقوة عن طريق: أ.الغرامة أو السجن أو الإعدام. ب.التعويض عن الأضرار أو رد الحقوق المغتصبة.
° **الكنيسة**	_المراسيم الكنسية	_الحرمان الكنسي و الكفارة و فقدان الامتيازات و الخوف من غضب الله.
°**الجمعيات المهنية**	_لوائح العمل	_فقدان العضوية و الحرمان من ممارسة المهنة مع مساعدة التشريعات القانونية.
2. الزمر الأولية أو الروابط التي تواجه فيها الأعضاء بعضهم البعض. °**الأسرة** ←	_تقاليد الأسرة	_العقاب الأبوي و الحرمان من الميراث و فقدان الامتيازات
°**النادي** ←	_اللوائح و النظم	_فقدان العضوية و فقدان الامتيازات
°**عصبة السوء** ←	_التعليمات السرية	_الإعدام و مظاهر العنف الأخرى
3. الجماعة المحلية	العادة الجمعية والعادة المستحدثة و التصرف المتفق	النبذ من المجتمع و فقدان المكانة و السخرية
4.العلاقات الاجتماعية	القواعد الخلقية التي يضعها الفرد نفسه	الشعور بالإثم و إذلال النفس

[1]_ ماكيفر المجتمع، الجزء،1 مرجع سابق، ص 284

هذا النوع من الآراء أقل فاعلية من أراء الزملاء و الأصدقاء في مجال الضبط الاجتماعية. بل أن فاعلية هذه الوسائل تختلف في المجتمع الواحد تبعا للتغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي و على نسق القيم[2]

[2]_ أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي : مدخل لدراسة المجتمع ، الأنساق الجزء2 ، مرجع سبق ذكره ص429

مع العلم أن الضوابط الاجتماعية تعرف بأنها النمط الذي تفرضه تلك الجماعة على أفرادها في سلوكهم للمحافظة على قواعدها و نظمها، و هي نوع من السيطرة الاجتماعية على السلوك الفردي من خلال احترام الأفراد لقواعد السلوك فالاقتناع و الاحترام يؤديان لا محال إلى الضبط بعينه.

إذن فممارستها يعني المحافظة على البناء الاجتماعي، و ذلك طبعا بمساهمة الضوابط الاجتماعية التي تمارس فاعلية في توجيه الأفراد و الجماعة ليعملا وفقا للمعايير السائدة حتى تتحول إلى قواعد السلوك.

و إذا كنا قد تعرضنا في معالجتنا للضبط الاجتماعي للعوامل التي من خلالها نضبط قيم و معايير سلوك الأفراد إلا أننا سنهتم أيضا بكيفية أو فاعلية هذه الأدوات على قيم الجماعة و كيفية تأثير هذه القيم على موقف الجماعة و سلوك أعضائها.

لذا كيف يمكن أن يكون للضبط الاجتماعي تأثيره الفعّال على الأفراد و الجماعات؟

فاعليـة الضوابـط الاجتماعيـة

من خلال ما سبق تشير عملية الضبط الاجتماعي إلى أنها العملية الاطرادية التي بها يمتثل الأفراد لمعايير المجتمع و نظمه المختلفة و يتم ذلك في ضوء ما يتلقاه الفرد من الجماعات التي ينتمي إليها أو المحيط الذي يعيش فيه، قد يصغر حتى يقتصر على عائلته أو قريته، و قد يكبر حتى يشمل مدينة كبيرة أو دولة ، بما أنها تعبر عن أنماط السلوك السائدة في المجتمع .

غير أن للضبط الاجتماعي أهمية في امتثال و احترام لقواعد السلوك و الاقتناع بأهمية الدور الذي تلعبه في حياة الجماعة حسب طبيعة بنيتها.

تعرف الضوابط الاجتماعية بأنها إحدى القوى المحركة و من أهمها فاعلية في توجيه سلوك الأفراد و تشكيل النظم و المحافظة على القواعد الجماعة. فهذا مرهون بما يتوقعه الفرد من جزاءات القواعد و الأسباب التي تدعو إلى طاعتها لأن الجزاء أحد أسباب الطاعة التي يحس الفرد ضغطها و الذي يثير بصفة أدق إلى العقوبة التي تفرضها الجماعة على كل من يخالف قواعدها.

لذلك يكون تأثير الضبط أقوى، فإن فاعلية الضبط متمثلة في مدى ممارسة الضبط على الأفراد لكي يمتثلون لقيم الجماعة التي ينتمون إليها، فحسب "موريس كوسون" Maurice Cusson،فإن فاعلية الضبط الاجتماعي تكمن في العقاب الذي يعمل على تقليص الانحراف من خلال عدة ميكانيزمات، فمثلا الضوابط غير الرسمية كالتي تمارسها العائلة أو الجماعات الأخرى تفيد الفرد و تبين له السلوكات المسموح بها. و ترحي الضبط الاجتماعي كعدم مراقبة الأطفال من طرف الوالدين و النظام الأخلاقي هذا يجعل الانحراف يتطور[1].

إن ضبط الجماعة هو الطريقة التي بها تنظم سلوك أعضائها باتخاذها طرق ووسائل مختلفة ذات فعالية للتوجيه و الترصد للانحرافات. فمن خلال عملية التطبيع الاجتماعي، التنشئة الاجتماعية تشكل الفرد منذ مراحل الطفولة المبكرة و تعده للحياة الاجتماعية المقبلة التي سيتعامل فيها مع آخرين غير أسرته.

فلذلك فإن التنشئة الاجتماعية تعلم الطفل اللغة و قواعد الدين و الأخلاق و كيفية التعامل وفقا لقواعد و نظم و قيم المجتمع و معاييره الأساسية التي سيشترك فيها مع غيره عندما ينضج، و التي ستجعله من ناحية أخرى متشابها مع أعضاء المجتمع الذي سيعيش فيه، و يضبط سلوكه ليتلاءم مع سلوك العامة و الخاصة بوضع ضوابط يعمل عل تحديد سلوك أفرادها باتخاذ الثواب و العقاب أساليب لها قصد حماية قواعدها إذ تتخذ أنواع مختلفة حسبا ما يلي[2]:

<u>أولا:</u> ماهو مزيج من أخلاق و رأي جمعي كنوع خاص من السلوك من يفعله يجعل الناس يسخرون منه ألا و هو **العيب** و بما يحرم من ما قد يكون مستمتعا به من امتيازات **.**

<u>ثانيا:</u> الحرام الذي يعتبر نوع آخر من السلوك و من يفعله يغضب عليه الله و مصدر هذا الضابط الاجتماعي هو الدين.

<u>ثالثا:</u> ثمة سلوك خارج أو مخالف لما ألفه الناس، و من يفعله يثير دهشتهم و يجلب سخطهم و آذائهم و تقل قيمته في نظرهم و هذا ضابط اجتماعي أساسه العرف و القيم الاجتماعية.

---

[1] -Maurice Cusson , <u>le contrôle social du crime</u> , P.U.F , Paris, 1983 , P96

[2]– عبد المجيد سيد أحمد منصو، <u>دور الأسرة كأداة للضبط</u> مرجع سابق، ص ص91-92

رابعا: فهو ذلك السلوك الإجرامي الذي يفقد مرتكبه حريته بالسجن أو حياته بالإعدام و هذا يقع تحت وطأة **القانون.**

فهذه كلها تقوم بالتأثير على الأفراد إذ نجد أن فاعلية الضبط الاجتماعي تبرز من خلال هذه الضوابط فكلما تعددت و اشتملت كان لها الأثر في التقليص من الانحراف و تقويم السلوك الاجتماعي غير السوي أو الذي لا يتفق مع القيم الاجتماعية و النماذج السلوكية الشائعة في الجماعة التي لا بد من إتباعها.

معنى هذا أن كل توتر لا يمكن أن يتجنب في كل نسق اجتماعي، إلا بأثر الضوابط الاجتماعية من شأنها أن تمنع ذلك.

فلا يصلح ضابط اجتماعي بمعزل عن الضوابط الأخرى، أي لا يكفي ، فكل ضابط له دوره في تصدي التوتر الذي في الجماعة و نجد أن أهمها هي الدين و القانون، إذ كل واحد له طريقة في التأثير إذ يعتبران أهم الضوابط و أشدها إلزاما و أكثرها فاعلية في تقويم السلوك و الوصول إلى السلوك الامتثالي بصفة عامة، و هذا حسب اتفاق أغلب المفكرين الذين تناولناهم سابقا، و لا تخفى عنا فكرة أن كل مجتمع و طبيعته الثقافية و الاجتماعية و القيمية، إذ نجد في مجتمع آخر ضوابط أخرى تتحكم في سلوك الأفراد و تؤثر عليهم و حسب الفئة التي ينتمون إليها.

فالملاحظ مثلا على ما يقول "بريرلي" Brearley، أن الفتية و الفتيات في سن المراهقة يعطون أهمية كبيرة جدا لآراء زملائهم فيهم، و يخشون انتقاداتهم أشد خشية و بذلك يعتبر النقد بالنسبة لهم وسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي و تعديل السلوك. و لكن هؤلاء الفتية و الفتيات أنفسهم لا يعطون مثل هذه الأهمية لآراء و انتقادات أساتذتهم و أبائهم، و بذلك يكون دور هذا النوع من الآراء أقل فاعلية من أراء الزملاء و الأصدقاء في مجال الضبط الاجتماعي، بل أن فاعلية هذه الوسائل تختلف في المجتمع الواحد تبعا للتغيرات التي تطرأ على التنظيم الاجتماعي و على نسق القيم...[1]

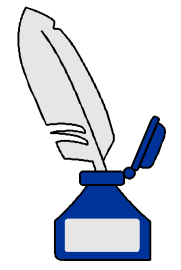
مع العلم أن الضوابط الاجتماعية تعرف بأنها النمط الذي تفرضه تلك الجماعة على أفرادها للمحافظة على قواعدها و نظمها و نوع من السيطرة الاجتماعية على السلوك الفردي.

[1]- أحمد أبو زيد ، البناء الاجتماعي ، ج2، الأنساق ، مرجع سابق، ص429

إذن فممارستها، تعني المحافظة على البناء الاجتماعي و ذلك طبعا بمساهمة كل الضوابط الاجتماعية التي تمارس فاعلية في توجيه الأفراد و الجماعة ليعملا وفقا للمعايير السائدة حتى تتحول إلى قواعد للسلوك.

الفصـــل الخامس

أساليـــب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية



تمهيــــد:

باعتبار أن الجزائر تحتل موقعا استراتيجيا متميزا حيث كانت قبلة لتوافد المستعمرين وتعاقبهم عليها، فقد عانى المجتمع الجزائري ويلات الاستعمار لفترات طويلة جدا كان آخرها الاستعمار الفرنسي الذي دام 132 سنة، هذا الأخير الذي ترك آثارا وخيمة على المجتمع والدولة على جميع الأصعدة، ويظهر ذلك جليا من خلال استغلاله لمختلف ثروات الجزائر ونهبه لها بالإضافة إلى التدمير الذي مارسه على بنائها الاجتماعي والثقافي عامة والأسرة خاصة.

بعد الاستقلال وجدت الجزائر نفسها في مواجهة لواقع مر، فما كان عليها إلا انتهاج سياسة جديدة قصد النهوض بالبلاد في شتى الميادين وعلى مستويات الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، هكذا حتى أصبح الاهتمام بالأسرة محل اهتمام في السنوات الأخيرة.
فالتحولات الاقتصادية والاجتماعية وما صاحبها من تصنيع وتحضر وانتشار التعليم ... إلخ حيث كل الأسرة تعرف أو تتعرض لفترات حرجة على مستوى تركيبة الأسرة والذي يظهر جليا في وظائفها وأدوارها كما يؤثر على العلاقات بين أفرادها ثم أساليب معاملة الوالدين لضبط سلوك الأبناء وما نحاول التعرض إليه في هذا الفصل هو : أهم مراحل التطور التاريخي للأسرة الجزائرية.
وما هي الأساليب التي تتخذها الأسرة على مستوى أبنائها خاصة مع التغيرات التي صاحبت الأسرة على مستوى بنيتها والعلاقات الأسرية وأساليب معاملة الوالدين.

المبحث الأول : التطور السوسيو تاريخي للأسرة الجزائرية

كغيرها من الأسر عرفت الأسرة الجزائرية تحولات كثيرة مست مختلف جوانبها الشكلية والبنائية القانونية متأثرة في ذلك بمختلف الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي عايشها المجتمع الجزائري في مراحله التاريخية.
حيث كان للمستعمر دورا حاسما في تغيير بعض ملامح الأسرة التقليدية الجزائرية سواء من حيث نمطها الاجتماعي وتركيبها القانوني والاقتصادي ... وهذا ما نتطرق إليه من خلال أهم المراحل التاريخية التي عملت على تحويل وتطوير الأسرة الجزائرية.

1. الأسرة الجزائرية قبيل الاحتلال الفرنسي:

أ. النمط الاجتماعي :

لقد تميزت الأسرة الجزائرية قبل الاستعمار الفرنسي بنظام اجتماعي متجانس ومتماسك كما بينت معظم الدراسات التي أقيمت حول الأسرة الجزائرية التقليدية وبينت في البداية أن الأسرة الجزائرية أسرة ممتدة بمعنى أنها كبيرة الحجم إذ يتعايش ضمنها مجموع أسر نووية يجمعهم سقف واحد، قد يتمثل في الدار الكبيرة كما هو الشأن عند بعض السكان الحضر، أو الخيمة الكبيرة كما هو الحال عند الرحل، ونجد أن مجموع عدد أفراد الأسرة الممتدة قد يتراوح ما بين 20 إلى 60 شخص يعيشون سويا(1)

فعند الرحل مثلا نجد أن بيوتهم عبارة عن خيم، ومجموع هذه الخيم تشكل "دوارا" هذا الأخير يشكل مركزا يدعى بالفرقة.

أما التنظيم الأسري في منطقة القبائل نجد أن أفراد الأسرة الممتدة يعيشون في قرى مبنية في مناطق جبلية وعرة، تسهل من عملية الحماية والدفاع في حالة عدوان ما، كما أن أغلب السكنات مكونة من بيت أو بيتين (غرفتين) يشغل الأب، الأم والأبناء البيت الأول، أما الثاني فيستعمل كإسطبل مخصص للحيوانات، ونجد أن مجموع سكنات البناية الواحدة التي تمتلكها الأسرة الممتدة الواحدة تعطي كلها لفناء واحد يجمعها وتقع على الجهة المعاكسة لباب الدخول(2).

وانطلاقا من أن المجتمع الجزائري وكما صرح به "برنو" Bruno حينما قال أن المجتمع الجزائري ما قبل الاحتلال كان مجتمعا قبليا وفرقا وأسرا ممتدة على التوالي(3).

هذا يعني أن البنية المجتمعية للمجتمع الجزائري التقليدي سيمتها القبلية التي يرأسها شيخ القبيلة، يتولى رئاسة مجلس مركزي، ويضم هذا المجلس أفراد فاعلين يساهمون في تسيير شؤون المجلس، هؤلاء أباءا لأسر.

إذن فأهم العناصر المكونة للتركيبة الاجتماعية نذكر ما يلي:

(1) M.Boutefnouchet : La famille Algérienne, évolution et caractéristiques récentes, SNED, Alger 1982, p27

(2) E. Daumas, Moeurs et coutumes de l'Algérie, ed sindbad, Paris, 1988, p p (29.30)

(3) E.Bruno, l'Algérie culture et révolution, ed, enil, Paris, 1977, p 69

أ-الأسرة الممتدة : وهي وحدة أساسية وكلية فالخلية الأسرية عبارة عن وحدة أساسية "وحدة اقتصادية للإنتاج، وحدة استهلاك، وحدة سياسية ضن اتحادية، ووسط لممارسة طقوس مشتركة ".[1]

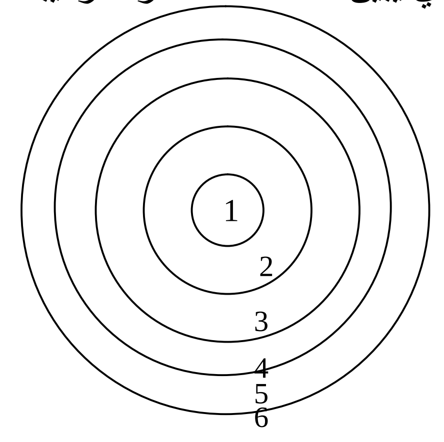
فالأسرة الممتدة إذن هي الوحدة الاجتماعية القاعدية تجمع عدة أسر نووية ترتكز على الانحدار في خط الذكور والذي يعود أصله للجد الأكبر الذي قد يكون مؤسس القبيلة الأولى.

ب-الفخذ (الفرقة) "وتعرف على أنها جماعة إثينية Ethnique حيث يمارس أفرادها حق ضريبة الدم، الثأر، ما عدا فيما بينهم"[2]

فهي ترتكز خاصة على العلاقة الدموية : وهي تتضمن بالدرجة الأولى الأقارب من ناحية الأب كي تتضمن عدة أسر ممتدة، ومجموع الأفراد في منطقة القبائل يسمى "الخروبة" وهذه الأجزاء تتجزأ إلى قرى، أو دشرة، فالفرقة تتضمن عدة أسر ممتدة، والتي تنحدر عموما من جد واحد مشترك وينصب على رأسها و يدعى "الأمين"

جـ- القبيلة : القبيلة هي عبارة عن فيدرالية أو تجمع عدد كبير من الفرق، حيث أن الأفراد المنتمين لها، يزعمون أنهم ينحدرون من جد مشترك له قدسية، ونجد أن لكل قبيلة شيخا يرأسها يكون في معظم الأحيان رئيسا لفرقة ذات شهرة وللقبيلة مجلس استشاري خاص بها، يسيرها رجال طاعنون في السن، قد برهنوا سابقا عن تجربتهم الكبيرة في الحياة وفي شؤون الحرب والسلم.

و فيما يلي الرسم التخطيطي الذي يبين مختلف عناصر التركيبة الاجتماعية التقليدية[3] .



(1) P. Bourdieu : sociologie de l'Algérie, PUF, Paris, 1958, p

(2) P.Bourdieu, Ibid, p,p 80, 81

(3) M. Boutefnouchet, opcit, p44

1- الأسرة الممتدة.

2- الخروبة phalange

3- تحت الفخذ.

4- الفخذ.

5- القبيلة.

6- الناحية (المنطقة).

و يمكن تجسيد هذا الرسم التخطيطي في الجدول الموالي :

تسمية التركيبة بالأمازيغية	تسمية التركيبة بالعربية العامية	تسمية التركيبة بالعربية الفصحى
آخام	عايلة	الأسرة الممتدة
تخربت	خروبة	الخروبة
آذروم	دشرة	تحت الفخذ
ثدرت	فرقة	القبيلة
تقبيلت	عرش	

ومن سمات الأسرة الجزائرية التقليدية قبيل الاحتلال أيضا، نجد أنها أسرة ذات طابع أبرسي، حيث أن الأب أو الجد يمثل القائد أو الزعيم الروحي للجماعة وهو الذي ينظم ملكية الجماعة، وهو يتمتع بالإضافة إلى هذا بمركز خاص يخول له حرية إعطاء أوامر غير متناهية لاستتباب النظام وذلك لتحقيق الانسجام داخل الجماعة، فهو يعتبر بمثابة الرئيس والإمام القاضي، وله حق اتخاذ أي قرار مهما كانت أهميته، كمنع الحق في الميراث على أحد الأفراد أو إلقاء اللعنة عليه فهو ضابط للجماعة يقوم بضبط سلوكها والعلاقات التي تربط الجماعة، كما يقوم الأب بتقسيم الأعمال وإدارة ميزانية الأسرة التقليدية، وهو يتمتع بشخصية ذات قدسية، فحضوره واجب في كل الحفلات والولائم، وقد يلقب أمينا من طرف مجلس الجماعة[1]

[1] P. Bourdieu, sociologie de l’Algérie, .opcit,p21

كما تعتبر الأسرة الجزائرية من الصلب حيث أن النسب يرجع للذكور، فالانحدار يتم وفق الخط الأبوي أي من الأب للابن جيلا بعد جيل ;هذا للحفاظ على الملكية الجماعية التي تعتبر العمود الفقري للتوازن الاقتصادي والروحي للجماعة، وكل فرد في مختلف الأعمار والجنس يجد له مكانة وفقا للقوانين التي تصدر في قانون العلاقات الأسرية.

ب.التركيبة الاقتصادية:

تميزت التركيبة الاقتصادية أنا ذاك مع وجود النظام الاقتصادي التركيبي، وكما قلنا فقد اتصفت الأسرة الجزائرية في هذه الفترة بالامتداد والاتساع، فالانحدار الذي كان يتم وفق الخط الأبوي جيلا بعد جيل للحفاظ على الملكية الجماعية التي تعتبر العمود الفقري للتوازن الاقتصادي، وقد جاءت الملكية المشاعية للأراضي indivisé لتدعيم هذا، فالأراضي لا تقسم أبدا على أفراد الأسرة الممتدة، بل الكل يعتبر مالكا دون أن يكون له نصيب مادي في الأرض، مع العلم أن العدد الكبير للأفراد يحول دون تقسيم الأراضي، والتي إن تم تقسيمها تصبح على شكل قطع أرضية صغيرة جدا لا أهمية لها[1]

كما يشارك أفرادها في الإنتاج والاستهلاك على حد سواء وقد ساهم العمل الزراعي والحرفي – وهو أهم مقوم اقتصادي لها- القائمة على التعاون وكذا التقارب المكاني بين أفرادها نتيجة السكن المشترك في تقوية الروابط والعلاقات الاجتماعية، وزيادة التضامن الأسري وطغيان روح الجماعة فيها على الفرد، إذا كانت الملكية ذات بعد جماعي فالملكية التي تعود إلى الجزائريين تمثل في أساسها اتجاها لا جماعيا يقوم على التضامن العائلي وتحريم بيع الممتلكات ويلاحظ أنه نادرا ما توجد ملكية لفرد واحد[2].

وعلى كل فإن عدم تقسيم الأراضي لا تعني ملكية شخصية، لأن الأرض تستعمل من طرف جماعة يكون أفرادها منتمين لنفس العائلة أو لعائلات عديدة من نفس الجذع، وعلى هذا عدم التقسيم (l'indivision) ليس فقط عامل للالتحام الاجتماعي ولكنه أيضا ضمان تام لكل فرد ليحقق معيشة وعلى هذا فالكل سواسية، فتقسيم الأرض يعني تقسيم العائلة وتشتتها.

---

[1] P. Bourdieu, opcit, p 13

[2] محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1990، ص 73

جـ- التركيبة القانونية:

لقد كانت التركيبة القانونية للأسرة الجزائرية التقليدية تتمركز حول ازدواجية بين قوانين مستوحاة من العادات والتقاليد وقوانين مستوحاة من الشريعة الإسلامية مع العلم أن الأسرة الجزائرية تدين بالدين الإسلامي، حيث ضمن التشكيلة الاجتماعية للجزائر في العهد العثماني جملة من أهالي المدن وقبائل الأرياف. لهذا فاستمرارية الأسرة ككل هي مرهونة في حقيقة الأمر بالحفاظ على تلك القيم الاجتماعية والإسلامية وذلك عن طريق عملية الضبط الاجتماعي مفروضة بصفة إلزامية، إذ يؤكد "سليمان مظهر" على ذلك حيث يرى، أن التركيبة القانونية للمجتمع الجزائري كانت ينتظم في جوهرها عن طريق عملية الضبط الاجتماعي وكذا النسق القيمي[1]

ونجد أن المؤسسة القانونية الفعالة آنذاك والمتمثلة في مجلس استشاري وقضائي عوض المحكمة الفعلية والمتمثل في (الجماعة) ونجد أن هذه المؤسسة القانونية متواجدة عبر جميع مناطق الوطن بصفة متشابهة بشكل عام وعلى هذا فإن الجماعة تمثل مجلسا وتجمعا يتشكل على شكل "اتفاق" يدون في سجل يمثل القانون باعتباره قاعدة العادات والتقاليد مراعية بذلك روح الجماعة وتجانسها، وهي عبارة عن روح الصالحين والعادات الدينية، ويستشار من خلالها ويتم الحوار في المسجد عن كل ما يتعلق بأمور الجماعة، كتوزيع الأراضي بين العائلات، كما تنظر في أمور الزواج والطلاق وهي تظهر كوحدة أساسية إذ تبحث هذه المؤسسة في المسائل الهامة الخاصة بالعشيرة والمتعلقة بأمور الأمن والسياسة، ويتكون هذا المجلس من 12 رجلا دينيا تحت رئاسة شيخ كبير يعتبر بمثابة القائد المحلي[2]

إذن فعلى هذا لا يتصرفون في الوسط حسب الاختيار الشخصي وحسب الميول النفسية الفردية، بل نجدهم مجبرين على التخلي عن تلك النزاعات الفردية ويضحوا بها في سبيل المتطلبات الجماعية وذلك بالامتثال والخضوع، فكل واحد عليه أن يتعامل ويتفاعل حسب قواعد معروفة ومقبولة من طرف الجميع مدعمة بالقيم الثقافية والدينية.

هكذا نجد أن الديناميكية الاجتماعية التقليدية تسير حسب ثلاثة عناصر:

---

[1] S. Madhar, tradition contre développement, ENAP, Alger, 1992 p66

[2] P.Bourdieu, opcit, p 43

1- تنظيمية للحياة في الوسط التقليدي -2- ونسق القيم – 3- الضبط الاجتماعي[1] فالفرد بهذا يصبح موضع حراسة وحارس في آن معا.

ويفرض النسق القيمي عند تكوين أسرة جديدة تعيش ضمن الأسرة الممتدة، الخضوع لسلطة الأب أو الأكبر سنا ما دام على قيد الحياة فالأصغر مطالب بالخضوع له لزاما للذكور، السلطة المطلقة، فالبنت في الأسرة التقليدية ليست لها فرصة في تطوير شخصيتها أو اتخاذ القرارات، بل تأخذ مكانتها في الشبكة الواسعة للتقاليد العائلية للمجتمع الجزائري[2]

2.الأسرة الجزائرية إبّان الاحتلال الفرنسي:

لقد عرف المجتمع الجزائري أثناء هذه المرحلة عملية تحطيم مختلف مؤسسات المجتمع على وجه العموم والأسرة على وجه الخصوص فقد خطط لتدهورات عمدية بغية الهيمنة على المجتمع بأكمله وقصد تحقيق ذلك حاول تحطيم البنية الاجتماعية، ألا وهي الأسرة وتفكيك النظام الجماعي الذي كان يميزها من خلال الجوانب الدينية والثقافية والاقتصادية بصفة عامة، ومن بين السياسات التي ركزت على تطبيقها الحكومة الفرنسية آنذاك على المستوى الإيديولوجي والمستوى الهيكلي بواسطة رباعية (التنصير، التفقير، التجهيل، الفرنسية).

لهذا فأول خطوة قام بها المستعمر هو تقسيم الأراضي الجزائرية (أراضي الحبوس) من خلال مراسيم مختلفة بداية بمرسوم مجلس الأعيان لسنة 1863 حيث يذكر "هادي سعادة" أن قانون مجلس الأعيان لسنة 1863 وسيلة حربية موجهة لتشتيت الأراضي التي كانت مشاعة، بالطريقة التي تسمح للجالية الأوروبية الاستحواذ على المنطقة، فالهدف كان خلق تصفية شاملة للأراضي من أجل جلب الجالية الأوروبية...

ولم يتوقف هنا المستعمر، حيث واصل بإصدار المراسيم حيث جاء بقانون فارنيه Varnier 1873-1887 وكذا مرسوم 1890 وقد تحدث عملية السطو على هذه الأراضي الزراعية لتشمل الأراضي الرعوية والغابات[3].

[1] Madhar (S), Tradition contre développement, opcit, p 66.
[2] Fanon Frantz, sociologie l'une révolution, Maspero, Paris, 1982, p 90
[3] Ageron (ch), Histoire contemporaire de l'Algérie, PUF, Paris, 1979

ولقد ترتبت على هذا، ارتباك في الحياة الاجتماعية، إذ كان الهدف من سن هذه القوانين وتفتيت النظام الزراعي والاستيلاء على الأراضي والنتيجة كانت تفقير الأسرة الجزائرية، حيث تقلص أراضي الفلاحين الجزائريين وطردوا من السهول الخضراء المنتجة إلى الهضاب الجافة والأراضي البور.

لقد حاول الاستعمار الفرنسي، من خلال معتقدات وتصورات مختلفة، ذلك أنه قام بمحاولة لهدم البناءات الأساسية للمجتمع الجزائري بتغيير شكل التجمعات التي كان ينتمي إليها الأفراد وإجبار المواطنين على العيش ضمن تنظيم جديد وهو نظام الدوائر أو الجهاز الإداري.

الجهاز الإداري:

بعدما دخلت فرنسا وفرضت سلطتها، عملت على تغير التركيبات الاجتماعية والتنظيمات السياسية التي كانت ترى أنها لا تخدمها وأنها تجاوزها الزمن.

لذا عملت على تأسيس جهاز إداري وما يناسبها لمشاريعها الاستعمارية والاستيطانية حيث قامت بتقسيم هذا الجهاز إلى:

1- الدوائر المختلطة les communes mixtes

2- الدوائر العملية les communes en plein exercice [1]

1- **الدوائر المختلطة les communes mixtes:** التي هي عبارة عن تجمع عدة دوائر تدار جميعها بفضل جهاز إداري فرنسي، يرأسه إداري ومعاونين إداريين، ويعين الإداري من طرف لجنة عمومية وعميل العمالة.

2- **الدوائر العملية :** لها شرطة خاصة بها، ويترأسها رئيس البلدية. رغم هذا بقيت الأسرة الممتدة التقليدية والمجتمع بأكمله يحاول الصمود في وجه المستعمر وذلك بتساندها فيما بينها وتلاحمها وتشبثها بحضارتها ومعتقداتها وتقاليدها المتشبثة بها والتي كانت تقاوم المستعمر الذي كان دائما يسعى إلى سياسات أخرى لتحطيم هذا المجتمع وتفرق شمله.

[1] Ageron, ch, opcit, p p 185-188

الأسطورة البربرية :

لقد ظهرت بوادر هذا المشروع من الحملات الاستكشافية العسكرية وظهرت أهداف هذه السياسة جليا ضمن كتاب فابار ودوماس La grande Kabylie حول وصف خلافي لما أسموه بالعرق البربري هو المنبع الجرماني.

هنا جاءت لتفرق وتشتت شمل السكان على أساس عرقي قصد التمييز بين العرب والقبائل على أن العرب جنس غريب ودخيل أما القبائل أو البربر كما سموه جنس متفوق ليس له علاقة بالعرب.

وقد جاء على لسان أحد العسكريين فيما يخص هذه القضية ما يلي:

"... يتمثل عدونا الأساسي في العربي L'arabe الذي ألصقنا به جميع المساوئ، أما البربري فهو خصمنا الذي أوجدنا له خصائص فيزيائية تبعده عن العربي، وبهذا تقربه من الفرنسي.

هذه السياسة – فرق تسد – طبقت آنذاك في تحقيق أهدافها الأساسية في طمس الشخصية الجزائرية غير أنها تركت بعض المخلفات والآثار السلبية على منطقة القبائل إلى يومنا هذا.

فرنسا وسياسة التمسيح:

ففي الجانب الديني أنشأ المستعمر مباشرة بعد احتلاله للجزائر "جريدة المبشر" المسيحية، قصد نشر الدين المسيحي، وقيم الحضارة الغربية وثقافتها كما تم تحويل العديد من المساجد إلى كنائس وإلى أغراض أخرى بغرض تقليص أثر الدين الإسلامي الذي تعدّ تعاليمه ومبادئه مصدر للنسق القيمي الذي يحكم الأسرة الجزائرية لاسيما وأنه يمجد الوطن والوحدة وصلة الرحم التي تزيد من تماسكها.

إذ قامت بعدة أعمال تبدو خيرية قصد تنصير السكان كبناء مراكز طبية ومدارس وجمعيات خيرية لكسب ثقة الناس وتحبيبهم في الدين المسيحي حتى المرأة لم تسلم من هذه المحاولات، إذ قامت فرقة من الأخوات البيض بفتح مدارس لتعليم الخياطة كان هدفها الأساسي تنصير المرأة الجزائرية، وإبعادها عن الدين الإسلامي[1]

[1] خديجة بغطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر من 1830-1870، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992 ص 31

المدرسة والسياسة الفرنسية:

من خلال هذه السياسة مست أهم مؤسسة حيوية من مؤسسات المجتمع الجزائري، وهي المدرسة، حيث بدأت بتحطيم الزوايا التي كانت تشكل القاعدة الأساسية للتعليم في الجزائر حيث كانت ترى فرنسا أنها إذا أرادت فعلا أن تحتل الجزائر فلا بد لها من امتلاك وانتزاع روح وطريقة تفكير الجماعات المحلية هذا ما جعل دوتوكفيل A.Detocquville يقول : "... لقد أنقصنا من عدد المدارس (الزوايا) ، وشجعنا التخلي عنها ... لقد أطفأنا الأنوار من حولنا، وزجينا بالمجتمع الجزائري في حالة من الفقر والأمية، والاضطرابات لم يعرفه قط من ذي قبل[1]

وفضلا عن هذا فإن الوضع الثقافي تميز بسياسة التجهيل الهادفة إلى نشر الأمية حيث تفشت بين أغلبية أفراد المجتمع الجزائري حتى أصبحت بعد قرن وثلث من الاحتلال تشكل 49,9% بين الرجال و98,4% بين النساء[2]

وذلك بالرغم أن الاستعمار عمد من أجل تعليم المرأة باعتبارها أهم عنصر في كيان الأسرة وليس في حقيقة الأمر من أجل إعطائها الحق من حقوقها، بل لكسر العادات والتقاليد الراسخة في العائلة الجزائرية، لأن المرأة بوسعها المحافظة على القيم والتقاليد وثقافة المجتمع ونقلها إلى الأجيال عن طريق التنشئة الاجتماعية، وكان هذا في المدن حيث كانت العائلات تحرص على تعليم بناتهم، وهذا ما جعل أحد المخططين لهذه السياسة بقول : "إذا أردنا أن نضرب المجتمع الجزائري في سياقه المتلاحم وفي مقدرته على المقاومة والصمود فينبغي أولا أن نستولي على المرأة من وراء حجابها حيث تختفي وفي المنزل حيث يخفيها الرجل"[3]

لكن المجتمع كان دائما صامدا حيث كان يتصدى للمستعمر، وهو دائما يجد خططا جهنمية أخرى ليدمر المجتمع الجزائري.

[1] El Hadi Saada, <u>Les langues et l'école</u>, ed peter larg, Berne *, Frans fort, 1983, p 12.

[2] زايد مصطفى، <u>التنمية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر</u>، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1986 ص ص 105-106

[3] حفرية عبد الحميد : <u>فرانز فانون : بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته</u>، منشورات وزارة الثقافة ، 1985 ،ص ص 91-92

الفرنسة :

زد على السياسات السابقة كانت له، هذه السياسة قصد القضاء على الشخصية العربية الجزائرية بتجنيسهم بالجنسية الفرنسية والقضاء على أهم مقوماتهم وهي اللغة العربية التي كانت تنظر إليها نظرة عدائية رهيبة.

فقد جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال "إن إبادة الجزائر لن تصبح حقيقة (مملكة فرنسية) إلا عندما تصبح لغتنا هناك قومية، والعمل الذي يترتب على إنجازه هو السعي وراء نشر اللغة الفرنسية بين الأهالي إلى أن تقوم مقام اللغة العربية الدارجة الآن[1]

وهكذا شرعت الإدارة الفرنسية في تطبيق سياسة الفرنسة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية مبتدئة بمجال التعليم، ويقول المؤرخ الجزائري أحمد توفيق المدني "كان التعليم أيام الحكومة الفرنسية استعماريا بحتا، لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لوجودها أي حساب، فاللغة الفرنسية هي وحدها لغة التدريس في جميع مراحل التعليم"[2]

فقد كان التعليم كله باللغة الفرنسية، يقصد تنشئة الأفراد الجزائري على اللغة الفرنسية وحدها، فيتأثرون بها ويتحمسون لها في غياب معرفتهم للغة العربية .

وزيادة على التعليم بالفرنسية وحدها، ومحاولة تكوين نخبة مفرنسة من الجزائريين الذين يساعدون على نشر اللغة الفرنسية بين أهليهم فرضت اللغة الفرنسية في الإدارة والمحيط الاجتماعي وأجهزة الإعلام، فأصبحت هي اللغة الرسمية في الإدارات، وفي كتابة أسماء المحلاّت والشوارع، وكل المرافق العامة، واستبدلت معظم الأسماء العربية للشوارع والمدن بأسماء لقادة الغزو العسكري والفكري أمثال بيجو، كلوزيل، لافيجري ولأعلام الفكر والأدب الفرنسيين مثل ديكارت ،فيكتور هيجو ولامرتين

ومن هنا نستخلص أن السياسة الفرنسية قد مست الكل وكانت تدعو لتحطيم جل لمؤسسات الاجتماعية وهذا يظهر من خلال خلاصة الهادي سعادة[3]

---

[1] ساطع الحصري ، ما هي القومية؟ دار العلم للملايين، بيروت، 1959 ،ص 73

[2] أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزئري، مكتبة النهضة، ط2-1963، ص 38

[3] El hadi saada, opcit p12

تحطيم المجال السوسيو اقتصـــــادي ç رفض المؤسسات العمومية ç رفض النسق المدرسي ورفض اللغة العربية ç تحطيم المدرسة بانتهاج سياسة الإدماج والفرنسة ç

ç انتشار الأمية وتحطيم مقومات الشخصية العربية

لكن ما ساعد الأسرة الجزائرية على الاحتفاظ بامتدادها والتضامن العائلي والتكافل الاجتماعي، هو وجود مؤسسات اجتماعية ذات طابع ديني إسلامي، تجسدت في المساجد والزوايا والمدارس، إضافة إلى جمع شمل أفراد العائلات الجزائرية من خلال العادات المحفزة للتعاون والتآزر كالوعود والتويزة التي يظهر أحد أشكالها في العمل الجماعي .

كما ساهمت الحركة الإصلاحية بقيادة جمعية العلماء المسلمين في الحفاظ على النمط الثقافي الإسلامي للأسرة الجزائرية، إلى أن اندلعت الحرب التحريرية والتي هي الأخرى أدت إلى إحداث تغييرات في تركيبة المجتمع الجزائري من خلال ما أحدثه الاستعمار من عمليات الإبادة والتشريد والترحيل الجماعي للعائلات و هذا ما سمح بتكوين علاقات اجتماعية جديدة.

<u>الأسرة الجزائرية بعد الاستقلال</u> :

شهدت الجزائر فترة استعمارية كما رأينا طويلة المدى، قام الاستعمار خلالها باستغلال ونهب مختلف ثرواتها، نتيجة لذلك عرف المجتمع تغيرات وتطورات عدة على المستوى الميكرو و الماكور سوسيولوجي في شتى الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لكن في خضم الاستمرارية الاجتماعية لبعض القيم التقليدية مثل العلاقات القرابية والنمط المعيشي، ... لكن السياسة التنموية التي انتهجتها الدولة تطورت الأوضاع الاجتماعية للأسرة الجزائرية كما يرى "مصطفى بوتفنوشنت" بأن الأسرة الجزائرية مطبوعة بطابع التحولات السريعة التي حدثت في الهياكل السياسية والاقتصادية وخاصة التصنيع بل أن تطور الأسرة يسير سيرا بطيئا جدا بحيث لا يمكن إدراكه إلا عبر الأجيال.

ففي العشرية الموالية للاستقلال "اعتمدت النخبة الجامعية على سياسة تهدف إلى تحديث المجتمع الجزائري ففتحت الأبواب كاملة للتصنيع الضخم والكثيف"[1]

فقامت بإعادة تنظيم النشاطات على المؤسسات الوطنية، فكانت الدولة تهدف إلى تشييد قاعدة اقتصادية متحررة بعيدا عن التأثيرات والضغوط السلبية للاقتصاد العالمي بنموذجه الرأسمالي المهيمن"[2] وهذا من خلال قيام الدولة بتنفيذ عدد من المخططات المتمثلة في[3]

1- المخطط الثلاثي التجريبي سنة 1968 و1970.

2- المخطط الرباعي للتنمية (1971-1974)

3- المخطط الرباعي الثاني سنة 1974 و1977.

4- المخطط الخماسي الذي شهد فترتين : 1980 – 1984.

5- المخطط الخماسي 1985-1989.

كانت تهدف هذه المخططات إلى تثبيت القواعد الهيكلية للتنمية الاقتصادية والتي استطاعت امتصاص نسبة البطالة التي كانت تمثل 70% في سنة 1964 لتتقلص في سنة 1978 لتصبح تقدر بـ 19%.

كما أن السياسة التنموية التي تبنتها الدولة من الناحية الاقتصادية، أدّت إلى إحداث نمو حضري سريع، مما أدى إلى نزوح ريفي مع العلم أن نمط الحياة في المنطقة الحضرية يختلف عما هو في المنطقة الريفية فتأثرت الأسرة من حيث البنية كالعلاقات الأسرية والسلطة حتى الوظائف التقليدية لها كالتربية والضبط الاجتماعي.

فهذا الحراك الاجتماعي وانتقال الأسر من نموذج اجتماعي استهلاكي يعتمد بالدرجة الأولى على علاقات القرابة والإنتاج الزراعي والحيواني إلى النمط الاجتماعي المغاير الذي يعتمد على الفردانية والأجر الاقتصادي والصناعي، والعمل المأجور الذي زاد من استقلالية الأفراد إلى جانب نموذج السكن العمودي أو الشقق، الذي عمل على تقليص حجم الأسرة بتحولها من النمط الممتد إلى النمط النووي وأصبحت تختلف عما كانت عليه، ففي سنة1962

---

[1] Ali El Kenz, au fil de la crise, édition Bouchène, 1990, p 42
[2] Ibid, p44
[3] Mution (G) : la Mitidja : Décolonisation et espace géographique : ed OPU, Alger, p 540

كان النمط السائد هو العائلات الكبيرة التي تظم من جيل إلى ثلاثة أجيال، وتبعا لحدود وإمكانيات السكن، أما في سنة 1977 فإن نمط العائلة تغير إلى النطاق المحدود، وقد كان للتصنيع السريع وحركة العمران، وترشيد أجهزة الإنتاج وتطور الإنسان الجزائري، هي أساس التحولات التي لحقت بالمجتمع والأسرة[1]

وهذا يؤكد التصور السوسيولوجي الذي يرى أنّ الإنسان يميل بشكل أو بآخر إلى قبول متطلبات المجتمع ويسعى إلى تحقيقيها ويستجيب إلى الضغوط التي تدفعه على أن يتصرف ويسلك وفق المعايير والقواعد السائدة في المجتمع.

هذا ما يظهر بوضوح من خلال ذهنية الفرد وتصوراته وكذا سلوكاته واتجاهاته فكما يقول "أليكس" : "فتغير الناس يجب أن يبدأ أولا بتغير الظروف الاجتماعية المحيطة بهم لا العكس"[2] .

هذا ما عرفه المجتمع الجزائري بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة حيث تأثرت بالاستعمار والسياسة التنموية التي انتهجتها الدولة مما جعلها تنتقل من الأنظمة الاجتماعية التقليدية إلى الأنظمة الحديثة الحضرية التي تستهدف التغيير.

والأسرة في هذا المجال هي الأولى التي تعرضت لهذا التحول ،والتي أصبحت تعيش نوع من التناقض بين القيم الأصلية التي تدعو إلى التضامن والقيم الحديثة التي تدعو إلى القيم الفردية لهذا عرفت الأسرة عدة تحولات وتغيرات على مستوى وظائفها وأدوارها وحجمها وكذلك العلاقات بين أفرادها فكيف إذن لهذه التغيرات أن أثرت في اختيار الأولياء لأساليب معاملتهم لأبنائهم قصد ضبط سلوكهم؟ وأهم العوامل المؤثرة في ذلك مع العلم أن الأسرة الممتدة التقليدية كانت هي الضابطة لأفرادها حيث تغرس في أفرادها (أثناء قيامها بممارسة التنشئة الاجتماعية) الدافع نحو الامتثال بقواعد الضبط الاجتماعي وهذا الامتثال يظهر من خلال طاعة أفرادها لقرارات الأسرة. فماذا إذن عن الأسرة الحديثة؟

---

[1] Mustapha Boutefnouchet, (la famille Algérienne… opcit, pp 29-30)

[2] أليكس إنكلز : مقدمة في علم الاجتماع ترجمة محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف، القاهرة، 1975، ص ص 100-103

المبحث الثاني : عملية الضبط الاجتماعي في الوسط الأسري الجزائري

مدخل:

لقد عرف المجتمع الجزائري تغيرا استلزم الانتقال من الأنظمة الاجتماعية التقليدية إلى الأنظمة العصرية الحضرية، وفي هذا الصدد يعتبر مشكل التحول من الثقافة التقليدية إلى الثقافة العصرية من أهم النقاط الرئيسية لإشكالية الضبط الاجتماعي في المجتمع الجزائري بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة، مع العلم أن النظام السائد في هذا المجتمع هو النظام التقليدي المتميّز بالأسرة الواسعة الممتدة التي تربطها علاقات قرابية متماسكة والسلطة الأبوية والانقسامية الثنائية بين الذكر والأنثى، بينما النظام الحديث الذي تستهدفه عملية التغيير هو نظام يعطي الأهمية أكثر للعقلانية ويقترح قيم جديدة كالمسؤولية واتخاذ المبادرة والمنافسة و الاستقلالية والنمط الضيق للأسرة أي الأسرة النووية.

وما دام المجتمع في حركة دائمة وتغير مستمر لا يمكن إيقافها ولكن يمكن توجيهها عن طريق ضوابط اجتماعية باعتبارها المنظم المحدد لسلوك الأفراد وهو ضرورة تحدد للأفراد المسالك التي تحكم سلوكهم، بإتباع أساليب مختلفة واتخاذ أدوات متنوعة بغية ضبط سلوكاتهم.

ومن المعلوم أيضا، أن جل القيم والمعايير والاتجاهات النفسية والاجتماعية التي يكتسبها الفرد خلال حياته، غالبا ما تكون نابعة أساسا من النظام الاجتماعي والثقافي العام الذي ترعرع فيه والبيئة التربوية التي تربى فيها.

تعتبر الأسرة في هذا المجال، الخلية الاجتماعية الأولى، من خلال دورها الفعال في تنشئة أبنائها بما يتوافق ويتلازم مع العقائد الدينية في المجتمع والضوابط والقيم والاتجاهات السائدة لا سيما إذا علمنا أن الدخول المدرسي لا يكون قبل سن السادسة، ففي هذا السن، تكون التأثيرات العائلية والاجتماعية التقليدية بالإضافة إلى التعاليم الدينية قد بلغت درجة كبيرة من الأهمية في المساهمة في تثبيت الخصائص الرئيسية لعقلية الطفل ومزاجه وطبعه.

وانطلاقا من هذا، سنتعرف على أساليب الضبط الاجتماعي في الوسط الأسري الجزائري وما هي الوسائل التي تتخذها حتى يلتزم أفرادها ويخضعون للأوامر والمعايير، هذا طبعا

حسب نوع العائلة أي نمطها الذي يحدد أسلوب الضبط، وما هي العلاقات بين أفراد الأسرة الواحدة أي التفاعل الأسري (علاقات أنثى وذكر، وسلطة الأب ...)

كل هذا في بيئة اجتماعية وثقافية معينة عن طريق التربية التي تؤدي إلى تكوين إطار مرجعي معين للفرد. فالجماعة أو المجتمع يمارس نوع من السلطة عليها ولا يوجد من يستطيع أن يخرج على القيم الاجتماعية التي تعمل على توجيهه وفق نظام يرتضيه أكبر عدد من أفراد الجماعة والمجتمع.

1- **التركيبة الأسرة الجزائرية وعلاقاتها بعملية الضبط الاجتماعي:**

تتصف العائلة الجزائرية التقليدية كما رأينا سالفا بأنها ممتدة، حيث يعيش فيها عدة أجيال تحت سقف واحد لكن نتيجة التغيرات السريعة والهامة التي مست مختلف جوانب المجتمع الجزائري والتي انعكست بسرعة على العائلة الجزائرية التقليدية حيث مرّت عليها تغيرات بنائية ووظيفية فالعائلة تغيرت من حيث حجمها حيث "أصبحت الأسرة الواسعة المتحولة مؤلفة من مجموعة من الأسر القرابية الفرعية الصغيرة التي تتساوى فيما بينها[1].

يرجع إلى النزوح الريفي نحو المدينة والذي يعتبر العامل الأساسي الذي أدى إلى تقليص أو انقسام العائلة الممتدة إلى عائلات تقليدية، وقد كان النزوح بهدف الالتحاق بسوق العمل الحديث الذي يعمل ونظام الأسرة، هذا الأخير لم يعد يتناسب مع النظام الاقتصادي للعائلة الممتدة إضافة إلى التغيرات التي حدثت في المجتمع الجزائري والتي استدعت المرأة للخروج إلى عالم الشغل لمساعدة الزوج في تحمل النفقات الأسرية، هذا ما أدى إلى ظهور التكافؤ الاجتماعي بين الزوجين.

واستمرت عملية التطور هذه إلى غاية الثمانينات حيث أمكن إحصاء النماذج الأسرية التالية[2]

1- **الأسرة الأبرسية الممتدة:** والتي تضم الزوجين والأولاد غير المتزوجين وكذا المتزوجين، زوجاتهم، وأبنائهم الصغار، فهي أسرة ناتجة عن انشطار الأسرة الأبرسية الممتدة الريفية.

(1) زهير حطب، مرجع سابق، ص 241

(2) S.Khoudja, A comme Algérienne, ENAL, Alger, 1989, p 45.

2- **الأسرة شبه الانتقالية :** وهي تجمع أيضا الزوجين وأولادهما وأسرة بحيث تمّ زواجهما بعد اختبار شخصي، ونظرا لأزمة السكن الحادة قرّرا العيش مع أسرة الزوج.

3- **الأسرة الزواجية :** وهي تضم الزوجين وأولادهما، حيث تم زواجهما بعد الاختبار الشخصي، وهما يسكنان سكنا مستقلا عن أسرة الزوج، في حين نجد أن الأسرة شبه زوجية Para conjugale هي السائدة عموما.

كل التطورات التي عرفتها الأسرة و من ثمّ كذا المجتمع، أعطت الفرصة للاستقلالية الأسرية وخلق تنظيم خاص، الشيء الذي أدى إلى ظهور نزوع واضح نحو الأسرة النووية بنسبة 72 % و13,90% بالنسبة للأسرة الممتدة وأكثر من 60% بيوت تتكون من أسر نووية[1]

كما أجريت في هذا الإطار دراسة شاملة على المستوى الوطني، قام بإنجازها المركز الوطني للدراسات والتحاليل الخاصة بالسكان والتنمية CENEAP سنة 2003 حيث شملت عينة عشوائية بلغت 2207 أسرة، انطلاقا من بيانات التعداد العام للسكان لعام 1998، إذ وجهت إشكالية الدراسة نحو أثر وانعكاسات التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الأسر المدروسة بينما بلغت نسبة الأسر الممتدة الكبيرة 15,63% وهو ما يعكسه الجدول الآتي:

جدول رقم(3) يمثل الأنماط الأسرية السائدة في الجزائر حسب نتائج الدراسة[1]

أنماط الأسر	العدد	النسبة %
أسر منفردة	11	%0,50
أسر من غير بنيات عائلية	7	% 0,32
اسر نووية	1529	% 69,28
أسر ممتدة	194	% 8,79
أسر ممتدة صغيرة	345	% 15,63
أسر ممتدة كبير	121	% 5,48
المجموع	**2207**	**% 100**

المصدر: [1] الطاهر حسين: "تحولات البني الأسرية في المجتمع الجزائري"، مجلة علم الاجتماع، العدد 5، 1993 ،ص 17

[1] إحصائيات ذكرت في الملتقى الوطني الثالث لقسم علم الاجتماع، التغيرات الاجتماعية والتغيرات الأسرية، أيام 20 و21 جانفي 2004

يعني هذا أنّ الأسرة النووية هي التي تمثل التطور بقدر ما هي انفجار للأسر الممتدة.
كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن التحولات في البنية الأسرية بطيئة جدا في الريف الجزائري مقارنة مع البيئة الحضرية للمجتمع الجزائري، كما أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لها انعكاساتها المؤكدة على بنية الأسرة.
كما نجد أن نوع السكن الذي أصبحت تشغله العائلة الجزائرية قد لعب دورا في تقليص حجمها، "فبعد أن كانت تنقص كلما أصبحت تقيم في شقق خاصة بعد الاستقلال، والطابع العمراني الذي خلقه الاستعمار والمتمثل في العمارات والذي أدى بالعائلة إلى ضرورة التكيف مع نموذج السكن في العمارة"[1]

وفيما يلي جدولا يبين بنية المساكن من خلال طبيعة أو نمط المسكن على المستوى الوطني ويتوزع عبر المناطق الريفية والحضرية.

جدول رقم (4) يبين بنية المساكن من خلال نمط المسكن على المستوى الوطني وتتوزع عبر النطاق الريفية والمناطق الحضرية[2]

نمط المسكن	الوطني	حضري	ريفي
فيلا، مساكن فردية وتقليدية	% 77,00	% 63,86	% 91,43
عمارة	% 21,3	% 35,40	% 5,58
مسكن غير رسمي (précaire)	% 1,6	% 0,75	% 2,99
المجموع	% 100	% 100	% 100

المصدر: [1] مصطفى بوتفنوشت ، العائلة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 218

حسب الجدول، يظهر اختلاف نمط المسكن حسب الوسط الجغرافي (ريفي – حضري) فالنمط السكني المتمثل في الفيلا والمساكن التقليدية الفردية هي متواجدة بصفة أكبر في الوسط الريفي حيث قدرت النسبة بـ 91,43 % مقابل 63,9 % في الوسط الحضري، أما فيما يتعلق بنمط العمارات كنمط سكني يختلف عن الأول فقدرت النسبة بـ 35،40 % مقابل 5,6 % نفس النمط وتعتبر نسبة منخفضة جدا في الوسط الريفي، و عليه ماذا تفسر لنا هذه المعطيات؟ تفسر لنا طبعا أن النمط السكني في الجزائر بدأ يأخذ صبغة جديدة حيث عرف

[1] مصطفى بوتفنوشت ، العائلة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 218

تطورا على المستوى الريفي وكذا الحضري، إذ نجد أن النمط السكني المتمثل في الفيلا والسكنات الفردية تواجده أكثر في الريف عنه في الوسط الحضري، هذا لأن في الوسط الريفي، معظم - إن لم نقل كل- السكان يقطنون في أراضيهم الخاصة أي ملكهم، ونجد في بعض الأحيان أن عائلة واحدة تملك تقريبا نصف أو معظم المنطقة جزء، من مجموعة الإخوة والأعمام وأبنائهم حتى إذا كانت عبارة عن فيلات أو سكنات فردية نجدها متجاورة في أي منطقة واحدة، أما في الوسط الحضري فمعظم سكناته تتمثل في العمارات وهو الشكل المعماري الجديد، والذي يتماشى والتغيرات الجارية في المجتمع الجزائري كما نعرف أيضا أن هذا المجال الحضري يعرف اكتظاظ سكنيا كبيرا وهذا راجع طبعا كما سبق ذكره إلى النزوح الريفي الذي شهدته البلاد بعد الاستقلال، حتى أثناء الأوضاع الاجتماعية التي عرفتها الجزائر في العشرية الأخيرة. ونظرا للأزمة السكنية تبنت الدولة الجزائرية سياسة سكانية غير أنها لم تراع تصورات أو ذهنيات النازحين، فكانت تقوم ببناء مساكن على النموذج الغربي، وهذا مؤشر قوي لجعل الأسرة تتقلص وتأخذ نمط معايير بلدي كانت عليه من جدا، وتصبح تعيش حالة صراع بين نموذجين، نموذج يرمي للتقدم والتحرر جعلت الضوابط فيها محدودة كالقوانين والشرائع والنظم التي يفرضها المجتمع الغربي وبين نموذج أسري يستلزم ذهنية محافظة لا تريد التخلي عن الضوابط الأسرية التي تعمل على حفظ الاستقرار والتنظيم والالتزام في الجماعة وتحديد السلوك الفردي ليست محدودة ولكنها معروفة للأفراد ولا يجرؤون على تخطيها متضامنة ومتماسكة.

وهذا ما جعل الدراسات تتوصل إلى أن الأسرة الجزائرية اليوم أسرة انتقالية، لأنها غير مستقرة بحيث أصبح لدينا ثلاثة (3) أنواع من الأسر:

<u>1-النوع الأول :</u> الأسرة الممتدة الواسعة التقليدية التي لا تزال محافظة ومتمسكة بالعادات والقيم التقليدية التي يخضع لها الأفراد دون نقاش أي عبارة عن نظام تسلطي، بحيث ترتبط جل الأسر برابطة الدم والقرابة ويكون انتمائها لحد واحد الذي تمنح له وللأب من بعده كامل السلطة المطلقة على الأسرة، حيث أن "هذه السلطة المطلقة التي كان الأب يتمتع بها في

إطار الأسرة التقليدية كانت تخول له ممارسة الهيمنة على كل الأوضاع داخل الأسرة، وتجعل كل فرد في عائلته خاضعا له"[1].

<u>2-النوع الثاني :</u> الأسرة الانتقالية : فهي نمط الأسرة الوسط فهي بين النوع الأول الممتد التقليدي والنوع الثالث الضيق المساير للعصرنة، فهي تحاول أن تساير الوضع الاجتماعي الجديد بدون التخلي عن التقاليد والمعايير التقليدية، فهي ما بين الأسلوب الضبطي التسلطي contrôle autoritaire والأسلوب الضبطي المتسامح contrôle permissive .

<u>3-النوع الثالث :</u> الأسرة الضيقة النووية المعاصرة، المسايرة والمتبعة للسلوكات الحضرية العصرية وهذا الأخير يأخذ بالقيم العصرية أين يجد الفرد الحرية في التصرف.

فالقوانين الرسمية الوضعية هي التي تتحكم في سلوكاته وتحددها، وبناءا على ما سبق يمكن القول أن الأسرة الجزائرية، وإن كانت تتجه في تطورها نحو الأسرة النووية، فإنها تمتاز بخصائص تختلف عن الأسرة النووية الغربية، هذا لأنها مازالت تحتفظ بالكثير من مظاهر الأسرة الممتدة التقليدية، و أصبحت تجمع خصائص الأسرة الريفية و الحضرية معا، و هذا يظهر جليا من خلال حرصها على العادات و التقاليد و القيم و العراف من خلال النظرة الجماعية للسلوك الفردي الذي يتمثل في رقابة و ضبط سلوك كل فرد في الأسرة و توجيهه الوجهة التي ترفع مركز الأسرة في المجتمع و تحافظ على شرفها ، و يرجع ذلك إلى قوة التقاليد و التراث المشترك و الدين الإسلامي الذي يعدّ وسيلة مهمة لضبط سلوك الأفراد و لما له من أثار قوية على التقاليد الأسرية.

و في الأخير لا يمكن الجزم أو تحديد أي نوع من الأسر السائد، إذ يمكن للأفراد أن يفكروا في العودة إلى السكن مجددا في مسكن واحد، أو على الأقل الاجتماع في حي واحد أو متقارب، حتى يتمكنوا من التعاون على الظروف الصعبة، علاوة على ذلك فتغير حجم الأسرة الجزائرية من النمط الواسع إلى النمط الضيق يؤثر بدون شك على سيرورة العلاقات الأسرية.

---

[1] Boutefnouchet (M), <u>système social et changement social en Algérie</u>, alger ,opu p 153

العلاقات الأسرية:

إنّ العلاقات داخل العائلة تتحدد انطلاقا من القرابة و السن و الجنس، فطبيعة العلاقات بين الأعضاء هي التي تحدد أكثر التجمع المنزلي و بالتالي فإنها تعبّر عن الظروف التي تعيشها الأسرة.

فالفرد الذي يحظى بمركز داخل القرابة من الواجب عليه أن يعترف ضمنيا بالقيم العائلية و أن يسلك حسب تعاليمها لكي يبقى داخل الجماعة، و هذا ما يستدعي منا التطرق إلى العلاقات القرابية داخل الأسرة الجزائرية ثمّ طبيعة العلاقات الاجتماعية للأسرة الجزائرية و أساليب المعاملة الوالدية.

العلاقات القرابية داخل الأسرة الجزائرية:

تمثل القرابة دعامة أساسية في المجتمع التقليدي، ذلك أنها تعالج الاختلافات داخل المجتمع نفسه، و تقوم في الوقت ذاته بمهام كبيرة تتجسد في عملية الاندماج الاجتماعي، هذا ما أكده مارسل موس M.Mauss في كتابه "L’essai sur le don" فهي التي تمنح للفرد شخصيته الاجتماعية، و الفرد داخل النظام الاجتماعي التقليدي نجده يعتبر من خلال القيم و الأفكار المتواجدة داخل مجتمعه، و حتى في عملية التفكير، فإنه يفكر و يقرر ضمن ركائز و أسس وضعها المجتمع له، عليه أن لا يخرقها و إلا سيعاقب من طرف الجماعة سواء كان هذا العقاب معنويا أو ماديا.

يقول راد كليف براون " أن النظام القرابي جزء من البناء الاجتماعي، حيث أنه يرتبط بالمؤسسات العائلية التي تتكون من أدوار اجتماعية مختلفة لها واجباتها و حقوقها الاجتماعية."[1]

و لفهم علاقات القرابة داخل الأسرة الجزائرية علينا أولا تحديد و فهم الدوائر القرابية التي تتأسس عليها معتمدين على الدراسة التي قام بها كل من ديكلواتر و ديبزي.[2]، بحيث صنفا القرابة كما يلي:

---

[1] Des cloîtres et Debzi, "système de parenté et structure familiales en Algérie ", in Annuaire de l’Afrique du nord, centre Africain de sciences Humaines Appliquées, , paris, 1965 ,P56
[2] R.C.Brown, structure and primitive society, ed, cohen D West, London,1952 ,P35

1. <u>القرابة الابتدائية</u>: Parentèle primaire و تتضمن الأب، الأم ، الأخ و الأخ المتزوج و أبنائه و الجد و الجدة.

2. <u>القرابة الثانوية</u>: Parentèle secondaire و هي المتكونة من العم و أبنائه و كذا أحفاده و العمة.

3.<u>القرابة الأموسية</u>: Parentèle maternelle تتشكل من الخال و الخالة و أبنائهما و كذا الجد و الجدة من ناحية الأم.

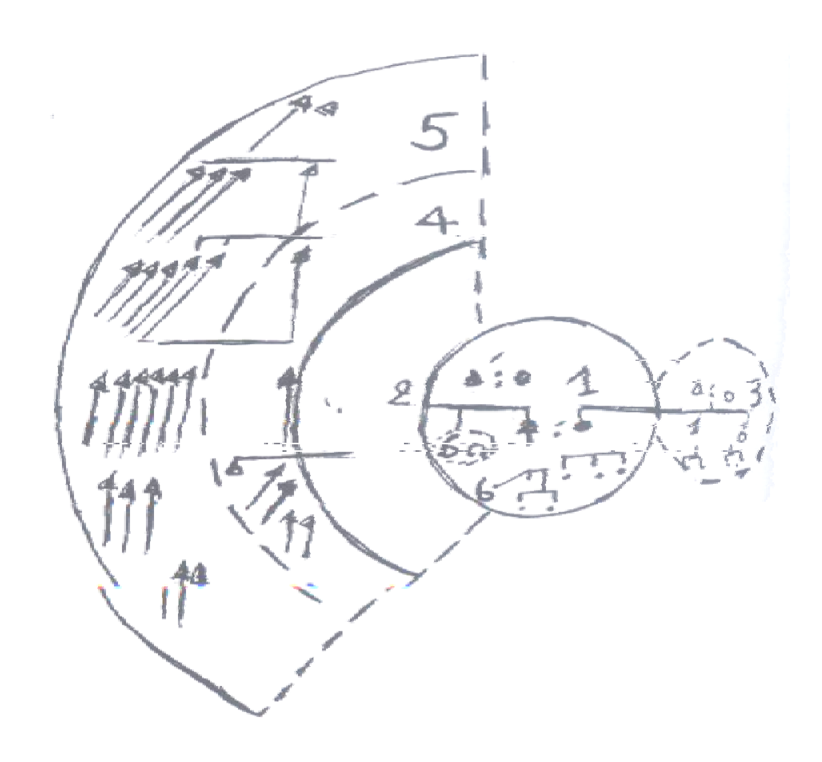
4.<u>القرابة الانتسابية</u>: Parentèle lignagère و تتمثل في قرابة الأسلاف من ناحية خط الذكور أي الجد و والد الجد الممتد إلى جيلين أو ثلاثة أجيال مباشرة.

قرابة بني عم: Bani amm هي ذلك النسب المنحدر من خط الذكور للأجداد، للجيل الرابع و الخامس و السادس إلى غاية الوصول إلى الجد المشترك. و هؤلاء منحدرون من بني الأعمام من الدرجة الرابعة و الخامسة و السادسة إلى غاية تجاوز العلاقة الدموية إلى القرابة الخيالية.

5. <u>قرابة نسب الأب</u>: Parentèle par les agnats هذا النوع من القرابة متواجد على مستوى القرابة الابتدائية و الثانوية، فهي تخص كل من العم و العمة و أولادهما.

فجميع هذه الدوائر القرابية تقوم بدور حاسم و مباشر في حياة الفرد، خاصة القرابة الابتدائية و الثانوية و الأموسية منها، فهذه الدوائر الثلاث تحتل مكانة كبيرة في الوسط الأسري الجزائري، فالقرابة ماهي إلا نسق من القيم و القواعد الأخلاقية و كذا من الحقوق و الواجبات، و التي يصبح الفرد من خلالها يمثل مركز قوة بالنسبة للعلاقات القرابية.

الرسم الموالي يوضح كيفية تشكيل هذه الدوائر القرابية داخل الأسرة الجزائرية[1].



1.القرابة الابتدائية.
2.القرابة الثانوية.
3.القرابة الأموسية.
4.القرابة الانتسابية.
5.القرابة بني عم.
6. قرابة نسب الأب.

و انطلاقا من الدوائر القرابية المذكورة سنتعرض للقواعد و الممارسات الأساسية التي تتحدد من خلالها العلاقات القرابية داخل الأسرة الأبوية الممتدة.

و تتوقف العلاقات داخل الأسرة الجزائرية الممتدة على كل من درجة القرابة و السن و الجنس و المنزلة[2].

---

(1) fig(1),ibid,p29
(2) . Desclaitre et Debzi , opcit, PP40-41

فالسن مثلا يوضح الجيل الذي ينتمي إليه الفرد، في حين يتحدد المركز حسب الجنس خلال المعاملات القرابية ، و انطلاقا من هذا المتغير نتعرض للعلاقات بين الرجال و النساء في الأسرة الممتدة، و هي تعتبر جد متحفظة ، فالرجل لا يجتمع إطلاقا مع النساء في البيت و هو لا يبادرهن بالحوار على الإطلاق كما أن الطعام يتناوله كل طرف لوحده، و يسمح في حين للابن أخذ وجباته مع أمه، و المرأة لا يحق لها أن تتصرف بحرية و إلا تعرضت لعقوبة معنوية و أحيانا حتى جسدية " لا يجب أن نضحك و لا أن نتكلم بصوت مرتفع إذا حضر الرجال كما لا تكشف عن شعرها أو تلبس لباس غير مستور"، هذا لأنها تعتبر سلوكات غير مقبولة بحيث تتعرض إلى نوع من التعييب و اللوم، لأن التقاليد تقتضي أن تكون العلاقة بين الرجال و النساء داخل العائلة مقتصرة على ماهو ضروري و تحقيقا لهذا المبدأ، فإن التفرقة بين الجنسين هي أول ما يمكن أن ملاحظته.

فيما يخص التربية و التنشئة الاجتماعية، نجد أن هناك تفضيلا للذكر على الأنثى منذ الولادة، حيث يعتني الرجال بالذكور عناية فائقة، بينما تتوجه البنات لجماعة النساء بصفة عفوية، و هذا ما يفسر ضعف التقارب بين الأخ و الأخت في الصغر و تناميه في الكبر خاصة بعد زواج البنت، إذ تنشأ بينهما علاقة خاصة، حيث يشعر الأخ بضرورة حماية أخته و الحرص على سعادتها و السؤال عنها.

ولكن رغم كل هذا يجب أن نشير إلى أن سيرة الأسرة التقليدية تقوم غالبا على النساء، كإعداد الطعام، غسل الأواني، جلب المواشي، صنع الملابس و نسجها، صنع الأواني، الحياكة و... ، ولا يحق لأي رجل أن يتدخل في هذه الأشغال و تقسيمها.

إن تقسيم العمل بين الجنسين يؤدي بالضرورة إلى التمييز بين الجنسين أي الذكر و الأنثى أو الرجل و المرأة، و يتم تفريق الإناث عن الذكور بواسطة المهام المخصصة لكل جنس على حدة داخل الأسرة. تتعلم البنات الأشغال المنزلية في سن مبكرة يعتبر سنا للعب بالنسبة للولد و تبقى البنت إذن تحت رعاية جماعة النساء بينما يعنى بالولد من طرف جماعة الرجال.

تعدّ التربية العائلية مهمة منذ سن مبكر للالتزام بالسلوكات الصادرة عن العائلة اتجاه الأب و الأم و الإخوة و الأقارب و خصوصا تلك التي يجب أن يتبعها أمام العامة عندما يصبح كبيرا.

العلاقات الأسرية داخل القرابة الابتدائية:

إن ما يميّز العلاقات الأسرية داخل الأسرة الجزائرية، هو الشعور المشترك بالمكانة الفردية "القدر"، فيسودها بصفة عامة الاحترام التام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة، و الخوف الدائم من لوم الآخرين عندما لا تحترم هذه القواعد، فالمشاعر الشخصية تخفى أمام إرادة الجماعة، فالابن يكن احتراما خاصا لأبيه "طاعة عمياء" فهو لا يناقشه البتّة في رأيه و تأتي بعده الأم مباشرة، حيث يكن لها الابن مشاعر و عواطف خاصة أو تلاحقه اللعنة، إذ لم يطع والديه، و هذا السلوك يبقى يراود الفرد منذ نشأته إلى غاية شيخوخته.

تتفرع العلاقات الأسرية إلى ما يلي:

-العلاقة بين الزوج و الزوجة:

يقوم البناء الأسري على طبيعة العلاقة الزوجية كما يرى توزارد H.Touzard "بأن طبيعة البناء الأسري يتحدد أساسا في نموذج طبيعة العلاقات و التفاعلات بين الزوجين بالإضافة إلى أطفالها"[1].

فالعلاقة الزوجية قائمة على الحقوق و الواجبات بين الزوجين، و هناك اتفاقا كبيرا بأن العلاقات الزوجية قائمة على الحقوق و الواجبات بين الزوجين غير أن الواقع في الأسرة الجزائرية خاصة منها التقليدية، فقد كان للزوج السلطة المطلقة على الزوجة، لم يكن للزوجة حق التدخل في أمور زوجها، و هذا راجع لكون الزوج لا يأخذ برأي زوجته و لا يستشيرها، هذا لأنه يتظاهر بالسلطة المطلقة على زوجته إذ تبقى دائما تحت طاعته، و تتقبل كل سلوكاته مهما كانت إيجابية أم سلبية، فالزوجة دائما في خدمة الزوج و رعاية أبنائها و لا تحاول حتى أن تطالب بحقها خوفا أولا من زوجها ثمّ من عائلتها و أقاربها ثمّ من الأجانب لما تتعرض له من تعييب و لوم... بأنها زوجة غير صالحة و غير صبورة، و بالتالي

[1] A.Touzard, enquêtes psychosociologique, les rôles conjugaux et structures familiales, CNRS, Paris 1967 ; P43.

عليها أن تتحمّل و تبقى في بيتها مع زوجها و تتحمل لوحدها الشأن الداخلي للبيت، و تبقى قوتها أقل من قوة الرجل و تبقى تابعة له.

إنّ أثر المرأة الخفي في الأسرة و في علاقتها بالرجل كزوجة أو أم أو أخت أو جدة، هو أثر عميق، و لكن لم يعترف به نظرا للميل العفوي إلى الإفراط في تضخيم دور الرجل و التقليل من أثر المرأة[1]، و هذه ميزة من مميزات المجتمع القائم على سيطرة الرجل.

- علاقة الآباء بالأبناء:

إنّ قوة الوالدين داخل الأسرة لا يمكن تفسيرها، إلا إذا حاولنا معرفة نوع العلاقة بين الوالدين و الأبناء و التي تعمل على توجيه سلوك الأبناء، إذن ما طبيعة العلاقة بين الوالدين و الأبناء؟ أولا ماهي العلاقة بين الأب و الأبناء؟ ثمّ العلاقة بين الأم و الأبناء؟.

أ-علاقة الأب بالأبناء (الذكر و الأنثى):

باعتبار أنّ الأسرة تستمد ثقافتها من ثقافة المجتمع الكلي، و بما أنّ المجتمع الجزائري مطبوع بالقيم الإسلامية، فإن العلاقة بين الآباء و الأبناء تعتمد على القواعد القرآنية و السنة النبوية التي تحث على احترام الابن لأبيه، و بالتالي فقد كان هناك خضوع صريح للابن إزاء أبيه، و هذا بعدم مخالفته عند اتخاذ القرارات، و مجاراته في كل المواقف، إضافة إلى هذا فقد كان الأبناء يمثلون القوى المنتجة لأسرهم. فالركيزة الدينية بمثابة القوة المعنوية التي توجه سلوك الطفل فالأبناء يرون في أبيهم أبا بيولوجيا و أبا اجتماعيا حيث من حقه إلزام و فرض قيم و سلوكات على الأبناء مادام صاحب القوة و كذا المالك لكل شيء داخل الأسرة. فهذه العلاقة تتسم بأنها عمودية حيث على الابن احترام و طاعة أبيه و قبول كل أوامره دون نقاش مهما كان سنّه.

أما علاقة الأب بالبنت، فقد كانت شبه منعدمة و يعود ذلك لكون العلاقات سطحية بينهما ، إذ أنها تسير في اتجاه واحد، فالبنات يتجهن إلى أمهاتهن أكثر من آبائهن، و هذا نتيجة للقيم و العادات المفروضة، فقد كان أكثر ما يميّزها هو علاقة الطلب و الأمر بأداء واجب معين، فالأبناء لم يكن لهم الحق في إبداء الرأي أو مناقشة مختلف المواضيع حتى و إن كانت تخصهم بذاتهم.

---

[1]. هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، الأهلية للنشر و التوزيع، بيروت، 1980 ،ص 34

ب-علاقة الأم بالأبناء (الذكر بالأنثى):

كانت العلاقة بين الأم و الأبناء جد مميزة، فقد كانت تحتل مكانة كبيرة بين أبنائها، فهي التي تؤمّن الجو العاطفي داخل الأسرة بتوفير الرعاية الكاملة و الحنان اللازم لأبنائها و بالتالي يتلقى الأطفال أو الأبناء منذ صغرهم التربية اللازمة فالابن يقلّد أباه و يسلك منهجه و البنت تربّى و تلقن تنشئة لكي تكون نموذجا لأمها، فمشاركة الأم حياة أبنائها تفوق بكثير مشاركة الأب الذي يقضي وقته خارج البيت.

فالطفل الذي ينمو في أحضان أمه، يكون في انسجام تام(Symbiose) مع أمه حتى سنّ يقدر على المشي ليترك يلعب مع إخوته أو أبناء عمه، و هو دائما تحت رقابة أمه أو العمّات أو الجدة. فتدخل الأب هنا يكون للزجر و التخويف، و لا يتدخل كما قلنا خاصة في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى، لا يداعبه و لا يكلمه و لا يتكلم معه و خاصة أمام والديه، هو المتعال فكيف يتكلم بلطف مع ابنه الصغير!.

تقوم الأم بنقل القيم الأبوية إلى الأبناء عن طريق التنشئة، كونها تقوم بدور مهم و هو إعادة إنتاج القيم التقليدية كما أقرّه العديد من الباحثين.

أما البنت فتقوم بتلقيها قيم و عادات أسرية إزاء أخيها و أبيها و حتى مع زوجها في المستقبل، فهي تلقن شغل البيت و شؤونه و تعويدها على الحشمة و الخوف و المحافظة على شرفها و بالتالي شرف العائلة ككل[1].

علاقة الإخوة و الأخوات:

أكثر ما كان يميز العلاقات بين الإخوة هو عامل السن و الجنس، فقد كان من واجب الأخ الصغير احترام الأخ الكبير، أما بالنسبة لعامل الجنس، فقد كان يؤخذ بحزم كبير و يتضح هذا من خلال تمييز أنشطة و ألعاب كل من البنات و البنين إذ أنّ الأبناء الذكور كانوا يلتصقون بالرجال بهدف اكتساب السلوكات و الخبرات من أجل إعدادهم لأدوار المستقبل، أما بالنسبة للبنات فقد كان اهتمام الأمهات ينصّ على تعليمهن شؤون المنزل اليومية و بالتالي نجد العلاقة بين الإخوة و الأخوات محدودة و سطحية.

---

(1) Nafissa ; zerdoumi, opcit, P189

فاختلاف السن بين الإخوة يؤدي إلى التفرقة التدريجية في علاقاتهم المتبادلة إذ للأخ الأكبر الحق في الاحترام من طرف الأصغر منه سنّا و غالبا ما يطلب من الصغار إضافة لقب احترام إلى اسم الأخ الأكبر مثل "سيدي، دادا..." و بالتالي فإن الأصغر سنّا أو ثاني الأولاد يتعلّم نفس الشيء اتجاه من هم أصغر منه سنّا و هكذا حتى آخر الأولاد داخل الأسرة.

إنّ ترسيخ هذا النموذج العام من السلوك يتمّ ضمانه من طرف الرجال البالغين في العائلة.

إنّ عدم احترامه يجلب العقاب و لا يسمح بأي تراخ، إنّ التأثير يبقى حتى سن متقدمة، إذ أنّ العلاقة بين الأخ الأكبر و الأصغر سنّا تبقى مستمرة بهذا الشكل الصارم، إذ يعتبر الولي الثاني بعد الأب.

أما بالنسبة للبنات أي الأخوات فيما بينهم فالعلاقة تختلف نوعا ما عن التي هي عند الذكور، مثلها في تبادل الاحترام خاصة من قبل الأخت الصغرى لأختها الكبرى، لكن ليست بصرامة مثل الذكور، فهي تتّسم بنوع من الصداقة و الزمالة بينهن أي نوع من الليونة و ليست متسلطة.

<u>العلاقات الأسرية داخل القرابة الثانوية:</u>

داخل هذا النوع، فإن العلاقات تأخذ شكلا آخرا، و هي تخصّ العلاقات مع الأعمام و أبناء العمومة، و العلاقة بين الابن و عمه تضاهي علاقة الابن بأبيه من حيث العاطفة، فهي إذن علاقة احترام و تقدير.

فالفرد الجزائري منذ الصغر تعدّه التربية العائلية و تأمره بالطاعة و احترام الكبير(الأب، الأخوان، العم،...) و سيتعلم إذن الخضوع للجماعة التي ينتمي إليها، كما تعدّه أيضا إذن لأتباع قواعد الامتثال التي يفرضها التنظيم العائلي.

فالعم غالبا ما يشترك في عملية ضبط سلوك أبناء أخيه، و يعمل على مراقبتهم، و إذا لاحظ فيهم الانحراف حاول تقويمهم، هذا لأنه بمثابة المسؤول الثاني على أبناء أخيه بعد والدهم، و يظهر على تلك العلاقة أنها تجمع بين الودّ و الاحترام و الطاعة، ليست كالتي تجمع الأبناء بالأب، التي يسودها الخضوع و الطاعة و الصرامة.

<u>أما علاقة أبناء العم فيما بينهم :</u> فإنها تبدو أكثر انفتاحا و ما لايسمح قوله أو فعله مع الأخ أو أمامه يتمّ السماح به بين أبناء العم، إلا أن هذه الاباحات محدودة و هي أيضا باختلاف

الأعمار. إنّ اختلاف السن بين أبناء العم الموازيين يمكن أن يؤدي في أكثر الحالات إلى استعمال ألفاظ الاحترام كـ "عمي" أو "دادّ" أو "سيدي"، من طرف الأصغر سنّا.

إن هذه العلاقات التي تسمح بنوع من السلوك الحر العفوي، تشكّل بالنسبة للفرد توازنا في مقابل العلاقات القهرية التي يعيشها مع إخوانه الكبار.

أما العلاقة بين ابن العم و بنت عمه: فلها أثر كبير على التنظيم الأسري، إذ يحدّد لكل بنت في الأسرة زوجا هو ابن عمها، و هي لازالت صغيرة و يتجنب ابن العم اللقاء ببنت عمّه و حتى ذكر اسمها و مكالمتها، هذا لأنها تكون زوجته في المستقبل و تسلك ابنة العم نفس السلوك نحو ابن عمها.

أما العمة: فهي المربي الثاني أو المساعد في الأسرة ، إذا كانت متواجدة في الأسرة أي لم تتزوج بعد، فهي تعمل على تنشئة أبناء أخيها لما تكنّ لهم من محبة و مودة، كما تربطهم علاقة احترام و تقدير، تلك هي العلاقة القرابية التي بينهم، إذ ترى العمة في أبناء أخيها صورة له لا يمكن أن تفرط فيها.

نستخلص ممّا سبق أنّ الفرد داخل الأسرة الجزائرية التقليدية يبقى قائما لجماعته و هو دائما في علاقات تفاعلية مع وسطه الاجتماعي.[1]

فالفرد لا يستطيع تحقيق نوياه و مراده لوحده، بل أنه يبقى دائما متعلقا بجماعته.

وذلك يتم بفهم التفاعل القائم بين أفرادها ضمن جماعتهم الخاصة، وهذا ما نعبر عنه بترابط الفرد بجماعته ومثل هذه الصلة تفرض لونا اجتماعيا، ثقافيا سياسيا خاصا بها، وتتجسد هذه الأخيرة من خلال قوانين صارمة متوازنة عبر العادات والتقاليد، وعلى الأفراد الالتزام بها فيحاولون دائما إخفاء طريقة معيشتهم اليومية عن الغرباء فكل ما يمس أسرار العائلة يعتبر محرما على العالم الخارجي.

فالروح الجماعية هي المهيمنة في الجماعة، بينما الروح الفردية ليست لها مكانة داخل النظام التقليدي، بالإضافة إلى الخضوع والانسياق للجماعة، وهذا راجع أصلا إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ككل، ويبقى كبير الأسرة "شيخ القبيلة" هو بمثابة حاكم الجماعة، ويقوم بإصدار القوانين والمقاييس الاجتماعية التي يستلزم الأفراد العمل بها، قصد التحكم في سلوكهم، لكن يبقى هذا خاضعا لقواعد من العادات والقيم، أي أنه يخضع لما نسميه بالخضوع الاجتماعي.

---

[1] . M.Boukhoubza, ruptures et transformations sociales en Algérie, OPU, Alger, vol 2, 1989 ,PP332-337

السلطة الأبوية:

لقد تعددت وتنوعت التعاريف بخصوص السلطة الأبوية، وتم الاتفاق عموما أنها تلك القوة والقدرة على فرض الطاعة في نفس السياق يعرفها "ماكس فيبر" أنها تعني قدرة "أ" على إلزام "ب" بفعل ما لم يكن ليفعله من تلقاء نفسه بل يكون مطابقا للتبليغات والتوجيهات الصادرة من "أ"[1]

مضيفا في ذلك أن السلطة نماذج مثالية وهي كالتالي:

أ-السلطة القانونية : وهي التي تستند على أسس عقلانية قوامها نسق من القواعد الموضوعية والمعايير غير الشخصية كما هو الحال في المؤسسات الإدارية.

ب-السلطة الكاريزمية: هي التي تقوم على الولاء المطلق لشخصية فذة تتسم بالقداسة والبطولة، فهي لا تعتمد على مقاييس موضوعية مما تصبح مهددة بالزوال.

جـ- السلطة التقليدية: وهي التي تقوم على الإيمان الراسخ بقداسة التقاليد والأعراف فهي تظهر عن أصول عرفية مجتمعية خاصة المكانة الاجتماعية المرموقة التي يشغلها أولئك الذين يمارسون السلطة بالفعل وعلى رأسها – السلطة الأبوية –

د- السلطة الوظيفية : وهي الناتجة عن ظاهرة تقسيم العمل والتخصص في الكفاءات ويظهر ذلك جليا داخل الأسرة عند المرأة (الزوجة) لها السلطة في الأعمال المنزلية (كالطبخ وتربية الأطفال) [2]

لهذا فالسلطة الأبوية تباينت اتجاهاتها، بحيث تتوزع إلى ثلاثة اتجاهات وهي كالآتي:

الاتجاه المتشدد المطلق: وهو الذي يجمع بين القهر الجسدي والقمع اللفظي، فهو الذي يتكفل بجميع مهام الأسرة انطلاقا من الحاجات البيولوجية للفرد حتى تصوره ، فالعلاقة هنا أحادية، حيث يقوم الأب بضبط ومراقبة سلوكات وأفعال الأفراد بصفة صارمة هذا ما اتسمت به الأسرة التقليدية الأولى في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد ولا تقبل بالحوار والمناقشة[3]

---

[1] Weber Max in : colloque autorité responsabilité parentèle et protection de l'enfant, ed. Chronique social, Lyon, 1992, p15.

[2] Mercel Mauss, l'autorité, puf, 1958, p39

[3] هشام شرابي، النظام الأبوي وإشكالية تخلف المجتمع العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط 1، 1992، ص 16.

الاتجاه المرن المتسامح: فالعلاقة هنا بين الأب وأفراد أسرته أفقية تميل إلى التفاعل والتفاهم المتبادل، فأسلوب الأب، اتجاه أفراد الأسرة قائما على الحوار والمناقشة الديمقراطية بقبول بعض الانتقادات المقدمة بشكل موضوعي [1].

ففي هذا الاتجاه إذن نجد الأب يعتمد على المحاورة لأفراد أسرته سواء مع الزوجة أو الأبناء يعاملهم كأصدقاء و هذا ما يؤدي بسلوك الأفراد إلى الاتزان لذا يعتبر هذا الاتجاه (المتسامح هو المقبول والمفضل)

الاتجاه المنعدم للسلطة الأبوية: هنا نجد الأب غائب رغم تواجده الجسدي داخل الأسرة، فهو – الأب – لا يقوم بوظيفته المخولة له مع العلم أن دور الأب ينحصر في اتجاه القرار وضبط وتوجيه سلوكات الأفراد، فانعدام هذا الأخير يؤدي إلى انعكاسات سلبية وهي الحرية المطلقة للأفراد بدون حدود[2] . مما يدفع إلى الانحرافات وعدم التحكم في السلوكات، ويترتب على ذلك أن السلطة الأبوية تتفاوت من أسرة إلى أخرى حسب الظروف الاجتماعية والاقتصادية لها، على هذا الأساس من الواجب علينا إذا الرجوع إلى البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري التقليدي حتى نعرف ما فرضته الثقافة الجزائرية آنذاك، ذلك أن القبيلة كانت أساسا يرأسها ويحكمها شيخ القبيلة اعتبارا لسنه ومدى قوة شخصيته فيقوم برئاسة تلك الجماعة ويتكفل بكل القضايا الاجتماعية(كالزواج، والطلاق مثلا ...) أو الأخلاقية أو السياسية مستعينا بالقيم الدينية في إصدار القوانين.

فالسلطة التي كان يرأسها شيخ القبيلة إذن كمرحلة أولية لتجسيد السلطة الأبوية داخل الأسرة، وما تلك السلطة التي يمارسها الأب داخل أسرته إلا حصيلة لمجتمعه حيث استمد شرعيته من تلك الجماعة أولا والنسق القيمي ثانيا.

فالصورة الكلاسيكية لسلطة الأب توجد في خلفيتها أنظمة الإنتاج التي تمارس فيها العملية الإنتاجية من خلال وحدات عائلية اكتفائية بدرجة كبيرة، و من ثم يجد الرجل (الذكر) أساسا متينا في ممارسة السلطة من خلال عملية الضبط والمراقبة الاجتماعية الصارمة لأفراد جماعته فيحتل بذلك رأس الهرم.

---

[1] Bouricaud (F), esquisse d'une théorie de l'autorité, plume librairie, paris ,1969, p 164

[2] Ibid, p136

وكما هو معروف عن الأسرة التقليدية، أنها أسرة ممتدة أين يعيش فيها العديد من الأسر، يسكنون تحت سقف واحد- متكونة من ثلاثة أجيال، الأجداد، الآباء والأبناء، فهي إذن وحدة أساسية تحت سلطة مسؤول واحد يتمثل في الأب أو الجد فهو القائد للجماعة العائلية والمتخذ لقراراتها، يدرس قضاياها والمتحكم في مجالها الاقتصادي وتوزيع العمل داخلها و المسؤول الأول في توفير الاحتياجات المادية للعائلة، يترأسها ويسهر على تماسكها وجمع شملها ووحدتها وتنظيمها[1].

فالأسرة التقليدية الجزائرية إذن هي أبوية من حيث تمركز السلطة إذ غالبا ما ينفرد الأب باتخاذ أي قرار يتعلق بمستقبل عائلته، وهو الذي يعطي النصائح والإرشادات لأنه مركز المعرفة والحكم ولا يقبل أي نقاش في أعماله وتصرفاته، فأوامره تقابل بالطاعة والاحترام ولا يجوز مخالفتها، فينسب إلى هذا الأب صفات متناقضة كما يقول "حليم بركات" فهو من ناحية رءوف، محب، عادل، غفور، رحيم، جليل، كريم، ودود، مانح، مكافح يسهر على مصالح العائلة ويكدح من أجلها مضحيا براحته وصحته، كما يوصف من ناحية أخرى بأنه جبار، قاس، سريع الغضب، صارم في عقابه، مخيف لا يرحم، متسلط لا يقبل الجدل، مهيمن، متكبر، قهار، ولي منتقم، متعال مانع[2]

فالسلطة الأبوية هي تلك القيمة التي كانت تهيمن على هذه البنية، فالأب وكبير العائلة هو الذي كان يتولى جميع أمورها، فأوامره كانت تقابل بالطاعة والاحترام، ولا يجوز مخالفتها ولا مناقشتها حتى يصبح الفرد مسايرا للمعايير الاجتماعية التي يفرضها عليه المجتمع.

وهنا نجد أن الأب قد اعتبر أحد العناصر الفعالة في ممارسة عملية السلطة على حياة الأفراد داخل الأسرة وبالتالي عملية الضبط، هنا يجد الأب نفسه مرغما لممارسة تلك السلطة وإلا تعرض لانتقادات حادة وعقوبة معنوية قد تقلل من مكانته داخل الوسط الأسري. وعليه فالبنية الاجتماعية الجزائرية آنذاك اتخذت ميكانيزمات لإرغام أفرادها أن يسلكوا سلوكا مقبولا في الجماعة التي ينتمي إليها وإلا تتعرض لعقاب معنوي أكثر منه جسدي، لذا سنتطرق في العنصر الموالي إلى ميكانيزمات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

---

[1] Nafissa Zerdoumi, opcit, p37

[2] حليم بركات المجتمع العربي المعاصر، بحث استطلاعي اجتماعي، مرجع سابق، ص 180

المبحث الثالث: ميكانيزمات و العوامل المؤثرة في تكوين أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية

ميكانيزمات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية:

إن ما يؤثر في سلوك الفرد هو مجموعة القيم والعادات والتقاليد التي تعلمها ونشأ عليها، وتعمل على توجيهه نحو الوجهة الاجتماعية المقبولة، وهذه تعد من أهم الوسائل الضبطية للحد من السلوك المنحرف.

ومن خلال التفاعل الاجتماعي، تصبح قواعد ملزمة يرتضيها الجميع ويلتزمون بها، وإن قسما كبيرا من هذه القواعد تصبح جزءا لا يتجزأ من شخصيات الأفراد نتيجة للتنشئة الأسرية والاجتماعية فيطبقونها لا شعوريا.

أكدت الكثير من الدراسات، أنّ للأسرة دور الضبط وهي تقوم بتوجيه الأبناء ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية فتقوم بتعليمهم العناصر الأساسية في تعلم الضبط كالإشارات التي تعبر عن وجوب الامتناع عن عمل من الأعمال أو نوع من التصرف، والإشارات التي تدل على التهديد بإنزال العقاب، والكلمات والأصوات التي تحمل معنى المنع أو اللوم أو التشجيع.

يتعلم الطفل يتعلم في الأسرة، أساليب يواجه بها بحسب موقفه من القواعد والسلوك التي يفترض فيه تطبيقها وطاعتها وهو إن خالفها فسوف يواجه بالعقوبة وإن أطاعها فسوف يواجه بالاستحسان والتشجيع والمكافأة فهو يتعلم على هذا الأساس أسلوب الضبط الإيجابي والضبط السلبي.

وإذا ما أخذنا المجتمع الجزائري نجد أنه بالأسرة يكتسب الفرد قيمه الاجتماعية ومعتقداته واتجاهاته خاصة وأن المجتمع الجزائري أخذا ميكانيزمات الحياة الاجتماعية القائمة على الأفكار و الذهنيات والمعتقدات لتبرير الأفعال و السلوكات التي يسلكها الأفراد. بحكم أن الأسرة جزء أو صورة مصغرة للمجتمع. إن إلى العلاقات يقول مصطفى بوتفنوشت بين المجتمع في مجمله أي الجسم الكلي وبين العائلة أي الجسم والتي هي مجتمع مصغر،

وصورة الجماعة أو الجماعات العائلية والمجموعات المؤثرة والحوار ... إلخ جد مرتبطة وجد معقدة حتى يصبح من المستحيل الرجوع إلى المجتمع والحديث عنه دون فهم العائلة"[1]

وعليه فالحفاظ على كيان الأسرة مرهون بالحفاظ على القيم والتصورات الاجتماعية الضمير الجمعي خاصة إذا رجعنا قليلا إلى الأسرة التقليدية حيث نظامها اجتماعي متجانس أفراده ضمن أسر تربطهم علاقات قرابية تمارس ضبط في حياة الأفراد وتراقب نواحيها من خلال سلطة جماعية.

وكانت لهذه العملية الاجتماعية تواصلا للقيم المجتمعة داخل الأسرة قوة معيارية يتطلب الامتثال لها سواء على المستوى الفردي أو الجماعي وإلا فإن ميكانيزمات الضبط الاجتماعي تتصدى له.

مع العلم أن الأسرة التقليدية كانت تعمل على توجيه أفرادها مرتكزة في ذلك على المثل الأخلاقية والدينية، أكثر من القيم المادية فهي تفرض ضوابط اجتماعية على الفرد وإذا حاول الخروج عليها يجد الجماعة تترصد له لتحدد سلوكه بطرق مختلفة مستعملة في ذلك أسلوبا متسلطا، فمظاهر التسلط هذه هي التي توضح ذلك بداية بالسلطة الأبوية تلك القيمة الاجتماعية التي كانت تهيمن على هذه البنية الاجتماعية. فكان الأب أو كبير العائلة يتولى جميع أمورها، فأوامره تقابل بالطاعة والاحترام ولا يجوز مخالفتها ولا مناقشتها حتى يصبح الفرد مسايرا للمعايير الاجتماعية التي يفرضها عليه المجتمع وإلا تعرض إلى ميكانيزم العيب من طرف أفراد آخرين، فهذا الميكانيزم يعتبر ضابط اجتماعي أساسي إذ يمزج بين الأخلاق والرأي الجمعي.

فيتوقع من الأولاد احترام الوالدين وطاعتهما خاصة الأب، فمنذ الصغر يلقن الطفل قيما وأخلاقا يتمسك بها طوال حياته، فلا يجوز له مثلا مناقشة أبيه ولو في أمر يخص مستقبله أو القيام بأعمال تغضبه أو حتى أن يسلك سلوكا غريبا أمامه كالتدخين أمامه مثلا.

فالعلاقات بين أفراد الأسرة لا تكون فقط بين الوالدين وأبنائهم، بل تتعداهم إلى الجد والجدة والعم، ... وحتى إلى أفراد الجماعة الأخرى فالابن ليس ابن فلان فقط بل إنه ابن الدشرة،

---

[1] Boutefnouchet .M, la famille Algérienne, opcit, pp 05-11.

القرية كلها، فأي عمل سيء أو جيد يقوم به الفرد يعود بالسيئات أو الحسنات على أفراد الجماعة، فالفرد ليس مسؤولا فقط عن تصرفاته الفردية، بل عن تصرفات الآخرين.
الأمر الذي يجعل الأفراد بعيدين عن كل تحرر شخصي واضح إذ ليس بإمكانهم فعل أي شيء يكون مخالفا لنظام القيم المتفق عليه.

وفي هذا الإطار فإنّ البنت أو الأنثى مثلا إن صح التعبير، نعامل بصرامة، ذلك لأنها تعتبر مصدر المشاكل، والعنصر الحساس الذي يهدد شرف ومقام العائلة، لهذا من الضروري أن يضغط عليها حتى تشعر بالضغط والخطر المحدّق بها.
لهذا تعتبر مسؤولية الأم، ونساء العائلة الأخريات كالعمة والجدة والخالة ... كبيرة في السهر على تلقين البنت أصول التربية المبنية على الحشمة والطاعة لكل أعضاء العائلة والعمل على عدم تجاوز الحاجز المتين الموجود بينها وبين الذكور، فهي مجبرة على احترام القيم والعادات والتقاليد المتمسك بها وبطريقة تصرفها التي تقتصر على الحياة الداخلية في البيت إلى جانب حرمانها من حق التعليم وحتى من حق العمل، لأن كل هذا يمسّ بمقام العائلة و قد ينقص من سمعتها، إذا خرجت الفتاة عن هذه الضوابط وهذا السلوك قد ألفه الناس ومن يفعله يثير دهشتهم، وتقل قيمته في نظرهم وهذا ضابط أساسه العرف والقيم الاجتماعية.
إضافة إلى هذا، هناك ميكانيزم آخر لا يقل أهمية عن السابقين، ألا وهو الدين مع العلم أن الأسرة الجزائرية تتوفر على مجموعة من العادات والتقاليد وارتباطها الشديد بالقيم الإسلامية كاستعمالها لنوع من السلوك – حرام – ومن يفعله ينال غضب الله وكانت تستعمله في كثير من شؤون الأسرة سواء فيما يخص نظام التأديب أو في القضايا المصيرية كالزواج والطلاق ... لذا كانت لهذه الميكانيزمات دورها باعتبارها كأنماط يستقى منها موجهات للفعل الاجتماعي للحفاظ على قواعد الجماعة وهي نوع من السيطرة على السلوك الفردي بحيث تميزت بالشدة والصرامة على السلوكيات حتى البسيطة منها.

فالامتثال للوسائل المتمثلة في العرف والقيم والعادات والتقاليد وكذا الدين تؤدي وظيفة مهمة في البناء الاجتماعي إذ يؤدي إلى محاولة استمرارية توازنه ومن هنا فإن الباحث يعتقد أن عملية الضبط الاجتماعي تستمد قوتها أساسا من العقوبات غير الرسمية[1]

ومن خلال نواهي الوالدين ورخصهما، تثبت في الطفل مقومات السلوك فيعرف المقبول منه والمستنكر، علاوة أن كثرة المحرمات والنواهي يكون الضغط الجماعي على أشده بسبب عدم تحديده، فقد نجد تمشيط الشعر، أو قص الأظافر أو كنس الدار ليلا من المكروهات، وقد يصل بها الأمر إلى درجة المحرمات في بعض المناطق الريفية التقليدية.

وكذلك للعادات والتقاليد والأعراف و الدين، أثر عظيم في السلوك ويبدو في اللباس وطرق المعيشة والمجاملات الاجتماعية كالتحية والزيارة، والعزاء، والزفاف، وكذلك في طرق التعامل والبيع والشراء، والعقود، وهذه العادات تتطور بتطور المجتمع وتتغير بتغير الزمان والمكان، فمثلا في الأسرة الريفية التقليدية و بعض المداشر الريفية ما تزال الجماعة أو "تاجماعت" كما هو الشأن في العائلات القبائلية الريفية هي التي تصدر هذه الأوامر والنواهي وإذا خرج عنها أحد أفراد تلك القرية يتعرض لعقوبة معنوية كالاستنكار أو التعييب عليه كما يتعرض لعقوبة مادية بدفع مثلا غرامة مالية تحدد قيمتها من طرف "تاجماعت" وكذلك كما رأينا سابقا للسن والجنس أثر في سلوك الفرد وهما من أدوات الضبط الاجتماعي التي يستطيع الفرد العادي ملاحظتها مما يباح لطفل في التاسعة أو يحرم عليه قد يحرم على من هو أكبر من ذلك سنا، أو يحل كالتدخين مثلا، ومن ناحية الجنس، فإن بعض الألعاب أو مظاهر السلوك التي تليق بالفتاة وقد لا تليق بالفتى أو العكس صحيح هذا ما تطرقنا له سابقا أن الذكر خاصة في سن مبكرة فهو حر في تصرفاته إذا ما قورن بالأنثى، أمّا الفتاة فتعامل بصرامة، ذلك لأن عفة البنت مصدر المشاكل هنا تظهر أهمية تلقين القيم من طرف الأم ذلك لأنها العنصر الذي يهدد شرف العائلة.

وخلاصة القول أن هذه القيم التسلطية وقيم الطاعة تلقنها الأسرة لأفرادها منذ الصغر وتنتقل من جيل لآخر، غير أن مع موجة التغيرات التي تعرفها الأسرة الجزائرية بداية بالاحتلال الفرنسي، وبعدها بتبنّي الدولة السياسة التنموية والتصنيع مما أدى إلى تدهور

[1] موريس كوسون "الضبط الاجتماعي للجريمة" مراجعة عمود الذوادي، مجلة الفكر العربي، العددان 38/37 يناير، مايو 1985 ص 567

قيمي حيث اختلال ضروب الفعل الاجتماعي وسيره في خطى متضاربة واختلال معايير الصواب والخط.

فهذا الواقع أفرز وسائل ضبط أخرى متناقضة لما كانت عليه، فبقدر ما تنهار الأنماط التقليدية بقدر ما تظهر أساليب جديدة و معها معايير جديدة للحكم على السلوك ويظهر ذلك خاصة في المدينة أو المناطق الحضرية، فالتغير الحاصل في الأسرة الجزائرية لا يمكن إرجاعه إلى عامل دون آخر فالسبب الرئيسي يرجع بالدرجة الأولى إلى آليات و ميكانيزمات تتكون داخل المجتمع موضوع الدراسة، متأثرا بالثقافة السائدة وبالنظم والضوابط والقيم، وأنماط العيش والسياسة.

فهذه الضوابط الاجتماعية له وسائط كثيرة ومتنوعة إضافة إلى الرأي العام، العرف، القيم الاجتماعية، الدين، نجد القانون، إلاّ أن فعالية هذه الضوابط تتوقف على نمط التنشئة الاجتماعية.

2- العوامل المؤثرة في تكوين أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية:

الأسرة هي أولى الروابط الاجتماعية التي يتفاعل معها الفرد، حيث يتلقى فيها الطفل كل ما يتعلق بثقافة المجتمع وقيمه، فهذا الغرس للقيم يتوقع أن يكون وفق تربية محددة المعالم وذلك يكون بفعل ضوابط التربية وقدرة التنشئة الأسرية والاجتماعية على ضبط تلك النتائج.

فالأسرة الجزائرية تحرص على إشاعة روح التعاون، المسايرة، الطاعة، الطيبة في أبنائها، وهي تقاليد توارثها الآباء عن الأجداد وهذه السلوكيات أساليب تربوية في تنشئة للطفل منذ مراحل عمره الأولى ويعيش في ظلها وتتحول مع تقدم العمر إلى قيم تؤدي بتفاعلها إلى نمط في شخصيته، فالفرد يعيش في ظل تلك الثقافة حتى يكوّن أسرته الخاصة، الشيء الذي يؤدي به إلى اختيار أسلوب محدد لمعاملة أبنائه بعد ذلك، وهذا بفعل عدة عوامل تؤثر وبشكل فعال في اختيار لذلك الأسلوب بالذات و لضوابط بغية التحكم في السلوك وتوجيهه.

ومن العوامل المؤثرة في تكوين أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية نلخصها فيا يلي:

1-2- النسق القيمي للأسرة الجزائرية:

تشكل القيم ذلك النظام المتكامل الذي يتعارف عليه الناس ويكون قبوله أمرا مرغوبا لدى الجميع والخروج عليه، خرق للأعراف الاجتماعية، يحاسب عليها المجتمع، أو على الأقل يتعرض للنقد من الآخرين.

فالأسرة الجزائرية تعتمد على القيم قصد تنظيم سلوك أفرادها والحفاظ على وحدة الهوية الاجتماعية لأن القيم المكتسبة من الأسرة تعد فعلا قويا على السلوك الفردي للإنسان سواء كان هذا السلوك جسديا حركيا أو سلوكا غير منظور كالتفكير أو ما يصدر من الإنسان في مواقف الحياة المختلفة أو التصورات، فالأسرة تعمل على توجيه الأطفال تجاه القيم و تمثلها في شخصيته التي يقوم بدوره بنقلها إلى المجتمع الأوسع بعد سن الخامسة أو السادسة من العمر والتي تعتبر أول مواجهة له خارج نطاق الأسرة، وهو بذلك يطبق ما تعمله في أسرته.

تعمل القيم إذن على ترشيد أنماط السلوك وتؤثر القيم في حكم الفرد على الأمور في اختياراته لغاياته، ووسائل تحقيقها، وتتسم القيم بدرجة من الاستقرار والاستمرارية"[1]

تتّضح هذه القيم والمعتقدات والمعايير، في تفاعل الأفراد فيما بينهم سواء في الأسرة أو في المؤسسات الأخرى الخارجية، فهذه القيم أو العادات حسب غرافيتز تقوم مقام القانون العام للفعل الإنساني[2] فهذه القيم تعد كضابط لسلوكاتهم ومرجعا أساسيا في تعاملاتهم مع الأفراد وتعمل على تحديد جميع السلوكات والتصرفات التي تعبر عن الواقع الاجتماعي. كما قد تتأثر بالظروف المتواجدة فيها وكذلك بالسلوكات الجديدة التي يكتسبها الأفراد، فتبني المجتمع الجزائري لاقتصاد السوق اتخذ النسق القيمي منهما أو بتحوله من القيم الجماعية إلى القيم الفردية، و بحيث تعزّز بقوانين مدنية تعامل الفرد باعتباره وحدة اجتماعية قائمة بذاتها[3].

أما بالنسبة لقيمتي الشرف والاحتشام، فنجدها أيضا قد عرفت انفتاحا من جهة الفتاة خاصة مع انخراط هذه الأخيرة في التعليم والعمل غير المنزلي والتي تستدعي اختلاط الإناث مع الذكور، لكن هذا لم يمنع من أنّ قيمة الشرف ما زالت تمثل قيمة مركزية في التنشئة

---

(1) يعقوب فيانجي : "المقاربة التطورية في دراسة القيم" المستقبل العربي، العدد 308، أكتوبر 2004، ص 108

(2) M.Grawitz, méthode des sciences sociales, ed. Dollaz, Paris, 1981, p 88

(3) يعقوب فيانجي : مقال سابق، ص 108

الاجتماعية للفتاة بالرغم من أن قيمة الاحتشام بمعنى إجراءات حماية الشرف قد طالتها بعض التعديلات[1] خاصة الفئات الأكثر تعرضا لقيم الثقافة الأوروبية. مع العلم أن تسرب الثقافة الغربية إلى المجتمع الجزائري كان بطريقة مباشرة أو غير مباشرة فعودة الجزائريين المجندين في الجيش الفرنسي مثلا كان يقول مصطفى بوتفنوشانت اجتماعيا ثقافيا المصدر الرئيسي والحقيقي للتأثير الفرنسي على المحيط الاجتماعي الجزائري...رجعوا ورؤوسهم مملوءة بذكريات جميلة ... ذكريات اكتشاف طريقة معيشية ومحيط اجتماعي عائلي مختلف كل الاختلاف، إلى جانب هذا، هناك أسباب أخرى حسب دائما بوتفنوشنت وهي :

- هجرة الجزائريين إلى أوروبا وخاصة إلى فرنسا.
- الزواج المشترك بين الجزائريين والفرنسيات.
- إدخال وسائل الإعلام في العائلة الجزائرية.
- التعليم باللغة الفرنسية.

علاوة على هذا نجد أن قيمة الطاعة بعد ارتفاع المستوى الثقافي للأفراد والذي أدى إلى أشكال أقل وطأة من طاعة المرأة للرجل وطاعة الصغار للكبار.

هذا ما جعل الأفراد في الأسرة الجزائرية يعيشون في حالة تعارض ثقافي، فالصراع الذي يعيشه الأفراد عبارة عن حالة سيكولوجية واجتماعية تحدث نتيجة انتماء الأفراد خاصة الشبان إلى نموذجين ثقافيين مختلفين تقليدي ومعاصر مما يجعلهم غير قادرين على الاختيار بين قيمتين أو مجموعتين من القيم المتناقضة"[2]

إن هذا التناقض في القيم المكونة لنسق المجتمع الجزائري أدّى بالأسرة الجزائرية للانتقال من وضعية تقليدية تدعو إلى التضامن داخل المجموعة إلى وضعية حديثة تدعو إلى و الفردانية والنفعية وهذا ما جعل الأسرة الجزائرية تعرف اختلالا في سلم القيم والمعايير التي تحكم وجود المجتمع وتنظمه، وبالتالي تعرف أساليب للضبط الاجتماعي أخرى حسب الظروف التي تعيشها هنا ويمكننا أن نتساءل عن نوع الضبط الاجتماعي التي تحاول الأسرة من خلاله توجيه أفرادها، هل هو نوع واحد أم عدة أنواع؟ سنحاول الاجابة عن هذا السؤال في معرض تناولنا للجانب الميداني.

---

(1) يعقوب فيانجي : مقال سبق ذكره، ص 108

(2) نور الدين طوالبي، الدين والطقوس والتغيرات، منشورات عويدات، المطبوعات الجامعية، 1984، ص 33

2-2- التربية الأسرية داخل الوسط الأسري الجزائري:

تعتبر التربية وسيلة يتخذها المجتمع للمحافظة على استمراره وثبات نظمه ومعاييره الاجتماعية وقيمه ومعارف الأجيال السابقة، وتحقق التربية هذا الهدف بنقلها التراث الثقافي للجيل الجديد.

وبذلك يكون دور التربية هو تنمية السلوك الإنساني وتطويره لكي يناسب ما هو سائد في المجتمع.

يمكن أن نقول إذن أنّ التربية هي عملية اجتماعية لتكييف سلوك أفراد الجماعة ومواقفهم ليتماشوا ويسايروا القوالب والأنماط الثقافية والضوابط الاجتماعية التي ارتضتها الجماعة وهي بهذا المعنى تنطوي على عملية التنشئة بالنسبة لنوع الجماعة ومستواها الحضاري والثقافي(1).

من خلال هذا التعريف نستخلص أن التربية أداة فعالة وإيجابية تربط أفراد المجتمع بتراثهم الاجتماعي كما تضمن الخلاص للنظام الاجتماعي القائم.

فالتربية تغرس أنماط ثقافية على نحو يخلق التشابه والتطابق بين تصرفات الأفراد في سلوكهم واستجاباتهم، ومن هنا تتولد القواعد السلوكية وتصبح ضوابط اجتماعية صارمة يتقبلها الأفراد عن رغبة وطواعية، ممزوجة بالرهبة والخوف من مخالفتها أو الخروج عن إطارها المحدد.

فلكل مجتمع أو جماعة كالأسرة نظامها التربوي التي يتأثر ويتماشى مع النظام السياسي والاجتماعي والنمط الثقافي والحضاري.

فالأسرة هي المسؤولة الأولى بتأثيرها على الطفل من خلال سعيها لتحقيق مطالب النمو وتنقل إليه ثقافة مجتمعه، ويكون تأثيرها هاما وكبيرا في السنوات الخمس الأولى من حياته حيث أنها من الصعب أن تمحى في السنوات التالية، ففي هذه المرحلة يتعلم الطفل القيم التربوية الأولى له.

(1) Martin Segalen, sociologie de la famille, Armand colin, Paris, 1981, p 162

اعتبارا من أن الأسرة هي أول منظمة اجتماعية ضابطة يتلقى الطفل فيها الأوامر والنواهي وهي أول وسط يلقن الطفل اللغة والعادات وآداب السلوك وقواعد الدين والعرف، فهو العالم الاجتماعي الأول أين يتعلم الطفل أهم الرموز التربوية[1]

و فيما يلي نقوم بعرض مراحل التربية الأسرية التي يمر بها الفرد الجزائري تكوينه تكوينا تربويا يتفق مع جنس كل واحد ويتلاءم مع النظام التربوي الاجتماعي العام.

أ- المرحلة الأول: أهم ما كان الطفل خاضعا له أول تربيته تلك التي تتعلق بتعليم الطفل آداب الأكل والشرب، كالنطق بالبسملة في بداية تناول الطعام والحمد لله أثناء نهايته من الأكل وعلى نظافة الجسم واللباس. حيث تعمل الأسرة على تصحيح الأخطاء الأولى في غريزة الأكل كالإفراط في الأكل، إذ تجنبه التعود على عادات تعتبرها سيئة وعدم مشاركة غيره في الأكل.... أو فتح الفم أثناء الأكل أو التحدث والفم مملوء[2]

ب- المرحلة الثانية: المتمثلة في التربية الأخلاقية التي تعمل على تعليم الكلام الجيد والابتعاد عن الكلام الإباحي القبيح ودفع الطفل للتحلي بالتواضع والاحترام، التحفظ والحياء أمام الأصدقاء، الأولياء، الأقارب والمسنين واجتناب أفعال الحرام كشرب الخمر، ترك الصلاة، شتم الوالدين أو الكبار في السن، الكذب، أو خروج المرأة دون سترة أو حجاب، أو التدخين بالنسبة للذكر أمام أبيه، أو الأخ الأكبر. و كل السلوكات المنافية للقيم الأخلاقية والإسلامية[3] من شأن هذه المبادئ الأخلاقية أن تكسبه سلوكا اجتماعي مقبولا و من ثمّ تؤمّنه من أي عقاب

جـ- المرحلة الثالثة: في التربية الاجتماعية، من المبادئ التي تقوم عليها هي القواعد الاجتماعية التي تقوم الأسرة بمراقبة وضبط سلوكات الأفراد باعتبارها نظام تعمل على إخضاع الأفراد ليمثلوا لها.

فالأسرة الجزائرية هنا تؤكد على القيم والمبادئ الدينية وتعرض على أداء العبادات وتراعي تعاليم الدين في أعمالها وعلاقاتها بأولادها وبالآخرين.

(1) Nafissa Zerdoumi, opcit ,p40
(2) Ibid, p 60-61.
(3) Ibid, pp 263-265

فهي ذات أثر إيجابي في تكوين النسق القيمي للطفل وتكوين الضمير الذي يعمل كقوة ضابطة داخلية فيصبح هذا الضمير دستورا أخلاقيا يحدد تصرفاته و موجها لسلوكه، يطبقها في حياته بصورة طبيعية تلقائية.

ومن المبادئ الأساسية التي تركز عليها الأسرة الجزائرية، نجد الجنس الذي يعتبر المحور المركزي الذي تدور حوله التربية والتنشئة الاجتماعية والحياة الاجتماعية للأفراد[1] هنا وفي هذا السياق تعمل التربية على تعويد الذكور و الإناث على المحافظة على النظام الاجتماعي وذلك بالترف حسب قانون سلوكي واحد، فالشيء المدعم لذلك هو الفصل بين الجنسين داخل الأسرة الجزائرية فإذا وجدنا مثلا التظاهر عند الذكور نجد الحياء عند الإناث، وإذا وجدنا تراجع النساء إلى الداخل نجد ذلك مدعما باستعداد عدواني للذكور نحو الخارج[2]

تقوم العائلة الجزائرية، على عالمين عالم النساء وعالم الرجال، ولكل منهما مسؤولية فمسؤولية الرجال هي ضمان وأمن الأسرة أي العالم الخارجي.

بينما يكمن دور النساء في الإنجاب والقيام بمهام المنزل على الخصوص فالذكر يحترم ويقام له وزن، أحسن من الأنثى التي يشدّد على حماية شرفها وسلطة الذكور عليها.

فمولود فرعون على لسان فورولو Fouroulou يصف هذه العلاقة التي كانت بينه وبين أخت له تكبره بعامين، كان يتمادى في حقوقه حتى أصبح طاغية عليها، له الحق في ضربها والاستهزاء بها، على كل حال لا يفوتهم (أفراد العائلة) أن يلقنوها الإيمان بأن طاعتها واجب وما أفعله حق، في كل مرة تشتكي يجيبونها بالجواب الثابت "أليس أخوك حفظه الله لك، لا تبكي اذهبي وقبليه"[3]

هذه هي الفلسفة التربوية التي يتلقاها الطفل والفتاة في الأسرة الجزائرية التقليدية، تربية تقوم على المفاضلة، حتى أن هذه الامتيازات التي يحضى بها الأطفال تصبح لهم بموجبها حقوق طبيعية وطاعة البنات شيء عادي فالبنت تنمو على الحشمة (الحياء) وتتعلم منذ صغرها الرضوخ للسلطة، سلطة الأب والأخ وفيما بعد الزوج وحتى لسلطة أبناءها.

---

(1) Slimane Madhar, tradition contre développement, opcit, p 91
(2) ibid, p 91
(3) Feraoun (Mouloud), <u>le fils du pauvre,</u> collection méditerranée, Seint, 1954.

وهذه العلاقة السلطوية تكون عمودية على حد تعبير "حليم بركات" والأب يكون على رأس هرم السلطة "إن أهم سمة تميز علاقة الوالدين بالأبناء يقول عبد الحفيظ مقدم: "هي علاقة تسلطية ممزوجة بالحنان والعطف من طرف الوالدين غرضها فرض الطاعة والاحترام"[1] فالتربية الأسرية في قيامها بدورها تساعد أفرادها على التكيف في مجتمعهم وعدم الخروج على المعايير الاجتماعية السائدة مما يقلل من فرص الانحراف الاجتماعي.

فالتربية في أدائها لوظيفة الضبط الاجتماعي تعمل على غرس القيم والاتجاهات والمعايير الاجتماعية وتعتبر إحدى الوسائل الفعالة حيث تعمل على إخضاع أفراد المجتمع كبارا وصغارا لمبادئ وقيم الأسرة ويمكن أن يتحول إلى نظام حقيقي للتدخل غير الشرعي ينشطه ويخضع له كل فرد[2] الأمر الذي يجعل الأفراد في حالة مراقبة دائمة بعيدين عن كل تحرر شخصي واضح، إذ ليس بإمكانهم فعل أي شيء يكون مخالفا لنظام القيم المتفق عليه فالأسرة تعتبر منظمة قابضة باعتبارها تقوم بوظيفة التنشئة الاجتماعية التي نتطرق إليها أي لسيرورة عملية التنشئة الاجتماعية في الوسط الأسري الجزائري، مع العلم أن المعاملة الوالدية تعتبر من أهم العناصر في عملية التنشئة الاجتماعية التي سنتطرق إليها في العنصر الموالي.

3-2- عملية التنشئة الاجتماعية داخل الوسط الأسري الجزائري:

من المتفق عليه أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يتأثر ويؤثر اجتماعيا، يتأثر بأهله وبمجتمعه، وبتاريخه، وبكل ما يحيط، به ليؤثر بعد ذلك في بناء شخصية أبناءه، ومن ثم في حياتهم فيرسم لهم الأطر التي يتحكمون ضمنها، لذا فإن معظم الأسر في مجتمعنا الجزائري تؤدي وظائفها الاجتماعية التقليدية مع أبنائها من خلال إكسابهم أنماط تعامل غير مكتوبة، ويمكن ملاحظتها في الواقع اليومي المعاش بوسائل تعلم غير مقصودة، أو متعددة أو التقليد Imitation.

---

[1]عبد الحفيظ مقدم : المؤثرات الثقافية على التسيير والتنمية في الثقافة والتسيير، أعمال الملتقى الدولي المنعقد في الجزائر، 28- 30 نوفمبر 1992،الجزائر.

[2] Slimane Madhar, opcit, p 110

فالأسرة الجزائرية هي المسؤولة الأولى التي تمد الطفل بأهم مكونات الشخصية الجزائرية وهي اللغة والدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية والتاريخ العربي الإسلامي [1] فالأسرة الجزائرية هي مصدر للتنشئة كطريقة فعالة في توجيه عقلية أو ذهنية الطفل، وإدماجه في شبكة من العلاقات الاجتماعية الهادفة إلى تكوينه اجتماعيا و نفسيا وأخلاقيا حاملا لأفكار تلك الجماعة مع محاولة التمثل بها، فالتنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية التقليدية على حد تعبير كاميليري « Camelleri » لا تقتصر على عاطفته فحسب، بل تعمل على امتلاك فكره وذهنه. فالأطفال الذكور والإناث يتعلمون دروسا كثيرة من حيث اكتساب الأطفال قيما خاصة بهم لا يحيدون عنها، ويعد الخروج عليها من المحرمات لذا يتوقع أفراد الأسرة عواقب سلوكهم إذا ما أخطؤوا ومارسوا تلك المحرمات، وإلى تكرار الأفعال التي تحضى بدعم إيجابي مثل الصدق مقابل الكذب، واحترام الكبير والعطف على الصغير، وما إلى ذلك من قيم تغرس في نفوس الصغار، واقتران هذه الأفعال برضا الله أو غضبه إذا ما مارسها وتوقع العقاب في الآخرة.

فالطفل داخل الأسرة الجزائرية لا يخرج عن ما هو مقرر ولا عن إطار جماعته – الأسرة – فتنشئة الطفل تأخذ إذن طابعا اجتماعيا تبعا للحياة الاجتماعية فالأسرة هي التي تلقن الطفل القوانين والقواعد التي تقوم عليها حياته فكل تمرد يقابل بالقهر فهو يذوب داخل الجماعة، ومن أجل تنشئة الطفل هناك عدة عوامل اجتماعية وأسرية مثل التهديد والتجليل أو التقليد فيتعلم الأطفال الذكور والإناث دروسا كثيرة عن طريق التقليد أو ملاحظة الآخرين، فتقليد البنت لأمها في سلوكها يكسبها عادات اجتماعية مقبولة لدى الآخرين، وكذلك الأولاد من الذكور حينما يقومون بتقليد آبائهم بأخذ أدوار الرجولة وتحديد مسؤولياتهم وهم صغار.

ونتيجة للتنشئة الاجتماعية التقليدية القائمة على أساس الجنس والسن لا تزال مظاهر الترتيب التفاضلي بين الأبناء، حيث يحتل الذكر المكانة المفضلة في الأسرة وهو في نظرها حامل لاسم الأسرة ويتمتع بمركز سيادي.

فالأب يرى في الولد رفيقا في أشغاله و وريثا لثروته ووصيا على الأم والأخوات بعد وفاته، هنا تدرك الأنثى أن الذكر له مكانة خاصة أكثر من مكانتها، وهذا ما قد يؤثر على تنشئة

---

(1) تركي رابح – التعليم والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1975، ص 324

الأنثى، فحسب "عبد الغني مغربي" أن القيم في المجتمع الجزائري هرمية قائمة على السلطة والخضوع والانقياد حسب الجنس والعمر(1).

وفي هذا الإطار يؤكد ديننا الحنيف على أهمية التنشئة الاجتماعية الصحيحة والتربية المعتدلة في خلق أجيال أسوياء من الأبناء، والتعامل بالعدل وخاصة عدم التفريق بين الذكر والأنثى، وأن يتعامل الوالدان مع الطفل بما يناسب كل مرحلة عمرية، فحتى سن السابعة يجب ملاحظة الطفل باعتباره ما زال ضعيفا يحتاج لكل رعاية وعطف واهتمام ومن السابعة وحتى الرابعة عشر يتم توجيه الابن ومحاسبته على أخطائه باعتباره فترة تتحدد فيها معالم الشخصية، وتتشكل فيها الطباع وتكتسب الأخلاق ومعالم السلوك، وفي مرحلة المراهقة من سن الرابعة عشر وحتى الواحد والعشرين يقربه الوالدان إليهما ويشعرانه بالاحترام والثقة في آرائه وتصرفاته وسلوكه ويكونان له بمثابة الأصدقاء.

هنا نجد الأسرة الجزائرية تحاول الأخذ بما جاء في ديننا الحنيف كما سبق أن قلنا على حد قول "رابح تركي"، أن أهم مكونات الشخصية الجزائرية هي الدين الإسلامي والثقافة العربية الإسلامية.

إن أساليب التنشئة والمعاملة الوالدية للأبناء تتأثر بالطريقة التي عومل بها الوالدان من قبل آبائهم عندما كانوا صغارا، هذا ما يؤدي بالأولياء إلى تبني أساليب مشابهة مع أبنائهم أو العكس.

ونتيجة للتنشئة الاجتماعية التقليدية التي ما زالت تقوم بدورها فتضبط سلوك الطفل وتعلمه تجنب كل الأفعال التي لا تقبلها الأسرة وكذا المجتمع حتى تكون أعماله وأفعاله تتماشى والوسط الذي يعيش فيه، دون الخروج عنه منذ حداثة سنه، كما سبق وأن أشرنا إلى قول "دور كايم" الذي يؤكد أن الفرد كلما حاول التمرد قابله القهر الممارس من طرف الأسرة والجماعة لأنه يعيش تحت ضغط الالتزام المفروض من قبل الجماعة.

فهي بالتالي تعطي الأهمية البالغة للعقاب الجسدي من أجل فرض الطاعة والخضوع، ومن الوسائل أيضا التي اتخذتها الأسرة تلك القوة الخفية المتمثلة في الخرافات التي كانت تروى لهم عن طريق القصص ويؤمن الأطفال بها وأن كل من حاول التمرد تقهره قوة أو أشياء

(1) Magherbi (a) culture et personnalité de Massinissa à nos jours, OPU, ENAL, Alger, 1986, p160

غريبة، الغول مثلا، فيلتزم بالقواعد المسطرة ولا يحاول الاستفسار عنها، ففي الماضي كانت كل الأدوار و المكانات محددة ويتعلم الأفراد الكثير من القيم المنقولة عن الآباء باعتبارهم المسؤولون عن أبنائهم ويظل هاجس الحفاظ عليها ملازما لهم.

فتلك العمليات التي يكتسب بها الفرد عادات وقيما خلال مراحل نموه، تسمى بالتنشئة الاجتماعية وتعرف على أنها تفاعل اجتماعي في شكل قواعد للتربية والتعليم، يتلقاها الفرد في مراحل عمره المختلفة من خلال علاقاته بالأسرة المدرسية، الجيرة، الرفاق، وهي بهذا تحدد أنماطا لسلوك الفرد.

4.2- **الأوضاع الاجتماعية التثقيفية:**

لا شكّ في أن التغيرات التي تطرأ على المجتمع سوف يكون لها تأثير على بنية الأسرة، وهذا لأن كل أثر ديناميكي يظهر في المجتمع الكبير على مستوى النظام السياسي الاقتصادي و الثقافي و غيره يؤدي إلى رد فعل معمم تقريبا في داخل هذا المجتمع المصغّر الذي هو العائلة و رد الفعل المعاكس يمكن أن يتحقق، فكل تحول هام في داخل العائلة لا يمكن إلا أن يؤثر في بنية مجمل المجتمع.[1]

لقد تأثرت الجزائر و مازالت تتعرض لعدّة تأثيرات مباشرة و غير مباشرة كانت لها دور فعّال في تحويل البنية الأسرية، نتيجة تراكم عدة أوضاع عاشتها أثناء الاستعمار الفرنسي، حيث تأثّر المجتمع بالثقافة مما أدى إلى تفكك العائلة ، انتشار الجهل و الفقر و اندثار بعض القيم، و تسرب الثقافة الغربية و أكبر أثر أيضا على الأسرة الجزائرية حرب التحرير 1954، التي أدّت بالعائلة إلى التشتت و التفرق عن الجماعة القاعدية و مشاركة المرأة في حرب التحرير الذي منحها بعض الحريات و تغيرت نوعا ما علاقتها بالرجل.

حاول الاستعمار إذن، بأشكال عديدة و مختلفة ضبط السلوك الاجتماعي للشعب الجزائري وفقا لسياسته و أهدافه المتمثلة في زيادة الضغط و الطاعة العمياء للقوانين المجحفة المسطرة من طرف الخبراء الفرنسيين آنذاك.

لكن تغير الوضع بعد الاستقلال ، فالدولة أصبحت تفرض على الأسرة تنظيمات و قواعد ضابطة يجب إتباعها و إلاّ تعرض المخالفون لها إلى عقوبات يحددها القانون، فالدولة هي

---

[1] . Mustapha Boutefnouchet, opcit P 4

التي تنظم قواعد التوريث ، و هي التي تحدد المسؤوليات و الالتزامات الاقتصادية و المعيشة للزوج إزاء زوجته و الوالدين إزاء أولادهم ، و انبثق من خلال هذا تغيرا في عملية التنشئة الاجتماعية خاصة الأساليب التي كانت منتهجة سابقا و لم يعد للأسرة ذلك الدور الكبير في عملية التنشئة الاجتماعية، فقد قلّ دورها بظهور مؤسسات أخرى كدور الحضانة و خاصة وسائل الإعلام و الاتصال التي أصبحت لها قوة تؤثربها على شخصية الطفل، كما أن اشتغال المرأة خارج البيت أثر على رعاية الطفل التي تحوّلت إلى أطراف أخرى، مما يؤدي لتأثيرات عديدة في هذا الشأن و بذلك أصبح أفراد العائلة أقل خضوعا للسيطرة و الرقابة الأبوية و أشكال الضبط الاجتماعي في المحيط الأسري، و أصبح الفرد يتمتع بكل حرية و بذلك حدث اختفاء لمعظم القيم التي كانت سائدة، و هذا ما خلق مشاكل نتيجة اختلاف ثقافة كل من الجيل السابق و الجيل اللاحق مما أدى إلى عدة انحرافات و مشاكل و أفات اجتماعية و مشاكل على مستوى شخصية الفرد و التي انعكس سلبا على المجتمع نتيجة للتغير السريع و المفاجئ الذي تضاعفت سلبياته على ايجابيته.

حيث وضّح بالونديه G. Balandier أنّ عملية التغيير الاجتماعي ليست بعملية أي عن طريق الصدفة و ليست بعملية تؤدي إلى القطيعة المفاجئة... بل هي عملية تعدّ نتيجة لعدة أسباب و عوامل و أحداث متراكمة.[1]

المبحث الرابع: المشاكل الاجتماعية و مدى انعكاسها على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية

المشاكل الاجتماعية و انعكاساتها على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية:

تعتبر المشكلات الاجتماعية مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعي ففي نظر "بارك و بيرجس" أن كل المشكلات الاجتماعية تتحول في النهاية إلى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعي.

و المشكلة الاجتماعية هي موقف مؤثر في عدد من الأفراد بحيث يعتقدون بأن هذا الموقف هو مصدر الصعوبات و المساوئ التي تواجههم و بذلك تصبح المشكلة الاجتماعية موقفا

[1] . G. Balandier, sens et puissance, P.u.f , Paris, 1971, P 23

موضوعيا من جهة، و تفسيرا اجتماعيا ذاتيا من جهة أخرى، و المشكلات الأساسية التي يعاني منها المجتمع هي:

انحراف الأحداث و الجريمة، الانتحار، القتل، الإدمان و الطلاق و التمييز العنصري، الضعف العقلي، الصراع الصناعي و السكن غير الملائم، و البطالة... و غير ذلك من المشكلات الاجتماعية التي يعاني منها المجتمع الإنساني منذ القدم و حتى عصرنا الحاضر.

و مما لا شكّ فيه أن الأسرة الجزائرية، و إن حصلت على الكثير من الرفاهية بفعل التصنيع ، و التقدم التكنولوجي و العولمة الثقافية، إلا أنها بالمقابل قد شهدت العديد من الأزمات الاقتصادية، و المظاهر الاجتماعية التي أثرت سلبا على الجانب التربوي و تنشئة الأبناء و بالتالي عملية الضبط الاجتماعي و هذا إما بسبب نقص التوجيه و المراقبة الوالدية أو غيابه كليا في أحيان أخرى، و يمكن أن نلخّص أهم هذه المشاكل فيما يلي:

أ. <u>جنوح الأحداث و الجريمة</u>: إن خروج الطفل إلى الشارع تعتبر ضرورة اجتماعية في عملية تطبيعه الاجتماعي، أين يكون جماعة خاصة به من الرّفاق، هذه الأخيرة التي لها تأثير خاص على التنشئة الاجتماعية للطفل و تستمر معه متدرجة مع مراحل نموه، و يزداد تعلقه بجماعته خاصة في مرحلة المراهقة أين يصل الطفل إلى مستوى من الاستقلال الشخصي على الوالدين، و في هذه الحالة كثيرا ما يجد الطفل المراهق دوره الاجتماعي مع جماعة رفاقه التي تساعده على اكتساب الاتجاهات و الأدوار الاجتماعية المناسبة له، و تكمن الخطوة التربوية في هذه الحالة، إذا انظم الطفل المراهق إلى جماعة المنحرفين، لأنه حتما سيسير وفق تيارها كما تشير إحصائيات سنة 1996 أنّ 53, 15 % قضية جنائية أحيلت على العدالة تتعلق بانحراف الأحداث على مستوى الجزائر العاصمة فقط، 910 قضية جنائية مرتبطة بانحراف الأحداث[1]. و هذا العدد المخيف يظهر لنا الوضعية السيئة للطفل المراهق المنحرف، لأنه سواء كان مدمنا على الكحول أو المخدرات أو كان منحرفا جنسيا، فإنّه يمارس كل ذلك مع جماعة رفاقه، و بشكل خفي عن الآباء الذين تكون توجيهاتهم غائبة. هذا ما يجعل المدير le directeur exécutif de la FOREM[2]، يدق ناقوس الخطر فيما يخصّ وضعية الأطفال حيث توصّل إلى نتيجة مخيفة من خلال بحث ميداني قام به سنة

---

[1] . Annuaire statistique de l'Algérie, N° 18, ed 98, 1996 ,P 109
[2] EL WATAN, le quotidien indépendant, N5820, 21Decembre 2009.

2007 ثمانين ولاية ، وجد أنّه في السنة حوالي 000 300طفل يمارسون العمل قبل السن المحدد لذلـــك مـــن طـــرف القانـون و 000 200طفـل فـــي الشـــارع بـــدون أي حمايـــة و 000 500طفل كل سنة يتركون المدرسة نهائيا و 000 10طفل معرّض إلى العنف الجسدي رغم إصدار النصوص القانونية التي تنص على حماية الطفل.

أما نحن و في هذا المقام نطرح هذا الاستفهام ، أين هي الأسرة من كل هذا ، هل فعلا هي في صدد قيام مهمّتها الأساسية التنشئوية و التي من خلالها تعمل على ضبط و توجيه أبنائها؟

ب. الطـلاق: و هو أكبر مشكلات التي تعاني منه الأسرة الجزائرية الحديثة، إذ بسببه يؤدي إلى تفكك العلاقات الأسرية، و غياب أحد الأبوين أو كليهما، و بغض النظر عن أسباب هذه الظاهرة فإنه ما يهمّ هنا هو الآثار السلبية على الأبناء، فهؤلاء الأطفال قد يتعرضون إلى الكثير من المآسي، و الضياع لتخلف أساليب رعاية هؤلاء و حتى و إن كان أحد الأبوين هما اللذين يرعيان الأطفال، فلا شكّ أن الطفل في حاجة لرعاية أبويه معا، فالأم و ما تضفيه من حنان، و رعاية على الطفل و الأب و رعايته الدائمة له و توجيهه أمر هام بالنسبة للنشء.[1]

و المشكل الكبير هو نسبة الطلاق التي هي في تزايد مستمر و تزداد بصورة مذهلة و هذا ما يولد ازدياد التخوف من نسبة أبناء الطلاق خاصة على مستوى المدن الكبرى،هذا ما أكّدته إحصائيات الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 1996 حيث تشير إلى أنّ عدد المطلقين على المستوى الوطني هو 72956 ، و في مدينة الجزائر العاصمة وحدها بلغت 7697 [2].

ج- الفقـــر: إنّ الأزمة الاقتصادية للبلاد، و اقتصاد السوق العالمي قد انعكس سلبا على الأسرة الجزائرية فتدهورت القدرة الشرائية للآباء، أضف إلى ذلك أزمات السكن و البطالة المفروضة في بعض الحيان بسبب إفلاس المصانع... و هذا كلّه ضاعف من عدد الفقراء في بلادنا.

لذا نجد أنّ الآباء أصبح همّهم الوحيد هو كيفية تأمين لقمة العيش لأبنائهم، و الذي أدّى بدوره إلى ظهور عدّة مظاهر جديدة لطلب العيش سواء أكانت قانونية أو غير قانونية، فكثر التسوّل، السرقة، .... ومن جهتهم أيضا نجد بعض أبناء الأسر الفقيرة من تكفّل بنفسه لإعالة أسرته، فخرج إلى العمل رغم سنّه المبكر. و هنا تظهر الخطورة الخلقية لهؤلاء الأطفال

[1]. عبد العاطي السيد و آخرون – الأسرة و المجتمع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998، ص16

[2] Annuaire statistique de l'Algérie Ibid, P126

الذين حتما سيكتسبون مبادئ تربوية و حتمية جديدة، هذا إذا سلمنا أنهم لم يتخذوا سبل الانحراف و الجريمة... و في هذه الحالة كثيرا ما نجد الأطفال مصيرهم في مركز إعادة التربية...

من خلال هذا نخلص أنّ لهذه المشاكل الاجتماعية أثر على عملية الضبط الاجتماعي،جراء اختلال الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية و تفشي ظواهر انحرافية مثل اللامبالاة و اللامعيارية و العنف و الإدمان إلخ... هنا يستوجب البحث عن الضوابط و الأساليب الضبطية الملائمة قصد تحقيق التوازن و الحفاظ على النظام الاجتماعي.

د- خروج الزوجة (الأم) إلى العمل: إنّ ظهور التصنيع قد أعطى للمرأة فرصا متزايدة للعمل خارج نطاق الأسرة، فاقتحمت بذلك عدة مجالات، كالتعليم التمريض، الإدارة العامة و الخدمات الاجتماعية... و الملاحظ أنّه ليست المرأة العاملة حاليا هي فقط تلك المرأة ذات الشهادة التعليمية المؤهلة لذلك، بل لقد فرضت الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية الراهنة خروج حتى التي دون المستوى المؤهل لتتلقى تكوينا مهنيا أو لتستقبل مباشرة في قطاع الخدمات، لذا أصبح خروجها ضروري خاصة بتدعيم الدولة بقرارات سياسية لدور المرأة في التنمية و أهمية إقحامها في حركة التنمية الوطنية، هذا ما وضّحته الإحصائيات[1] من خلال تطور وظيفة المرأة عبر السنوات من 1977-1989.

جدول رقم (5) يوضح تطور وظيفة المرأة عبر السنوات من 1977 إلى 1989:

1989	1988	1985	1984	1983	1982	1977
542	511	523	404	360	348	03

من خلال الجدول المقابل يمكن أنّ نقول أنّ وظيفة المرأة عرفت تطورا ملحوظا، لإذ أصبح يتزايد من سنة إلى أخرى بداية من سنة 1977 إذ كانت تبلغ 03 و تضاعف عدد المشتغلات سنة 1958 و وصل 523000 و ازداد هذا العدد في التطور حتى أصبح سنة 1989 إلى 542000 مشتغلة.

[1] .Office national des statistiques 1989 p03

هنا تظهر إذن تأثير العوامل الثقافية (التقاليد، العادات، ...) في مشاركة المرأة خارج الأسرة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد، فالمرأة الجزائرية في السابق أي في الأسرة التقليدية كانت تقتصر على العمل في قطاع الفلاحة، أما مع تطور الأوضاع الاجتماعية و الاقتصادية اقتحمت المرأة عدة مجالات، و الجدول الموالي يوضح لنا ذلك.

جدول رقم(6) يبين توزيع النساء المشتغلات حسب قطاعات العمل:

نسبة المشتغلات / قطاعات العمل	عدد المشتغلات	النسبة %
الفلاحة	11000	%01,76
الصناعة	46000	%07,76
الأعمال العمومية G.T.P	12000	%01,92
التجارة	29000	%04,64
الخدمات	144000	%23,04
الإدارة	383000	%61,28
المجموع	625000	%100

من الجدول يظهر أنّ أكثر القطاعات لعمل المرأة الجزائرية هما في المرتبة الأولى قطاع الإدارة بنسبة 61,28% و التي تمثل نسبة أكثر من نصف مجموع العاملات الذي يقدر بـ 625000 و في المرتبة الثانية نجد قطاع الخدمات بـ 23,04% تقريبا ربع مجموع العاملات و بالمقابل انخفضت مساهمة المرأة في القطاع الفلاحي بنسبة 01,76% و قطاع الأعمال العمومية بنسبة 01,92% فاختيار المرأة للعمل في الإدارة في اعتقادها هذا ما يناسبها اجتماعيا و ثقافيا.

مما لا شك فيه أنّ خروج المرأة للعمل قد سمح لها بالمزيد من المساهمة في ميزانية الأسرة إذ أصبح لها دخلا خاصا به مزيدا من الرفاهية المادية لأسرتها.

كما تقول سعاد خوجة في هذا الصدد "أنّ الزوجة التي تلبي الحاجيات المادية لأفراد أسرتها هي زوجة متحررة نسبيا"[1]، هذا بدوره قد جعل للمرأة دورا و مكانة جديدين لتمارس سلطتها الأسرية مع سلطة الأب مما جعل الباحثة ثريا الترعي ترى أنّ الزوجة العاملة هي الأقرب إلى المساواة بين الزوجين، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة لزوجته أحيانا أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى[2]

و لكن بالمقابل فإن خروج المرأة للعمل أصبح مشكلة خاصة إذا كانت أما مربية للأطفال، لأن غيابها عن البيت قد يسمح لأن يكون الأطفال أقل رعاية و في بعد عن توجيهاتها اليومية الضرورية في تربية الأبناء و في تكوين شخصيتهم فالأم العاملة أصبحت تقضي معظم ساعات النهار بعيدة عن الأسرة و عن أطفالها الذين تكون قد تركتهم عند إحدى أفراد العائلة أو عند "المربية البديلة" كما تعرف حاليا أو يمكن أن تلحقه بإحدى دور الحضانة أو المدرسة القرآنية، في حين تصبح الفترة المسائية بالنسبة لها فترة عمل داخل المنزل و ما ينتظرها من أشغال منزلية و مسؤوليات أخرى... و أمام هذا الوضع اليومي المفروض على المرأة يجعلها -فضلا عن الأب- في صرف النظر عن سلوكات الأبناء و هذا ما يولد عادة لدى الأم العاملة نوع من الاضطراب الداخلي خاصة في حالة ما إذا كان العمل لوضعيتها ليس أمرا ضروريا... فيكون تخوفها الشديد في إخفاقها في مهمتها التربوية .

نستخلص من كل هذا أنّ الأسرة الجزائرية الحديثة تواجه اضطرابات و مشاكل اجتماعية داخل و خارج البيت مما يجعل عملية الضبط الاجتماعي تعرف تخلخل و تذبذب و جعلها مهمة صعبة تتطلب من الآباء إعادة النظر في ممارستهم التربوية و ذلك باتخاذ أساليب مغايرة لضبط سلوكات الأبناء و تكييفها و الواقع الجيد حسب المستوى التعليمي للوالدين و هذا ما نراه من خلال الدراسة الميدانية.

<u>مجال السكن و حجم الأسرة:</u>

لقد كان عامل السكن مهيئا لتفكيك الأسرة الممتدة خاصة مع عملية بناء مساكن على شكل شقق التي تستوعب قدرا محدودا من الأفراد، و هذا يعتبر إحدى العوامل لتقليص من حجم

---

[1]. Souad khoudja , opcit , P114

[2]. ثريا التركي، مرجع سابق، ص96

الأسرة علاوة على ذلك يمكن إرجاع تقليص نمط الأسرة الجزائرية إلى عامل الهجرة نحو المدن للبحث عن عمل سواء مباشرة بعد الاستقلال أو بعده، خاصة في العشرية الأخيرة و مع ظهور الإرهاب فإنّ الكثير من العائلات التي كانت تسكن في المداشر لجأت إلى المدن هروبا من هذه الآفة و هذا ما جعلها -أي الأسرة الجزائرية- تتشتت و تأخذ نمط أضيق و اضطرت الأسر للسكن في شقق و الاستقلال بأولادهم ، هذا السكن على الطراز الغربي كان له الدور الكبير في تكسير بنية العائلة الجزائرية التقليدية على حد قول مصطفى بوتفنوشت "يكون الوسط الجديد في كثير من الأحيان محطما للبنيات العائلية و لكون الطريقة الوحيدة للإسكان تقتصر على إيجاد شقة داخل عمارة... أو سكن ذو طابع غربي فهذا لا يمنح نفس الارتياح و التكيف الذي يتوفر في الدار الكبيرة"[1].

لا بدّ أنّ للعامل الذاتي أيضا دور في تقليص حجم الأسرة الجزائرية و ذلك بانفصال الأبناء بعد زواجهم عن الوالدين و سكنهم في سكن مستقل لأن الميل إلى الاستقلالية و الفردية يعتبر كذلك من أسباب ظهور الأسرة المصغّرة (النووية)[2].

من خلال ما سبق ذكره، نتوصل إلى أنّ الأسرة الجزائرية تعرف حالة اللااستقرار، أي هي في مرحلة انتقالية، و هذا ما أكده الكثير من الباحثين في شتى التخصصات، أنّ الأسرة الجزائرية تعرف بالانتقالية التي تتوسط الأسرة الممتدة التقليدية المحافظة و الأسرة الضيّقة (النووية) التي تحاول أن تتماشى و الأوضاع المعاصرة، حاملة للأفكار العصرية.

هذا التشتت و الضيق في حجم الأسرة زاد في انحلال تماسكها، و في حريات الفرد، و تدريجيا أصبح الفرد يحسّ نفسه مسؤولا عن تصرفاته، الأب بدأ يتحرر من سلطة الأقارب، سلطة الجد أو الأخ الأكبر، و في المقابل بدأ يفقد نوعا ما من سلطته، لقد بدأ الجو الديمقراطي يخيّم على هذه الأسرة الضيقة، و بذلك أصبح أفراد العائلة أقل خضوعا للسيطرة الأسرية، فأصبح الوالدين المسؤولين على تصرف أبنائها بينما كانت في الأسرة التقليدية عملية الضبط الاجتماعي تكون جماعية أي أنّ الجد الجدة الأعمام و الإخوة و الوالدين، كلهم يساهمون في هذه العملية الضبطية باعتباره تحت ضغط الالتزام المفروض من طرف الجماعة. هذه الوضعية مازالت مستمرة في المجتمعات الريفية.

---

[1]. مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية مرجع سابق ، ص216

[2] . Benkhlile A, Définition et reproduction socio-démographique, OPU, Alger, sans date, PP1-4

أما الأسرة الضيّقة النووية رغم انفصالها عن الأسرة الكبيرة و تراجع الروابط القرابية و العلاقات الاجتماعية فيها، إلا أنها مازالت تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية للطفل و تضبط سلوكه و تعلمه تجنب كل الأفعال التي لا تقبلها الأسرة، و كذا المجتمع حتى تكون سلوكاته مقبولة، و إلا تعرّض للعقاب الذي أصبح مختلف عما كان سائدا في الأسرة التقليدية و المتمثل في القهر التسلطي و الذي تتحدد فيه المسؤولية على أساس الجنس و الممارس من طرف الوالدين و الأقارب، مثلا اختيار الزواج يكون من طرف هؤلاء و ليس اختيار شخصي، أما الآن فالأبناء أكثر حرية و ديمقراطية عن الاتصال مع أبائهم، هذا إن دلّ على شيء، إنما يدلّ على تغير الأسرة لا نقول تغيير جذري لكن أصبحت تتميز بخصائص غير التي كانت عليها في الماضي كما يجمل "علي تعوينات"[1] بعض مميزات الأسرة الحديثة فيما يلي:

- أنها صغيرة الحجم و العدد،
- ضعف الروابط مع الأقارب و الاتصالات بهم قلت،
- يقضي الكبار و الصغار وقت أطول خارج البيت،
- أكبر ترويج أسري يقتصر على التلفزيون،
- نسبة عالية من الأمهات عاملات خارج المنزل أو داخله،
- انتشار الطلاق و الانفصال،
- الغياب الكلي لتوجيه الأسر في تربية و تثقيف الصغار.

من هنا أصبح الأبناء أكثر استقلالية في تصرفاتهم و توجهاتهم، فازدادت مشاركتهم في مختلف المراكز و النوادي العلمية و الفنية الرياضية... و ازدادت بذلك مطالبهم و هذا ما أثقل كاهل الآباء أمام ضعفهم المادي من جهة و أمام ارتفاع القدرة الشرائية من جهة أخرى، و الذي جعل الكثير من الأطفال خاصة و مع ضيق السكن يتخذون الشارع كملجأ لهم أين سيجد الطفل نفسه ممتهنا للممنوعات أو سالكا سبل الانحراف فضلا عن تأخره الدراسي ... إذا كانت المراقبة الوالدية غائبة. و هذا يظهر بأكثر حدّة خاصة عند غياب توجيه الوالد للأبناء في مرحلة يكون فيها الطفل أكثر حاجة إلى من يأخذ بيده، و يعينه على تخطّي

[1]تعوينات علي "دور الأسرة في تربية و تثقيف الصغا"ر "المجلة الجزائرية للتربية" العدد الثالث، السنة الأولى ،جوان 1995، ص61.

الضغوطات الخارجية خاصة في مرحلة المراهقة، أين يكون الطفل أكثر اتصالا بالعالم الخارجي و هو لا يزال أقل خبرة في التعامل مع الحياة.

تعدّ المراقبة الاجتماعية، الوسيلة التربوية الفعالة التي تعمل على إخضاع أفراد المجتمع صغار أو كبار لمبادئ و قيم الأسرة، فهي تعمل على الامتثال لقانون السلوك المتفق عليه من جهـــة، و مــن جهــة أخرى، منـع كـل التجاوزات سواء بالقبــول و الاستحســـان أو النبــذ و الاستهجان، بهذا يستطيع الفرد أن يتفاعل مع الآخرين و يرجع هذا التقويم للسلوكات عن طريق التربية و التنشئة الاجتماعية حسب القيم و العرف و القواعد الدينية و الأخلاقية الموجودة في المجتمع، حتى يتحقق الانسجام، هنا إذن نتساءل عن ماهية الوسائل أو الأساليب التي تتخذها هذه الأسرة الجزائرية الحالية حتى تضبط سلوك أفرادها؟ هل مازالت كما هي في الأسرة التقليدية؟ أم تغيّرت مع تغيّر الأوضاع السياسية، الاجتماعية و الثقافية؟ هذا ما سنعرفه من خلال الدراسة الميدانية.

<u>المستــوى التعليمــي</u>:

لقد كان للتطورات الاقتصادية آثارها البالغة في تحويل المجتمع بحيث صاحبتها تغيرات اجتماعية ثقافية أدت في مجموعها إلى قيام مجتمع يتصف بمرحلة تحولية سريعة تتصف ببروز التناقضات الاجتماعية و الثقافية و نتجه بشكل عام من النمط التقليدي إلى النمط الحديث، و هذا ما انعكس حتما على الأسرة الجزائرية مما جعلها تعرف نقلة معرفية هامة،حيث تمّ نشر و توسيع التعليم لتمكين الجزائري من العمل في الإدارة و النهوض بالبلاد إلى نمـو أفضـل، بعـد أن كـان أثنـاء تواجـد الاستعمـار الفرنسـي ضئيلا جـدا، غيـر أنّ الدولة و بغرض تحقيق التنمية الشاملة للبلاد، قامـت بفرض بإجباريـة التعليـم و ضرورتــه لكلا الجنسين، و هذا ما أدى بالدولة الجزائرية إلى تحقيق مستوى تعليمي كبير سنة 1982[1] حيث بلغ عدد المتعلمين في المستوى الابتدائي 3.241.924 و بلغ في المستوى الثانوي 1.001.420

فهذه الإحصائيات ماهي إلا دليل للوضع الاجتماعي الجزائري الذي عرف تطورا مباشرة بعد الاستقلال، عكس الاستدمار الفرنسي الذي كان هدفه الأساسي هو تدمير المدرسة

[1]. ملفات و دراسات النمو الديمغرافي في الجزائر، سنة 1985، ص21

الجزائرية قصد تدمير أو سحق الشخصية الجزائريـة. غيـر أن الدولـة الجزائريـة قررت و اتخذت إجراءات صارمة قصد النهوض بهذا النظام التربوي الذي يخدم الفرد و كذا المجتمع لما يجلب لها من تطور و رقي.

جـــدول رقم (7) يوضح مـدى تطـور المستـوى التعليمـي في الجزائر من سنة 1989 إلى 1993.

السنوات / المستوى التعليمي	1990-1989	1991-1990	1992-1991	1993-1992
التعليم الأساسي	–	4.189.152	4.375.358	4.436.363
التعليم المتوسط	–	1.423.316	1.490.035	1.558.046
التعليم الثانوي	–	752.264	742.745	747.152
التعليم الجامعي	14,350	197.560	221.090	243.458
المجموع	14,350	6.562.262	6.811.222	6.985.019

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، 1994،ص78

من خلال هذا الجدول الذي يركز حول التطور في المستوى التعليمي ، يظهر المجهود الذي قامت به الدولة خاصة بالنسبة للطور الأول حيث التعليم إجباري و إلزامي لكل طفل يبلغ الست سنوات (06) لكلا الجنسين، و ذلك بمحاولتها توفير الإمكانيات الضرورية للقيام بذلك – الإمكانيات المادية و البشرية - ، هذا لأن المستوى التعليمي له دور أساسي في توعية الأفراد و اكتسابهم تصورات جديدة خاصة و أنّ الدولة قد أعطت لكل واحد الحق فيه، لأن بواسطـة التعليـم أو التربيـة تستطيـع المجتمعــات و بالتالـي الأسـرة أن تحافـظ علـى كيانهـا و عاداتهـا و تقاليدهـا. هـــذا لأن التعليـم يعدّ عمومـــا مطلبـــا مـن مطالـــب رقي المجتمع و ازدهاره كما أكّدته الكثير من الدراسات و حصرت أهميته في:

- خلق قاعدة عامة متعلمة.،
- تعديل نظام السلوك عند الأفراد،
- نشر المعرفة و توسيعها،
- تطوير الاتجاهات الفكرية و الاجتماعية،

- خلق التفاعل بين التعليم و التنشئة الاجتماعية و عملية التنمية الجامعة.[1]

جدول رقم(8) يوضح التلاميذ المسجلون في التعليم الابتدائي لسنة 1992 إلى غاية 2005

1993-1992	1965859	45,11	2391493	54,89	4357352
2003-2002	2166064	46 ,96	2446510	53,04	4612574
2005-2004	2049927	47,00	2311817	53	4361744

1.http://www.ns.dz/them.sta.htm

من خلال هذا الجدول يمكننا أن نلاحظ تزايد عدد التلاميذ من سنة إلى أخرى، هذا يدلّ على انتشار التعليم و هذا نتيجة للتطور و التغيير الذي حصل في المجتمع الجزائري من خلال السياسات المنتجعة في بلادنا كإلزامية التعليم لكلا الجنسين (الذكور و الإناث) هذا ما توضّحه النسبة لسنة 2004-2005 التي سجلت عند الإناث 47% و بـ 53% عند الذكور.

فالتعليم إذن يؤهل الأسرة للتزوّد بقيم جديدة، تحتاجها لتوجيه أفرادها و تحتاجها أيضا من أجل إسهامها من خلال دورهم أو مسؤوليتهم على أبنائهم، فيبني –التعليم- في الوالدين جوانب اجتماعية و ثقافية و نفسية في شخصيتهما ليكونوا قادرين على مواجهة الحياة بمتغيراتها و التعليم حليف قوي لمكافحة الفقر في الأسرة و اتخاذ القرارات الصائبة في توجيه سلوكات الأبناء.

إنّ المستوى التعليمي للوالدين له أثر بارز، باعتبار الأسرة أهم مؤسسة في المجتمع بتوليها لعدد من الوظائف الهامة اجتماعيا و اقتصاديا و ثقافيا و سيكولوجيا، و تبني اتجاه أفرادها و هي بذلك تعدّ الوسط الاجتماعي الأول الذي ينشأ فيه الطفل منذ مراحل الطفولة المبكرة، فتعلم الطفل قيم المجتمع و معاييره الأساسية التي سيشارك غيره حين ينضج.

لقد أثبتت الدراسات أنّ الطفل يتأثر بالوراثة من والديه التي لا تنتهي بالمولد ، إنما بالتقليد و المحاكاة، يبدأ ببناء شخصيته بعد أن انعكس أمامه كل ما حوله من تأثيرات اجتماعية، و من ثمّة كانت أهمية التنشئة في تكوين العادات و تهذيبها، و في هذا المجال تبرز أهمية المستوى التعليمي للوالدين لما يقوم بعملية التطبيع الاجتماعي إذ يعلم الأبناء احترام النفس و احترام الآخرين، و بالتالي ضبط النفس هكذا تصبح لديه القدرة لضبط أبنائه، و يظهر ذلك

[1]. عبد الفتاح عفيف: بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي المعاصر، مدينة القاهرة، 1996، ص194

حين ينتقل الأبناء إلى العالم الخارجي، بداية بالمدرسة أين يجد نمط مثالي لنمط والديه متمثلا في المدرس فيطيعه و يحترمه.

كما أكّد العديد من علماء الاجتماع و المتخصصين في ميدان التربية على الأهمية الكبيرة للمستوى التعليمي عند الأولياء، لا سيما أنه هو الذي يحدد ما يجري داخل الوسط الأسري من نسق القيم و العلاقات و الاتصال، حيث يتشكل الطفل نفسيا و اجتماعيا على منوال المعايير الثقافية للأسرة التي ينشؤون و يعيشون فيها، أي وفقا للنمط الثقافي المرجعي بوصفه الأساس الثقافي لصياغة سلوك الفرد و شخصيته.[1]

كما سبقت الإشارة إلى ذلك، فإنّ المستوى الثقافي عامة و التعليمي خاصة يعتبر العامل الأقوى تأثيرا في الممارسات التربوية للوالدين بحيث أنه كلما كان هذا المستوى مرتفعا أو على الأقل متوسطا كلما اتجهت هذه الممارسات إلى أن تكون أكثر ديمقراطية و مرونة و تسامحا مع الأبناء، و كلما انخفض هذا المستوى كلما اتجهت هذه الممارسات نحو إما التسلطية و التشدّد و القسوة و إما إلى الإهمال و اللامبالاة.

فالأبوين يستفيدان من معطيات المعرفة العلمية في العمل التربوي كلما ارتفع مستواهما التعليمي فهما يميلان إلى استخدام الأسلوب الديمقراطي محاولين تفهم سلوكات أبنائهم و توجيههم حسب ميولاتهم و قدراتهم العلمية.

فالدراسة التي أجراها "صفوح الأخرس"[1] في سوريا على عيّنة واسعة تقدر بـ 400 أسرة سورية بينت أن هناك علاقة ارتباطية قوية بين المستوى التعليمي للأبوين و مدى استخدام الشدة في العمل التربوي.

أبدى 48,9 % من الآباء الجامعيين اعتمادهم على أسلوب التشجيع مقابل 15% فقط من الآباء الأميين و على العكس من ذلك بالنسبة لمستخدمي أسلوب الشدة حيث وصل إلى 6,7% من الآباء الجامعيين فقط مقابل 25 % عند الآباء الأميين، و تشير الدراسة إلى أن نتائج مماثلة فيما يتعلق بأسلوب التربية و مستوى تعلم الأم.

هنا نودّ أن نشير إلى أنّ مع تطور الأوضاع الاجتماعية، حتى المرأة (الأم، الزوجة) أصبحت هي كذلك تبلغ درجات لا بأس بها من التعليم حيث قامت بمجهودات كبيرة للتصدي

---

[1] . Gilbert Durand, les grands textes de la sociologie moderne, Bordas Paris P8

[1]. وطفة أسعد علي، علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1992-1993، ص64

لانتشار آفة الأمية التي تؤثر سلبا على المحيط الأسري لا سيما إن قلنا أن المرأة يوكل لها الدور المهم في توجيه الأطفال فهي تورثه سلوكات و توجيهات سيئة أو حسنة.

تأثير التعليم على الأم:

مما لا شكّ فيه أنّ المستوى التعليمي للأم أيضا له دور فعال داخل الأسرة، باعتبارها الدعامة الأساسية للأسرة بما تقوم به أو تؤديه اتجاه بيتها و مجتمعها، لذا فهي في حاجة ماسّة إلى التعليم كي تقوم بدورها و تؤدي واجباتها داخل البيت و خارجه بصفة حسنة و مقبولة.

لأن بارتفاع مستواها المعرفي تكتسب الخبرات فتكون أقدر على فهم الأمور المحيطة بها، و ينعكس هذا على سلوكها، فتصبح أكثر تحضّرا إضافة إلى أنّ التعليم غاية و وسيلة للوصول بالفرد إلى مكانة اجتماعية، و تعليمها يساهم في تنشئة و توجيه أبنائها بطريقة سليمة، كما يمكّنها من الإجابة على أسئلة و استفسارات أطفالها، و تلبي لهم غريزة حب التطلع بكل سهولة، فيزيد شأنها في أعينهم، كما أنّ المرأة المتعلمة تكون أقدر النساء على إعداد النشء الصالح، و تحسن تربيته، و غرس المبادئ الحسنة فيه و استئصال السلوكات السيئة منه و تشجيعه على القيام بالمبادرات الخيرية[1].

فالوالدين المتعلمين و المثقفين أقدر على معرفة ميول الطفل و اهتماماته كما أنهم أكثر قدرة على اكتشاف المواهب التي يملكها و الطريقة المناسبة للتعامل معه، و كذلك هما أكثر تفهّما لعقلية الطفل.

فالرصيد الثقافي المتوسط أو العالي للوالدين يحدّد من طرف تفاعل الأولياء مع أبنائهم داخل الأسرة، و لكن هل هذا يسمح بضبطهم جيّدا؟ و هذا ما قد يحدد نوع معين يتبعه الوالدين لضبط سلوكهم، فماهو هذا الأسلوب؟ مع العلم أنّ الوعي الثقافي له تأثير بارز على الأبناء.

وسائل التثقيــف:

إن الأسرة الجزائرية تعيش وضعية ازدواجية بين ما ورثته من تقاليدها و خصوصياتها الثقافية مع التعديلات التي أحدثها التواجد الاستعماري، و بين القيم الجديدة التي فرضتها الوضعية السياسية حاليا و المتطلبات الاقتصادية.

---

[1]. مجلة التربية العدد 70 ،مارس 1985، ص130

فالأسرة الجزائرية حاليا، تعيش حالة صراع بين ماهو دخيل عصري و ماهو تقليدي، و هذا ما يؤكده "مصطفى الأشرف" بقوله " أنّ الفرد في الأسرة الجزائرية حاليا معرض لحركة ذهاب و إياب مستمرة بين العودة المستحيلة للماضي و التواجد الحالي المستحيل للتقدم المستهدف اجتماعيا [1].

و ما دعّم هذه الهوة هو الاهتمام الكبير للدولة بالجانب الاقتصادي و الذي أدّى بها إلى التخلي عن متطلبات الجانب الاجتماعي، و يتجسّد هذا في إطار غياب مشروع اجتماعي خاص بالمجتمع الجزائري و خصوصياته الثقافية، هذا ما أدّى إلى بروز بوادر أزمة قيمية، و نحن نرى أنه انعكس مباشرة على ميكانيزمات الضبط الاجتماعي و أساليبه، و ظهرت بذلك معايير جديدة للحكم على السلوك أدّت إلى تراجع الوسائل الضبطية التقليدية المتمثلة في الشدّة و الصرامة على السلوكيات و ظهور وسائل قائمة على المناقشة و الإقناع .

مع العلم أنّ الثقافة السائدة في البيت (الأسرة) هي التي تحدد شخصية الطفل، فهي بذلك تمثل كلّ القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في جماعته[2]

تعمل الأسرة بذلك على توفير ظروف ثقافية مناسبة و تتدخّل عن طريق الأمر أو التوجيه أو النصح و النقاش و الحوار خاصة بعد ظهور تقنيات و أساليب علمية و تكنولوجية، تحمل مضامين إيديولوجية ثقافية و دينية لا تعكس في مجملها الواقع المعاش.

و عليه فإن الأسرة و نسقها القيمي باعتبارها لبنة هذا المجتمع ، تعتبر المؤسسة الأكثر تعرضا لانعكاسات و تأثيرات المؤسسات الإيديولوجية للدولة كما سماها "لوي ألتوسير".

فببروز هذه المؤسسات، بدأت شيئا فشيئا تشارك في وظائفها إذ نذكر على سبيل المثال لا الحصر الفضائيات و بروز مؤسسات عبر وسائل الإعلام، هذه المؤسسات تقوم بمنتوجات اجتماعية للإعلان عن الزواج عبر الصحف، كذلك مؤسسات التنشئة الاجتماعية المنافسة لدور الأسرة في هذا الإطار زيادة على دور جماعة الرفاق طبعا.

فالطفل محاط بمؤثرات من عادات و تقاليد تصدر من محيطه الأسري و الاجتماعي، تشمل وسائل ثقافية مختلفة المتمثلة في الإذاعة و التلفزيون و غير ذلك، و هي على الرغم من أنها

[1]. مصطفى الأشرف ، الجزائر أمة و مجتمع ، ترجمة :حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983 ،ص318

[2]. سيرجون انجلس و جيرالد بورسون، مشكلات الحياة الانفعالية من المراهقة إلى النضج، الشركة العربية للطباعة و النشر، 1959 ص56

تمثل مكانا ثانويا إلا أن خطورتها لا تقل، فهي التي تكمل تعليم الطفل و تثقيفه، و تحتلّ الجزء الأكبر من اهتمامات لها تحتوي عليه من متعة ذهنية و ألوان الترفيه، فهي إذن لها آثار بالغة في ثقافة الطفل و سلوكه و اتجاهاته.

فكثيرا ما تحتوي هذه الأجهزة على قيم و رؤى تقدم، على أسس من تمجيد البطولات الخارقة و الصراع و العنف و الأنانية و هي قيم تقود الطفل في نهاية الأمر إلى انحراف في العقيدة و التمرد على المجتمع و هي أسس لا تتفق مع أسس الثقافة الجزائرية العربية الإسلامية و ما تحمله من قيم و أخلاق و رؤى و مبادئ.

فمن أهم هذه الأجهزة تأثيرا نجد وسائل الإعلام خاصة منها التلفزة كوسيلة إعلامية قد فرضت تواجدها على الحياة اليومية للأسرة الجزائرية، و أصبح له تأثير واضح على التنشئة الاجتماعية للأطفال الذين بدورهم أصبحوا أكثر انجذابا إلى هذه الوسيلة الإعلامية المثيرة، فيقضون معظم وقتهم في متابعة ما يبثه التلفزيون من برامج و مع تعدد القنوات الفضائية العربية و الأجنبية ، فقد تعددت بذلك البرامج المفضلة للأطفال، و من هنا تطرح إشكالية الإدمان السلبي لبرامج التلفزيون خاصة إذا كانت دون مراقبة، أو دون توجيه من الآباء، فإن الطفل سيجد نفسه أمام جملة من المبادئ و القيم الجديدة و أشكالا من السلوكات التي قد تتعارض مع قيم مجتمعه.

و عليه فان الأسرة الجزائرية أصبحت في مواجهة أفكار و أنساق قيمية غربية، و مغايرة لواقعنا الاجتماعي المعاش، مما جعل الفرد الجزائري يعيش ازدواجية ثقافية أي نوع من التثقف.

إضافة إلى التلفزة هناك وسيلة إعلامية ثقافية و أخبار البلدان سواء الأوروبية منها أو العربية، و عليه فالفرد الجزائري أصبح يتلقى عناصر ثقافية جديدة متعددة الأقطاب و الوجهات مما ولّد له عنصر الانفتاح نحو الغير و بهذا مواكبته لقيم و نمط فكري جديد مغاير للنمط الفكري الأصلي، مما أثر على إدراكات و تصورات الفرد الجزائري، و تتجلى ذلك في بعض السلوكات و الممارسات اليومية للأفراد ، مثلا تناول بعض المواضيع التي كانت تعتبر في وقت ليس ببعيد محرمة كالتطرق مثلا للموضوع -السيدا-.

مع تنافس الوسائل السمعية البصرية على إثبات مكانتها و نقصد بها الراديو و التلفزيون ضمن الوسـط الأسـري، تبقى الوسيلة الكتابية تحتـل مكانـة لا بأس بهـا وسـط هـذه المعركة. إن اهتمامنا بجميع وسائل الإعلام، راجع لاعتقادنا، بأن لكل واحدة من تلك الوسائل المذكورة سالفا دورا معتبرا في تغيير أو ترسيخ نمط تفكير معين لدى الأفراد، و كذا الأسر.

كما نجد أيضا إشاعة الإعلام غير الخاضع للمراقبة كما في الانترنت، حيث بدأ يحتل مكانة هامة بين وسائل الإعلام التقليدية و هذا ما سيهدد لا محال القيم الوطنية و الدينية للأسرة الجزائرية. في هذا السياق نجد العالم الأمريكي "هيمان" Heymann يشير إلى أن وسائل الاتصال تتدخل بشكل غير مباشر في عملية التنشئة للأطفال الصغار و ذلك في صيغة معلومات و نصائح تربوية[1].

و بالتالي فإن وسائل الإعلام تقوم بتكوين الإنسان و هندسة سلوكه باتجاهات و أنماط سلوكية محددة بما تملك من قوة و قدرة على التأثير و الإقناع، و يمكن لها أن تدخل تعديلات عميقة على أنماط سلوكنا و حياتنا، و بالتالي فإن التلفزيون أشدّ هذه الوسائل تأثيرا، لأنه يملك القدرة الإيحائية على التسلسل بيسر و سهولة إلى عقول الناس.[2]

بهذا يمكننا القول أنّ التلفزيون أصبح أكبر منافس للأسرة كما تشير الأبحاث و الدراسات المختلفة حيث بدأ التلفزيون يستحوذ تدريجيا على وظيفة تربية الطفل و تعليمه، هذا ما جعل الكثير من المفكرين يستخدمون مقولات بالغة الدلالة لوصف ذلك التأثير الذي يمارسه التلفزيون في حياة الأطفال.

فالباحثون الأمريكيون أطلقوا على التلفزيون لقب ـ الأب الروحي للطفل ـ و هناك من أطلق عليه اسم التلفزيون ـ الأب الثالث لطفل اليوم ـ، كل هذا من أجل توضيح أثر التلفزيون على الأطفال.

هناك مؤسسة أخرى لا تقل أهمية عن وسائل الإعلام خاصة التلفزة، و هي جماعة الرفاق التي تنتج للطفل حرية واسعة في مجال تحقيق الذات، فعلماء الاجتماع يؤكدون على أهمية هذه الجماعـات و علـى أهميـة الدور التربوي الذي تلعبه في إعداد الأطفال و تنشئتهم فكريا

(1) : Judith Lazar ; sociologie de la communication de mass ; Armand Câlin ; Paris, 1991 ; P82

(2). عز الدين وهدان ـ" اشتراطات موضوعية مرحلة لمواجهة تحالف الإعلاميين الامبريالي و الصهيوني" ـ مجلة الوحدة : الإعلام و الوعي العربي , العدد 54، مارس 1989، ص74.

و انفعاليا و اجتماعيا، فهذه الجماعات ينظر إليها كمنظمة تسعى إلى تحقيق وظائف تربوية، فهي تتيح للأطفال فرص التفاعل الاجتماعي الأولي الذي يتم بين أطفال يبتعدون عن عملية الضبط و المراقبة التي تمارس في إطار الأسرة، و تسعى الجماعات إلى إشباع ميول الأطفال و رغباتهم و تحقيق عضويتهم في إطار الحياة الاجتماعية المصغّرة.

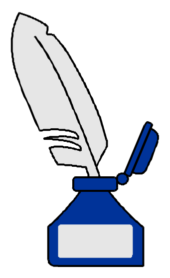
إلى جانب هذا نجد المدارس التي تأخذ المرتبة الثانية بعد الأسرة من حيث الأهمية في سلم التنشئة الاجتماعية للأطفال، وهي المؤسسة التي تتولى جانبا هاما في التربية معرفيا و سلوكيا و مهنيا، و تأتي أهمية المدرسة على المستوى المعرفي و المهني من خلال التطور الحضاري الذي حققه المجتمع مع العلم أنّه في السنوات الأخيرة، و مع ظهور الديمقراطية، ظهرت مدارس خاصة، منها التي تسير على البرامج الأجنبية خاصة الفرنسية منها، إضافة إلى ذلك ظهور جمعيات و نوادي تمارس أنشطة ثقافية متنوعة حاولت جلب العديد من الأسر و جعلتها تدمج أبناءها في إطار هذه المؤسسات قصد ضبطهم و إبعادهم عن الانحراف كما يرى "جورفيتش" أن الضبط الاجتماعي هو مجموع النماذج الثقافية و الرموز الجمعية و المعاني الروحية المشتركة و القيم و الأفكار و المثل و كذلك الأفعال و العمليات المتصلة بها مباشرة و التي يستطيع بها المجتمع و المجموعة و كل فرد القضاء على الصراع .

من هنا تبدأ الأسرة تواجه مشاكل و تجد عراقيل في التحكم و ضبط سلوك أبنائها، لأن هذه المؤسسات تحمل تصورات و أنماط سلوكية غير التي هي في الأسرة ، و هذا ما يجعل الطفل من خلال هذه المؤسسات الثقافية المؤثرة و الوافدة تقودهم إلى انفصام ، فتضطرب في داخله الرؤى و الرموز تنشأ لديه ألوان من الصراع في سلوكه الاجتماعي و الثقافي ، و تقتحم الرؤى و الرموز الثقافية الغربية من لغة و آداب و فنون و ألعاب و احتفالات و أسلوب حياة و مأكل و مشرب و ملبس و علاقات حياة الطفل شيئا فشيئا ، ثمّ يمضي الأمر إلى أن تغدو الرؤى و الرموز الثقافية العربية الإسلامية غريبة في ذهن الطفل لا يعيشها و لا ينسجم معها بل يحس اتجاهها بشيء من اللبس و الاضطراب .

من خلال كل هذا نود أن نطرح هذا الاستفهام عن وضعية الأسرة، هل كل ما تعيشه من صراع و تثاقف و مد و جزر بين التقليدي و المعاصر، يجعلها تغيّر من أساليب ضبطها؟

أم تبقى متمسكة بالأساليب و الوسائل التقليدية؟ أم تحاول المزج بينهما؟ مع العلم أنها عرفت خللا في توازنها في الداخل و الخارج على مستوى تركيبتها و وظائفها ، و الجواب على هذا السؤال نعرفه من خلال الدراسة الميدانية التي نتطرق لها مباشرة في الفصول الآتية .

الدراســة الميدانيــة



الجانب الميداني:

الفصل السادس: التركيبة الأسرية و أثرها على اتجاه أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

الفصل السابع: التمييز بين الذكر و الأنثى و تأثيره على أساليب الضبط الاجتماعي المتخذة من الوالدين اتجاه كل جنس.

الفصل الثامن: تراجع السلطة الأبوية و أثرها على أساليب الضبط الاجتماعي.

الفصل التاسع:المستوى التعليمي و علاقته بنوع الضبط الممارس من طرف الوالدين اتجاه أبنائهما.

الفصل العاشر: سلوك الأبناء وموقفهم من الأساليب الضبطية التي يمارسها الوالدان عليهم

تمهيـــــد:

تسعى الدراسة الميدانية إلى معرفة و تشخيص مضامين و أبعاد الضبط الاجتماعي، التي تؤديه الأسرة في بناء شخصية الأبناء، و تنميتها و توجيه سلوكاتهم و إعدادهم لشغل أدوارهم الاجتماعية و الوظيفية.

يعدّ الضبط الاجتماعي من المواضيع الحيوية المهمّة في حياة الأبناء و المجتمعات، فالحفاظ على أواصر العلاقة المتبادلة بين مؤسسات المجتمع و نظمه التربوية، يتمّ عن طريق أداء تلك المؤسسات للوظائف الموكّلة لها، و لعلّ من أهمّها التنشئة الاجتماعية و الضبط الاجتماعي اللذان يتجسدان في تهيئة الأبناء و إعدادهم لكي يضمن المجتمع من خلالهم مستقبله و تقدمه، لذا فإنّ إدراك الأسرة و مؤسسات المجتمع الأخرى للمفاهيم و الأساليب التربوية الصحيحة، يحددان اهتمامها و نجاحها في تنشئة الأبناء وفق الضوابط الاجتماعية.

و على ضوء ما سبق،فإنّ أهمية الدراسة الميدانية تتمحور في الكشف عن تلك التغيرات التي حدثت في أساليب الضبط الاجتماعي، التي يحددها الأبعاد و الظروف الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعيـة للأسـرة التي تؤثر في تنشئة الأبناء و تشكيلهم و توجيه سلوكهم وفق القواعد و الأنظمة الاجتماعية التي يقرّها المجتمع.

و لمعرفة و تشخيص مضامين و أبعاد الضبط الاجتماعي الممارس في نطاق الأسرة المكونة لعينة البحث تضمنت الدراسة الميدانية أربعة فصول، نسعى من خلالها تبيان مدى تأثير بعض المتغيرات في أساليب الضبط الاجتماعي.

تضمنت الفرضية الأولى متغيّر التركيبة الأسرية و أثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية، فكلما كانت هذه التركيبة معقّدة قد تؤثر حتما على أساليب الضبط الاجتماعي نظرا لتعقّد مصادرها، هذا الضبط مما قد يفقد الوالدين التحكّم في عملية الضبط الاجتماعي للأبناء.

و تضمّنت الفرضية الثانية التمييز بين الذكر و الأنثى و كيف تؤثر هذه العلاقة على أساليب الضبط الاجتماعي المنتهجة من طرف الوالدين تجاه الجنسين؟ و هل أنّ هذا التمييز ما هو إلا امتثالا لقواعد مجتمعه؟ ترى في التساهل في التعامل مع البنت تواطؤ قد يفضي إلى انحرافها و إضرارها بوحدة الجماعة.

بينما تضمّنت الفرضية الثالثة متغيّر تراجع السلطة الأبوية و أثرها على أساليب الضبط الاجتماعي، إننا لا نبالغ في أنّ الثقافة الأبوية على الرغم من أنّها ما تزال المسيطرة كنمط تفكير إلا أنّها بدأت تفقد من رقعة ممارستها لصالح ثقافة هجينة بين ماهو عربي إسلامي و ماهو غربي عولمي، فهل هذا الوضع هو السبب في ضياع المعالم الرئيسية المسيّرة للأنماط السلوكية النموذجية في الأسرة الجزائرية كما تتجلى في أساليب الضبط المتّبعة.

و أخيرا و ليس آخرا، تضمّنت الفرضية الرابعة متغيّرا كلاسيكيا و هو المستوى التعليمي للوالدين و ما يرتبط به من قيم يعملان على تلقينها للأبناء.

فهل يؤثر المستوى التعليمي في إدراك الأسرة للأساليب التربوية الصحيحة التي يمكن إتباعها في ضبط سلوك الأبناء و هل كلما ارتقيا في مستواهما التعليمي كلما كانت الأسرة أكثر إدراكا لذلك.

- خصائص مجتمع البحث:

جدول رقم (09) يوضّح التركيبة الأسرية لعيّنة البحث:

التكرارات / التركيبة الأسرية	التكرارات	النسبة
الأب، الأم و الأبناء	76	%76
الأب، الأم، الأبناء، الجد و الجدة	14	%14
الأب، الأم، الأبناء و الأعمام	02	%02
الأب، الأم، الأبناء و الأخوال	00	%00
الأب، الأم، الأبناء و آخرون	06	%06
المجموع	100	%100

يتعلّق هذا الجدول بإحدى الخصائص الأساسية لعيّنة بحثنا ألا و هي متغير التركيبة الأسرية، بحيث يتّضح لنا جليا بأن العائلة النووية تحتل نسبة عالية قدرت بـ 76%، تليها الممتدة بـ 14%، أما باقي التركيبات الأسرية الأخرى ، فقد احتلت نسبا ضئيلة جدا و عليه فإن التركيبة الأسرية كما يوضّحها هدا الجدول يطغى عليها الطابع النووي، مما يؤدي بنا للقول بأن مصادر الضبط الاجتماعي محددة و غير متنوعة، وبالتالي من شأن هذا الوضع أن يوفّر جوا ملائما للأبوين لفرض أساليب الضبط الاجتماعي.

جدول رقم (10) يوضّح عدد الأطفال:

التكرارات / عدد الأطفال	التكرارات	النسبة
طفلين	13	%13
3 أطفال	26	%26
4 أطفال	28	%28
5 أطفال	14	%14
6 أو أكثر	20	%20
المجموع	100	%100

نظرا لأن الضبط الاجتماعي عادة ما يكون موجها أساسا نحو الأطفال، ارتأينا أن نعتمد هذا المتغير كأحد عناصر عيّنة بحثنا، و عليه تبين معطيات الجدول بأن متوسط الأطفال لدى الأسر المشكلة لعينة بحثنا يتراوح بين 03 و 04 أطفال، بينما احتلت العائلات التي لديها 06 أطفال و أكثر نسبة 20%، و عليه و من دون شكّ ستتأثر أساليب الضبط الاجتماعي المنتهجة من قبل الأسر بعدد الأطفال لديها، لأنّ الأمر يتعلق بتلبية حاجيات متنوعة لا سيما التربوية منها.

جدول رقم (11) يوضّح توزيع الآباء حسب السن:

التكرارات / الفئة العمرية للأب	الآباء	
	التكرار	النسبة
38-34	10	%10
42-38	05	%05
46-42	14	%14
50-46	23	%23
54-50	21	%21
58-54	10	%10
62-58	09	%09
66-62	05	%05
70-66	01	%01
74-70	02	%02
المجموع	100	%100

يبيّن الجدول المتعلّق بتوزيع الآباء حسب السن يتركّز في فئة السن من 46-50 بنسبة 13% تليها فئة السن من 50-54 بنسبة 21% مما يدلّ على أنّ الأسر المشكّلة لعينة البحث هي أسر شابة نوعا ما، إذا ما قورنت بسن الآباء الذين تزيد أعمارهم عن 60سنة، بحيث قدّرت النسبة بـ 17% من المجموع بدون شك ستكون لفئات السن هده تأثيرا على أساليب الضبط الاجتماعي التي ينتهجها الوالد اتجاه أبنائه.

جدول رقم (12) يوضّح توزيع الأمهات حسب السن:

التكرارات / الفئة العمرية للأم	الأمهات	
	التكرار	النسبة
29-26	05	%05
32-29	04	%04
35-32	04	%04
38-35	10	%10
41-38	14	%14
44-41	19	%19
47-44	18	%18
50-47	10	%10
53-50	05	%05
53 فأكثر	10	%10
بدون جواب	01	%01
المجموع	100	%100

بالنسبة لفئات السن الخاصة بالأمهات تكاد أن تكون نفس الوضع الخاص بالآباء ينطبق على الأمهات بحيث احتلت فئة السن من 41-44 سنة نسبة 19%، تليها فئة من 44-47 سنة بنسبة 18%، أما الأمهات اللاتي فاق سنّهن 50سنة فقد بلغت 15% في المجموع، و عليه يمكننا القول انطلاقا من هذا المتغير المتعلق بالسن، بأن هناك تقارب في فئات السن بين الآباء و الأمهات، مما سينعكس إيجابا على انسجام المواقف و تبادل للأدوار بين الأب و الأم داخل الأسرة.

جدول رقم (13) يوضّح توزيع الوالدين حسب المستوى التعليمي:

التكرارات / المستوى التعليمي	الأب		الأم	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	05	%05	11	%11
يقرأ و يكتب	11	%11	13	%13
ابتدائي	06	%16	10	%10
متوسط	14	%14	15	%15
ثانوي	19	%19	25	%25
جامعي	43	%43	24	%24
بدون جواب	02	%02	02	%02
المجموع	100	%100	100	%100

ارتأينا منذ البداية أن نعرض المستوى التعليمي للوالدين من أجل إعطاء صورة تفصيلية لهذه الخاصية الأساسية بالنسبة لكل بحث سوسيولوجي بالرغم من أنّ وحدة التحليل في بحثنا تتعلق بالأسرة و ليس بالجنس في حدّ ذاته، و عليه فإن القراءة الأولى لهذا الجدول تبيّن بأن كل المستويات التعليمية حاضرة و بنسب متباينة لدى الأب و الأم، بحيث يحتل المستوى الجامعي لدى الجنسين النسبة الأعلى مقارنة بالمستويات الأخرى.

جدول رقم (14) يوضّح توزيع الأسر حسب المستوى التعليمي:

التكرارات / المستوى التعليمي للأسرة	التكرار	النسبة
أمي	05	%05
يقرأ و يكتب	08	%08
ابتدائي	02	%02
متوسط	03	%03
ثانوي	07	%07
جامعي	18	%18
مستوى تعليمي متباين للوالدين*	03	%03
المجموع	100	%100

تكملة للجدول السابق و نظرا لأنّ وحدة التحليل في بحثنا تتعلق بالأسرة ارتأينا تصميم هذا الجدول المركب بحيث حرصنا على تقديم المستوى التعليمي للأسرة متوخّين في ذلك تجانس هذا المستوى لدى الأب و الأم من نفس الأسرة حتى يعطي صورة واضحة لتوزيع هذا المتغير حسب الأسر.

و عليه يتضح جليا أنّ المستوى التعليمي المتباين احتل الصدارة من حيث النسبة المئوية بحيث قدّر بـ 54% يليه المستوى الجامعي بنسبة 18% بينما تحتل المستويات التعليمية الأخرى نسبا ضئيلة.

* المقصود بالمستوى التعليمي المتباين أنّ لكل من الزوج و الزوجة داخل نفس الأسرة مستوى تعليمي مختلف، على سبيل المثال لا الحصر-ثانوي متوسط -متوسط ابتدائي -عالي ابتدائي...

جدول رقم (15) يبيّن تقسيم أفراد العيّنة حسب نوعية السكن:

التكرارات / نوع السكن	التكرار	النسبة
فيلا	21	%21
سكن أرضي	23	%23
شقة	53	%53
بناء آخر	03	%03
المجموع	100	%100

بصفة عامة يبرز هذا الجدول بأن الأسر المشكّلة لعينة البحث تسكن سكنا لائقا، بحيث تتصدّر الأسر التي تسكن شقق النسبة العالية بـ 53%، تليها الأسر التي تسكن سكنا أرضيا تتقارب معها الأسر التي تسكن في فيلا بنسبة 21%.

إنّ نوعية السكن المتساوق مع عدد أفراد الأسرة قد يساعدها على ضبط سلوك أفرادها من خلال الاستغلال العقلاني لمجال السكن، و توفير فضاء جذابا للأبناء يقيهم من الابتعاد عن البيت بحثا عن فضاء حب، مما يصعب من عملية الضبط الاجتماعي بالنسبة للأسرة.

جدول رقم (16) يوضّح عدد غرف سكنات أفراد العيّنة:

التكرارات / عدد الغرف	التكرار	النسبة
01	03	%03
02	26	%26
03	20	%20
04	25	%25
05 فما فوق	26	%26
المجموع	100	%100

يبيّن هذا الجدول أنّ أكثر من 50%، من الأسر المشكّلة لعينة بحثنا تمتلك من 04 إلى 05 غرف فما فوق، تليها الأسر التي تملك 03 غرف بنسبة 20%، إلا أنّ التركيز على عدد الغرف بعيدا عن عدد أفراد الأسرة لأنه يكتسي دلالة واضحة و عليه فإن الاعتماد على مقاييس مثل مقياس نسبة تشمل الفضاء داخل الشقة T02، و نسبة شغل الغرفةTOP من شأنها الحكم على مدى معاناة الأسرة من ضيق السكن أم لا و التي تنعكس سلبا أو إيجابا على أساليب الضبط الاجتماعي.

جدول رقم (17) يوضّح وضعية المرأة المهنة:

التكرارات / وضعية المرأة المهنية	التكرار	النسبة
تعمل	47	%47
لا تعمل	53	%53
المجموع	100	%100

يتّضح لنا من خلال الجدول أنّه من بين 100 أم مبحوثة هناك 47%، أم عاملة و نسبة 53% من مجموع 100 أم غير عاملة.

هذا لمعرفة، هل عمل الزوجة يعتبر كأساس للسلطة الأبوية، لكونها أصبحت تساهم في ميزانية الأسرة؟ هل هذا يغيّر أو يجعل سلطة الأب تعرف نوعا من التلاشي و التراجع بحكم أنّ الزوجة –الأم- أصبحت تساهم في الشؤون الداخلة و الخارجة للبيت.

جدول رقم (18) يوضّح توزيع عيّنة الآباء وفق المهنة:

التكرارات / المهنة	التكرار	النسبة
إطار	19	%19
موظف	44	%44
مهنة حرّة	21	%21
بطالة	12	%12
متقاعد	04	%04
المجموع	100	%100

يتّضح من خلال هذا الجدول المتعلق بتوزيع عيّنة الآباء وفق المهنة باعتبارها من المتغيرات الكلاسيكية في البحث السوسيولوجي.

إنّ لدى هذه العيّنة نسبة معتبرة من الأفراد هم موظفون في مختلف الأسلاك (التعليم، الإدارة، الخدمات...) و ذلك بنسبة 44% بينما بلغ عدد الإطارات حسب عيّنة بحثنا 19%.

و عليه فإن فئة الآباء تقلّدت عدة وظائف و مختلف المهن، مما يساعد على إعطاء صورة عن كيفية تأثير المتغيّر في أساليب الضبط الاجتماعي المنتهجة من قبل الأسرة خاصة إدا كان هذا المتغير في انسجام مع المستوى التعليمي.

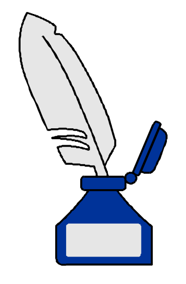
جدول رقم (19) يوضّح توزيع عيّنة الأمهات وفق المهنة:

التكرارات / المهنة	التكرار	النسبة
موظفة	39	%39
مهنة حرّة	08	%08
بطالة	53	%53
المجموع	100	%100

يتّضح من خلال هذا الجدول المتعلق بتوزيع عيّنة الأمهات وفق المهنة، أنّ النسبة الغالبة تحتل 53% من الأمهات لا يعملن أما باقي النسب الأخرى تتوزع على مهنة موظفة بنسبة 39%، بحيث نجد الأمهات الموظفات يتوزّعن على مختلف المهن أهمّها في سلك التعليم والإدارة و هي القطاعات التي تمتهن فيها المرأة عملها بشكل لائق.

الفصــــل السادس

التركيبة الأسرية، و أثرها على اتجاه أساليـــب الضبط الاجتماعي، داخل الأسرة الجزائرية



تمهيـــــد:

في هذا الفصل نحاول أن نقيس صحة الافتراض الذي طرحناه حول وجود علاقة بين التركيبة الأسرية بنوع الضبط الاجتماعي، أي كلما كانت هذه التركيبة معقدة قد تؤثر حتما على نوع الضبط الاجتماعي، نظرا لتعقد مصادر هذا الضبط مما قد يفقد الوالدين التحكم في عملية الضبط الاجتماعي.

جدول رقم(20) يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بتدخل الأقارب في متابعة و ضبط سلوك الأبناء:

قبول الوالدين من تدخل الأقارب في ضبط سلوك أبنائهم / التركيبة الأسرية	نعم		لا		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	ك	النسبة	ك	%
الأسرة النووية	21	%27,63	55	%72,36	02	/	76	% 100
الأسرة الواسعة	12	%54,54	10	%45,45	/	/	22	%99,99
بدون جواب	02	/	/	/	/	/	02	
المجموع	33	%33	65	%65	02	/	100	%100

قدرت النسبة المئوية الأكبر في هذا الجدول بـ 65 % لدى فئة الذين أجابوا بعدم قبولهم لتدخل الأقارب في القضايا الأسرية و تتوزع هذه النسبة على النحو الآتي:

لدينا أكبر نسبة هي 72,36% ممثلة في الأسرة النووية التي تفضل عدم تدخل الأقارب في القضايا الأسرية مقابل 45,45% لدى الفئة القائلة بعدم تدخل الأقارب في القضايا الأسرية، و لكن ينتمون إلى الأسرة الواسعة بمعنى أنهم يسكنون و يعيشون في مسكن واحد.

أما الرأي الآخر الذي يقبل بتدخل الأقارب فنسبته قدرت بـ 33% و نجد هذه الفئة توزعت بين التركيبة الأسرية للأسرة النووية بـ 27,63 %، و الأسرة الواسعة بـ 54,54 %.

من خلال قراءتنا السابقة للجدول اتضح لنا أنّ الأسرة الواسعة ترضى بتدخل الأقارب حيث كانت النسبة العالية فيها، إذا ما قورنت بالأسرة النووية التي لا ترضى بذلك فهي فضلت الاستقلالية في المسكن و كذا قضاياها و شؤونها الخاصة.

غير أن و من خلال إجابات المبحوثين وجدنا أنّ معظمهم قد صرّحوا أنّ تدخلهم يذبذب و لا يحبون المشاركة و التدخل في القضايا الأسرية، لذا هم يفضلون الاستقلالية التي

تستدعي الحرية في اختيارهم الطرق التربوية المناسبة و التي تتوافق و المستجدات العصرية. فالأمر الضروري و الذي يستدعي العودة إلى الأقارب إلا في القضايا الأسرية الهامة كالزواج و الميراث، ..هنا إذن موقف الوالدين واضح جدا من خلال إجابتهم التي ترى أنّ التربية و توجيه سلوكات الأبناء تبقى من مهمة الوالدين فقط دون تدخل الأقارب عكس ما رأيناه في الأسرة التقليدية التي يشارك فيها الأقارب حتى الجيران باعتبار أنّ الفرد كان ابن القرية و ليس ابن فلان و ذلك أنّ الأسرة آنذاك كانت تعيش في نظام متماسك عكس ماهي عليه الآن إذ تفضل الأسرة الحالية المعاصرة الاستقلال و عدم تدخل من طرف الأقارب إلا في الحالات الاضطرارية و إذا اقتضى الأمر لذلك، فالاستقلالية حسب رأيهم هي الحل الوحيد لاجتناب المشاكل أو الوقوع فيها مهما كان نوعها.

جدول رقم(21)يوضح مدى تأثير السكن المشترك على سلوك الأبناء:

التغيرات و النسب / مدى تأثير السكن المشترك	التكرار	النسبة%
يؤثــر	75	%75
لا يؤثـر	21	%21
بدون جـواب	04	%04
المجمــوع	100	%100

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنّ أكبر نسبة تميل لتأثير السكن المشترك حيث وصلت إلى 75%، أما الذين يرون أنّ السكن المشترك لا يؤثر فقدرت نسبتهم بـ 21%. هنا تتضح فكرة أو تصور الأولياء المستجوبين أنهم يتجهون نحو الاستقلالية و يفضلون الابتعاد عن الأقارب.

و إذا حاولنا أن نفسر ذلك يمكن أن نقول لأول وهلة أن أسلوب الحياة الحضرية و التي تشجع الفردانية و التي يرون فيها أحسن نموذج لتحقيق الرفاهية و الراحة لهم و ذلك تفاديا للمشاكل خاصة منها التي تتعلق بالأطفال خاصة بين أبناء الأقارب ، مما يجعل الأفراد الوالدين يفضلون الابتعاد عن الأقارب، إلا إذا اقتضى الأمر أو في المناسبات الكبيرة ، هذا ما يؤدي

إلى تغيير أساليب الضبط الاجتماعي حيث يصبح الوالدين هما المسؤولان الوحيدين على أبنائهما محاولين تفهّم و مناقشة أبنائهم مستعملين أسلوب الحوار.

جدول رقم (22) يوضح مواضع تأثير السكن المشترك على سلوك الأبناء:

التكرارات و النسب / مواضع التأثير	التكرار	النسبة %
تدخل الأقارب	38	%38
جو لا يساعد على المراقبة	32	%32
ضد المنافسة	03	%03
شيء آخر	02	%02
المجموع	75	%100

انطلاقا من هذا الجدول و الذي يبين مواضع تأثير السكن المشترك على سلوك الأبناء يتبين من خلاله أنّ أكبر نسبة كانت عند الفئة التي ترى تدخل الأقارب في الشؤون العائلية كانت بنسبة 38% تليها الفئة التي ترى بأنه جو لا يساعد على المراقبة و ذلك بنسبة 32%، في حين نجد أنّ أدنى نسبة قدرت بـ 03 % في من قالوا ضد جو المنافسة.

يتبين و يتضح مما سبق أنّ الوالدين يرفضون الحالة أو الوضعية التي كانوا يعيشونها في السابق حيث الضغط و المنافسة حيث لا يمكن مراقبة الأبناء و ذلك يعود إلى تدخل عدة إطراف في ذلك و الفرد يذوب في هذه الجماعة و هذا لما يفرضه السكن الجماعي مع العائلة من مشاحنات و تصادمات في خصم التعاملات اليومية للأفراد و التي غالبا ما تؤدي في الأخير إلى مشاكل كبيرة بين أفراد الأسرة يتعذر حلها.

و مثل هذا التصور للآباء نجده مقترن بالدرجة الأولى بعامل الموروث التاريخي و الثقافي و الذي من سيماته الأساسية هو سيادة روح الجماعة على حساب الإرادة و الطموحات الشخصية للأفراد، حيث أنّ الفرد يفكر و يعمل دوما على استمراريتها و عليه فالأفراد كانوا باستمرار عرضة للقهر الاجتماعي و ما يترتب عليه من عوامل نفسية كابحة للمبادرة الفردية، و مما جعل الأفراد حاليا يثورون ، إن صحّ التعبير على كل ما بإمكانه أن يكبت و يحد من قدراته البدنية منها و المعنوية على وجه عام.

كمــا تنجــم عـن هـذه الاستقلاليـة اختفـاء التعـاون و التماسك الذي كان في الأسرة الممتدة و ظهور قيم جديدة، كالتحرر المادي، و عليها أن تؤمّن احتياجاتها و شؤونها بنفسها، كما قال توزار Touzard " فكل تغير في الوظائف يقابله تطور في السلوك و المواقف داخل الأسرة"[1]، و هذا ما سنلتمسه أو نستنتجه من خلال الجداول التالية.

جدول رقم (23) يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بمدى تأثير السكن المشترك:

الأسـر / مدى تأثير السكن المشترك	الأسرة النووية		الأسرة الواسعة		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
يؤثــر	61	%80,26	12	%54,54	03		75	%75
لا يؤثــر	11	%14,47	10	%45,45	/	/	21	%21
بدون جواب	04	/	/	/	/	/	04	%04
المجموع	76	% 100	22	%100	02	%100	100	% 100

وصلت أكبر نسبة مئوية في هذا الجدول إلى 75% الفئة الذين أجابوا بأن السكن المشترك يؤثر في تربية و ضبط سلوك الأبناء تقابلها نسبة 21% الفئة التي ترى العكس أي السكن المشترك لا يؤثر.

و تتوزع هذه النسب حسب التركيبة الأسرية على الشكل الآتي:

نقرأ أنّ أعلى نسبة تمثلها نسبة 80,26% و هي الخاصة بالأسرة النووية التي ترى بأن السكن المشترك يؤثر، في حين نجد أنّ فئة الأسرة الواسعة كانت نسبتها 54,54% .

أما فيما يخص عدم تأثير السكن المشترك نجد أنّ النسبة في الأسرة النووية أقل من النسبة التي بلغتها الأسرة الممتدة حيث بلغت في هذه التركيبة الأسرية الأخيرة أي الممتدة 45,45% مقابل 14,47 % في الأسرة النووية.

هذا يوضح جليا أنّ المبحوثين في الأسرة النووية يفضلون السكن مع أبنائهم فقط هذا في رأيهم أنّ السكن المشترك يؤثر على تربية الأبناء و لا يحبذون الضغط كما أجاب أحد المبحوثين أن " السكن المشترك يؤثر في تربية الأبناء و التحكم في سلوكهم و أنا أشعر

[1] Touzard (H) enquête psychologique sur les rôles conjugaux et les structures familiales, GNRS, Paris 1967 P23

بحريّة في هذا السكن كل مرة أحاول أن أوجه ابني أجد أحد ما يحاول التدخل إذا لم يتكلم يستعمل بعض الإشارات التي تغضبني".

هذا ما جعل الأسرة الجزائرية المعاصرة تفضل السكن المستقل، فمعظم أسر عيّنتنا فهي تسكن وحدها، وهي التي تفضل ذلك، و إذا وجدنا الأسرة الواسعة و ذلك شكلا و تمثل أسرة ممتدة و لكن مضمونا فإن الأسر لديهن سكن منفصل على الأهل، و كل طوف من جهة، و هذا أصبح شائعا في المجتمع الجزائري خاصة مع الأزمة السكنية حيث تبنى البناية للعائلة و تقسم حسب عدد الأبناء و بالتالي تشكل أسر من نمط مغاير حيث تشكل أسر نووية معاصرة تجمع الوالدين و الأبناء فقط و تمدهم بتنشئة اجتماعية عصرية تتماشى و التغير الاجتماعي، فهي تتسم بطابع المعاملة لأبنائها بالديمقراطية و المناقشة و الحوار، عكس الأسلوب المستعمل سابقا في الأسرة الممتدة التقليدية أين السلطة الجماعية على الأفراد إذ يعترف أنّ هذا الجو الغير مريح هذا ما يدفع كثيرا من الأبناء إلى الهروب إلى الشارع حيث تقلّ الرقابة و تكثر فرص الانحراف.

فعامل التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية التي تسود الوسط الحضري أفرزت أيديولوجية تقوم على التركيز على الفرد أي التحول من القيم الجماعية إلى القيم الفردية و ضعفت الروابط القرابية و ما تفرضه عليه من التزامات و يتجهون إلى الأصدقاء و الأماكن التي يجدون فيها مصلحتهم بسبب بروز مفهوم الفردانية و الاستقلالية الاقتصادية و النفعية بصفة نسبية، كما ينبغي أن ننظر إلى المسكن باعتباره الوسيلة التي توفر الإمكانيات الملائمة التي تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها في تكوين أعضائها.

جدول رقم(24)يوضح عدد الأطفال المفضل لدى الأسر:

تركيبة الأسرة / عدد الأطفال المفضل	الأسرة النووية		الأسرة الواسعة		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	%
1 (طفل واحد)	01	%01,31	00	00	-	-	01	%01
2 طفلين	25	%32,89	06	%27,27	-	-	31	%31
3 ثلاثة أطفال	24	%31,57	06	%27,27	-	-	30	%30
4 أطفال	23	%30,26	04	%18,18	-	-	27	%27
5 أطفال فأكثر	03	%3,94	06	%27,27	-	-	09	%09
المجموع	76	%100	22	%100	-	-	100	%100

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة هي 31% من مجموع الأسر التي تفضل طفلين حيث توزعت هذه النسبة كالآتي:

32,89% خاصة بالأسرة النووية، في حين نجد نسبة 27,27 %من الأسر الواسعة التي تفضل إنجاب طفلين فقط.

تليها نسبة 31,57% من مجموع الأسر النووية التي تفضل ثلاثة أطفال، أما الأسرة الواسعة تراوحت النسبة لديها نفس النسبة التي تفضل طفلين و هي 27,27% . و نجد أيضا نسبة 30,26% بالنسبة للأسرة النووية التي تفضل أربعة أطفال تقابلها نسبة 18,18% الخاصة بالأسرة الواسعة التي تفضل أربعة أطفال و هي نسبة ضئيلة إذا ما قرناها بالسابقة أي التي تفضل طفلين أو ثلاثة.

أما فيما يخص تفضيل الأسر لإنجاب أكثر من 4 أو 5 فما فوق فالنسبة في الأسرة النووية قدرت بـ 3,94% ، أما في الأسرة الواسعة فهي 27,27 % وهي لا تختلف عن النسب التي قدرت فيما يخص عدد الأطفال المفضل لديها طفلين أو 3 أطفال.

هذا ما يفسر لنا أنّ الأسرة الواسعة تعيش حالة مد و جزر بين التقليدي و المعاصر.

إنّ ما نلاحظه هنا هو الصورة التي تعكس مجتمع البحث عن نمط الأسرة المفضل لدى الأسر محاولة مسايرة الأسرة الحديثة بحيث يعتبر هذا الحجم المفضل مؤشر أساسي للأسرة الحديثة في ظل التغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية.

هكذا إذن تبرز العائلة النووية على حساب الأسرة الواسعة فدراسة "بوتفنوشت" بينت بان عدد العائلات الموسعة ينقص بـ 10%كل 30سنة بينما يصاحب ارتفاع العائلات النووية بنفس النسبة و خلال نفس الفترة[1].

هكذا إذن يمكن أن نجزم أنّ الأسرة الجزائرية أصبحت نووية لكنها ليست بالطابع الغربي إذ مازالت علاقتها القرابية حتى و إن تلاشت لكنها تبقى متواجدة و لو بنسبة ضئيلة، فالاستقلال عن العائلة الكبيرة يؤدي إلى الاستقلال و تخلي عن قيم الجماعة، هنا نجد أنّ قيمة الأولاد تقلص بعدما كانت قوة عاملة و كمصدر للدخل للمجتمع التقليدي الزراعي.

فالزيادة في حجم الأسرة لها تأثير على ضبط سلوك الأطفال، فزيادة حجم الأسرة يؤدي إلى وجود صعوبات كثيرة في تنشئة الأطفال على عكس الأسر ذات الحجم الصغير أين تقل فيها هذه الصعوبات أي كلما قلّ أفراد الأسرة كلما تحسنت ظروفها المعيشية و كلما نجح الآباء و الأمهات خاصة في أداء أدوارهم التربوية ، هذا ما أكدته إجابات المبحوثين حيث ذكروا أسباب تفضيلهم لعدد قليل من الأطفال إلى صعوبة التربية و المراقبة بنسبة 41% تليها نسبة 27 % فيما يخص تلبية حاجياتهم و أخيرا ضيق السكن الذي يعتبر أيضا من العوامل الأساسية لتقليص حجم الأسرة و بالتالي تأثيره على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية و قدرت نسبة الذين أجابوا بضيق السكن بـ 16% .

هذا فالأسرة الصغيرة الحجم نجدها تتّسم بطابع المعاملات لأبنائها بالديمقراطية فيسود جو التعاون بين الأبناء و أبائهم، كذلك تقوم بمساعدتهم عاطفيا و الاهتمام بتحصيلهم الدراسي و قد يسود هذه الأسر الحماية الزائدة مما يؤدي إلى إفقاد الطفل القدرة على الاعتماد على النفس.

و ما نستنتجه هو انتشار هذا النمط الحديث من الأسر في المجتمع الجزائر بعدما كانت قديما أسر كبيرة ممتدة تضمّ عدد كبير من الأفراد قد تصل إلى 60 شخص[2] ، نجد أنّ هذا العدد الزائد من أفراد الأسرة تجعل اتجاهات الآباء تتسم بالإهمال و ذلك لصعوبة الاهتمام بأمور أطفالهم و صعوبة استخدام أساليب الضبط و حثهم على السلوك المقبول اجتماعيا، ذلك ما أوضحه موتول أنّ الأسر الكبيرة يميل سلوكهم إلى السيطرة نحو أبنائهم و خاصة الإناث

[1]. مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية، مرجع سابق، ص223

2. مصطفى بوتفنوشت العائلة الجزائرية، نفس المرجع ص78

منهم، كما تواجه مطالب أبنائهم بالعدوان و الرفض، كذلك فإن جو الحب و المساندة العاطفية تكاد تنعدم في تلك الأسر. لكن الحياة الاجتماعية اليوم تختلف عما كانت عليه نتيجة للتغيرات التي طرأت على الأسرة الحديثة و التي تفرض عليها تقلص حجمها ، و بالتالي تغير أساليب الضبط فيها.

على أيّة حال فإن عدد الأطفال أو الأفراد في الأسرة يؤثر في سلوك الأعضاء فيها، فالأسرة ذات الطفل الواحد تختلف أنماط حياتها عن الأسرة ذات الطفلين أو أكثر، فالأسرة الصغيرة أكثر اهتماما و ايجابية مع كل طفل يعكس الحال في الأسرة الكبيرة أو الواسعة.

جدول رقم (25) يوضح التركيبة الأسرية و مدى تلبية حاجاتها و طلبات أبنائها:

مدى تلبية الحاجيات / التركيبة الأسرية	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الأسرة النووية	30	%39,47	46	%60,52	76	%100
الأسرة الواسعة	13	%59,09	09	%40,90	22	%99,99
بدون جواب	02	00	00	00	02	%100
المجموع	43	%43	55	%55	100	%100

يمثل هذا الجدول مدى تلبية حاجيات و طلبات الأبناء و علاقة ذلك بالتركيبة الأسرية حيث كانت نسبة الأسر التي تحاول و تصرح بتلبية حاجيات و طلبات أبنائها بنسبة 43% من مجموع الأسر و تتوزع حسب التركيبة الأسرية كالآتي:

لدينا أعلى نسبة هي 59,09 %تمثلها الأسرة الواسعة تليها نسبة 39,47 % تمثلها الأسرة النووية و التي تصرح بتلبية حاجيات و طلبات أبنائها.

و لدينا أيضا نسبة 60,52 % تمثلها الأسرة النووية تليها نسبة 40,90 % بالنسبة للأسرة الواسعة و التي تصرح بعدم تلبية حاجيات و طلبات أبنائها.

و ما نستنتجه من خلال هذا الجدول و القراءات هو أنّ الأسرة الواسعة هي التي تقوم بتلبية حاجيات و طلبات أبنائها إذا ما قورنت بالأسرة النووية و هذا يعود إلى جو المنافسة الذي تعيشه الأسرة الواسعة و كذا تعاون الأقارب أو مشاركتهم في القيام بهذه العملية غير أن الأسرة النووية لا تحبذ ذلك، هذا لا يعني أنها لا تملك الدخل الكافي لذلك بالعكس هي تسعى

إلى توفير جميع المتطلبات المادية و المعنوية الضرورية لكن هي تقوم بكبحه حتى لا يتعود الطفل على تلبية جميع مطالبه و لا يستسهل الحياة و تحاول تعويده على عدم التبذير، أي الموازنة و الاعتدال.

لأن كما يرى الوالدين و حسب تصريحاتهما "أنّ التساهل و تلبية جميع المطالب قد يعوّد الطفل على سلوكات غير مرغوبة" هنا يمكن أن نفسر هذا أنّ الطفل عندما لا يتم تحقيق مطالبه التي تعوّد عليها قد يلجأ إلى العنف و بالتالي تظهر عدم فعالية وسائل الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، مما يؤدي صحة ما ورد في نظرية الضبط الاجتماعي من حيث أنّ العنف يظهر عندما يفشل المجتمع في وضع بعض القيود أو الضوابط الاجتماعية على أعضائها.

كما أشار كارديز إلى ذلك أنّ للضوابط أهميتها في بناء مراحل الشخصية بداية طفولة الفرد حتى مراحل نضجه العقلي، و في نفس الوقت تصبح أداة يستخدمها الفرد في تكيّفه مع المجتمع.

و بذلك تعمل الأسرة بتحديد أنماط سلوك الفرد و توعيته و توجيهه نحو السلوك المرغوب فيه حتى يقلّل من فرص الانحراف

هكذا نستنتج أنّ كلما كانت تركيبة الأسرة واسعة كلما كانت فرصة لتلبية مطالب الأبناء، و كلما كانت الأسرة ضيّقة كلما كان للأسرة القدرة على ضبط حاجيات الأبناء بعدم تلبية كل ما يطلبونه حتى لا يستسهلوا الحياة و تعويدهم الموازنة مع العلم لأنها تحاول أن تلبي لهم الحاجيات الضرورية و توعيتهم و توجيههم نحو السلوك المرغوب و تبدي من القدرة ما يؤهلها إلى استقراء التغيرات الاجتماعية و التعامل معها بما لديها من رصيد ثقافي و تربوي.

جدول رقم(26) يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بمكان بقاء الطفل في حالة عمل الأم:

التركيبة الأسرية / مكان بقاء الطفل	الأسرة النووية		الأسرة الواسعة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الجارة	05	%06,57	00	%00	05	%05
الرّوضة	25	%32,89	05	%22,72	30	%30
الأقارب	18	%23,68	02	%09,09	20	%20
مع شخص ما	10	%13,15	00	%00	10	%10
المسجد، المدرسة القرآنية	14	%18,42	11	%50	25	%25
مكان آخر	04	%05,26	01	%04,54	05	%05
بدون جواب	03	-	-	-	03	%03
المجموع	76	-	22	-	100	%100

يوضح لنا هذا الجدول مكان بقاء الطفل في حالة عمل الأم و علاقة ذلك بالتركيبة الأسرية، حيث نجد أعلى نسبة تمثلت في 30 % من مجموع الأسر التي تصرح بأخذ أبنائها إلى الروضة و دور الحضانة، حيث نجد أنّ هذه النسبة تقاسمها الأسرة النووية و الأسرة الواسعة، إذ نجد أكبر نسبة عند الأسرة النووية بـ 32,89 % مقابل 22,72 % بالنسبة للأسرة الواسعة.

و لدينا نسبة 25% من مجموع الأسر التي صرحت بأخذ أطفالها إلى المسجد أو المدرسة القرآنية حيث نجد هذه النسبة توزعت على الشكل الآتي:

حيث نجد أن أكبر نسبة و هي 50% بالنسبة للأسرة الواسعة و 18,42% بالنسبة للأسرة النووية و التي تصرح بأخذ أبنائها إلى المسجد أو المدرسة القرآنية.

و لدينا نسبة 20% من مجموع الأسر المبحوثة و التي صرحت ببقاء أو أخذ أبنائها عند الأقارب أثناء عمل الأم و توزعت هذه النسبة كالآتي:

حيث نجد اكبر نسبة احتلتها الأسرة النووية بـ 23,68 % مقابل 09,09 % بالنسبة للأسرة الواسعة و التي صرحت بأخذ أبنائها عند الأقارب في حالة عمل الأم .

و لدينا أيضا و لو نسبة قليلة تقدر بـ 05 % فيما يخص أخذ الأبناء إلى أماكن أخرى و تقاسمته الأسر كالآتي:

أكبر نسبة كانت للأسرة النووية بنسبة 05,26% ، أما الأسرة الواسعة فنسبتها قدرت بـ 04,54% .

أما فيما يخص الأماكن الأخرى كالجارة أو مع شخص ما، حيث وجدنا مع الأسر النووية لديها مربية تأتي يوميا لتتولى أمور الأطفال و هذه احتفظت بها الأسرة النووية إذ قدرت نسبة أخذ الأطفال عند الجارة بـ 06,67 % و بقاء الأطفال مع شخص ما نسبة 13,15% و هذا في حالة عمل الأم و بالنسبة للأسرة النووية دون الأسرة الواسعة.

من خلال هذه القراءات نخرج بنتيجة هي أنّ دور الحضانة أو الروضة أصبح لها دور بالنسبة للأسرة إذ أصبحت تولى لها أهمية مدركة لما توفره هذه المؤسسة من مناخ مناسب و بتهيئتها الطفل لينمو نموا متوازنا من جميع الجوانب الجسمية و العقلية و الاجتماعية و الخلقية و الروحية و تطوير إمكانياته و استعداداته و تزويده بالمعلومات و الحقائق عن الأشياء التي تدور من حوله، كما تزوده بثروة لغوية صحيحة، نفس الشيء نجده بالنسبة للمؤسسة الدينية أيضا يولى لها الآباء الاهتمام إذ تزود الطفل بمعلومات دينية و حتى عملية و هذا لما تحتله هذه المؤسسة من مكانة في الوسط الاجتماعي التربوي خاصة في الآونة الأخيرة أصبحت مؤسسة لها برنامج ليس ديني فقط أي لا تهتم بتحفيظ القرآن كما كانت في السابق لكن أصبحت تعلم أمور علمية كالمدرسة، أما البقاء في البيت فقد جاء بنسبة قليلة هذا لا يعتبر شيء نسبي لا بل بالعكس لكن الأولياء صرحوا بقاءهم في البيت لا يجعلنا نهتم بهم و يكون مهملا دون رعاية و تنشئة كاملة و وجود نقص من حيث التحصيل الدراسي هذا ما يجعل هؤلاء الأطفال يجدون صعوبات عند الدخول الأول المدرسي لأن كل شيء سيكون جديدا عليه مما جعل وزارة التربية الوطنية تفرض قسم تحضيري في كل المدارس قبل الدخول المدرسي.

هذا إذن يعني أنّ الأسرة بدأت تفقد من وظائفها التي كانت هي المسؤولة الوحيدة عليها حيث جميع الأقارب يساهمون في ذلك.

هنا تظهر أهمية أو علاقة التركيبة الأسرية بتوجيه الأطفال خاصة قبل دخولهم إلى المدرسة لكن الآن و حسب الأسر التي استجوبناها و رغم وجود أقارب في البيت أو يسكنون معا يمكن الاعتماد عليهم في مراقبة الأطفال إلا إنها أي الأسرة الواسعة تفضل

إرسال الأبناء إلى الروضة أو المسجد –المدرسة القرآنية حيث صرحت معظم الأسر أنّ "بقاءهم في البيت يسبب مشاكل و لا تستطيع مراقبتهم أو ضبطهم و تبعثهم إلى هناك أفضل من أن تبعثهم إلى الشارع" ، هنا يمكن أن نفسر أنّ هذه المؤسسات أصبحت وسائل للضبط الاجتماعي تتخذها الأسر كي تضبط سلوك أبنائهم و ما يفسر أيضا أنّ السلطة الجماعية و الوالدية تلاشت نوعا ما إذ أصبحت لا تستطيع أن نتحكم في سلوك أبنائها و تبعثهم إلى هذه المؤسسات لينضبطوا أكثر.

لدينا أيضا تفسيرا آخر هو أن العلاقات القرابية تلاشت و تراجعت نوعا ما و كل مرة نجد مؤشر يفسر ذلك بوضوح أكثر، هذا لأن في الماضي كان تعاون و تماسك بين الأقارب في تربية و توجيه الأبناء، أما الآن كل واحد مسؤول عن أبنائه حتى و إن وجدوا في نفس المسكن.

و ما يجب الإشارة إليه هو الأسرة النووية التي نجدها رغم استقلالها عن الأسرة الكبيرة نجدها تحاول التقرب إليها بترك أبنائها عند الأقارب إن سمحت الفرصة إذ ترى أنها تثق في الأقارب أكثر من الغرباء.

لكن في الأخير يمكن أن نستنتج أن التركيبة الأسرية لها علاقة وطيدة في توجيه سلوك الأبناء و التحكم فيهم أي كلما كانت الأسرة واسعة كلما صعب عليها التحكم في سلوكاتهم و ضبطهم أكثر.

جدول رقم (27)يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بنوعية أو كيفية معاملة الوالدين للأبناء في البيت:

نوع المعاملة / التركيبة الأسرية	بصرامة		كأصدقاء و بنوع من الحرية		اللامبالاة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
الأسرة النووية	13	%17,10	59	%77,63	04	%05,26	76	%100
الأسرة الواسعة	11	%50	09	%40,90	02	%09,09	22	%100
بدون جواب	02		-	-	-	-	02	%100
المجموع	24	24%	70	%70	06	%06	100	%100

بناء على المعطيات الواردة في هذا الجدول يتبين أن النسبة الكبيرة 70% من الأسر التي صرحت أنا تعامل أبنائها كأصدقاء و بنوع من الحرية بحيث نجد أن هذه الفئة تقاسمها الأسرة النووية بنسبة77,63% و الأسرة الواسعة بـ 40,90%.

و لدينا أيضا 24% ممن صرح بأنه يعاملون أبنائهم بصرامة و الفئة تتوزع حسب التركيبة الأسرية على الشكل الآتي:

حيث نجد أنّ أكبر نسبة هي 50% ممثلة في الأسرة الواسعة المصرحة باستعمالها لأسلوب الصرامة تليها نسبة 17,10% من الأسرة النووية و التي تستعمل أسلوب الصرامة.

أما الأسلوب الأخير المتمثل في اللامبالاة فنجد أن نسبته بلغت 6 %و توزعت بين الفئتين كالآتي:

إذ نجد أن أكبر نسبة تمثلتها الأسرة الواسعة بـ 09,09% أما الأسرة النووية فنسبتها بلغت 05,26%.

من خلال القراءة السابقة للجدول يمكن أن نقول أنّ هناك علاقة وطيدة بين التركيبة الأسرية و أسلوب المعاملة أو الضبط الاجتماعي و ذلك من خلال ما بلغته النسب للأسرة النووية التي ترى بأنها تعاملهم كأصدقاء و بنوع من الحرية في المرتبة الأولى ثم تأتي الشدة و الصرامة و في الأخير اللامبالاة بنسبة قليلة جدا إذا ما قورنت بالأسرة الواسعة أين نجدها مازالت تعامل الأبناء بشدة أكثر ثم كأصدقاء و بعد ذلك و في الأخير باللامبالاة ة هي كذلك بنسبة قليلة جدا، هذا أن الأسرة النووية جعلت أسلوب الصداقة و الحوار أفضل أسلوب وسيلة تربوية فعالة في عملية توجيه الأطفال حتى بالنسبة للأسرة الواسعة رغم أنها فضلت أسلوب الشدة و الصرامة في المعاملة إلا أنها قريبة جدا إلى معاملة أبنائها كأصدقاء فهي بين الأسلوبين تتخذهما بالتوازن استطعنا القول بذلك، حتى لا ينحرف الأطفال و هذا ما يوحي إلى تطور التصور الذهني للآباء بالرغم من تواجدهم مع الأقارب لأن سابقا كان ذلك مستحيلا أي يشعر بعقاب من طرف الأقارب إن لم يكن متسلطا على الأبناء أما الآن نجد أنّ الذهنيات تغيرت و تطورت حسب تصريحاتهم و موافقتهم التي ترى أنّ أبناء اليوم أبناء عصرهم يجب أن تعاملهم حسب الوقت الذي نحن فيه، و الشدة و الصرامة لا يولد إلا العنف و الصراع بين الوالدين و الأبناء لذا يجب معاملتهم كأصدقاء حتى يعم التفاهم هذا ما

يخلق التفاعل الدائم بين الوالدين و الأبناء و هذا ما يزيل الغموض و يوصل إلى كشف بعض الحقائق الغائبة عن ذهن الأولياء المتعلقة بحياة أطفالهم.

كما أكدت البحوث و الدراسات النفسية و الاجتماعية أنّ لأساليب المعاملة الوالدية علاقة بالتكيف النفسي و الاجتماعي للطفل لأن الأسرة كوحدة اجتماعية لا تهدف إلى تلقين المراهق القيم و المعايير الاجتماعية فقط بل تحاول كذلك تعليمه الامتثال لضوابط النظام الاجتماعي لأنها همزة وصل بين طموحاته و ظروف الواقع المعاش[1].

فالأسر التي يسودها و تحاول أن تحتفظ بتوازن حكيم بين الحرية و الضبط فهي التي تخرج أشخاص أسوياء، أما الأسر التي تغرس في نفوس الأطفال اتجاهات الكراهة و الحقد و الخوف و الإهمال فهي التي تخرج للحياة بحافل المنحرفين و الجانحين و المعقدين.

جدول رقم(28) يوضح مدى تقبل الاختيارات الشخصية للأبناء و علاقته بالتركيبة الأسرية:

التركيبة الأسرية / الاختبارات الشخصية للأبناء	الأسرة النووية		الأسرة الواسعة		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	العدد	النسبة
الرضـــا	08	%10,52	02	%09,90	02	-	10	%10
الرفض	11	%14,47	04	%18,18	00	-	15	%15
التدخل و التشجيع	55	%72,36	15	%68,18	00	-	70	%70
اللامبالاة	02	%02,63	01	%04,5	00	-	03	%03
المجموع	76	%100	22	%100	02	-	100	%100

يتضح من خلال هذا الجدول المبين لمدى تقبل الاختبارات الشخصية للأبناء و علاقته بالتركيبة الأسرية و الذي كشف عن النتائج الآتية:

أنّ أكبر نسبة 70% من الأسر التي صرحت بالتدخل و التشجيع في تقبل الاختبارات الشخصية للأبناء و هذه النسبة تقاسمها الأسر كالآتي:

نجد أكبر نسبة و هي 72,36% تمثلها الأسرة النووية بمحاولتها التدخل و التشجيع في تقبل اختبارات أبنائها، تليها نسبة 68,18% من الأسرة الواسعة.

[1]. ذكاء الحر – الطفل العربي و ثقافة المجتمع، دار الحداثة للطباعة و النشر بيروت، 1984 ص25

لدينـا نسبـة 01% من الأسرة المبحوثة التي صرحت بالرفض للاختبارات الشخصية للأبناء و تتوزع هذه الفئة على الشكل الآتي:

أكبر نسبة تمثلها الأسرة الواسعة بـ 18,18% و تليها نسبة 14,47 % من الأسر النووية التي ترى أنها تقابل اختبارات الشخصية لأبنائها بالرفض.

و لدينا نسبة 10% من الأسر التي ترى أنها ترض بالاختبارات الشخصية لأبنائها إذ توزعت هذه النسبة بين الأسرة النووية بنسبة 10,52% و نسبة 09,9 %عند الأسرة الواسعة.

أما الفئة الأخيرة و القليلة ترى أنها لا تبالي في اختبارات أبنائها الشخصية و ذلك بنسبة قليلة و قدرت بـ 03% فقط توزعت بين التركيبتين النووية بـ 02,63% و الواسعة بـ 04,5%.

و في هذا الجدول بعد القراءات التي قمنا بها تبين أنّ الأسر سواء من فئة الأسرة النووية أو الأسرة الواسعة تعمل على التدخل و التشجيع فيما يخص الاختبارات الشخصية للأبناء حتى و إن كان الابن كبيرا في السن فيعني ذلك أنّ الوالدين يبقون بصدد تربية و توجيه الأبناء فهم دائما في مراقبة و ضبط مستمر.

فالأطفال يحتاجون إلى الحرية في نموهم كما يحتاجون إلى الضبط حتى يتعلموا كيف يعيشون مع الآخرين و يتضح لديهم الضمير الذي يميّز بين الخير و الشر، فإذا لم يحبذ الأطفال القواعد التي يجب أن يلتزموا بها فإنهم غالبا ما يقابلون مشاكل.

و من حق الطفل أن نصارحه بأسباب الأمور التي نضطره إلى أدائها رغما عنه، و هذا ما جعل الوالدين و معظمهم يختارون التدخل و التشجيع، أي أنهم يحاولون الإيضاح لأطفالهم أنهم يهتمون بالأمور التي يقومون بها و أنهم إلى جانبهم هنا و حينما يدرك الطفل أن الوالدين إلى جانبه و حين يعارضون فلمصلحتهم و ليس لمجرد المعارضة، هنا نجد الأطفال يقومون بما ينصحهم به الوالدين. " فإذا شرحت للطفل كيف يؤذيه سلوكه هذا و يؤذي معه الآخرين فإنه لن يجد صعوبة ما في فهم الحدود التي نقيمها له"[1]

[1]. أليس ويترمان – التربية الاجتماعية للأطفال تر: د.فؤاد البهي السيد سلسلة دراسات سيكولوجية، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1959، ص57

في هذا الصدد صرح كذلك الوالدين المبحوثين أنّ عملية التدخل ضرورية في الاختبارات الشخصيـة للأبنـاء لكـن بالتشجيع و التفاهم و الحوار بالنسبة لكلتا الفئتين أي الأسرة النووية و الأسرة الواسعة و ذلك لإبعاد كل انزلاقات و انحرافات الأبناء.

أما اتجاه الوالدين للرفض فيما يخص تقبل الاختبارات الشخصية للأبناء، نجد في الأسرة النووية و الواسعة جاءت النسب متقاربة أي كلتا الفئتين متساوية و إجاباتها متقاربة هذا ما يفسر و يعني أنّ سلوك الوالدين عرف تطورا، هذا يؤكد أنّ الوالدين دائما في مراقبة الأبناء قصد ضبطهم باستمرار قصد الحفاظ على التوازن الاجتماعي للأسرة و محافظة على القيم الأسرية لذا أخذت وسيلة الرفض كأساس لها في عملية الضبط و المراقبة لكن تبقى النسبة ضعيفة في جدول إذا ما قورنت بالأسلوب السابق، كذلك الفئة التي ترى بالرضا و اللامبالاة فهي الفئات الضعيفة في الجدول و بالتالي فعملية تقبل الوالدين الاختبارات الشخصية لأبناء جعلها الآباء كذلك من الأساسيات التربوية للأسرة.

جدول رقم (29) يوضح التركيبة الأسرية و أثرها على مدى الالتزام بالآداب العامة:

الالتزام بالآداب العامة / التركيبة الأسرية	الخوف من الأب		الخوف من الأم		الخوف من الأب و الأم		الخوف من الأخ الأكبر		الخوف من كلام الجيران		الخوف من عقاب الله		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة النووية	10	%10	03	%03	30	%30	00	00 %	00	00 %	33	%33	76	100 %
الأسرة الواسعة	-	-	00	-	09	%09	00	00 %	02	%02	07	%07	22	100 %
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	00	00 %	-	-	-	-	02	100 %
المجموع	10	%10	03	%03	39	39 %	00	00 %	02	02 %	40	40 %	100	100 %

يتضح من خلال هذا الجدول المبيّن للتركيبة الأسرية و أثرها على مدى الالتزام بالآداب العامة و التي كشفت عن النتائج الآتية:

لدينا أكبر نسبة و هي 40% من الأسر المبحوثة صرحت بالالتزام بالآداب العامة يعود إلى الخوف من عقاب الله و تتوزع هذه الفئة كالآتي:

لدينا أكبر نسبة و هي 43,42 % تمثل الأسرة النووية تليها 31,81 %من الأسرة الواسعة.
لدينا نسبة 39 % من الأسر التي صرحت بأن الالتزام بالآداب العامة يعود إلى الخوف من الأب و الأم و هذه النسبة توزعت على الأسرة الواسعة بـ 40,90 % و الأسرة النووية بـ 39,47%.
و لدينا نسبة 14 % من الأسر التي صرحت بأن الالتزام بالآداب العامة يعود إلى الخوف من الأب و تقاسمتها الأسر بـ 18,18 %عند الأسرة الواسعة و 13,15 %عند الأسرة النووية.
و في الأخير الفئات التي صرحت بالخوف من الأم أو من كلام الجيران فتقاسمته الأسر و بنسب قليلة جدا بالنسبة للخوف من الأم احتفظت بها الأسرة النووية بنسبة 03,94%، أما الخوف من كلام الجيران احتفظت به الأسرة الواسعة بـ 09,09%.
و ما نستنتجه من خلال هذه القراءات هو أن الأسر تعتمد كثيرا على التربية الخلقية و هذا ما تعكسه طبيعة الثقافة التربوية للأسرة الجزائرية، و هذا نجده في الأسر النووية و الأسر الواسعة، و هذا لأن أهمية دور التربية تكمن في التأكيد على القيم و المبادئ الدينية لتصبح كموجبات لسلوكه في تعامله مع غيره في المجتمع و هذا بدوره يعمل على تحقيق التوازن في شخصية الفرد مما يساعده على تكيفه في المجتمع و لما تؤكد الأسرة على القيم و المبادئ و المتطلبة اجتماعيا لنجاح الفرد في قيامه بدوره في المجتمع و هذا لا يؤدي فقط إلى التوازن بل يؤدي بدوره إلى الضبط الاجتماعي و ذلك بمساعدة الطفل على تكوين الضمير، وبذلك يصبح الضبط داخليا إذ تكون الرقابة الداخلية هي المحددة لسلوكه و تصرفاته و بذلك يصبح عدم خروجه على المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه ليس خوفا من السلطة الخارجية إنما موجه من قبل سلطة داخلية محددة لسلوكه في المجتمع مما يساعد على تماسك المجتمع و استقراره[1]، لهذا نجد الوالدين يولون الاهتمام للقيم الأخلاقية و الدينية في توجيه سلوك أبنائهم بالدرجة الأولى.
ثمّ تأتي سلطة الوالدين في ضبط سلوك الأبناء إذ نجد الأسر تصرح بأنّ الالتزام بالآداب العامة تعود إلى الخوف من الأب و الأم و هذا في المرتبة الثانية كما رأينا الجدول هذا إن دلّ على شيء إنما يدل على تطور الأسرة الواسعة أو أنّ التركيبة الأسرية ليس لها تأثير على

[1]. سميرة أحمد السيد، مرجع سابق ص150

مدى الالتزام بالآداب العامة إذ أصبحا الوالدين هما المسؤولان عن الأسرة و توجيه سلوك الأبناء ليس كما كانت في السابق تعود إلى الأب باعتباره صاحب السلطة داخل الأسرة أو تعود إلى كبير العائلة كالجد أو العم أو الخ الأكبر لكن الآن في الأوضاع الحالية تعود للوالدين فقط دون تدخل الأقارب في هذا الشأن و حتى و لو وجدنا في بعض الحيان تعود إلى الأب و لكنها بنسبة ضئيلة حتى التي ترى أن الالتزام بالآداب العامة تعود إلى الخوف من كلام الجيران أو الأخ الأكبر ... و هذا بنسب قليلة جدا و هذا يعني أنّ الأسر بدأت تعرف أسلوبا جديدا في فرض سيطرتها على أفرادها إذ بدأت تعرف استقلالية نوعا ما من القيود المفروضة عليها قديما كما في الأسرة التقليدية.

جدول رقم (30) يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بموقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة:

موقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة / التركيبة الأسرية	خروج من المألوف		عدم الاحتشام		كل واحد حر في سلوكه		سلوك ضروري للتحضّر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة النووية	06	%07,89	05	%06,57	25	%32,89	40	%52,63	76	%100
الأسرة الواسعة	05	%22,72	05	%22,72	02	%09,09	10	%45,45	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	11	%11	10	%10	%27	%27	50	%50	100	%100

يبين لنا هذا الجدول التركيبة الأسرية و علاقتها بموقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة، إذ نلاحظ من خلال ذلك أنّ اكبر نسبة عادت في المقام الأول إلى الأسر التي أجابت بأنه سلوك ضروري للتحضر بـ 50%، و لما حاولنا معرفة علاقة ذلك بالتركيبة الأسرية وصلنا إلى:

أكبر نسبة عادت للأسرة النووية بـ 25,63% تليها الأسرة الواسعة بـ 45,45%، هذا ما يسمح لنا القول أنّ الذهنية الجزائرية عرفت تطورا بفضل تأثيرات عملية التحضر.

إلى جانب هذا و في المرتبة الثانية نلاحظ نسبة 27% و التي عادت للفئة التي ترى أنّ كل واحد حر في سلوكه أي أنّ إتباع الحياة العصرية هو اختيار شخصي على حدّ تعبيرهم "كل إنسان حر". فالأفراد مخيرين في إتباع السلوك الذي يناسبهم في حياتهم، فهم ليسوا مرغمين

على إتباع نمط سلوكي معين، هذا ما استنتجناه عند الأسر النووية بـ 32,89% و بنسبة 09,09% عند الأسرة الواسعة.

أما موقف الوالدين الذين يرون أنّ من يتبع الموضة خروج من المألوف فنسبتها 11% و الذين أجابوا بـ "عدم الاحتشام فنسبتها بلغت 10% و إذا ربطنا بالتركيبة الأسرية وجدنا أنّ الأسرة الواسعة بلغت نسبتها بالنسبة للإجابتين بـ 22,72% و بالنسبة للأسرة النووية فنسبتها بلغت 07,89% بالنسبة لخروج من المألوف و 06,57% بالنسبة للموقف الذي يرى أنّ إتباع الموضة هو عدم الاحتشام.

من هذا المنطلق نفهم أنّ الضوابط الاجتماعية التي كانت تحكم الأسرة التقليدية و تمثل الضمير الجمعي في المجتمع أو الأسرة التقليدية أصبحت تعرف طريق أو نوع آخر بحيث تطورت الذهنيات و عقليات الأفراد و سلوكياتهم نحو أنماط سلوكية و فكرية ذات طابع تحرري فرداني. هذا ما لاحظناه عند الأسر النووية.

أما الأسر الواسعة مازالت تستند على العادات و التقاليد باعتبارها تتبع الموضة خروج من المألوف و عدم الاحتشام محاولة هي كذلك مسايرة التحضر في بعض المواقف.

نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ التركيبة الأسرية لها أثر واضح على موقف الوالدين في اتخاذهم التحضّر كأسلوب و سلوك ضروري للتحضر، غير أنّ في الأسرة الواسعة ترى في تلك السلوكات و الممارسات خروج من المألوف و عدم الاحتشام.

و مثل هذه المواقف منبعه سيرورة عملية التحضر و أساليب التحضر التي عرفها المجتمع الجزائري و بالتالي تأثيرها على الأسرة و ذهنياتها و ممارساتها.

جدول رقم(31) يوضح أساليب الضبط المتبعة من طرف الوالدين للحفاظ على العادات و التقاليد و علاقتها بالتركيبة الأسرية:

أساليب الضبط المتبعة لتلقين العادات و التقاليد / التركيبة الأسرية	التشدد و القسوة		التشجيع والتحفيز		التسامح و الليونة		اللامبالاة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة النووية	03	%03,77	31	%39,01	20	%25,15	04	%05,03	58	%100
الأسرة الواسعة	08	%38,93	04	%19,46	02	%09,73	01	%04,86	15	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	11	%11	35	%35	22	%22	05	%05	75	%100

ملاحظة:
فبل القيام بتحليل هذا الجدول نود أن نشير إلى ملاحظة مهمّة و هي:
أننا قمنا باستجواب الوالدين من موقفهم من العادات و التقاليد، أبدوا موقفا إيجابيا حيث كانت نسبة الأسر المستجوبة التي أجابت بأنها تحرص على العادات و التقاليد و مراعاة بنسبة 73%، أما الفئة التي أجابت بـ "لا" فنسبتها 27%.
هذا يعني و حسب تصريح الوالدين أنّ "الإنسان الحالي يجب أن ينشأ على التوافق بين العـادات و التقاليـد و بيـن التحضر حتى يحقق توازن في سلوكاته" أي هناك بعض العادات و التقاليد لا يمكن أن نتخلى عنها. و ما لفت انتباهنا هو الأساليب التي يتبعها الوالدين قصد مراعاتها بربطها بمتغير التركيبة الأسرية لمعرفة ما عليها من تأثير. و هذا ما يتضح من خلال هذا الجدول مع العلم أنّ النسبة المئوية محسوبة طبعا بالنسبة للمجيبين بـ نعم.

تعليق:
يمثـل هـذا الجدول المقابل أساليب الضبط التي تتبعها الأسرة الجزائرية الحالية قصد الحفاظ و التمسك بالعادات و التقاليد حيث تتغير حسب التركيبة الأسرية، حيث كانت أكبر نسبة فيه هي 35% و التي عادت في المرتبة الأولى للأسرة النووية بـ 39,01% و التي أجابت بأنها تستعمل أسلوب التشجيع و التحفيز تليها الأسرة الواسعة بـ 19,46%
بعد ذلك نجد نسبة 22% و التي تمثلها فئة الأسر التي أجابت أنها تستعمل أسلوب التسامح والليونة و التي عادت في المرتبة الأولى للأسرة النووية بـ 25,15% تليها الأسرة الواسعة بـ 09,73%.
أما أسلوب التشدد و القسوة فنسبته بلغت 11% و الذي عاد بنسبة 38,93% للأسرة الواسعة مقابل 03,77% عند الأسرة النووية.
أما أسلوب اللامبالاة نجده يمثل أقل نسبة في الجدول بـ 05% هذا لأن الوالدين يرون في ذلك انعدام المسؤولية من طرفهم و ذلك ما يتنافى و العادات و ديننا الذي يوجب و يحثّ على تربية الأبناء و تولي أمورهم.
من حيث البيانات الواردة في الجدول السابق يتبين أنّ غالبية الأسر تستعمل أسلوب التشجيع و التحفيز ثمّ أسلوب التسامح و الليونة لامتثال الأبناء للعادات و التقاليد مما قد يشير إلى أنّ أسلوب الشدة و القسوة قد عرف تراجع خاصة في الأسرة النووية التي ترى " بأنّ القسوة

تولد النفور و التمرد خاصة مع الجيل الجديد الذي يتأثر كثيرا بوسائل الإعلام التي تلقنه قيم جديدة" و تبني الوالدين لهذه الأفكار و التصورات ما هو إلا دليل على محاولة الآباء تبني أفكار و تصورات تتوافق و الظروف الاجتماعية.

إلا أننا نجد في الأسرة الواسعة تستعمل إضافة إلى التشجيع و التحفيز نجدها تستعمل أسلوب القسوة و الشدة لأن الضبط الاجتماعي داخل هذه الأسرة يعمل من خلال العادات و التقاليد و الأخلاق قصد نقلها من جيل إلى آخر، لأن حسب تصريح عدد معتبر من الأسر الواسعة أنّ الناس في هذا الوقت لا يراعون العادات و التقاليد لأن هناك تطور و تغير راجع لوسائل الإعلام خاصة القنوات الأجنبية.

و بهذا فهذه الأسر تود التمسك أكثر بالعادات و التقاليد رغم أنها مدركة للأوضاع الحالية كثرا من الناس لا يراعون العادات و التقاليد لذا ترى باستعمال أسلوب التحفيز و التشجيع حتى يعود الناس إلى القيم الأصلية.

بهذا يمكن أن نستنتج أنّ التركيبة الأسرية لها علاقة قوية على إتباع أسلوب الضبط الاجتماعي المناسب لها، فالأسرة النووية تميل أكثر إلى التسامح و التشجيع هذا ما يجعلنا نقول أنّ هذا التراخي و التسامح يعود أو استجابة للتطور الاجتماعي مع العلم أنّ العادات و التقاليد ذات أثر كبير في السلوك، و يبدو في اللباس و طرق المعيشة و المجالات الاجتماعية كالتحية و الزيارة و العزاء و الزفاف و ما إلى ذلك، و هذه العادات تتطور بتطور المجتمع و تتغير بتغيره و خير مثال على ذلك حيث سئل الإمام الشافعي رضي الله عنه حين عدل مذهبه و جدده لما دخل مصر و يقول لما و يقول لما سئل عن ذلك "رأيت فيها ما لم أره في غيرها".

و من هنا نصل إلى أنّ من خلال نواهي الوالدين و رخصها تتثبت في الطفل مقويات السلوك، فيعرف المقبول منه و المستنكر.

جدول رقم(32) يوضح التركيبة الأسرية و علاقة بموقف الوالدين في حل المشاكل التي تحدث بين الناس:

موقف الوالدين من حل المشاكل بين الناس / التركيبة الأسرية	عن طريق التراضي		عن طريق مجلس عرفي		السلطات		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	العدد	النسبة
الأسرة النووية	42	%55,26	06	%07,89	28	%36,84	76	%100
الأسرة الواسعة	08	%36,36	08	%36,36	06	%27,27	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	50	%50	14	%14	34	%34	100	%100

من خلال هذا الجدول الذي يوضّح تصور الوالدين لكيفية حل المشاكل التي تحدث بين الناس و علاقة ذلك بالتركيبة الأسرية إذ وصلت أكبر نسبة مئوية فيه 50% و التي عادت إلى الفئة من الوالدين الذين أجابوا بحل المشاكل بين الناس عن طريق التراضي و توزّعت حسب التركيبة الأسرية كالتالي:

لدينا أكبر نسبة 55,26% صرحت بحل المشاكل عن طريق التراضي و هي الأسر النووية، تليها نسبة 36,36% من الأسر الواسعة.

كما نقرأ نسبة 34% من الأسر المبحوثة التي أجابت أنها ترى في حل المشاكل بين الناس عن طريق السلطات و تتوزع هذه الفئة على الشكل التالي:

أكبر نسبة مثّلتها الأسر النووية بـ 36,84% تليها نسبة 27,27% عند الأسر الواسعة.

أما الحل الثالث الذي يتمثل في حل المشاكل عن طريق مجلس عرفي نسبته بلغت 14% و التي توزعت حسب التركيبة الأسرية كالآتي:

نقرأ أنّ نسبة 36,36% عادت للأسر الواسعة التي ترى بأن حل المشاكل التي تحدث بين الناس يجب أن تكون عن طريق مجلس عرفي تليها الأسرة النووية بـ 07,89% .

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول أنّ الأسر جعلت حل المشاكل عن طريق التراضي من أفضل الوسائل الفعّالة في حلّها و تجنبا للوقوع في مشاكل لذا يتوجّب الأخذ بالمناقشة و الحوار و التفهّم ذلك أنه من ضروريات معالجة المشاكل في المجتمع لأن حسب

إجابة المبحوثين يستوجب النظر في أسباب ذلك الفعل أو السلوكات التي أثارت المشكل لأن حسب تصريحهم وراء كل مشكل أسباب و غايات اجتماعية.

و إذا لم يحل المشكل سنلتجئ إلى السلطات لأنها الأقوى و تعمل على حسم المشكل و حله نهائيا و قانونيا، و هذا ما يعني تطور الذهنية للأسرة الجزائرية باتخاذها ضوابط رسمية كالقانون "السلطات" لحل المشاكل بين الناس عكس ما كانت عليه الأسرة التقليدية التي كانت جل المشاكل تحل عن طريق المجلس العرفي الذي كان يمثل القوة الضابطة و التي يتمثل لها الفرد بحكم تأثيراتها على أفراد المجتمع بإصدارها للقوانين الاجتماعية و الأخلاقية و حتى السياسية. هذا ما نجده عند الأسرة الواسعة التي مازالت نوعا ما متمسكة بهذا النظام الجمعي غير أنّ الأسرة النووية تميل أكثر إلى الفردانية باتخاذها موقف في حل السلطات عن طريق التراضي أي بالمناقشة ثمّ اللجوء إلى السلطات في المرتبة الثانية. أما الأسرة الواسعة فترى بأن حل المشاكل يكون عن طريق التراضي و المجلس العرفي في نفس المرتبة الأولى و أقل درجة و في المرتبة الأخيرة عن طريق السلطات هذا يعني أنّ السلطات "القانون" قد أصبح شيئا مهما في الوقت الحاضر كما أنه أصبح ضرورة ملحّة في الضبط الاجتماعي إذ لم يستطع الأفراد حل مشاكلهم فيما بينهم بالود و التراضي و حسب ما يقضي به العرف و تؤيده التقاليد الموروثة، ففي هذه الحالة يكون الالتجاء إلى السلطات أمرا لا مناص منه، فيكون حكم القانون حاسما يخضع الجميع لقضائه دون مناقشة.

و لذلك تقل سلطة الجماعة على الفرد فيفعل بذلك كل إنسان ما يريد أن يفعله دون مراعاة الجماعة و دون حساب للآخرين مما يضعف الضبط الاجتماعي الغير رسمي و القائم على العلاقات القرابية و على أساس احترام القيم و العادات باستنارها على القانون في حل النزاعات و المشاكل و هذا في الأسرة النووية.

و ما نستخلصه من البيانات الإحصائية يتبين لنا أنّه كلما ضاقت نسبة الأسرة النووية كلما أصابها الذبول فيما يخص العادات و التقاليد و ميلها إلى اتخاذ أساليب الضبط الرسمية المتمثلة في القانون الوضعي في حين تميل الأسرة الواسعة إلى أساليب الضبط الغير رسمية المتمثلة في القانون العرفي و قوة الأدوار القرابية من خلال مجلس عرفي.

جدول رقم(33) يوضح رأي الوالدين في أسلوب العقاب و دوره في تفادي الانحرافات و علاقته بالتركيبة الأسرية:

رأي الوالدين في أسلوب العقاب / التركيبة الأسرية	نعم		لا		بدون جواب	المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	-	التكرار	النسبة
الأسرة النووية	57	%75	19	%25	-	76	%100
الأسرة الواسعة	15	%68,18	07	%31,81	-	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	70	%70	28	%28	-	100	%100

يمثل هذا الجدول رأي الوالدين في أسلوب العقاب و دوره في تفادي الانحرافات و علاقة ذلك بالتركيبة الأسرية حيث نجد أنّ أعلى نسبة هي 70% حيث عادت للأسر المبحوثة التي لها موقف إيجابي من أسلوب العقاب في تفادي الانحراف حيث أجابت بـ "نعم" و تتوزع حسب التركيبة الأسرية كالتالي:

لدينا أكبر نسبة و هي 75% و التي تمثلها الأسرة النووية مقابل 68,18% عند الأسرة الواسعة.

في حين نجد 28% عند الفئة التي أجابت بـ "لا" حيث عادت أكبر نسبة فيها للأسرة الواسعة بـ 31,81% أما الأسرة النووية فنسبتها بلغت 25%.

إنّ أبرز ما تشير إليه نتائج الجدول المقابل هو الموقف الايجابي للوالدين في استخدام العقاب من أجل ضبط و حماية الأبناء من الانحرافات.

فمن أجل تحقيق الأسرة لأهدافها التربوية، لا بدّ و أن تتبع الأسلوب الذي تراه مناسبا لذلك في التأديب و تقويم السلوك و غرس القيم، فالأسرة دوما تسعى إلى أن يكون أبناؤها أفضل منها في حياتهم، و تتجلى ذلك في نوع العقوبات التي تمارسها على الأبناء لتقويم سلوكهم عندما يسلكون سلوكات غير مرغوبة.

فالعقاب يكون حسب السلوك الذي يسلكه الابن قد يكون معنوي أو مادي كما هو في الجدول ( ) الذي يوضّح لنا مدى استعمال الأسر للضرب، حيث اتضح لنا أنّ العقاب يكون تدريجي أي إذا لم يكن عن ما نهى و حذر منه يكون العقاب المادي حليفه كما صرّح بعض الوالدين "العصا لمن عصى" فالعقاب المادي حسب اعتقاد الأسر كأسلوب تقليدي لدى الأسرة

الجزائرية هو الأسلوب الأنجع و الأساسي في عملية التربية. نفس الموقف توصلنا إليه لما أدخلنا متغير المستوى التعليمي على متغير الضرب حيث كانت النسب المئوية متقاربة بين الأسر و بين المستويات التعليمية.

هذا ما نستنتجه هنا في الجدول أنّ النسب متقاربة بين الأسر في اتخاذها أسلوب العقاب للصدّ للانحراف، فمتغير التركيبة الأسرية لم يكن لها التأثير الكبير على رأي الوالدين في أسلوب العقاب، و هذا ما يؤكد أيضا و في مقام آخر أنّ مسألة أسلوب العقاب هي مسألة ثقافية تدخل في عادات و تقاليد الأسرة التي هي متشابهة.

جدول رقم (34) يوضح التركيبة الأسرية و علاقتها بموقف الوالدين إزاء الممارسات الدينية:

موقف الوالدين من الممارسات الدينية / التركيبة الأسرية	نعم		لا		بدون جواب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة النووية	38	%50	38	%50	-	-	76	%100
الأسرة الواسعة	14	%63,63	08	%36,36	-	-	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	52	%52	46	%46	02	-	100	%100

بسؤالنا الأسر المستوجبة عن موقفها من الممارسات الدينية و هل تستعملها لضبط سلوك الأطفال أجاب 52% من مجموع الأسر "نعن" أي أنها تستعمل الضابط الديني للتحكم في سلوك أبنائها و تتوزع حسب التركيبة الأسرية كالتالي:

لدينا أكبر نسبة و هي 63,63% و التي عادت في المقام الأول للأسرة الواسعة تليها الأسرة النووية بـ 50%.

أما بالنسبة للأسر التي أجابت أنها لا تمارس الضبط و الضغط فيما يخص الممارسات الدينية و التي أجابت بـ "لا" حيث بلغت نسبتها 46% و التي عادت في المرتبة الأولى للأسرة النووية بـ 50% مقابل 36,36% عند الأسرة الواسعة.

تكشف لنا البيانات الواردة في الجدول السابق على أنّ غالبية الأسر تمارس ضغط و ضبط فيما يخص الممارسات الدينية باعتباره "الدين" من أهم الأدوات التي يعمل من خلالها الضبط الاجتماعي، فهو وازع اجتماعي عظيم و هو الذي يضع أسس الأخلاق و الفضائل.

كما يتضح أيضا أنّ غالبية الأسر تقوم بتوجيه أطفالها نحو الممارسات الدينية كانت متمثلة في الأسرة الواسعة.

أما الأسرة النووية جاءت إجابتهم بالتوازي نصف العينة أجاب بنعم و النصف الآخر أجاب بـ لا، عكس غالبية الوالدين في الأسرة الواسعة التي أجابت بأنها تضغط على الممارسات الدينية مما يؤكد الفرض الذي تم صياغته لهذه الدراسة و الذي مؤداه "أن أساليب الضبط الاجتماعي تختلف حسب التركيبة الأسرية أي كلما كانت تركيبة الأسرة ضيقة كلما كان الضبط الاجتماعي الممارس متسامح.

ويمكن تفسير هذه النتيجة السابقة على اعتبار أنّ الضابط الاجتماعي الديني قد يعرف أساليب أخرى عكس الأسرة التقليدية التي كانت تأخذه بشدّة و تعتمد عليه في تنظيم أمورها و تحقيق التماسك و التوازن داخلها.

فالأسر التي ترغب أبناءها القيم الدينية و الروحية باعتبارها أساسا ليكونوا أفراد صالحين في مجتمعهم هذا ما ذهب إليه أغلبية المبحوثين الذين أجابوا بالإيجاب أنّ "القيم الدينية أساسية في عملية توجيه الطفل، لأن تعويد الطفل عل المراقبة الإلهية تجعله يتفادى الأخطاء".

من هنا نفهم أنّ الأسرة ترى في الدين ذلك الضابط الذي يوجه الأبناء إلى الطريق الصحيح بمساعدته على القيام بدوره المطلوب منه لأن التمسك بتعاليم الدين يقوم بعملية الضبط الاجتماعي و بالتالي يكون فيه الضمير الذي يعمل ضبط أخلاقي يحدد تصرفاته دون الخوف من السلطة الخارجية.

فالدين إذن يعتبر من أساسيات الأسرة الجزائرية و جزء من الثقافة التربوية للأسرة ككل رغم قوته و ضعفه حسب اختلاف الأسر.

جـدول رقـم(35) يوضح موقف الوالدين من العلاقة التي يجب أن تربط الوالدين بالأبناء وعلاقتها بالتركيبة الأسرية:

موقف الوالدين من العلاقة / التركيبة الأسرية	يجب على الأطفال أن يخافوا آباءهم		يجب على الأطفال أن يحترموا آباءهم		يجب على الأطفال أن يتناقشوا مع آباءهم		بدون جواب	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	-	ك	%
الأسرة النووية	11	%14,47	31	%40,78	34	%44,73	-	76	%100
الأسرة الواسعة	07	%31,81	09	%40,90	06	%27,27	-	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	18	%18	40	%40	40	%40	02	100	%100

يوضح هذا الجدول موقف الوالدين من العلاقة التي يجب أن تربط الوالدين بالأبناء، حيث أجاب الوالدين أنها يجب على الأطفال أن يناقشوا مع أبنائهم بـ 40% نفس النسبة بلغتها الأسر التي أجابت أنها يجب على الأطفال أن يحترموا آباءهم و توزعت حسب التركيبة الأسرية كالآتي:

لدينا أكبر نسبة و هي 44,73% عادت في المرتبة الأولى للأسرة النووية حيث أجابت و أكدت على المناقشة و الحوار بين الوالدين و الأبناء مقابل 27,27% عند الأسرة الواسعة. أما فيما يخص الموقف الثاني الذي يؤكد على الاحترام بين الآباء و الأبناء فالنسبة كانت متقاربة إذا لم نقل نفسها بين الأسرة النووية التي بلغت نسبتها 40,78% و الأسرة الواسعة بـ 40,90% لأن غرض الأسر في الحقيقة هو توجيهي و تربوي أكثر منه قمعي و فرضي.

أما الموقف الثالث الذي يرى بأنه يجب على الأطفال أن يخافوا آباءهم قدرت نسبته بـ 18% حيث عادت إلى الأسرة الواسعة بـ 31,81% مقابل 14,47% عند الأسرة النووية.

من خلال هذه البيانات الواردة في الجدول نلاحظ أن الأسرة الجزائرية الحالية مازالت متمسكة بقيمة الاحترام، حيث ترى بأنه من أساسيات التربية داخل الأسرة فهي التي يتوجب على الأبناء الامتثال لها و التعود عنها حيث صرحت الأسر أن "الاحترام و التقدير للوالدين قيم ضرورية في إطار التربية الحسنة و الصحيحة"، هذا ما يفسر أنّ الأسرة الجزائرية بدأت تعرف نوعا من المرونة رغم تبنيها للقيم التنشئوية التقليدية التي كانت تتبناها الأسرة الجزائرية المتمثلة في الاحترام إلى جانب ذلك أن الأسرة ترى أنّ الأبناء يجب أن يناقشوا

آباءهم هذا ما يؤكد المعاملة السوية التي تهدف إلى التفاهم بين الطرفين خاصة في الأسرة النووية أين تعرف عدد قليل من الأبناء أين يسود جو الديمقراطية، كما أكدت بعض الدراسات أنّ حينما يسير الوالدين على نهج روح الديمقراطية في مواجهتهم للحياة العائلية التي تؤثر في كل فرد من أفراد تلك العائلة فإنهم بذلك يتيحون الفرصة لأطفالهم كي يتعلموا و يستجيبوا لهذه الحياة، و عندما يشترك الأطفال اشتراكا جزئيا في تنظيم القواعد المركبة في الأسرة و في وسائل تنفيذها، فإنهم يستطيعون بذلك أن يفهموا روحا و أن يطيعوها و أن يتقبلوها لأنهم شاركوا أهلهم في مناقشتها

إضافة إلى ذلك الدراسات النفسية التي تبين أنّ الأسر التي يسودها جو الديمقراطية يخرج أطفالا نشطين، فضوليين هجوميين و ميالين إلى أن يتزعموا مجموعات القرناء في حين الأسر التي يسودها روح التسلط تخرج أطفالا يميلون إلى الهدوء و غير هجوميين اجتماعيا قليلي الفضول و ضعفي الخيال[1] .

و ما نقوله هو أن الدراسات تؤكد على العلاقة بين الوالدين ة الأبناء و تؤكد أنّ سلامتها تعدّ شرطا أساسيا لنجاح عملية التنشئة الاجتماعية، أي كلما كانت العلاقة بين الوالدين و الأبناء منسجمة كلما ساعد ذلك في إيجاد جو يساعد على إنشاء شخصية متزنة، كما تشير الدراسات إلى أنّ تبني الطفل لقيم و معايير الوالدين يعتمد على المعاملة بالحوار و المناقشة مما يساعد على تكوين الضمير عند الأبناء حتى الإسلام أشار إلى ذلك في الحديث النبوي الشريف الذي يوصي بتخصيص السبع سنوات الأولى من عمر الطفل للملاعبة و السبع الثانية للتأديب و السبع الثالثة للمصاحبة.

وما نستنتجه في الخير هو أنه كلما تغيرت التركيبة الأسرية كلما كانت العلاقة التي تربط الأبناء بالآباء مختلفة و بالتالي اختلاف نوع الضبط الاجتماعي أي أنه كلما كانت تركيبة الأسرة نووية كلما كان موقف الوالدين هو أنّ العلاقة التي بين الأطفال و الوالدين هي علاقة احترام و مناقشة و حوار كلما كان الضبط الممارس ضبطا لينا غير متسلط و بالتالي يكون الامتثال و التوازن و الانسجام داخل الأسرة و كلما كانت تركيبة الأسرة واسعة كلما تحصلنا على نتائج عكس ذلك أي كلما كانت الأسرة واسعة كلما كانت العلاقة مع الأبناء يسودها

[1]. نادية عمر الجولاني ، دراسات حول الشخصية العربية، مرجع سابق ، ص54

الاحترام و الشدّة و الخوف و لا وجود للمناقشة و الروح الديمقراطية كلما انعكس سلبيا على الأطفال و منه على تنشئتهم و على سلوكهم و على النسق القيمي المراد تلقينه إليهم.

جدول(36) رقم يوضح رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة وعلاقتها بالتركيبة الأسرية:

رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة / التركيبة الأسرية	النصح و التوجيه		الردع بالقوة و العقاب		تبليغ الشرطة		لا تتدخل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
الأسرة النووية	31	%40,72	12	%15,78	20	%26,31	13	%17,10	76	%100
الأسرة الواسعة	08	%36,36	06	%27,27	05	%22,72	03	%13,63	22	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	39	%39	18	%18	25	%25	16	%16	100	%100

من خلال هذا الجدول الذي يوضح رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة بلغت أكبر نسبة فيه 39% و التي عادت إلى الأسرة النووية بـ 40,78% تليها الأسرة الواسعة بـ 36,36%.

فيما يخص الأسر التي كان رد فعلها أمام السلوكات المنحرفة هو تبليغ الشرطة فالنسبة لديها بلغت 25% و التي عادت في المرتبة الأولى إلى الأسرة النووية بـ 26,31% و عند الأسرة الواسعة بـ 22,72%.

أما الإجابة التي تقول الردع بالقوة و العقاب فنسبتها بلغت 18% و التي عادت إلى الأسرة الواسعة بـ 27,27%.

يتبين إذن من خلال القراءة الإحصائية التي قمنا بها أنه و مرة أخرى يؤكد الوالدين على النصح و التوجيه بأنها الوسيلة الفضلى و الضرورية لتجنب النزاعات و الصراعات سواء داخل الأسرة أو المجتمع، لأن حسب إجابات الأسر المستوجبة "أنّ الحياة أصبحت معقدة بسبب التحضر لذا يجب أن تكون الأسرة ساهرة على مراقبة الأبناء و إلا انحرفوا".

بالإضافة إلى هذا الأسر التي ترى بتبليغ الشرطة في رأيها "الأسرة لا تستطيع وحدها لصد الانحرافات الأبناء و لا تستطيع أن تراقب كل تصرفات الأطفال"، حيث تقترح بعض الأسر

وجود مراكز أو مؤسسات في الأحياء و مهمتها مراقبة سلوكات الأبناء في الشارع و تصحيحها لحمايتها من الجنوح أو أشياء أخرى من هذا القبيل كالسرقة ...

هذا ما يفسر عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية الحالية تواجه صعوبات بخصوص التحكّم في سلوكات الأبناء أو بالأحرى التحكم في عملية التربية ، مما جعل الأسرة تتجه لمؤسسات أخرى لتساعدها في عملية مراقبة الأبناء. عكس ما كانت عليه الأسرة التقليدية التي كانت تقوم بعملية الضبط دون تدخل المؤسسات الأخرى بمساعدة الأقارب في ذلك غير أنّ الأسرة الحالية تفضل الاستقلالية و بالتالي تلجأ إلى الضبط الرسمي للتحكم في سلوك الأبناء. إنّ ذلك يعني بشكل من الأشكال الانتقال من الاعتماد على العادات و التقاليد لحل المشاكل و التصدي للانحراف إلى الاعتماد على القانون إذ أصبح شيئا مهما لا غنى عنه في الوقت الحاضر كما أنه أصبح ضرورة ملحة في الضبط الاجتماعي.

و ما نستنتجه من خلال كل هذه النتائج أنه كلما كانت الأسرة ضيّقة نووية ، كلما كان اللجوء إلى مؤسسات أخرى قصد ضبط أبنائها، أي أنها تمزج بين الضبط الرسمي و الغير رسمي و نرى العكس كلما كانت الأسرة واسعة كلما قلّ اللجوء إلى المؤسسات الرسمية لضبط أبنائها و زاد الاهتمام بالضبط الغير رسمي.

استنتاج عام للفرضية الأولى:

لقد تناولنا في هذا الفصل علاقة التركيبة الأسرية بنوع الضبط الاجتماعي الممارس داخل الأسرة الحضرية الحالية.

و هذا ما كشفناه من خلال جداول هذه الفرضية الأولى فقد أثبتت النتائج على العلاقة القوية بين التركيبة الأسرية و أساليب الضبط الاجتماعي داخلها.

و يظهر ذلك من خلال إجابات المبحوثين الذين يرون أنّ توجيه سلوكات الأبناء تبقى من مهمّة الوالدين فقط دون تدخل الأقارب إلا في الحالات الاضطرارية.

إذ تفضل الأسرة الحالية الاستقلالية، و هذا ما وضّحته الجداول التالية (20, 22, 23, 26) حيث يجد الوالدين أنفسهم غير مضغوطين من طرف الأقارب، فالاستقلالية السكنية هي التي تحقّز ممارسة ضبط مرن غير قمعي أو قهري.

كما ينبغي أن ننظر إلى المسكن باعتباره الوسيلة التي توفر الإمكانات الملائمة التي تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها في تكوين و توجيه أفرادها ، لأن مشكل السكن يدفع الأبناء إلى اللجوء إلى الشارع أين تكون الرقابة الوالدية غائبة، و بالتالي يمكن أن يحدث انزلاقات و انحرافات في السلوك، كما يعتبر من العوامل الإسلامية لتقليص حجم الأسرة و بالتالي تغير نوع الضبط الاجتماعي و معاملة الأبناء.

و ذلك باتخاذ الأسرة النووية أسلوب الحوار و الديمقراطية كأسلوب عقلاني لمعاملة أبنائها، بل أبناء اليوم كما سمّاها الوالدين، فهي أكثر إيجابية مع أطفالها يعكس الحال في الأسرة الواسعة التي تعرف نوع من الشدة مع أبنائها.

كما أنّ الأسرة في ظل هذه الظروف أصبحت تفضل و تصرّ على تحديد عدد أطفالها، فمعظم الأسر تفضل الأسرة الضيقة ذات العدد القليل جدا من الأطفال هذا يعود لعدم قدرتها على مراقبتهم و ضبط سلوكهم و ذلك لتعقد الحياة و ارتفاع مستوى المعيشة هذا ما جعل قيمة الأولاد تتقلص بعدما كانت قوة وكمصدر للدخل في المجتمع التقليدي.

هنا يظهر التغير بوضوح داخل الأسرة الجزائرية حيث تغير بنيتها مما أثر بشكل واضح على ميكانيزمات الضبط الاجتماعي و التفاعل الأسري، حيث التأكيد على الاستقلالية و الديمقراطية في العلاقات و المعاملات بين الوالدين و الأبناء بعدما كان الأسلوب التسلطي هو الانضباط المهيمن من طرف كل الأقارب على الأبناء.

مما جعل الأسر تلجأ إلى مؤسسات أخرى لتساعدها في ضبط أبنائها كدور الحضانة و المدرسة القرآنية و هذا ما يوضّحه الجدول رقم (26)، مما يضعف الضبط الاجتماعي الرسمي القائم على العادات و التقاليد و الدين الإسلامي مما أدّى هذه الضوابط تعرف نوعا من الذبول و ظهور مؤسسات أخرى تحاول الأسرة اللجوء إليها لضبط سلوك أبنائها، هذا ما يوضحه موقف الوالدين إزاء السلوكات المنحرفة بلجوئهم إلى الشرطة كحل ثان بعد النصح.

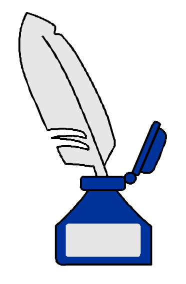
و يظهر أيضا بوضوح التأثير الكبير للتركيبة الأسرية حين تأخذ الأسرة النووية الوسائل الحديثة القائمة على المناقشة و الإقناع عكس الأسرة الواسعة التي مازالت تأخذ بالوسائل التقليدية التي نشأ عليها الفرد في الشدّة و الصرامة على السلوكات.

و يمكن تأويل هذه النتائج بأن الأسرة النووية تحاول أن تتخذ الأسلوب الديمقراطي المتسامح كأسلوب بديل للأسلوب المتسلط قصد توجيه سلوكات أبنائها السلوك المرغوب فيه، كل هذا من أجل بناء شخصية متماشية و الظروف الجديدة.

من خلال هذه النتائج يمكننا القول أنّ فرضيتنا تحققت إلى حد كبير.

الفصـــل السابـع

التمييز بين الذكر و الأنثى، و تأثيره على أساليب الضبط الاجتماعي المتخذة من الوالدين اتجاه كل جنس



تمهيــــد:

من خلال هذه الفرضية الثانية نحاول أن تقيس صحة الافتراض الثاني و الذي كان طرحه حول التمييز بين الذكر و الأنثى و المفاضلة بينهما و أسلوب الضبط الاجتماعي الموجه لكل جنس منهما، أي هل هناك مفاضلة لجنس عن آخر مع العلم أنّ الأسرة التقليدية كانت تفضل الذكر و تمارس معه أسلوب ضبط مرن و متسامح خاصة مع الأم عكس الفتاة التي تواجه أسلوب الضغط و التشدد.

جدول رقم(37) يوضح التمييز بين الذكر و الأنثى:

التكرارات و النسب / التمييز بين الجنسين	التكرار	النسبة%
نعـــم	17	%17
لا	83	%83
المجمـوع	100	%100

يبين هذا الجدول التمييز بين الذكر و الأنثى و هذا الأسلوب يظهر لنا من خلال النسب التي سجلت في هذا الجدول، حيث بلغت أكبر نسبة 83% ممن يتبعون عدم التمييز و التفرقة بين الأبناء الذكور و الإناث، أمـا الذيـن يتبعـون أسلـوب التفرقة و التمييز قد بلغت نسبة 17% و لمسنا ذلك خلال تصريحات الأسر، حيث نجد أنّ أغلبهم تصرح بوجوب و ضرورة المساواة في المعاملة سواء كان ولدا أو بنتا: "لأنهم كلهم أبنائي و لا أستطيع التفرقة بيتهما" و هناك من يصرح أيضا أنّ الوقت الذي نحن فيه لا يبقى التمييز و التفرقة خاصة مع تعلم الفتاة و أصبحت تعمل و تتعلم كالولد فهي لها نفس المكانة أو في بعض الأحيان الفتاة أحسن من الولد " و هناك أيضا من يضيف في تصريحاته بأنّ هذه ظاهرة قديمة ليس لها مكان اليوم".من خلال هذا يمكننا أن نقول أنه ظهرت قيم جديدة التي تشدد على حقوق الفرد كقيم المساواة و العدالة و الحرية.

و لكن بإدخالنا عدة متغيرات أخرى (رائزة) بطريقة غير مباشرة من خلال أسئلتنا للمبحوثين (الأسر) و التي يتم إبرازها في التحليل و تحصلنا على الجداول التالية التي توضح هذا الأمر.

جدول رقم (38) يوضح التمييز بين الجنسين و كيفية تقبل الاختيارات الشخصية للذكور و الإناث:

الجنس	الذكور								المجموع		الإناث								المجموع	
تقبل اختيارات الأبناء / التمييز بين الجنسين	بالرضا		بالرفض		التدخل والضغط		اللامبالاة		ك	%	بالرضا		بالرفض		التدخل والضغط		اللامبالاة		ك	%
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%			ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		
التمييز	5	29.41	1	5.88	8	47.05	3	17.64	17	10	3	17.64	3	17.64	10	58.82	1	5.88	17	100
عدم التمييز	19	22.89	5	6.02	48	57.83	12	14.45	83	100	9	10.84	16	19.27	53	63.85	5	6.02	83	100
المجموع	24	24	6	6	56	56	14	14	100	100	12	12	19	19	63	63	6	6	100	100

يتجلى من خلال هذا الجدول و المتضمن للتميز بين الجنسين (ذكر و أنثى) و كيفية تقبل الاختبارات الشخصية لكل واحد منهما حيث لدينا أكبر نسبة 63% عند الفئة التي ترى التدخل و الضغط في الاختبارات الشخصية للبنات ، أما عند الذكور فقد بلغت 56% و تتوزع هذه النسب حسب الأسر التي تميز بين الجنسين بـ 58,82% عند الإناث و الأسر التي لا تميز بـ 63,85%.

أما عند الذكور فتتوزع النسب كالآتي" 57,83% بالنسبة للأسر التي لا تميز بين الجنسين و 47,09% بالنسبة للأسر التي تميز بين الجنسين.

لدينا نسبة 24% من مجموع المبحوثين الأسر التي ترى بأنها تقبل الاختبارات الشخصية للذكور بالرضا و تتوزع على الشكل التالي:

لدينا أعلى نسبة و هي 29,41% تمثلها الفئة من الأسر التي تميز بين الجنسين و تليها نسبة 22,89% من فئة الأسر التي ترى بعدم التفرقة بين الجنسين.

و لدينا أيضا نسبة 14% من مجموع الأسر المبحوثة و التي صرحت بتقبل الاختبارات الشخصية للذكور باللامبالاة و توزّعت كالآتي:

أعلى نسبة احتفظت بها الفئة من الأسر التي تميز بين الجنسين و بـ 17,64% و بالنسبة للفئة التي لا تميز بين الجنسين فنسبتها بلغت 14,45%.

أما الفئة التي ترى بأنها تتقبل اختبارات أبنائها الذكور بالرفض فهي نسبة قليلة جدا إذ بلغت 06%. فيما يخص اختبارات الإناث الشخصية فنجد السر تعاملها بالتدخل و الضغط في المرتبة الأولى كما رأينا سابقا و في المرتبة الثانية تعاملها بالرفض بنسبة 19% و تتوزع بين الفئتين بـ 19,27 %عند الأسر التي لا تميز و نسبة تقاربها عند الأسر التي تميز بين الجنسين بـ 17,64%، هذا يدل أنها تستعمل أسلوب الرفض بقوة مع الإناث مثل ما تتدخل و تحاول الضغط كما تستعمل معها أو تقابلها بالرضا بنسبة 12% و توزعت هذه النسبة بين الفئتين كالآتي:

لدينا نسبة 17,64 %من مجموع الأسر التي صرحت أنها بالاختبارات الشخصية للإناث و هي الأسر التي تميز بين الجنسين أما الأسر التي لا تميز فنسبتها قدرت بـ 10,84%.

أما نسبة اللامبالاة فهي ضئيلة جدا و هي 06% و ما نستخلصه من خلال هذه القراءات و للوهلة الأولى أن كلا الجنسين تعاملهما الأسرة تقريبا بنفس الأسلوب أي تحاول التدخل و الضغط فيما يخص الاختبارات الشخصية للذكور و الإناث و هي بلغت النسب الكبيرة لكلا الجنسين لكن في المرتبة الثانية وجدنا أن تحاول الرضا بالنسبة للذكور، أما الإناث تقابلهن بالرفض تمّ في المرتبة الثالثة نجد أنّ الذكور تحاول أن لا تبالي في اختباراتهم الشخصية أي تعطيهم القليل من الحرية عكس ما نجده عند الإناث فهي دائما تضبطها و تضغط عليها، وهذا ما نجده سائدا في ثقافتنا و هذه التقاليد لم تزول كليا، فالذكور يتمتعون بكثير من المزايا التي تحرم منها الإناث، كما يندمج الأولاد في مجالات الحياة الواقعية التي تحجب عن البنات، كما أنّ توزيع الفرص و التسهيلات في الأسرة الجزائرية يجري غالبا على أساس الجنس و مثل هذا التمايز و ما يصاحبه من اتجاهات يؤثر في نمط العلاقات بين الأبناء فالفتاة تبقى دائما مقيدة في سلوكها عكس ما لاحظناه عند الذكور لما وجدنا أن الأسر لا تبالي في بعض الأحيان لاختباراتهم الشخصية، فالتميز يظهر هنا و هذا راجع للعامل الوراثي و النظرة التقليدية التي يسيطر فيها الذكر على الأنثى و الرجل على المرأة و تكون التفرقة بين الجنسين حسب الضرورة الثقافية، وهي بمثابة الثقافة الإنسانية. تأتي هذه التفرقة ليس

في إطار العلاقات فقط و لكن حتى في تلقين أهمية القيمة الواحدة للذكر والأنثى كل على حدة[1]

جدول رقم (39) يوضح سبب تفضيل الذكر:

التكرارات و النسب / أسباب تفضيل الذكر	التكرار	النسبة%
يساعدنا لما يكبر	12	%12
يتعلم و يحصل على مكانة	14	%14
ليحمل اسم العائلة	35	%35
يحافظ على شرف العائلة	22	%22
بدون جواب	17	%17
المجموع	100	%100

يمثل هذا الجدول سبب تفضيل الذكر لدى الأسر المبحوثة حيث كانت نسبة الأسر التي تفضل الذكر بنسبة 35% و ذلك ليحمل اسم العائلة تليها نسبة 22% و هذه المرة ليحافظ على شرف العائلة مقابل 12% ليساعد الأسرة لمّا يكبر.

من خلال هذا الجدول يتضح لنا أنّ الذكورة تعني القوة و السيطرة و السيادة و هذا منذ ولادته فهو حامل اسم العائلة فيمنح له امتيازات كبيرة و يقام له وزن أحسن لأنه خلف الأب خاصة إذا كـان الابن الوحيد في الأسرة هذا ما ينشأ فيه إحساس القوة و التسلّط، و بهذا فالذكر يعتبر كسب للعائلة و هذا حسب النظرة التقليدية السابقة التي يسيطر فيها الذكر عن الأنثى حسب ما صرحت به بعض الأسر أنّه " يمثّل رمز الأسرة و له مكانة عالية و خاصة داخل البيت"

أما عـن الفئة التـي لم تجب عـن هذا السـؤال تفسير هذا هو أنـهـا أرادت التحفّظ، إذ لم تود التصريح و تفضيلها للولد و فضّلت عدم الإجابة عن السؤال. و في نظرنا هذه عبارة عن إجابة غير مباشرة للسؤال حيث لم تود التصريح بالجواب مباشرة أنها تفضل الابن عن أنه مصدر الغير داخل البيت.

فالقيم الثقافية تؤكد على تفضيل الذكر على الأنثى و الاستمرار في الإنجاب حتى يقدر للأسرة أن تنجب ذكرا، و ذلك لأسباب تتعلق بنظام الميراث حيث يرث الذكر ما ترك الأب

[1] حليم بركات – المجتمع العربي المعاصر، مرجع سابق، ص29.

و ضعف ما ترث الأنثى الأمر الذي يقوي الاتجاه نحو إنجاب مزايدا من الذكور حفاظا على الملكية و اسم العائلة حسب ما صرّح المبحوثون يعكس الأنثى التي يمكن أن تنقل ملكيتها لأسرة زوجها، فالذكور يمثلون قوة اجتماعية الأسرة حيث يساعدون في تحقيق هيبتها و مكانتها.

هنا إذا يظهر لنا جليا أنّ الابن "الولد" له مكانة خاصة داخل الأسرة فماذا عن الفتاة "الأنثى"

جدول رقم(40) يوضح أسباب تفضيل الأنثى:

التكرارات و النسب / أسباب تفضيل الأنثى	التكرار	النسبة%
تساعد أمها	11	%11
ترضخ للأوامر	20	%20
مجتهدة في الدراسة	21	%21
حنونة تساعد عند الحاجة	48	%48
بدون جواب	01	%01
المجموع	100	%100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الذي يمثل أسباب تفضيل الأنثى أو البنت، حيث كانت أكبر نسبة هي40% بالنسبة لأسر التي ترى بأنها تفضل الأنثى لأنها حنونة و تساعدنا عند الحاجة، تليها نسبة 21% بالنسبة للأسر التي ترى لأنها مجتهدة في دراستها تليها نسبة 20%بأنها ترضخ للأوامر، مقابل ذلك وأصغر نسبة هي 11 %أنها تساعد أمها، هنا تظهر مكانه البنت داخل الأسرة الجزائرية حتى إن بدأت تسمو إلى الأعلى غير أنها تبقى دائما تعني الخضوع و الاستسلام و دليل ذلك تصريح المبحوثين في المرتبة الأولى أنها حنونة تساعد عند الحاجة تقريبا بنسبة نصف العينة بـ48%و ربع العينة تصرح أنها ترضخ للأوامر أما الفئة التي ترى بأنها مجتهدة في دراستها. هنا يمكن أن نفسر ذلك بأنها أصبحت تقاوم و تحاول أن تكون لها مكانة داخل الأسرة و ذلك ما جعل الوالدين يفضلان البنت لأنها مجتهدة في دراستها و لا تسبب المشاكل للوالدين أي أنها دائما تخضع و تطيع.

فالتكويـن الخلقـي للبنت هـي اكتساب عـدد مـن المواقـف و السلوكيـات كالحيـاء و الحشمـة و الحرمة و هذه قائمة على الخوف من الرجل و هي تتعلم ذلك منذ صغرها و ينغرس في أعماقها.[1]

فالتقاليد الأنثويـة السائـدة في ثقافتنا تحدد اتجاهات معيّنة تدور بصورة أساسية حول التسليم و تقبل الأنثى للمركز الثانوي و الرضوخ.

جدول رقم(41) يوضح التمييز بين الجنسين و موقف الوالدين من علاقة الأبناء بالجنس الآخر:

الجنس	الذكور												الإناث											
موقف الوالدين / التمييز بين الجنسين	تضربه		توبخه		تحرم عليه الخروج		تنصحه وتنهيه		يعمل على أنه يراه		المجموع		تضربها		توبخها		تحرم عليها الخروج		تنصحها وتنهيها		تعمل على أنها يراها		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التمييز	1	5.88	1	5.88	1	5.88	8	47.05	6	35.29	17	100	04	23.52	2	11.76	4	23.52	7	41.17	0	0	17	100
عدم التمييز	2	2.40	3	3.66	1	1.20	54	65.05	23	27.71	93	100	9	10.84	11	13.25	9	10.84	52	62.65	2	2.40	83	100
المجموع	3	3	4	4	2	2	62	62	29	29	100	100	13	13	13	13	13	13	59	59	2	2	100	100

يمثل هذا الجدول التمييز بين الجنسين و موقف الوالدين من علاقة الأبناء بالجنس الآخر حيث كانـت الأسر تصرح بان موقفها من علاقة البناء بالجنس الآخر بالنسبة للذكور بالنهي و النصيحة بنسبة 62%من مجموع الأسر المبحوثة و تتوزع حسب الأسر التي تميز و التي لا تميز بين الذكر و الأنثى على الشكل الآتي:

لدينا أعلى نسبة هي 65,06%تمثلها الأسر التي لا تميز بين الجنسين تليها نسبة 47,05%من الأسر التي تميز بين الجنسين و التي تصرح أنها تعمل على نصح و نهي الذكر من علاقة الأبناء بالجنس الآخر.

و لدينا أيضا نسبة 29%من مجموع الأسر التي تصرح بموقفها من علاقة الأبناء بالجنس الآخر و أنها تعمل على أنها لم تره أي الذكر.

[1] Fadela Benkara, les normes dans les représentation de la vergnité chez la jeune fille Algéroise, D.E.A 1981 , p16

أما بالنسبة للإناث فقد بلغت أعلى نسبة بـ59% من مجموع الأسر المبحوثة التي ترى أنّ علاقـة الأبنـاء بالجنـس الآخـر تعمل على نصحها و نهيها و تتوزع حسب الأسر التي تميز و التي لا تميز بين الجنسين كالآتي:

لدينا أعلى نسبة هي 62,65%تمثلها الأسر التي لا تميز بين الذكر و الأنثى، تليها نسبة 41,17% من الأسر التي تميز بين الجنسين و التي تصرح أنا تعمل على نصح و نهي الإناث لما تكون لها علاقة مع الجنس الآخر

و لدينا نسبة 13% من الأسر المبحوثة و التي أجابت أنها تضرب الفتاة إذا رأتها مع الجنس الآخر، و نفس النسبة تتكرر بالنسبة لإجابات الأسر التي صرّحت أنها تحرمها من الخروج أو توبخها في حالة ما إذا رأوها مع الجنس الآخر، لكن توزعت تلك النسب كالآتي:

لدينا أعلى نسبة هي 23,52% تمثلها الأسر التي صرحت أنها تضرب الفتاة إذا رأتها مع الجنس الآخر و هي الأسر التي تميز بين الجنسين تليها نسبة 10,84% بالنسبة للأسر التي لا تميّز بين الجنسين.

نفس النسبة نجدها تتكرر عند الأسر التي تميز بين الجنسين و التي لا تميز بين الجنسين لكن الأسر هنا صرحت أنها تحرم عليها الخروج.

و لدينا نسبة 13,25% تمثلها الأسر التي صرحت أنها توبّخ الفتاة عند رؤيتها مع الجنس الآخر و هذا بالنسبة للأسر التي لا تميّز بين الجنسين مقابل 11,76% بالنسبة للأسر التي تميز بين الذكر و الأنثى.

أما بالنسبة للأسر التي تعمل أنها لم ترها فالنسبة ضئيلة جدا و احتفظت بها الأسر التي لا تميز بين الجنس حيث قدرت النسبة بـ 02,40% .

من خلال الجدول السابق يكمن نلاحظ أن النهي و النصيحة كانت في المرتبة الأولى هذا بالنسبة لكلا الجنسين و هذا في الأسر التي لا تميز بين الذكر و الأنثى هذا يعني أن الأسر بدأت تعطي مكانة للأنثى إذ بدأت تحتل مكانة معادلة و متساوية مع الذكر لأن حتى في الأسر التي تمييز لقد كانت الإجابة النصح و النهي هي في المرتبة الأولى إذ كما سبق و أن قلنا أنه يكمن أن نستنتج أن أسلوب المعاملة في الأسر الحالية تغير إذا ما قورنت بالأسر التقليدية.

غير أن و ما يلاحظ هو أن الولد أو الذكر و في المرتبة الثانية نجد أن الأسر تعمل على أنها لم تره، أما في المرتبة الثالثة نجد أنها تضربه أو توبّخه أو تحرم عليه الخروج، أما البنت الأنثى في المرتبة الثانية يأتي الضرب و حرمانها من الخروج في المرتبة الثالثة التوبيخ بعد ذلك في المرتبة الرابعة و الأخيرة يأتي أن الأسر تعمل على أنها لم ترها و هذا عكس الولد الذكر و هذا يتضح و يظهر بقوة بالغة هذا ما يفسر أنّ الفتاة يمارس عليها أسلوبين من الضبط الاجتماعي المرن و المتشدد و ذلك يظهر من خلال إجابات المبحوثين لأننا وجدنا أنه إذا ما وافقنا الوالدين على أن تصاحب الفتاة صديقا لها يحاول أن يعرف أو يتفهم من الأنثى من هو الصديق أو الشخص الذي تصاحبه حسب ما صرحا به الوالدين أنه يقوم بنصحها و محاولة معرفة من هو.

كل هذا يحمل معنى أن تصور الآباء بدأ يتجه نحو التساهل و التفهم حول الضوابط التي تتحكم في ميول الأبناء و رغباتهم و لكن مع الإصرار على إبقاء طرف الخيط في أيديهم يشدونه ساعة يشاءون و يرخونه ساعة يريدون حرصا منهم على إرضاء اتجاهات الرأي العام و احتراما للقواعد الأساسية للعبة الزواج التي تشدّد على السمعة الطيبة و الشرف و الخلاق، وهي القيم التي تشكل المدى الحيوي و المفسر الأساسي للتساهل الذي يبديه الأهل حيال متطلبات الشباب من الحرية[1]، هذا من جانب و من جانب آخر نجد أن الوالدين إذا رأى الذكر مع الجنس الآخر يعمل على أنه لم يره، هنا نجد أنّ الولد الذكر يتميز على الفتاة رغم ما صرحت به الأسر أنها لا تميز بين الجنسين لكن هنا في الجدول نجد أنها تميز حيث لا تبالي إذا كان الولد يصاحب فتاة في الشارع هذا و حسب ما صرحا به الوالدين أنه ذكر و المجتمع لا يحاسبه كثيرا إذا أخطأ هناك شباب كثيرون عرفوا عدة فتيات لكن عندما أرادوا الزواج اختاروا واحدة و اختاروا من لا يعرفها الجميع ، " أما البنت لا يجب أن تمارس مثل هذا السلوك فالعقاب هو حليفها كما صرح به بعض الآباء و الأمهات إذا قامت بذلك السلوك ماذا يقول الناس؟".

لهذا وجدنا أنّ إجابات المبحوثين بعد النصح والنهي بالنسبة للفتاة يأتي التوبيخ و الضرب و حرمانها من الخروج فالعقاب معنوي و مادي، هذا لأنها تحمل معنى هو حتى

---

[1]ـ، زهير حطب و عباس مكي، السلطة الوالدية و رغبات الشباب، مجلة الفكر العربي العدد 16 السنة الثانية 1980 ص135

لا تخرج عن قواعد الرأي العام حول الشرف و الأخلاق و الفضيلة خاصة بالنسبة للفتاة حسب هذه التصريحات "حتى لا يرى و لا يقول الناس أشياء عن بناتنا".

نستنتج في الخير أنّ سلوك الفتاة مقيّد من طرف الوالدين و المجتمع في آن واحد لأن الأهل يضبطونها خوفا من الرأي العام أو "كلام الناس كما صرحوا"

هنا رغم التساهل و التفتح نوعا ما في توجيه البنت إلا أنه تبقى مقيدة في مجالات أخرى و هنا يظهر أسلوبين للضبط الاجتماعي و كذا تظهر عملية التمييز بين الذكر و الأنثى.

<u>جدول رقم(42) يوضح موقف الوالدين من ضبط سلوك الفتاة:</u>

موقف الوالدين من ضبط سلوك الفتاة / التكرارات و النسب	التكرار	النسبة%
لما تخرج عن العرف تجلب لك العار	09	%09
تمثل شرف العائلة	36	%36
لأنها ستربي أجيال فيما بعد	23	%23
لأن ديننا حثنا على ذلك	30	%30
شيء آخر	02	%02
المجموع	100	%100

يلاحظ من خلال هذا الجدول أنّ أكبر نسبة بلغت 36% لدى فئة الأسر التي ترى بأن الفتاة تمثل شرف العائلة، تليها نسبة 30% من الأسر التي صرحت أنّ ديننا حثنا على ذلك، تلي ذلك فئة الأسر التي صرحت بأنها ستربي أجيال فيما بعد بنسبة 23%، و في الأخير بنسبة 09% نجد الفئة التي صرحت أنها لما تخرج عن العرف تجلب لك العار.

لوحظ من خلال معطيات هذا الجدول و في مقام آخر و تأكيدا للجدول السابق أنّ الأسرة تحرص على ضبط سلوك الفتاة و تحرص على ذلك باستمرار هذا لأنها تمثل شرف العائلة و الأخلاق و الفضيلة و تؤكد على ذلك تصريحات الأسر"أنّ الفتاة تمثل شرف العائلة و إن لم تربى و تتحكم فيها تجلب لك العار"

و هذا و أكثر من ذلك كله بسبب القيود و المحظورات التي فرضها المجتمع على الإناث، و بالتالي يترسب في البنت أكثر من الولد ، الخوف و الكبت و حتى العقد النفسية التي قد تصل إليها في بعض الأحيان كل هذا "خوف على عذريتها".

و هذا خاصة حين صرحت الأمهات بذلك و أنّه لا ينفصل عن العقلية العربية الإسلامية التقليدية التي ترتبط فيها النظرة إلى الفتاة بالشرف و العرض و بكرامة العائلة.

ففي المرتبة الثانية يرى الوالدين أنّ الدين الإسلامي حثّ على تربية الفتاة هنا يتّضح أنّ العقلية الإسلامية تبقى من سمات الذهنية الجزائرية، فالإسلام ركّز على تربية الفتاة إذ يقول الرسول صلى الله عليه وسلم " من كانت له ابنة فأدّبها فأحسن تأديبها و رباها فأحسن تربيتها، و غذاها فأحسن غذاءها كانت له وقاية من النار"

لقد جعل الإسلام جزاء الإحسان إلى البنت الجنة باعتبار أنها الجانب الضعيف لدى كثير من الناس فقال الرسول عليه الصلاة و السلام في هذا المقام " ما من مسلم تدركه البنات فيحسن صحبتها إلا أدخلناه الجنة"[1].

و الإسلام بهذا قد عالج موضوع العدل و التفصيل في معاملة الذكور على معاملة الإناث هذا لما قد يترتب عليه من نتائج سيئة من نقمة البنت على أخيها نقمة تكبتها في العادة، لذا قد سوى بين الولد و البنت و نبذ التمييز بتفوق الذكر و امتيازه و تقبل الأنثى للمركز الثانوي.

و يتأكد ترغيب الإسلام في المعاملة بين الولد و البنت في قول الرسول صلى الله عليه وسلم "من كانت له أنثى فلم يؤذها و لم يهنها و لم يؤثر ولده عليها -يعني الذكور- أدخله الله الجنة"[2].

و الإسلام بهذا عدل في المعاملة ليحمي الطفل من كل صور الاضطراب في نموه الشخصي و الانفعالي و الاجتماعي.

أما الإجابتين الخاصة بأنها ستربي أجيال فيما بعد و لما تخرج عن العرف تجلب لك العار هو أنها و صحيح جاءت الأولى في المرتبة الثالثة و الثانية في المرتبة الرابعة هذا يعني أن الأسرة الجزائرية ما تزال تأخذ بالقيم و العادات و التقاليد كوسائل للضبط الاجتماعي لتوجيه أبناءها بصفة عامة و الفتاة بصفة خاصة رغم أنها صرحت "بأن الوقت تبدّل"

---

(1). الإمام البخاري: الأدب المفرد ، ص31

(2). الإمام المنذري –الترغيب و الترهيب من الحديث الشريف ، المكتبة التجارية الطبعة الأولى 1960 الجزء 04 ص137

إلا أنها تتخذها كوسائل أساسية لضبط و تربية الأبناء هنا نستطيع أن نقول أن الأسرة الجزائرية تحاول أن توفق بين القيم و الضوابط التقليدية و العصرية دون التخلي على واحدة منها.

فالأسرة الجزائرية عبر تنشئة الفتاة و بربطها إلى الشرف و كرامة العائلة فهي تعمل على إعادة إنتاج نفس نمط المرأة التقليدية المعدة أصلا لشؤون البيت، هذا ما يفسر العقلية أو الذهنية العربية الإسلامية و الجزائرية.

جدول رقم(43) يوضح التمييز بين الذكر و الأنثى و علاقته بالمستوى التعليمي للوالدين:

التمييز بين الجنسين / المستوى التعليمي	يميز		لا يميز		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	ك	%	ك	%
أمـــي	03	%60	02	%40	-	-	05	%100
يقرأ و يكتب	04	%50	04	%50	-	-	08	%100
إبتدائي	01	%50	01	%50	-	-	02	%100
متوسط	01	%33,33	02	%66,66	-	-	03	%99,99
ثانوي	02	%28,57	05	%71,42	-	-	07	%100
جامعي	01	%05,55	17	%94,44	-	-	18	%100
مستوى متباين	05	%09,25	49	%90,74	-	-	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	03	-
المجموع	17	%17	80	%80	-	-	100	%100

يوضح هذا الجدول إتباع الوالدين لأسلوب التفضيل من عدمه و علاقته بالمستوى التعليمي للآباء حيث نجد أنّ نسبة 80% من المبحوثين أجابوا بعدم التمييز و تتوزع على الشكل الآتي:

نجد أن أكبر نسبة تصرح بعدم وجود تفرقة بين الجنسين و هما من ذوي المستوى التعليمي الجامعي و نسبة 94,94% تليها نسبة 90,74% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي المتباين و بعدها نسبة 71,42% ذوي المستوى الثانوي تليها نسبة 66,66% لأصحاب المستوى المتوسط تليها نسبة 50% لكل من مستوى الابتدائي و يقرأ و يكتب، أما الفئة

الأخيرة التي لي لها أي مستوى و أقصد الأميين فهي أصغر نسبة و هي 40% للوالدين الذين لا يميزون بين الجنسين.

أما بالنسبة للمبحوثين الذين أجابوا بأنهم يميزون و يفرقون بين البنت و الولد فبلغت نسبتها 17% و تقاسمها الفئات و حسب المستوى التعليمي لها كالآتي:

حيث نجد نسبة 60% احتفظ بها الأميين تليها نسبة 50% بالنسبة للمستوى الابتدائي و الذين يقرؤون و يكتبون تم المتوسط فنسبتهم بلغت 33,33% فالثانوي نسبتها 28,57% أما أصحاب المستوى الجامعي فنسبتها قليلة إذ بلغت 05,55% . و في الأخير المستوى التعليمي المتباين فنسبته 09,25%

فما يمكن استنتاجه من خلال هذه القراءات أنه توجد علاقة بين إتباع أسلوب التمييز بين الجنسين من طرف الوالدين و المستوى التعليمي لهم حيث نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما قلّ التمييز و التفرقة في معاملة الأبناء ، و العكس صحيح أي كلما انخفض المستوى التعليمي كلما وجدنا اتجاه التمييز حاصرا داخل الأسر الجزائرية المبحوثة.

و هذا يعطينا تفسيرا واضحا لانتشار قيم الحرية و المساواة و الاستقلال و العدالة و ذلك لما وصلت إليه الأسرة و المجتمع من تطور و حراك اجتماعي و ظهور الوسائل الإيديولوجية و الإعلامية مما جعل الوالدين لا يميزون بين البنت و الولد في المعاملة، إذ أصبح العدل بينهما (الأبناء الذكر و الأنثى) حق من حقوقهم. و لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن الأطفال الذين يعانون من تفضيل الوالدين بين الإخوة عليهم في المعاملة و الاهتمام يصيبهم الاضطراب في نموهم الشخصي و الاجتماعي و يميلون إلى البقاء غير ناضجين انفعاليا بسبب إحباط مجهوداتهم لإشباع حاجاتهم إلى الحب و الحنان و التقدير، و بعضهم قد يصل إلى ما يرغب فيه من اهتمام له من طريق بعض الآليات الفعلية أو الجيل الحيل اللاشعورية كرفض الأكل حتى يدلل أو التهديد بإيذاء الآخرين أو يبقى سلبيا......[1]

فالمساواة بين الجنسين تعمل و تؤدي إلى استقرار الأسرة إذ تسودها العدالة و التسامح و المسؤولية المشتركة ، فبالتعليم تعمّ كل هذه القيم إضافة إلى قيم الاحترام.

---

[1]. عثمان لبيب فراج، أضواء على الشخصية و الصحة العقلية، مكتبة النهضة المصرية 1980 ص147

في حين نرى أن كلما قلّ المستوى التعليمي نوعا ما كلما زاد هذا التمييز و هذا يعود إلى الموروث الثقافي و الذهنية التقليدية التي ترى بأهمية و سيطرة الذكر على الأنثى، الرجل على المرأة و ذلك عن طريق سلطة الزوج عن زوجته، و الولد الذكر عن أخته البنت حتى إذا كان صغيرا في السن و أخته تكبره فله الكلمة و نفوذ عليها و هي تخضع و ترضخ لذلك، كما تساعد التقاليد الثقافية في إدامة التمييز و انتقالها من جيل إلى آخر و تأتي هذه التفرقة ليس في إطار العلاقات فقط و لكن حتى في تلقين أهمية القيمة الواحدة للذكر و الأنثى كل على حدة.

فالذكورة هي القوة و السيطرة و الفرحة في الأسرة منذ ولادته و الأنثى بمثابة عبء عليها و هي تعني الخضوع و الاستسلام ، فالتفرقة هذه في المعاملة بين الجنسين و بين الأبناء تؤدي إلى توليد روح الحقد و التمرد على الآخر خاصة في مرحلة الطفولة حيث هم يحتاجون إلى العطف و الحنان و المعاملة الطيبة خاصة من الوالدين هذا ما ينتج عنه أبناء أسوياء.

لأن وضعا كهذا لا يستفيد منه أي من الجنسين فلا الولد الذي تمثله الأسرة كدليل الاستمرارية و الحفاظ على اسم العائلة و لا البنت (الأنثى) التي تعي منذ البداية أنها إنسانة من الدرجة الثانية ، إنّ وضعا كهذا تنجم عنه مشاكل عدة كاهتزاز الهوية و كسر الاندماج، و من جهة ثانية إنّ هذا التمييز يفرز نموذجا للسلطة الأبوية متجدرة و مستمرة في الأسرة الجزائرية.

استنتاج عام للفرضية الثانية:

بعد تحليلنا للجداول السالفة حول التمييز بين الذكر و الأنثى و طبيعة أو نوع الضبط الاجتماعي المناسب لكل جنس وجدنا أنّ المفاضلة بين الجنسين رغم تراجعها في بعض المواقف إلا أنها مازالت مستمرة بطابع يتماشى و الظروف الحالية.

هذا ما كشفناه فعلا من خلال جداول هذه الفرضية الثانية فقد أثبتت النتائج أنّ الآباء و الأمهات يعاملون أبنائهم بالنصح و التوجيه و الذي ينجم عنه أسلوب ثاني ألا و هو أسلوب الموازنة بين الشدة و اللين. و ركزوا في ذلك على عامل المنافسة و الإقناع كخطوة أساسية نحو معاملة الأبناء علما أنّ المفاضلة بين الجنسين تبقى ضمن هذه المعاملة فمثلا في الجدول أشارت الأسرة إلى عدم التمييز بين الجنسين باعتبارها أهم القيم الاجتماعية كقيم المساواة

و العدالة و لهذا فالأسرة تساهم في إظهار مكانة البنت من خلال تحفيزها للتحصيل الدراسي الجيد و تحصيل الشهادات العليا.

غير أنّ توزيع الفرص و التسهيلات في الأسرة المبحوثة يجري غالبا على أساس الجنس و مثل هذا التمايز يؤثر في نمط العلاقات بين الأبناء.

و قد أفضت الدراسة إلى تأكيد أنّ الذكر الولد يعرف نوع من الحرية في تصرفاته رغم مراقبة الأسرة له أما البنت تبقى دائما مقيدة و تضبط بشدة. و تعبر عن ذلك تصورات و مواقف الوالدين من خلال المكانة الممنوحة للذكر أنه يحمل اسم العائلة و يبقى الركيزة الأساسية كما جاء في الجدول الذي يوضح سبب تفضيل الذكور.

أما الفتاة الأنثى فهي ذات المركز الثانوي بتلقينها القيم و السلوكات التي تجعلها دائما ترضخ للأوامر كالحياء و الحشمة و الحرمة.

و يظهر أيضا التمييز في المعاملة مع البنت و الولد في الأسرة الجزائرية في كيفية معاملتها و الأساليب التي تستعملها مع كل جنس و يظهر ذلك بوضوح في الجدول الذي يبين التمييز بين الجنسين و موقف الوالدين من علاقة كل جنس بالجنس الآخر إذ يمارس الأسلوب المتسامح و اللين على الذكر و الأسلوب المتشدد المتسلط على الفتاة، هذا لما تحمله من معنى أنها قواعد لا يجب أن تخرج عليها العائلة و إلا تعرضت لعقاب معنوي خاصة من طرف الرأي العام، كما صرحت به بعض الأسر "ماذا يقول الناس".

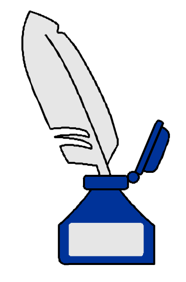
رغم تصريح الأسر ذوي المستوى التعليمي بأنها لا تميز بين البنت و الولد في المعاملة غير أنها لما تربطها "الأنثى" بشرفها فالمستوى التعليمي يصبح ليس له أثر إذ نجد كل الأسر تؤكد على هذه القيم "الشرف و سمعة العائلة".

فتوصلنا إلى أنّ هذه القيم كان لها دورا في ممارسة عملية الضبط الاجتماعي و بالتالي في الوسائل المتخذة لذلك حيث أكدت الأسر المبحوثة بأن حفاظها على شرفها ضرورية ما يستلزم الأسلوب المتشدد عليها لنظرة المجتمع المختلفة و للحفاظ على سمعة العائلة كما جاءت واضحة من خلال الجدول الذي يوضح موقف الوالدين من تربية الفتاة.

فالأسرة الجزائرية عبر تنشئة الفتاة و بربطها إلى الشرف و عرض العائلة فهي تعمل على إعادة إنتاج نفس نمط المرأة التقليدية المعدة أصلا للخضوع و شؤون البيت. هذا ما يفسر العقلية العربية الإسلامية الجزائرية

الفصـــل الثامن

تراجع السلطة الأبوية، و أثرها على أساليب الضبط الاجتماعي



تمهيـــد:

من خلال هذه الفرضية نهدف إلى التحقق عن ما إذا كان للسلطة الأبوية دور في عملية الضبط الاجتماعي، بمعنى هل تقلص سلطة الأب المتشدّدة أثر على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية و بالتالي أساليبها التي بدأت تعرف هي أيضا نوع آخر، أخذنا مؤشر عمل الزوجة هذا العامل الاقتصادي الذي قد يؤثر على حركية السلطة الأبوية ذلك بمشاركة الزوجة في عملية الإنفاق و اتخاذ القرارات بعد أن كان الزوج هو الوحيد الذي يتحكّم في ذلك، مما يؤدي حتما إلى أساليب ضبطية مغايرة للتي كانت في الماضي:

جدول رقم(44) يوضح مصدر القرار داخل الأسرة:

التكرارات و النسب / مصدر القرار داخل الأسرة	التكرار	النسبة %
إلـــى الأب	55	%55
إلـــى الأم	06	%6
إلـــى الأب و الأم	31	%31
إلــى الجد	01	%01
بدون جواب	04	%04
المجموع	100	%100

قدرت أكبر نسبة في الجدول 55% لدى فئة الذين أجابوا بأن مصدر القرار داخل الأسرة يعود إلى الأب ما يقارب نصف عدد مجموع العينة. أما الذين أجابوا بأن مصدر القرار يعود إلى الأب و الأم معا فقدر بـ 33% أي ما يقارب ربع الأسر المبحوثة. أما الذين أجابوا أنّ مصدر القرار يعود إلى الأم فهي ضعيفة و قدرت بـ 06%. أما الذين أجابوا بأنه يعود إلى الجد فهي أقل واحدة و هي تقدر بـ 01%.

هذا يعني أنّ الأب يبقى المسؤول الوحيد على الأسرة و مصدر القرار داخلها، و هذا واضح جدا من خلال هذا الجدول و هذا ما صرح به الوالدين معا أي (الزوج و الزوجة) الأب

و الأم. و الزوجة من خلال إجاباتها تؤكد على المكانة المميزة للأب أو الزوج داخل الأسرة حيث جعلت الزوج الأب هو الأجدر بالمسؤولية الأسرية و هو الذي يتوجب عليه الأخذ بها.
هذا من خلال ما صرحت به الأمهات من خلال إجاباتهن "الأب هو مصدر القرار لأن له مكانة و هيّبة داخل الأسرة حتى و إن كنت أنا الأم لي مكانة و يحترمونني أبنائي لكن الوالد الأب هو الصح لكن القرار يعود إليه و يجب دائما أن نستشيره".
هنا و في هذه الحالة يمكن أن نجزم أنّ السلطة الأبوية رغم ما لحق بالأسرة الجزائرية من تغيرات خاصة من ناحية الوظائف إلا أنّ السلطة الأبوية تبقى دائما مستمرة و لو نسبيا.
و هذا ما يجدر بنا الإشارة إلى القول أنّ الزوجة (الأم) هي السند و العامل الجوهري في سلطة الزوج –الأب- في هذا الإطار.
و هذا ما تقرّه النتائج التي وصلتا إليها كما تشير أيضا إلى أنّ هذه السلطة بدأت تسير نحو الأسلوب الديمقراطي و ذلك بمشاركة الطرفين أي الأب و الأم في إصدار القرار داخل الأسرة و ذلك حين عبرت الأسر بوجود مشاركة في عملية اتخاذ القرار بنسبة ربع العينة

جدول رقم(45) يوضح إصدار الأوامر داخل الأسرة:

التكرارات و النسب / مصدر الأوامر في البيت	التكرار	النسبة %
الأب دائما و الأم أحيانا	42	%42
الأم دائما	09	%09
الأم دائما	03	%03
الأب و الأم معا	26	%26
الأم دائما و الأب أحيانا	03	%03
الأب دائما و الجد أحيانا	14	%14
الأب و الم و الأبناء	03	%03
المجموع	100	%100

إذا ما تمعنا جيدا للجدول المقابل نلاحظ أنّ أكبر نسبة و هي 42% احتفظت بها الأسر التي أجابت بأن إصدار الأوامر في البيت يعود إلى الأب دائما و الأم أحيانا، بعدها تليها إجابة الأب و الأم معا بنسبة 26% تليها مباشرة إجابة الأب دائما و الجد أحيانا بنسبة 14% .

هنا يمكن أن نقول و إضافة لما جاء في الجدول السابق أنّ سلطة الأب بدأت تعرف تطورا ملحوظا بالرغم من أن الأب يبقى ذو مكانة مميزة و دوره الكبير داخل الأسرة كصاحب المشورة و إصدار الأوامر. و هذا ما وضحته تصريحات الأسر المبحوثة أنّ إصدار الأوامر يعود إلى الأب لأنه المسؤول الأول و الرئيسي لأنه رب الأسرة " و هنا من قال لأنه il est le plus raisonnable" " و هو الذي يحسم الأمور في كل الحالات" . أما فيما يخص الأم فكانت إجاباتهم أنا تقوم بإصدار الأوامر أحيانا باعتبارها "أدرى بشؤون الداخلية البيت كما صرح البعض". ، فهي دائما في المرتبة الثانية و الزوجة الأم هي التي في بعض الحيان التي تترك المجال للوالد (الأب زوجها) أن يصدر الأوامر كما صرحت "الأبناء يخافون الأب أكثر مني (الأم)" و هناك من ترى "أنّ القوامة للرجل لذا يجب أن يكون هو من يصدر الأوامر".

هنا يكمن أن نستنتج أن العلاقة بين الوالدين بدأت تسعى نحو إقامة علاقة تشاورية و تفاهم و هذا ما يتضح من خلال النسبة التي قدرت بـ 26% فيما يخص إصدار الأوامر تعود إلى الأب و الأم معا و هذا منهج أو أسلوب جديد من أجل التفاوض و الاعتراف للطرف الآخر و هذا لم يكن موجودا في الأسرة الجزائرية التقليدية كما وضحناه سابقا في الجانب النظري فهو يعود إلى الأب و كبير القبيلة أو الجد و هذا قد وجدناه واردا في عينتنا أي مازالت بعض الأسر و لو بنسبة قليلة، إلا أنها مازالت ترجع الأمر إلى الأب في الدرجة الأولى و الجد في المرتبة الثانية باعتباره كبير العائلة، غير أنّ التشاور و التفاهم الذي تسعى إليه الأسرة الجزائرية من شأنه أن يؤثر إيجابا على العلاقات الأسرية مستقبلا و ذلك بتجنب العقد النفسية و الحد من جنوح الأحداث للأبناء، لأن المناخ الأسري يساعد أن يكسب الطفل ضميره بشكل سليم يجعله يسلك سلوكا معينا و بالتالي يتكون لديه ضابط ذاتي يوجه سلوكه الاجتماعي.

جدول رقم(46) يوضح وجود الأب في البيت و مدى تغيير سلوك الأبناء:

التكرارات و النسب / وجود الأب يغير من سلوكات الأبناء	التكرار	النسبة %
نعم	52	%52
لا	48	%48
المجموع	100	%100

من خلال الجدول المقابل نستنتج أنّ مكانة و دور الأب داخل الأسرة الجزائرية تبقى متميزة و حسب ما سجلته النسب المئوية من خلال طرحنا لسؤال هل وجود الأب يغير من سلوكات الأبناء حيث كانت الفئة الكبيرة التي أجابت بنعم قدرت بـ25%، أما الفئة التي أجابت بلا فقدرت بـ 48%.

و استخلاصا لكل هذا نصل و في مقام آخر إلى ظهور سلطة الأب و تضل موجود في الأسر المبحوثة و يبقى المحدد الرئيسي لجميع سلوكات أفراد الأسرة.

و في المقابل نجد الفئة التي أجابت بالنفي أي وجود الأب في البيت لا يغير من سلوكات أفراد الأسرة هذا يعني أنّ العلاقات بين أفرادها متفاعلة تقوم على التوجيه و النصح لا تكون بالتخويف و التشدد غير أنّ و من خلال تصريحات بعض المبحوثين خاصة "الأم" الزوجة أنه إذا غاب هذا الأسلوب في البيت يمكن أن يؤدي إلى انحراف الأبناء ثمّ أنّ الأب يعتبر دائما المسؤول الكبير و الأول عن الأسرة ثمّ تأتي الأم هذا حسب مجتمعنا الأب دائما يفرض نفسه حتى إذا غاب عن البيت فالأم تهدد الأبناء به أنه سيعاقبهم عند العودة، كما أضافت المبحوثات أنّ هذا حسب العادات و التقاليد و الإسلام الذي يقول أنّ الأب يجب أن يكون له دور في البيت، وهذا الأسلوب التربوي ما هو إلا انعكاسا حقيقيا لطبيعة الثقافة التربوية للأسرة الجزائرية باعتبار العادات و التقاليد و الدين تلك الضوابط التي تسيطر على السلوكات و الذهنيات للأفراد الجزائريين رغم تطور بعض الذهنيات و تغيّر بعض السلوكات مثل مناقشة الآباء لأبنائهم و التسامح في بعض القيم ، هذا ما يمكّننا أن نقول أنّ وجود الأب ليس كمتسلط على الأبناء لكن يبرز دوره (الأب) و يتجسد في عملية التوجيه و الضبط و المراقبة المرنة الديمقراطية.

جدول رقم(47) يوضح نوع معاملة الآباء مع الأبناء و علاقته بمستوى التعليمي للآباء:

المستوى التعليمي	الصرامة مع نوع من الخوف و التسلط		كأصدقاء مع نوع من الديمقراطية		لا يبالي		بدون جواب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	03	%60	01	%20	01	%20	-	-	05	%100
يقرأ و يكتب	04	%36,36	06	%54,54	01	%09,09	-	-	11	%100
ابتدائي	02	%33,33	03	%50	01	%16,66	-	-	06	%100
متوسط	03	%21,42	08	%57,14	01	%07,14	-	-	14	%100
ثانوي	04	%21,05	11	%57,89	-	-	-	-	19	%100
جامعي	08	%18,60	33	%76 ,74	02	%04,65	-	-	43	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	02	%100
المجموع	24	%24	68	%68	06	%06	01	-	100	%100

من خلال هذا الجدول المبين للمستوى التعليمي للآباء و علاقته بنوع معاملتهم للأبناء بلغت أكبر نسبة مئوية فيه 62% للفئة الذين أجابوا بأنهم يعاملون الأبناء كأصدقاء و بنوع من الديمقراطية هذه الفئة حسب المستوى التعليمي للأب على الشكل الآتي:

لدينا أكبر نسبة صرحت بها فئة الآباء ذوي المستور الجامعي بـ 76,74% و أصغر نسبة عادت للمستوى التعليمي (أمي) بـ 20% ، أما عن معاملة الأبناء بصرامة و بنوع من الخوف و التسلط احتلت المرتبة الثانية بـ 24% و توزعت حسب المستوى التعليمي للآباء كالآتي:

بصرامة و التسلط بنسبة 60% يليها الآباء ذوي المستوى التعليمي يقرأ و يكتب بـ 36,36% و أصغر نسبة مثلتها الفئة رجعت لذوي المستوى الجامعي بـ 18,60%.

و في الأخير نجد أقل نسبة عادت للفئة التي أجابت أنها لا تبالي في معاملتها مع الأبناء بـ 06% و توزعت عل الآباء الأميين بـ 20% مقابل أصغر نسبة في الجدول و التي عادت إلى الآباء ذوي المستوى الجامعي.

بعد قراءتنا للجدول أكدت لنا النتائج الأمبريقية أن المستوى التعليمي للآباء له علاقة قوية و أثر واضح على نوعية المعاملة التي يمارسها الآباء على أبنائهم حيث وجدنا أنه كلما كان المستوى التعليمي مرتفع كلما كانت المعاملة المفضلة هي الصداقة و الديمقراطية و التسامح.
و كلما انخفض المستوى التعليمي كلما كان الاتجاه نحو التسلط و الصرامة في المعاملة هذا يعود في الحق إلى الموروث الثقافي الذي مازال يهيمن على العقلية أو ذهنية الآباء[1] غير أنّ هذا لا ينفي تطور سلوكاتهم و تصوراتهم حين أجابوا بمعاملة الأبناء من جهة أخرى كأصدقاء و بنوع من الديمقراطية " في حين أنّ السلطة الأب تبقى مسيطرة في العلاقة أب/ابن في البيئة العائلية المعاصرة تأخذ السلطة طابع أو شكل الحوار التربوي الذي لا يكون فيه مكان للصفعة أو العصا، بل للتفاهم و النصيحة الأخلاقية"
هذا ما ساهم مساهمة فعالة في تبديل الجو الاجتماعي العائلي الذي تعيشه الأسرة بعدما أصبحت الزوجة خاصة منها العاملة تشارك الزوج في اتخاذ قرارات الأسرة و أصبح كذلك التعليم كمتغير قوي و مؤثر في تغير ذهنية الآباء ة تغيير و تطوير من سلوكهم و معاملتهم مع أفراد الأسرة.
هنا إذن يمكن أن نستنتج أنّ تراجع سلطة الأب داخل الأسرة جعل أسلوب الضبط أيضا يعرف تغير بعدما كان في الأسرة التقليدية الجزائرية ضبطا قهريا يحكمه الضمير الجمعي أما الآن أصبح ديمقراطيا متسامحا طغت عليه الاستقلالية و الفردية.

جدول رقم(48) يوضح عمل الأم و أثره على تسيير شؤون الأسرة:

تسيير شؤون الأسرة / الحالة المهنية للأم	العناية بالأبناء		حل مشاكل الأسرة		تسيير ميزانية الأسرة		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	ك	النسبة	ك	%
تعمل	15	%31,91	10	%21,27	22	%46,80	47	%100
لا تعمل	42	%79,24	04	%07,54	07	%13,20	53	%100
المجموع	57	%57	14	%14	29	%29	100	%100

[1]. مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية، ... مرجع سابق، ص103.

يتضح من خلال الجدول المبين أثر عمل الأم على تسيير شؤون الأسرة، إذ أنّ أعلى نسبة سجلت فيه 57% لدى فئة الأسر التي ترى بعناية الأبناء و التي تتوزع حسب النسب الآتية: لدينا أكبر نسبة 79,24% من الأمهات اللواتي يمارسن مهنة، و إذا أخذنا تسيير ميزانية الأسرة نجد أنّ نسبتها بلغت 29% و تقاسمها الأمهات اللواتي يمارسن مهنة بـ 46,80% و الأمهات اللواتي لا يمارسن مهنة بـ 13,20%، و مقابل كل هذا بلغت أضعف نسبة في الجدول بـ 14% بالنسبة لحل مشاكل الأسر، و توزعت على الأمهات العاملات بـ 21,27% مقابل 07,54% فقط لدى فئة النساء غير العاملات.

انطلاقا من معطيات الجدول نلاحظ أنّ الزوجة أصبحت تشارك الزوج في تسيير شؤون الأسرة، و هذا تطور ملحوظ، ولم يعد الزوج هو المسؤول الوحيد على تسيير شؤون الأسرة إذ أصبحت الأم الزوجة تشارك زوجها في التصرف في أمور الأسرة إذ أصبحت سلطة الأب تأخذ اتجاه تقاسم المسؤوليات و القرارات العائلية.

و ما يلفت انتباهنا هنا من خلال الجدول أنّ العناية بالأبناء احتفظت بها و بنسبة أكبر الأمهات اللواتي لا يمارسن مهنة هذا لأنهن متفرغات لذلك أي يمكن أن تتولى أمور الأبناء أما الأمهات العاملات يمكن إرجاع ذلك و للوهلة الأولى إلى عدم كفايتها من التوفيق التام بين العمل خارج البيت و داخله كما صرحت به بعض الأمهات العاملات أنّ هذه المهمة أي مهمّة العناية بالأبناء خاصة بالمرأة و لا يمكنها أن تتخلى عنها و حتى الزوج إذا ساعدنا في شيء فمساعدته لا تتعدى مراقبة الأبناء و ضبطهم دون التدخل في أمور منزلية أخرى ، كالتنظيف مثلا أو الطبخ فكل هده الأمور تعتبر من مهمات الزوجة الأم حتى إن كانت تعمل.

أما باقي شؤون الأسرة فالمشاركة كانت بقوة خاصة بالنسبة للمرأة العاملة هذا يعني أنّ هناك اتجاه ثابت نحو مشاركة الزوجة في عملية اتخاذ القرارات في حل المشكل التي تتعلق بشؤون الأسرة و البيانات تدعم مثل هذا التعميم بقوة، ففي دراسة ميدانية على النساء العاملات في عمان وجد أنّ 96,2% من النساء العاملات المبحوثات ذكرن أن علاقتهن تقوم على أساس المشاركة، و لم تذكر سوى 3,8% أنّ أزواجهن يمارسن اتجاهات تسلطية.[1]

[1] دراسات في المجتمع العربي -تأليف نخبة من أساتذة الجامعات العربية، إتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، عمان، المملكة الأردنية- الطبعة الأولى 1985 ص202

كما رأت أيضا الباحثة – ثريا تركي- أن الزوجة العاملة هي الأقرب إلى المساواة بين الزوجين حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة لزوجته أحيانا أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى.[1]

و لقد بينت الدراسات الاجتماعية إذن أنّ أهمية دور المرأة في تحقيق استقرار النظام الأسري من خلال مشاركتها في تحمّل أعباء الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و مشاكلها، و الأمر الذي جعلها تبرز في الأسرة كحقها في المشاركة في اتخاذ الرأي مع الزوج.

و منه نستنتج أنّ عمل المرأة مثل متغيرا مؤثرا في السلطة الأبوية أو علاقات السلطة بين الزوجين حيث يعتبر عمل الأم (الزوجة) مصدرا لمشاركتها في السلطة داخل الأسرة و تعزيزا لفعلها و حضورها في اتخاذ القرارات.

جدول رقم(49) يوضح مدى تقبل الأب تدخل الأم (الزوجة) أثناء عملية الضبط وعلاقتها بعمل الزوجة(الأم):

تدخل الأم و مدى تقبل الأب لذلك / الحالة المهنية للأم	تعاقبه أنت أيضا		تكتفي بمعاقبة الأم له		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
تعمل	17	%36,17	30	%63,82	47	%100
لا تعمل	45	%84,90	08	%15,09	53	%100
المجموع	62	%62	38	%38	100	%100

يوضح لنا هذا الجدول موقف الوالد (الأب) من تدخل الأم أثناء عملية الضبط و الذي يتغير من أسرة فيها الأم تمارس مهنة(تعمل) و أسرة الأم الزوجة ماكثة في البيت (لا تعمل) حيث بلغت أكبر نسبة 62% من مجموع الأسر التي يعاقب فيها الأب الأبناء بعد معاقبة الأم لهم حيث توزعت هذه النسبة كالآتي:

84,90% عادات للفئة التي يعاقب فيها الأب أيضا بعد معاقبته للأبناء و الأم هنا لا تمارس مهنة مقابل 36,17% من الأسر أين تمارس فيها الأم مهنة. تليها نسبة 38% من مجموع

[1]. ثريا التركي، تفاوت القيم و المفاهيم بين الأجيال في المجتمع العربي السعودي المتغير، مجلة المستقبل العربي، العدد 97 ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1987 ص96

الأسر التي تكتفي بمعاقبة الأم للأبناء و توزعت هذه النسبة على الفئتين من الأسر أين تعمل فيها الأم بنسبة 63,82% بالمقارنة مع الأمهات (الزوجات) اللواتي لا يمارسن مهنة فكانت النسبة الآباء الذين يكتفون بمعاقبة الأم (الزوجة) هي 15,09%.

نستنتج من خلال نتائج هذا الجدول أعلاه أنّ تأثير عمل الأم أي كلما كانت الأم تعمل كلما كانت المشاركة في ضبط الأبناء بين الأب و الأم، و من المناسب أيضا أن نلاحظ أنّ المناقشة أو المشاركة في توجيه الأولاد بين الزوج و الزوجة هذا يدل على درجة التغير الذي أصاب سلطة الرجل الزوج او الأب و الاتجاه الديمقراطي الذي تتجه نحو الأسرة الجزائرية الحالية، حيث تناقصت السلطة و الشدة التي كانت تميز الأسرة الممتدة التقليدية.

كما أوضحت البيانات الميدانية أن كل من الزوج و الزوجة يشتركان في تربية الأبناء و لم ينفرد الزوج (الأب) بالضبط و المعاقبة سوى في أسر قليلة و الزوجة وحدها في أسرتين من خلال مجتمع بحثنا.

لهذا فكلما كان وجود انسجام و تعاون و مساعدة بين أفراد الأسرة و الذي يعتبر كنتيجة للوضعية الداخلية لأسرة، الأمر الذي يمكننا من أداء واجباتها التربوية و التنشئوية على أكمل وجـه نحو أطفالها و بالتالي توجيههم و ضبطهم و يسهل عليها غرس الأخلاق الحميدة فيهم و العمل على تجنب الخلاق الذميمة و ذلك بالخضوع و الامتثال بطريقة مرنة و ليس بالتسلط و التشدد على الأبناء مما قد يؤدي إلى التمرد و الانحراف عن قوانين الأسرة و المجتمع بصفة عامة.

من هنا نصل إلى تراجع بنية السلطة التقليدية الأبوية الموروثة التي كان ينحصر دور الزوجة و الأبناء فيها ما يلقى عليهم من أوامر و نواهي، و لعلّ الليونة و المناقشة التي يبديها الآباء نحو الأمهات (الزوجة) و الأبناء تفسر حدوث حالات من التطور من خلال الاتجاه نحو تكريس ثقافة الحوار و التعاون، هذا ما يجعل توازن داخل النسق العائلي قائم على التوزيع العادل للأدوار.

جدول رقم(50) يوضح تصوّر الوالد (الأب) لكيفية التعامل مع أبنائه:

التكرارات و النسب / تصور الأب لكيفية معاملة الأبناء	التكرار	النسبة %
متشدد مع أبنائه	18	%18
أن يحترموا الوالدين و الكبار في السن	11	%11
لا يناقشه ابنه في أوامره	05	%05
لا يسمح أن يسألوا كثيرا	01	%01
أن يتعامل كأصدقاء	33	%33
أن يوفر جو الديمقراطية	30	%30
بدون جواب	02	%02
المجموع	100	%100

وصلت أكبر نسبة مئوية للجدول إلى 33% لدى الفئة التي عبّرت عن تصورها مصرحة أنها تتعامل مع الأبناء كأصدقاء، ثمّ تليها في المرتبة الثانية تصور الذي يرى أن يوفر جو الديمقراطية في البيت مقابل اصغر نسبة 01% و التي احتفظ بها الآباء الذين ضد مناقشة ابنه في أوامره.

انطلاقا من معطيات الجدول نجد أنّ المناقشة و الحوار و الديمقراطية هي المعاملة التي يحبذها و يصرّ عليها الآباء مع أبنائهم هذا يؤكد ما رأيناه في الجدول السابق و حسب تصريحاتهم أنّ "الوضع الاجتماعي الجديد يستلزم ذلك و تماشيا مع وقت هذا الجيل" مضيفين أنّ الحفاظ على القيم يجب أن يكون بالسلوك المرن هذا لأن الحياة أصبحت معقدة و الأطفال إذا حاولت أن تقسوَ عليهم قد ينحرفوا أو يتمردوا".

لذا فالحفاظ على القيم الأسرية و خاصة الضوابط الاجتماعية هي ضرورة لا بد منها للاستقرار و التوازن الأسري، لذا فالحفاظ على القيم و المعايير لا يمكن أن تكون بالقمع و التسلط و التشدد المطلق و لكن بأساليب مرنة و متفهمة.

و هذا ما أكدته النسبة التي جاءت في المرتبة الثانية بأن يوفر جو الديمقراطية، أما في المرتبة الثالثة نجد تصور الذي يرى بالتشدد و القسوة مع الأبناء هذا حسب ما صرح به الآباء أنّ في بعض الأحيان لا بد أن تكون القسوة و التشدد حتى يعرف الابن حدوده هذا حتى لا يشعر الأبناء بالحرية المطلقة خاصة إذا كان الأبناء في مرحلة الطفولة الأولى حتى سن 12 سنة حتى تعمل على المراقبة و الضبط بأحسن صورة.

و في المرتبة الرابعة نجد أنّ الآباء اختاروا الاحترام و الطاعة للوالدين و الكبار في السن و هذا الأسلوب يبقى من أساسيات التربية داخل الأسرة الجزائرية و يستلزم الامتثال لها كما سبق و أن ذكرنا خاصة مع فئة الأطفال الذين في سن قبل المراهقة قصد توفير تكافؤ الفرص داخل الأسرة بين الآباء و الأبناء و في نظر الآباء تعتبر من العمليات الأساسية للتربية الخلقية.

و بصفة عامة يمكن أن تستنتج أنّ التصور العام للآباء يوحي إلى التفاهم و الديمقراطية و هي المعاملة السوية اتجاه أبنائهم و غياب التشدد المطلق و بالتالي غياب التسلط الأبوي و حضور المرونة و النقاش و التفاهم، إذن أسلوب الضبط أصبح يتماشى و تطور الذهنية الأبوية و كذا الأوضاع الاجتماعية الجديدة بصفة عامة.

<u>استنتاج عام للفرضية الثالثة:</u>

بعد تحليلنا لجداول هذه الفرضية حول تراجع السلطة الأبوية و أثرها على نوع الضبط الاجتماعي، وجدنا أنّ لتقليص سلطة الأب أثر على عملية الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية الحالية و بالتالي أساليب المعاملة التي أصبحت حديثة و تتماشى و الظروف الاجتماعية الجديدة و هذا ما كشفناه من خلال جداول هذه الفرضية فقد أثبتت النتائج الأساليب الجديدة في معاملة الأبناء من خلال ثقافة الحوار و المناقشة التي يتبناها الوالدين نجد تراجع السلطة التقليدية الأبوية الموروثة التي كان ينحصر دور الأبناء فيها في تلقي ما يسدى إليهم من أوامر و نواهي، لكن الآن استبدلت الليونة و أصبحت بذلك المعاملة الديمقراطية كشيء أساسي للتربية، و أكدت الأسر المبحوثة في هذا الصدد أنهم "يعطون لأبنائهم نوعا من الحرية في حياتهم قصد تكيفهم و الظروف الاجتماعية الجديدة. هكذا يؤدون على الليونة و المرونة في المعاملة لكن دون التنازل عن السلطة كضرورة تربوية توجيهية من حيث الأهمية في بناء شخصية سوية و متزنة. هذا ما يوضحه مواقف و تصورات الآباء من خلال

الجدول الذي يوضح مصدر القرار داخل الأسرة، و الذي يوضح إصدار الأوامر التي ترجع بالدرجة الأولى إلى الأب غير أنها تسعى إلى التشاور و التفاهم في قضايا الأسرة من شأنه يؤثر إيجابا على العلاقات الأسرية و تكوين مناخ أسري يساعد على إكساب الطفل ضميره بشكل سليم يجعله يسلك سلوكا معياريا و بالتالي يتكون لديه ضابط ذاتي يوجه سلوكه الاجتماعي.

و تدعيما لهذا وجدنا من خلال الجدول الذي يوضح تغير سلوكات الأبناء بوجود الأب في البيت أنه ضروري هذا لأن له هيبة داخل الأسرة ليس كمتسلط على الأبناء لكن يبرز دوره (الأب) و يتجسد في عملية التوجيه و الضبط و المراقبة المرنة هذا ما يؤكده الجدول الذي يوضح نوع معاملة الآباء لأبنائهم أين كان موقف الصداقة مع نوع من الديمقراطية هو الموقف الغالب لدى الآباء خاصة عند ذوي المستوى التعليمي العالي.

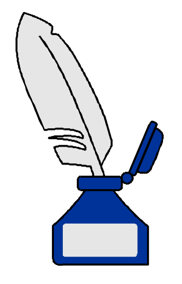
فالأب يسعى من خلال ذلك إلى إقامة علاقات حوارية إذ أصبح للزوجة مكانة داخل الأسرة خاصة منها العاملة التي أصبح لها مشاركة فعالة في عملية اتخاذ القرار و حل المشاكل التي تتعلق بشؤون الأسرة و هذا ما لوحظ من خلال الجدول الذي يوضح عمل الأم و أثره على تسيير شؤون الأسرة فالمشاركة في تربية الأبناء خاصة منها ممارسة الضبط الاجتماعي ماهي إلا طريقة من طرق الديمقراطية (أنظر الجدول الذي يوضح مدى تقبل الأب لتدخل الأم (الزوجة) أثناء عملية الضبط. و هذا النوع من السلوك من طرف الزوج (الأب) إزاء زوجته يعتبر سلوكا متطورا و تراجعا لسلطة الأب حيث يترك أحيانا هذه المهمة في يد الزوجة كما صرحت بعض الأمهات العاملات أنها هي التي تقوم بمراقبة الأبناء خاصة منها المسار الدراسي.

من هنا نصل إلى تراجع الضوابط المتسلطة بتراجع السلطة التقليدية الأبوية المتوارثة أين كان ينحصر دور الزوجة و الأبناء فيها ما يلقى عليهم من أوامر و نواهي. و لعل الليونة التي يبديها الآباء نحو الزوجات و الأبناء تفسر حدوث حالات من التطور من خلال ممارسة الضبط الاجتماعي القائم على وسائل الحوار و الإقناع. كل هذا من خلال التصور العام للآباء الذي يوحي إلى الديمقراطية و المعاملة السوية و غياب التشدد المطلق و حضور المرونة

المتماسكة و الأوضاع الاجتماعية الجديدة و عليه يمكن أن نقول أن فرضيتنا هذه قد تحققت و تمّ قبولها من خلال هذه النتائج المتوصل إليه

الفصـــل التاسع

المستوى التعليمي، و علاقته بنوع الضبط الممارس من طرف الوالدين اتجاه أبنائهما



تمهيــــد:

في هذه الفرضية نحاول أن نقيس صحة الافتراض الذي طرحناه حول وجود علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين و نوعية أساليب الضبط التي يحاول الآباء توجيه أبنائهم إليها، من خلال ما طرحناه لعدة أسئلة نعتقد أن تكون مؤشراتها لها أهميتها في ذلك، أي من خلالها نتعرف على أساليب الضبط التي تتخذها الأسرة الجزائرية للتحكم في سلوك أفرادها مع العلم أنّ المستوى التعليمي المتوسط أو العالي يحدد طرق تفاعل الأولياء مع أبنائهم.

جدول رقم(51) يوضح المستوى التعليمي للآباء و علاقته بحق الأبناء في اختيار التخصص العلمي:

حق الاختيار / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	04	%80	01	%20	05	%100
يقرأ و يكتب	06	%75	02	%25	08	%100
ابتدائي	01	%50	01	%50	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	03	%99,99
ثانوي	04	%57,14	03	%42,85	07	%99,99
جامعي	08	%44,44	10	%55,55	18	%100
مستوى متباين	29	%53,70	25	%46,29	54	%100
بدون جواب	03	-	-	-	03	%100
المجموع	54	%54	43	%43	100	%100

نلاحظ من خلال الجدول المتضمن لموقف الوالدين لحق الأبناء في اختيار التخصص العلمي و علاقته بالمستوى التعليمي للولدين، حيث لدينا نسبة 54% من مجموع الوالدين المبحوثين الذين صرحوا بأن الأبناء لهم الحق في اختيار التخصص العلمي و تتوزع هذه النسبة حسب المستوى التعليمي للوالدين على الشكل الموالي:

أكبر نسبة 80% من الوالدين مستواهما التعليمي أمّي يوافقون و يعطون الحق للأبناء في اختيار تخصصهم العلمي مقابل أصغر نسبة و التي عادت لذوي المستوى التعليمي العالي(الجامعي) بـ 44,44% ، و تقرأ أيضا من خلال هذه النتائج أنّه 43% من مجموع

المبحوثين الذين لا يوافقون أنّ يختار الأبناء تخصصهم العلمي و التي تتوزع حسب المستوى التعليمي للوالدين على الشكل الآتي:

لدينا أكبر نسبة و هي 55,55% خاصة بالوالدين دوي المستوى التعليمي الجامعي نجد نسبة أصغر نسبة و هي 20% قد عادت للوالدين الذين لهم مستوى تعليمي (أمي).

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجدول نستنتج أنّ الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي أمي يعطون الحق للأبناء أن يختاروا تخصصهم العلمي و ذلك لأنهم يرغبون في أن يتعلم أبناءهم لأنه السبيل الوحيد للدخول إلى ميدان العمل و الاعتماد على النفس لتحقيق ذلك و بالتالي تكون لهم مكانة خاصة و محترمة بين الناس كما صرحت إحدى الأسر " أنها تريد أن ترى ابنها متعلم –خدام يعمل و يدير مستقبل- أي يكون له مستقبل".

حسب هذا التصريح يتضح أنّ الوالدين هنا يرغب قيمة العلم في أبنائهم للحصول على منصب عمل و تحقيق حياة مستقبلية أفضل مما عاشه الآباء و الرقي في السلم الاجتماعي.

و لكن يختلف الأمر بالنسبة للفئة التي أجابت أنها لا تترك الأبناء أن يختاروا تخصصهم التعليمي، أي ليس لهم الحرية في ذلك و التي عادت في المرتبة الأولى إلى الوالدين الذين لديهم مستوى جامعي، ثمّ يليها الوالدين الذين لديهم مستوى متباين في المرتبة الثانية ثمّ و في المقابل ذوي المستوى الأمي هنا يظهر لنا دور المستوى التعليمي للوالدين و علاقته بمدى ترك الأبناء لاختيار تخصصهم العلمي لوحدهم هذا لأن الوالدين المتعلمين يتدخلون و يوجهون الأبناء للتخصص التعليمي الذي يحبذونه و ذلك يعود إلى الرصيد الثقافي الذي يملكونه و دوره في نوعية الأبناء و توجيههم و تشجيعهم. هذا يعود أساسا إلى نوع المعاملة التي بين الوالدين و الأبناء و المبنية أساسا على المناقشة و الحوار و الإقناع و التوجيه و منه التدخل في اختيار التخصص العلمي بطريقة ناجحة بحيث توجههم نحو الشخصيات التي تضمن لهم مستقبل جيد و فرص عمل أكثر، في حين نرى العكس كلما قل المستوى التعليمي كلما قلّ التوجيه و هذا طبعا يعود لقلة وعي الوالدين بأهمية هذا الدور التوجيهي العلمي لأبنائهم. و تقابله باللامبالاة و جعله من مسؤولية الأبناء وحدهم.

جدول رقم(52) يوضح نوعية المطالعة لدى الوالدين وفق المستوى التعليمي:

المستوى التعليمي / نوع المطالعة	أمي		يقرأ ويكتب		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي		مستوى متباين		بدون جواب	المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%		ك	%
تربوية	-	-	-	-	-	-	2	66.66	4	57.14	4	22.22	11	20.37	-	21	%21
ثقافية	-	-	3	37.5	2	100	1	33.33	-	-	2	11.11	8	14.81	-	16	%16
إخبارية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	4	22.22	6	11.11	-	10	%10
سياسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	1	5.55	3	5.55	-	4	%4
علمية	-	-	-	-	-	-	-	-	2	28.57	6	33.33	11	20.37	-	19	%19
دينية	0	0	5	62.5	-	-	-	-	1	14.28	1	5.55	9	16.66	-	11	%11
ترويحية	0	0	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	6	11.11	-	6	%6
المجموع	5		8		2		3		7		18		54		3	100	%100
تربوية	0	0	-	-	-	-	2	66.66	5	71.42	6	33.33	14	25.92	3	27	%27
ثقافية	0	0	2	25	2	100	-	-	-	-	3	16.66	5	9.25	-	12	%12
إخبارية	-	-	-	--	-	-	-	-	-	-	-	-	4	7.40	-	4	%4
سياسية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	04	37.40	-	04	%04
علمية	-	-	-	-	-	-	-	-	02	28.57	07	38.88	19	35.18	-	28	%28
دينية	-	-	04	%50	-	-	01	33.33	-	-	02	11.11	08	14.81	-	15	%15
ترويحية	-	-	02	25	-	-	-	-	-	-	00	00	00	00	-	02	%02
المجموع	05	100	08	100	02	100	03	100	07	100	15	100	54	100	03	100	%100

الملاحظة الأساسية من الجدول تتمحور أساسا في مطالعة الكتب التربوية بـ 21% عند الوالدين و توزعت حسب المستوى التعليمي كالآتي:

في المرتبة الأولى نجد مستوى الوالدين المتوسط بـ 66,66% ثمّ يليها المستوى الثانوي بـ 57,14% بعد المستوى الجامعي بـ 22,22% و في الأخير المستوى المتباين بـ 20,37% الذين يطالعون الكتب التربوية.

و في المرتبة الثانية تلي مطالعة الكتب العلمية بـ 19% هذه النسبة على المستويات التالية:

في الأول وجدنا المستوى الجامعي بـ 33,33% يليها مستوى التعليمي الثانوي للوالدين بـ 28,57% بعدها في الأخير المستوى المتباين للوالدين بـ 20,37%.

و في المرتبة الثالثة لدينا نسبة 16% من مجموع الأسر ميولا لمطالعة الكتب الثقافية و تتوزع على الشكل التالي:

أكبر نسبة هي 100% من مجموع المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ابتدائي تليها المستوى الثاني و هو يقرأ و يكتب بـ 37,50% و بعدها يأتي مستوى المتوسط بـ 33,33% فالمستوى المتباين بـ 14,81% و في الخير المستوى الجامعي بـ 11,11%.

ففي المرتبة الرابعة نجد نسبة 11% من مجموع الأسر ميولا لمطالعة الكتب الدينية حيث احتفظت بأكبر نسبة الفئة التي لها مستوى التعليمي يقرأ و يكتب بنسبة 62,5% مقابل أصغر نسبة و التي عادت للمستوى الجامعي بنسبة 05,55%.

بالنسبة لمطالعة الوالدين للكتب الأخبارية و السياسية جاءت في المرتبة الخامسة بالنسبة للمستوى الجامعي و المستوى المتباين.

ثمّ بعد ذلك و في الأخير جاءت ميل الوالدين لمطالعة الكتب الترويحية بنسبة قليلة جدا بـ 11,11% و احتفظ بها الأسر ذوي المستوى المتباين.

نفس الشيء بالنسبة للمجلات في المرتبة الأولى يطالع الوالدين المجلات العلمية بـ 28% و التربوية بـ 27% في المرتبة الثانية الدينية بـ 15% و الثقافية بـ 12% المرتبة الثالثة نجد اهتمام الوالدين بمطالعة المجلات الأخبارية بـ 04% و السياسية بـ 04% و أخيرا الترويجية بـ 02% .

أما عن الجرائد لم نذكرها في الجدول لأن كل المستويات تطالع الصحف بصفة معتبرة و وجدنا عند جميع المستويات ماعدا المستوى الأمي طبعا.

و ما لاحظناه من خلال إجابتهم أنهم يفضلون الجرائد باللغة الفرنسية و هي مختلفة تراوحت بين إخبارية سياسية و تثقيفية و خاصة منها الرياضة. و هذا ما يفسر كثرة النشطات الثقافية و السياسية مما استدعى المطالعة المتنوعة.

ثمّ أنّ الأسرة تعدّ المصدر الأول للمعرفة حيث تلعب الدور الأساسي في تحديد اتجاهات الأبناء و تعليمهم الكثير من الخبرات خاصة إذا علمنا أنّ المطالعة هي السلوك الفعال الذي يعكس حقيقة المستوى الثقافي للشخص و الذي يعبر عن التقدم و الرقي.

لذا فالمطالعة الوالدية مهمة في تشكيل مستقبل الطفل و تكوينه فردا صالحا مثقفا و متطلعا للمستقبل خاصة إذا علمنا أنّ المطالعة تعد من أهم المؤشرات التي يقاس بها الرأسمال الثقافي للوالدين و عن طريقه يعمل على توجيه الأبناء و تحفيزهم للمطالعة المتنوعة. من هنا فإن دور الوالدين يعتبر حاسما في هذا الشأن، هذا و قد جاءت نتائج استطلاع أجرته الرابطة القومية الأمريكية لمجلس الآباء و الدالة على أنّ 82% من الأطفال الذين لا يحبون القراءة لم يحضوا بتشجيع آبائهم في البيت.

من خلال كل هذا فالمستوى التعليمي للوالدين له دور فعال و علاقة وطيدة بالمطالعة حيث لاحظنا من خلال نتائج الجدول أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين كلما كان اهتمامهما أكبر بالمطالعة لا سيما الكتب و المجلات التربوية و العلمية في المقام الأول ثمّ تأتي الكتب و المجلات السياسية و الأخبارية و الدينية و التثقيفية، في حين نرى أنه كلما قلّ المستوى التعليمي نوعا ما كلما قلّ اهتمام الوالدين بالمطالعة خاصة الكتب المتنوعة الأخرى عدا التربوية و التعليمية التي تأخذها لمعرفة و حاجة البناء خاصة في هذه المرحلة و ما يساعده على التحصيل الدراسي.

جدول رقم(53) يوضح المستوى التعليمي و علاقته بالأمر بالمطالعة:

الأمر بالمطالعة / المستوى التعليمي	نعم		لا		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	%
أمي	30	60%	02	%00	-	-	05	%100
يقرأ و يكتب	05	%62,5	03	%37,5	-	-	08	%100
ابتدائي	01	50%	01	%50	-	-	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	-	-	03	%100
ثانوي	05	%71,42	02	%28,57	-	-	07	%100
جامعي	14	%77,77	04	%22,22	-	-	18	%100
مستوى متباين	48	%88,88	06	%11,11	03	-	54	%100
بدون جواب	03	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	78	%78	18	%18	03	%03	100	%100

يتبين لنا من خلال هذا الجدول الذي يوضح و يبين المستوى التعليمي للوالدين و علاقته بأمر الأبناء بالمطالعة حيث نجد نسبة 78% من الوالدين المبحوثين الذين يصرحون بأنهم يأمرون أبناءهم بالمطالعة فهذه النسبة تتوزع على المبحوثين حسب مستواهم التعليمي كالآتي:

أكبر نسبة نجدها عند المستوى المتباين بـ 88,88% تليها نسبة ذوي المستوى الجامعي بـ 77,77% هكذا بالترتيب التنازلي حتى نصل إلى الوالدين الأميين بنسبة 60%.

أما الذين أجابوا بأنهم لا يأمرون أبناءهم بالمطالعة نجدهم العكس من الفئة الأولى أي بنسبة أقل و هي 18% و تتوزع على الوالدين حسب المستوى التعليمي لهم.

لدينا نسبة 50% تمثلها الوالدين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي بعدها تأتي نسبة 40% و التي عادت للأميين تليها ذوي المستوى التعليمي يقرأ و يكتب بـ 37,50% بعدها مباشرة نجد نسبة 33,33% و التي تحصل عليها الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي متوسط يليها المستوى الثانوي بـ 28,58% و الوالدين الذين لهم مستوى جامعي بـ 22,22%، و في الأخير المستوى المتباين بـ 11,11% و هي آخر و أصغر نسبة.

من خلال هذه القراءات نستنتج أنّ هناك علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي للوالدين و أمر أبنائهم بالمطالعة، حيث نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد اهتمام الوالدين بالأمر بالمطالع. و ذلك ما يحفز الوالدين إلى ممارسة تشجيع و تشويق الأبناء على المطالعة لأن دمج الطفل في عالم المطالعة كما يقول الخبراء يتطلب أن يجد نفسية في بيئة أو في أسرة لها صلة بالثقافة و المطالع، فدور الأسرة في جذب الطفل إلى الاطلاع أكثر بكثير من المدرسة كما أقرته و دلت الكثير من التجارب فالمدرسة تعتني وملزمة بتلقين البرامج المقررة و كثيفة و في فترة محددة.

أما الأسرة فالمجال مفتوح عندها و مطالعتها متنوعة و هي بذلك تنمي في الطفل هذه القيمة و تزيد من تشجيعها لهم و في تحصيل دراسي جيد كما يزداد اهتمام الوالدين باقتناء الكتب المناسبة لأطفالهم الدراسية منها و الكتب المختلفة بحيث لمّا سألنا المبحوثين عن نوع المطالعات التي تأمر الأبناء بها فكانت الكتب التربوية في المرتبة الأولى بـ 28% تليها في المرتبة الثانية الكتب العلمية بـ 23% و في المرتبة الثالثة الكتب المدرسية بـ 22% و أخيرا الكتب التثقيفية بـ 10%.

و الملاحظ هنا أنّ اقتناء الكتب التربوية و العلمية و كذا المدرسية هذا يساهم في الرفع في التحصيل الدراسي أما الكتب الأخرى المتنوعة تجعل من الأطفال يحبون المطالعة و تصبح ممارسة مستمرة لهم يتعودون عليها لتزيد من وعيهم و تنمية أفكارهم و خاصة تشغيل وقت فراغهم و يجعلهم يستفيدون منه و ينضبطون كما قال و صرح المبحوثين أنهم ينشغلون في المطالعة أحسن من ذهابهم إلى الشارع للعب أو انشغالهم في أمور تعود عليهم بالضرر"

كما أنه كلما كان المستوى التعليمي عالي كلما كان اختيار الكتب متنوعة، فكلما قلّ المستوى التعليمي للوالدين كان اهتمامهم بالكتب المدرسية و يقلّ التشجيع للكتب الخارجية عن الروتين الدراسي هذا ما يقلّل تنمية روح المطالعة في الأبناء.

جدول رقم (54) يوضح اهتمام و مراقبة الوالدين للمسار الدراسي لأطفالهم حسب المستوى التعليمي للآباء:

الحرص على متابعة المسار الدراسي / المستوى التعليمي	نعـــم		لا		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	%
أمي	02	%40	03	%60	03	-	05	%100
يقرأ و يكتب	04	%50	04	%50	-	-	08	%100
ابتدائي	01	%50	01	%50	-	-	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	-	-	03	%100
ثانوي	06	%85,71	01	%14,28	-	-	07	%100
جامعي	17	%94,44	01	%05,55	-	-	18	%100
مستوى متباين	52	%96,29	02	%03,70	-	-	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	84	%84	13	%13	03	%03	100	%100

يتضح من خلال هذا الجدول الذي يوضح لنا اهتمام و مراقبة الوالدين للمسار الدراسي لأطفالها حسب المستوى التعليمي للوالدين، حيث نجد أكبر نسبة 84% من الوالدين صرحوا أنهم يتابعون و يراقبون للمسار الدراسي لأطفالهما و ذلك حسب المستوى التعليمي لهم و تتوزع هذه النسب على الشكل الآتي:

لدينا أكبر نسبة هي 96,29% متمثلة للوالدين ذوي المستوى التعليمي المتباين تليها نسبة 94,44% متمثلة للوالدين ذوي المستوى الجامعي ،بعده و في المرتبة الثالثة نجد الوالدين ذوي المستوى الثانوي بـ 85,71% يليها المستوى المتوسط للوالدين بـ 66,66% و بعدها

50% بالنسبة لذوي المستوى الابتدائي، و يقرأ و يكتب بـ 50% أيضا و في الأخير الوالدين الأميين الذين أجابوا أنهم يراقبون و يهتمون بالمسار الدراسي لأطفالهم بـ .40%

أما بالنسبة للفئة المبحوثة من الوالدين الذين أجابوا أنهم لا يهتمون و لا يراقبون المسار الدراسي لأطفالهما فبلغت النسبة عندها بـ 13% حيث توزعت هذه النسبة على المستوى التعليمي للوالدين كالآتي:

لدينا أكبر نسبة هي 60% مثلتها فئة الأميين يليها بنسبة 50% بالنسبة للمستويين التعليميين الابتدائي و يقرأ و يكتب هكذا تبدأ النسب في الانخفاض كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين حتى نصل إلى أصغر نسبة و التي مثلتها الفئة التي لها مستوى متباين بـ 3,70%.

فمن خلال القراءات السابقة يتضح لنا أنّ مراقبة الأبناء تكون بشدة و اهتمام الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي عالي أننا وجدنا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي كلما زاد الاهتمام و المراقبة للمسار الدراسي للأطفال، في حين تنخفض عند الوالدين الذين ليس لديهم مستوى تعليمي عال. و هذا يفسر طبعا لوعي الأسرة (الوالدين) بضرورة الاهتمام و مراقبة للمسار الدراسي لأبناء بما يقومون به من تشجيع و تخصيص وقت لمتابعة أعمالهم و توجيههم و الاطلاع على كل ما يخص دراستهم كتخفيض وقت للمراجعة معهم في البيت توجيه المناقشة معهم و الذهاب إلى المدرسة لمعرفة مستواهم الدراسي و تحصيل أبنائهم التعليمي بالمدرسة.

فالآباء هنا يركزون على قيمة العلم و يرغبون أبناءهم عليها و على طلبه بشيء من الوسائل المتاحة و التكوين لنيل الكفاءة التي تحقق الاحترام و المنزلة الرفيعة و هذا تقول إحدى الأمهات "نظل موراهم على القراية نحب إيكونو حاجة في المستقبل"، كما نجدهم يرغبون أبناءهم على قيمة الاعتماد على النفس لكي يستطيع الأبناء تحمل مسؤولياتهم و خاصة أنّ الحياة تعقدت وكي يكونوا أعضاء فعالية في مجتمعهم دون أن يكونوا عالة على غيرهم كما صرح الكثير من الوالدين أن "نريده أن يكون معتمدا على نفسه في كل شيء لأن مشاكل هذا الوقت كثيرة يجب تدريب الأبناء على تجاوزها بأنفسهم.

أما الفئة المبحوثة من الوالدين التي ترى أنها لا تراقب و لا تتابع للمسار الدراسي لأبنائهما هذا يعود إلى عدم إدراكهم لقيمة العلم الحقيقية خاصة المعاصرة و ذلك بسبب تدنّي المستوى

التعليمي حتى و إن صرحوا ووجدنا من الآباء من يحاول أن يشجع أبناءه على العلم لكن لم يعملوا بإستراتيجية لتجسيد ذلك، فمثلا نجد بعض الوالدين يصرح "أنا أُعلِّم ابني لكي يكون له في المستقبل عمل محترم و يحقق حياة مستقبلية أفضل، و لكي لا ينحرف و يجلب لنا المشاكل".

غير أنّ متابعة دراسة الأبناء أصبحت من ضروريات الوالدين لأن أصبح دور الوالدين حاسما و ضرورة في إنجاح النشاط المدرسي حيث تؤكد لنا العديد من الدراسات أنّ جو الدراسة الفعلي يجب أن يعيشه الطفل في أسرته من خلال توفير الكتب اللازمة و تخصيص وقت للدراسة و المراجعة كما أكدت دراسة بريطانية أنّ التفوق المدرسي نجدده الفرص و التشجيع و المتابعة في البيت من طرف الأولياء أكثر من النبوغ الفردي الوراثي[1].

كما تضيف دراسة أخرى بريطانية أنّ الحكومة البريطانية تعمل على مطالبة الأولياء بالاهتمام بمتابعة الواجبات المدرسية للأبناء كل ليلة حتى تلاميذ رياض الأطفال يجب أن ينفقوا 10دقائق كل يوم في القراءة بعد العودة من المدرسة[2]، فالمتابعة و المراقبة يجب أن تكون محببة و فعالة، فالمراقبة تشعر الطفل أنه محمي و مراقب و بالتالي يحاول أن يعمل بجد كما قال عبد الرحمان محمد عبد الله أن هناك علاقة ايجابية بين المستوى التعليمي للوالدين و درجة اهتمامهم بأولادهم[3].

و ما نستنتجه عموما أنه كلما كان المستوى التعليمي مرتفع كلما كان الاهتمام و المراقبة للمسار الدراسي موجودة هذا دليل على أنّ القيمة العلمية مازالت تحتل مكانا بارزا في التنشئة الأسرية و يسعى الوالدين أن يسلك أطفالهم نفس السبيل الذي سلكوه لأنهم مدركون ما ستقدمه القيمة العلمية من قيم اجتماعية و أخلاقية و أدبية و بالتالي الانضباط و الامتثال و هذا هو هدف الوالدين من حرصها على التعليم و توجيههم و تشجيعهم على ذلك، فمراقبة دروسهم و الاهتمام بتعليمهم يدخل ضمن العملية التربوية ككل في تنشئة الأبناء و مسارهم الدراسي و بالتالي سلوكهم للوصول بهم إلى الهدف المنشود و هو فرد صالح ذو مكانة اجتماعية عالية في المجتمع و شعور الأبناء باهتمام و مراقبة والديهم عليهم و حرصهم على نجاحهم و تفوقهم.

---

[1]– جريدة الخبر عدد 2369 ، 14سبتمبر1998،ص4

[2]– جريدة الخبر عدد 2376، 22سبتمبر1998 ،ص5

[3]– عبد الرحمان محمد عبد الله، علم الاجتماع التربية الحديثة- النشء- و التطور دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1998 ،ص372

وبذلك نجد الوالدين يحرصون أن يكون الأبناء امتداد لشخصياتهم و بالتالي يصبحوا ثمرة لنجاح في تنشئتهم و ضبطهم سيما إذا تحصلوا على أحسن النتائج.

فالمستوى التعليمي للوالدين يلعب دورا هاما في تحديد أسلوب المعاملة المنتهج اتجاه الأبناء و هذا لكون الآباء تلقوا خبرات أثناء مرحلة التعليم و كذلك خلال ممارستهم لحياتهم اليومية، و هذا ما يسمح لهم بإتباع أسلوب الشرح و المناقشة و التفسير عند معاملتهم لأبنائهم، فالتراكم المعرفي يساعدهم بشكل كبير على فهم انفتاح الأبناء على العالم أما بالنسبة للأولياء الذين كانوا أقل حظا في التعلم، فهم يميلون لاستخدام أساليب القسوة -مثلا لما يأمر ابنه بمراجعة دروسه و انجاز أعماله المدرسية- أو قد لا يتدخل في ذلك بتاتا- أو استعمال أساليب الإهمال و اللامبالاة اتجاه أبنائهم لعدم إدراكهم لحاجات و مطالب الأبناء و الأساليب السوية لرعايتهم، و هذا بسبب عدم إلمامهم بهذه الأمور.

<u>جدول رقم(55) يوضح المستوى التعليمي للوالدين و علاقته بمدى اهتمام الأولياء بالتسلية و الترفيه:</u>

الاهتمام بالتسلية و الترفيه / المستوى التعليمي للوالدين	دائما		أحيانا		نادرا		بدون جواب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	0	%00	02	%40	03	%60	-	-	05	%100
يقرأ و يكتب	02	%25	04	%50	02	%25	-	-	08	%100
ابتدائي	00	%00	01	%50	01	%50	-	-	02	%100
متوسط	00	%00	02	%66,66	01	%33,33	-	-	03	%99,99
ثانوي	01	%14,28	04	%57,14	02	%28,57	-	-	07	%99,99
جامعي	02	%11,11	13	%72,22	03	%16,66	-	-	18	%100
مستوى متباين	04	%07,4	38	%70,37	12	%22,22	-	-	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	09	%09	64	%64	24	%24	03	%03	100	%100

يوضح لنا هذا الجدول موقف الوالدين و مدى اهتمامهما بالتسلية و الترفيه و علاقته بالمستوى التعليمي للولدين، حيث لدينا أكبر نسبة و هي 64% من مجموع الأسر التي تهتم بالتسلية و الترفيه لأبنائها أحيانا و تتوزع حسب المستوى التعليمي للوالدين كالآتي:

لدينا 72,22% ذوي المستوى التعليمي الجامعي و هي أكبر نسبة اهتمام الوالدين بالتسلية و الترفيه أحيانا مقابل 40% و هي أصغر نسبة عند هذه الفئة و التي عادت للآباء الأميين.

تليها نسبة 24% من مجموع الأولياء (الوالدين) الذين يهتمون بالتسلية و الترفيه لأبنائهم نادرا و توزعت هذه النسبة على النحو الآتي:

60% من الوالدين الأميين بنسبة كبيرة جدا بالمقارنة مع الوالدين ذوي المستوى الجامعي بنسبة 16,66%. و لدينا نسبة 09% و التي عادت للفئة التي أجابت أنها تهتم بالتسلية و الترفيه عند أطفالها دائما و التي عادت في المرتبة الأولى إلى الأولياء ذوي المستوى التعليمي يقرأ و يكتب بـ 25% يليها الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بـ 14,28% بعدها الجامعي بـ 11,11% و في الأخير نجد ذوي المستوى التعليم المتباين بـ 7,4% و تعدّ أصغر نسبة هذا يعني أنّ الوالدين يهتمون بالتسلية و الترفيه عن أبنائهم، غير أنّ هذا يكون حسب الظروف الاقتصادية كما صرح به الوالدين من خلال إجابتهم " نذهب أحيانا خاصة في الصيف إلى البحر، لكن في الشتاء نذهب نادرا و ما يجعلني أوجههم نحو أنشطة ترفيهية و رياضية و في الغالب الأبناء يطلبون ذلك خاصة فيما يخص ألعاب إلكترونية، و رياضية كالسباحة و الجيدو و عزف على لآلات موسيقى ، و رقص الباليه ..."

نستنتج إذن و من خلال هذه القراءات أنّ المستوى التعليمي للوالدين يؤثر بشكل كبير على دور التسلية و الترفيه و مدى اهتمامهم بذلك لأن هذا في نظرهم مهم جدا في تكوين شخصية الطفل و لا شكّ أنّ النشاط الترفيهي و التسلية يكاد يكون من أهمّ الأنشطة خاصة في مرحلة الطفولة، و أكثرها حيوية في تكوين الشخصية الاجتماعية ففي إطار الأسرة يتعلم الأطفال السلوك المرغوب و المقبول اجتماعيا و يتعلمون أيضا متى و كيف و مع من يلعبون و ماذا يسلكون في موقف أو آخر و قد يفرض بعض الآباء أنماط معينة في توجيه أنشطة الأبناء لقضاء أوقات فراغهم، و هذا استنتجناه من خلال نتائج الجدول حيث أنّ الأولياء أو الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي عال جامعي يهتمون أكثر بالتسلية و الترفيه و هذا للدور الذي تلعبه

في تكوين اتجاهات و شخصية الطفل حيث نجد أنّ هذه الفئة تتولى الاهتمام بالتسلية و الترفيه أحيانا و ذلك هو الاتجاه العام في الجدول، ثمّ نادرا في المرتبة الثانية و دائما في المرتبة الثالثة و هذا يعود في نظرهم إلى قلة الوقت و انشغالات الوالدين غير أنهم حريصين على الاهتمام بالتسلية و الترفيه و ذلك حسب إجاباتهم أنهم "نحاول أن نقضي عطلة آخر الأسبوع خارج البيت، نذهب إما إلى الحديقة أو في بعض الأحيان إلى المعارض و ذلك لغرض توطيد العلاقات القرابية و أيضا لصلة الرحم التي أوصانا بها الله".

هنا يمكن أن نقول أنّ الوالدين مهتمون بالتسلية و الترفيه لضرورة ذلك للأطفال للترويح عن النفس بعد أسبوع شاق و متعب، لذا من الضروري تجديد الطاقة.

أمّا الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي أقل نجدهم يهتمون بالتسلية و الترفيه نادرا ثمّ أحيانا فنادرا كآخر اهتمام. هذا يعود لقلة وعيهم ثمّ أنهم صرّحوا خلال إجابتهم أنّ لديهم "التلفزة فهي تسليهم كما يشاءون ثمّ أنهم يلعبون مع أصدقائهم كثيرا في الحي"، و هناك من قال أنهم يذهبون إلى الأقارب خاصة في العطلة الصيفية نذهب إلى الريف و نقضي عطلة هناك.

هذا يعني أنّ توجيه الآباء هنا غائب أي لا نجد هناك توجيها خاصا من الآباء لأبنائهم ولا يهتمون بها سواء داخل البيت أو خارجه، و إن كان فعلا يعدو أن يكون مشاهدة برامج التلفزيونية داخل البيت أو ممارسو الرياضة الشعبية خارجه و دلك تحت رغبة الأبناء أنفسهم... حيث يمكن لهم اختيار على الأقل الوقت المناسب لذلك، و هذا يعود إلى فترة المستوى المعيشي و ضعف القدرة الشرائية للعديد من الآباء، لكن يمكن أن يرجع ذلك لعدم وعي الآباء بضرورة التسلية و الترفيه بغرض ملء الفراغ للطفل حتى لا ينحرف إلى تصرفات أخرى غير مقبولة و مراعاة احتياجات الطفولة نظرا لقلة و انخفاض الرصيد المعرفي و الثقافي الكافي لذلك مما يؤثر على كيفية معاملة الوالدين لأطفالهما

جدول رقم (56)يوضح اللغة التي يحرص الوالدين التكلّم بها و علاقتها بالمستوى التعليمي للوالدين:

اللغة التي يفضل الكلام بها / المستوى التعليمي	العربية الفصحى		الفرنسية		العربية والفرنسية		الدارجة		الدارجة والعربية		الأمازيغية والعربية		الأمازيغية والفرنسية		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	2	40	3	60	5	100
يقرأ ويكتب	0	0	1	12.5	2	25	4	50	0	0	1	12.5	0	0	8	100
ابتدائي	0	0	1	50	1	50	0	0	0	0	0	0	0	0	2	100
متوسط	1	33.33	0	0	0	0	0	0	2	66.66	0	0	0	0	3	100
ثانوي	0	0	0	0	6	25.7	0	0	1	14.28	0	0	0	0	7	100
جامعي	1	5.55	1	5.55	12	66.66	0	0	0	0	2	11.11	2	11.11	18	100
مستوى متباين	1	1.85	1	1.85	39	72.22	5	9.25	3	5.55	5	9.25	3	5.55	54	100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-		-	-	3	100
المجموع	3	3	4	4	60	60	9	9	6	6	10	10	8	8	100	100

وصل مجموع الاتجاه العام للجدول إلى 60% حضيتها لائحة الإجابة للغة التي يحرص الوالدين التكلم بها و هي العربية و الفرنسية حيث سجلت في المقام نفسه أعلى نسبة بـ 85,70% لدى الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي يليها المستوى التعليمي المتباين بـ 72,22% فالجامعي بـ 66,66% مقابل بـ 25% لدى فئة الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب و الذين أجابوا أنّ اللغة التي يحرص التكلم بها هي العربية و الفرنسية.

في المرتبة الثانية نجد الوالدين يحرصون على التكلم بالأمازيغية و العربية بنسبة 10% حيث سجلت أعلى نسبة هنا بـ 40% و التي عادت للوالدين الأميين مقابل 09,25% و التي عادت للمستوى التعليمي المتباين.

و في المرتبة الثالثة لدينا الوالدين الذين يحرصون التكلم بالدارجة بنسبة 09% و تعود أعلى نسبة عند هذه الفئة إلى مستوى الوالدين –يقرأ و يكتب- مقابل 09,25% عند الوالدين ذوي المستوى التعليمي المتباين.

أما في المرتبة الرابعة نجد اللغة التي يحرص الوالدين التكلم بها هي الأمازيغية و الفرنسية بنسبة 08% و التي عادت في المقام الأول إلى الوالدين الأميين بـ 60% مقابل 05,55% عند ذوي المستوى المتباين.

انطلاقا معطيات الجدول نلاحظ أنّ هناك علاقة بين المستوى التعليمي للوالدين و الحرص على اللغة المستعملة داخل الأسرة و هي الحرص على التكلم باللغة العربية و الفرنسية فاللغة العربية لأنها اللغة الأصيلة، أما الفرنسية في نظر الأولياء (الوالدين) أنها تساعد أبناءهم على الإتقان الجيد للغة خاصة و أنّ معظم الكتب العلمية باللغة الفرنسية خاصة و أنّ الأولياء المتعلمين يرون أنّ يجب أن يتكلم الفرنسية من أجل تثقيف أبنائهم من ناحية الكلام القراءة و الكتابة و هذا ما يزبد في رصيدهم الثقافي و المعرفي باعتبار اللغة وسيلة تربوية و تثقيفية يكتسبها الطفل من أسرته قبل أي مؤسسة اجتماعية أخرى و ما يتلقاه في المدرسة يكون مكملا لما يجري في البيت.

ثمّ أن اللغة مظهر من مظاهر النمو العقلي و أداة هامة من أدوات التفكير و تعتبر الطفولة المبكرة أفضل المراحل في حياة الطفل التي يمكن له خلالها أن يتعلم و يزيد من حصيلة اللغوية، و ما أن يكتسبها الإنسان حتى تصبح أمرا ملازما لسلوكه[1].

فالوالدين ذوي المستوى الثقافي و اللغوي القوي يستطيعان استعمال مفردات و تعابير و ألفاظ لغوية غنية في التحاور مع أولادهما و بالتالي يستفدون من هذا الإرث الثقافي لتقويم سلوك أبنائهم باعتبارها ذلك العامل الحاسم الذي يعمل على زيارة التلاحم و الانسجام و التوازن و الاندماج الاجتماعي[(2)] .

و في المرتبة الثانية وجدنا الوالدين يحرصون على التكلم بالأمازيغية و العربية هنا نجدهم يؤكدون اللغة الأصيلة و هي العربية أما الأمازيغية فهي تعود إلى الأصل التاريخي باعتبارها اللغة الأم التي تتشبث بها هذه الأسر و نجدها خاصة عند فئة الأميين كما صرحوا أنها "الأمازيغية لغة الأجداد و أريد أن يستعملها أبنائي في صغرهم و تبقى لهم حتى يكبروا" أما العربية "هي اللغة الرسمية في بلادنا و أنها لغة ديننا الإسلامي".

أما بالنسبة للدارجة فهي اللهجة التي تستعملها جل الأسر للتخاطب مهما كان المستوى التعليمي لأفرادها، فهي مزيج للعربية و بعض الكلمات الفرنسية.

---

[1]. عبد الكريم محمد شنطاوي، تطور لغة الطفل، دار الصفاء، 1992 ص13.

[(2)]. عبد الرحمن حاج صالح، الأسس العلمية و اللغوية لبناء منهج اللغة، مجلة فصلية يصدرها المجلس الأعلى للغة العربية، العدد3، ص127

فالوالدين مصرين أن يتكلم الأبناء بأكثر من لغة لأن حسب تصريحهم "التقيد بلغة واحدة غير مجد في عالم العولمة" "و من تعلم لغة قوم أمن شرهم".

نخلص إذن أنّ المجتمع ينمو بنمو لغته و يموت بموت لغته لذا فالوالدين يفضلون استعمال التعددية اللغوية دون إهمال اللغة الوطنية و الأصلية حسب ما أثبتت الدراسات الحديثة أنّ اللغة يستفاد منها في تدوين التراث الثقافي و تحتفظ به جيلا بعد جيل، كما أنها تساعد الفرد على تعديل سلوكه لكي يتلاءم مع المجتمع فهي تزوده بالعبارات المناسبة فإنه يحاول أن يخضع سلوكه كفرد لما يقتضيه المجتمع فهي إذن وسيلة مهمة في تنظيم الأسرة.

جدول رقم(57) يوضح مدى مراقبة الوالدين لأبنائهم في مشاهدة التلفزة و علاقته بالمستوى التعليمي للوالدين:

مراقبة الأبناء في مشاهدة التلفزة / المستوى التعليمي	مراقبة الأبناء		لا يراقب		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	%
أمي	01	%20	04	%80	-	-	05	%100
يقرأ و يكتب	02	%25	06	%75	-	-	08	%100
ابتدائي	01	%50	01	%50	-	-	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	-	-	03	%99,99
ثانوي	04	%57,14	03	%42,85	-	-	07	%100
جامعي	10	%72,22	05	%27,77	-	-	18	%99,99
مستوى متباين	43	%79,62	11	%20,37	-	-	54	%100
بدون جواب	03	-	-	-	03	-	03	%100
المجموع	66	%63	31	%31	03	%03	100	%100

من خلال هذا الجدول الذي يمكن القول أنّ الاتجاه العام يتجه نحو الآراء التي تقول بأنها تراقب الأبناء في مشاهدة التلفزيون بنسبة 66%، أما الاتجاه الأدنى يتجه نحو الآراء التي ترى أنها لا تراقب الأبناء في مشاهدة أي برنامج في التلفزيون بنسبة 31%.

نقرأ أنّ أعلى نسبة هي 79,62% تمثلها فئة الأولياء ذوي المستوى التعليمي المتباين تليها نسبة 72,22% بالنسبة للجامعيين مقابل أصغر نسبة و التي عادت للأميين و هي 20% للذين صرحوا أنهم يراقبون أبناءهم في مشاهدة التلفزة.

أما الفئة التي لا تراقب أبناءها فبلغت أكبر نسبة لديها بـ 80% و التي عادت في الدرجة الأولى للأميين تليها الفئة التي لها مستوى تعليمي يقرأ و يكتب بـ 75% مقابل أصغر نسبة و التي عادت للمستوى المتباين بـ 20,37% و المستوى الجامعي بـ 27,77%.

من خلال هذه القراءات نستطيع أن نقول أنّ الوالدين واعون بالتأثير السلبي للتلفزيون، لذلك نجدهم شديدو الحرص على اتخاذ إجراءات في هذا الصدد. و ذلك بمراقبة الأطفال و بتخصيص الوقت المناسب لذلك كأن يسمح للأبناء مشاهدة التلفزة في النهار و يمنعون في الليل...وهذا ما يترجمه قول أحد الآباء "مهما كان سن الطفل، مستحيل تركه أمام الشاشة بحرية..." كما يصرح أولياء آخرون أنّ "جهاز التلفزيون الآن أصبح مفسدا، فإما تكييفه للأحسن و إلا يكون مفسدا لأخلاق أبنائنا."

"هناك والدين آخرون يتخوفون من مشاهدة أبنائهم برامج التلفزيون لا يكمن في نوعية البرامج فقط بقدر ما يهمهم مدة المشاهدة (الكم) التي ستكون على حساب الوقت المخصص لمذاكرة الدروس."

هنا تكمن أهمية التأثير أو خطورته، و هذا ما يفسر لنا أكبر نسبة من الوالدين الذين يصرحون بمراقبة أبنائهم خاصة لا سيما ذوي المستوى التعليمي الجامعي و ذلك لوعيهم الكبير لهذه الخطورة، حيث بينت الكثير من الدراسات في مجال الإعلام و السلوك عند الأطفال بأنّ الأطفال يعشقون الصورة التلفزيونية و يتمثلون جانبا واسعا من إيحاءاتها، و تتمثل ذلك في المعايير و القيم التي يستنبطها الأطفال شعوريا أو لا شعوريا من خلال صلتهم بالتلفزة.

و قد أطلق بعضهم على الأطفال اليوم بأنهم أطفال التلفزيون و ذلك للإشارة إلى أهمية الدور الذي يلعبه التلفزيون على عقول الأطفال و الناشئة.

و من أجل التعبير عن أهمية التلفزيون بدأ المفكرون يستخدمون مفاهيم و مقولات أدبية بالغة الدلالة لوصف ذلك التأثر الذي يمارسه التلفزيون في حياة الأطفال، و أطلقوا على

أطفال اليوم لقب "أطفال التلفزيون" أو " جيل التلفزيون" و هم يعنون بذلك " أن الأطفال يتلقون تربيتهم على أيدي ثالوث تربوي يتمثل في الأب و الأم و التلفزيون."[1]

فتعرض الطفل للتلفزيون حقيقة لا مفر منها فإن عملية تأثر الطفل بما يبث عبر قنواته واردة لا محال و لكن التأثير قد يكون سلبيا أو إيجابيا هذا ما يجعل الوالدين يأخذون مواقف إيجابية و أخرى سلبية من الدور التلفزيوني.

فالذين يأخذون الدور الايجابي للتلفزيون هنا في بحثنا فنسبتهم أقل من الذين لديهم موقف سلبي و تمثلهم خاصة فئة الأميين ليس لديهم موقف رفض في مشاهدة أبنائهم لبرامج التلفزيون سوى الانقياد لرغبتهم في ذلك، و هذا ما يترجمه قول بعض الوالدين" ايشوف واش إيحب، ماعنديش دخل في اختيار برنامج لأبنائي " و قول الآخرين " الأبناء الآن ما تقدريش تنمعيهم من مشاهدة التلفزيون" هذا يدل على غياب التوجيه الوالدي أمام إصرار و رغبة الأبناء في المشاهدة أو بغرض ضمّ الأبناء إلى البيت حيث يصرح بعض الوالدين "أتركهم يشاهدون التلفزيون و ما يريدون خير من أن يخرجوا إلى الشارع..." و يرى البعض الآخر أنّ التلفزيون يشكل عامل تنظيم داخل الأسرة، فهو يجعل الأطفال هادئين، لا بل أنّ بعض الأمهات تقول أنها تسكتن أطفالهم بوضعهم أمام شاشة التلفزيون".

كما تشير دراسة أمريكية لهيلدت هيملويت[(1)] عن الأطفال و التلفزيون تبين أن 18% من الأطفال كبار السن و 32% من الأطفال صغار السن يعاقبون بحرمانهم من مشاهدة التلفزيون حتى وقت متأخر من الليل على سبيل المكافأة لهم لقيامهم بسلوك جيد

من خلال هذه التصريحات يتبين أنّ التلفزيون هنا شكل أحد أساليب الضبط الاجتماعي و التوجيه التربويين داخل الأسرة خاصة لما نجدد الأسر تشجع أبناءها على مشاهدة البرامج لغرض تربوي في تعليم و تحسين مستوى الأبناء في الجانب اللغوي حيث يصرح بعض الآباء "أن أبنائهم أصبحوا يحسنون نطق الفرنسية جيدا، و هذا بفضل بعض الحصص الثقافية التي يشاهدها في القنوات الفضائية الفرنسية منها أو العربية هذا ما يساعدهم كثيرا في الجانب التعليمي لهم..." هذا خاصة عند فئة ذوي المستوى التعليمي العالي و المتباين و كلما

[1]. أمل دكاك –دور التلفزيون في تنشئة الأطفال سياسيا في القطر العربي السوري –جامعة دمشق ، كلية الأداب 1989 رسالة أعدت لنيل درجة ماجستير في علم الاجتماع ص182.

[(1)]. هيلدت هيملويت –التلفزيون و الطفل، دراسة تجريبية لأثر التلفزيون على النشء: تر: أحمد سعيد عبد الحليم و محمود شكري العدوى ، مؤسسة سجل العرف، القاهرة 1967 ص209

ارتفع المستوى التعليمي كلما كان موقفا انتقائيا من التلفزيون أي أنهم يوجهون الأطفال إلى مشاهدة البرامج العلمية و الثقافية و يمنعونهم عن مشاهدة برامج الكبار على وجه العموم هذا لإحساسهم و وعيهم بخطورة المشكل التربوي الذي يواجهونه داخل البيت و هو الإدمان التلفزيوني للأبناء و ما ينجر من ذلك من اكتساب الأبناء لمبادئ و سلوكات تنافي في أغلب الأحيان المبادئ التربوية و الضوابط الصحيحة لمجتمعنا... كما يرى بعض الخبراء أنها مصدر لنقل السلبيات و مصدر للعنف و العدوان على شكل درامي تسهل للطفل امتصاصها و تطبيقها في حياته كما يدفعه للتعامل بعنف من خلال ما يتلقاه من برامج مشبعة بالعنف و الجريمة، و الذين يشاهدون العنف في برامج التلفزيون يتأثرون به في سلوكياتهم آجلا أو عاجلا على المدى الطويل[1] ، و بالتالي فمشاهدة العنف تشجع لا محال السلوك العدواني لدى الطفل و تؤثر على سلوكه خصوصا و هي تقدم الدب في شكل فكاهي مسلي كما هو الحال في الرسوم المتحركة مثلا. هذا ما جعل الوالدين يسعون جاهدين لمراقبة الأبناء و توجيههم.

و ما نستنتجه من خلال تحليلنا لنتائج المتحصل عليها في الجدول أنّ التلفزيون في نظر الوالدين خاصة منهم ذوي المستوى التعليمي العالي فيه ما هو إيجابي و سلبي في الحالة الأولى يستعمله الوالدين كأسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي لتوجيههم ، أما في الحالة الثانية فالوالدين يجتنبونه و يستعملون ضوابط لتفاديه و استعماله بحذر لما له من آثار سلبية على الأبناء بزعزعة القيم الاجتماعية المرغوبة و توجيه الأطفال إلى الأنماط السلوكية المنحرفة.

[1]. معوض محمد الأب الثالث و الأطفال، الاتجاهات الحديثة لتأثيرات التلفزيون على الأطفال، دار الكتاب الحديث ط 1 الجزائر ص68.

جدول رقم (58) يوضح المستوى التعليمي للوالدين و مدى استعمال الضرب في توجيه أبنائهما:

مدى استعمال الضرب / المستوى التعليمي	نعم		لا		بدون جواب		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	%
أمي	05	%100	00	%00		-	05	%100
يقرأ و يكتب	08	%100	00	%00	-	-	08	%100
ابتدائي	02	%100	00	%00	-	-	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	-	-	03	%100
ثانوي	06	%85,71	01	%14,28	-	-	07	%100
جامعي	08	%44,44	10	%55,55	-	-	18	%100
مستوى متباين	47	%87,03	07	%12,96	-	-	54	%100
بدون جواب	03	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	78	%78	19	%19	03	%03	100	%100

يتبين من خلال هذا الجدول المبين لمدى استعمال أسلوب الضرب في توجيه الأبناء من طرف الوالدين و علاقتها بالمستوى التعليمي للوالدين حيث نجد أن أعلى نسبة و التي قدرت بـ 78% من الآباء الذين يصرحون باستعمالهم لأسلوب الضرب في توجيه أبنائهم و تتوزع هذه النسبة حسب المستوى التعليمي للوالدين كالآتي"

فأكبر نسبة قدرت بـ 100% من الوالدين الذين مستواهم التعليمي بالأمي و المستوى يقرأ و يكتب و الابتدائي يصرحون باستعمالهم للضرب في توجيه أبنائهم ثمّ تليها نسبة 87,03% من الوالدين الذين مستواهم التعليمي المتباين ثمّ تليها نسبة 85,71% من الآباء الذين مستواهم التعليمي ثانوي تليها نسبة 66,66% من الآباء الذين مستواهم متوسط و أصغر نسبة هي للمستوى الجامعي إذ قدرت بـ 44,44% من اللذين يستعملون الضرب في توجيه أبنائهم. و لدينا أيضا من خلال هذا الجدول نسبة 19% من الآباء الذين أجابوا بلا أي لا يستعملون الضرب في توجيه أطفالهم حيث نجد أكبر نسبة يمثلها الآباء ذوي المستوي الجامعي بنسبة 55,55% ثمّ تليها نسبة 33,33% بالنسبة للآباء الذين لديهم المستوى

المتوسط بعدها المستوى الثانوي بنسبة 14,28% و أخيرا نسبة 12,96% بالنسبة للآباء الذين لهم مستوى متباين.

و ما نستنتجه من خلال هذه القراءات الإحصائية لنتائج الجدول، هو وجود علاقة وطيدة بين المستوى التعليمي للوالدين و مدى استعمالهما للضرب في توجيه أبنائهما و عموما نجد أنّ معظم الآباء يستعملون الضرب لكن هذا يتباين حسب المستوى التعليمي للآباء حيث نجد أنّه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين يقلّ استعمال الضرب لأنهم مقتنعون أنّ هذا لا يؤدي بنتيجة ايجابية و هم مقتنعون بأنّ هذا الأسلوب مضر و لا يجدي نفعا في عملية الضبط الاجتماعي فهم يفضلون المناقشة و محاولة إقناعهم و اللجوء إلى الضرب كآخر حل.

غير أنّ نجد أنه كلما قلّ المستوى التعليمي أو انعدم كالأميين نجدهم يستعملون الضرب بكثرة و يعتبرونه الأسلوب المفضل لديهم في توجيه الطفل ،في اعتقادهم الطفل لمّا يضرب يبتعد عن الخطأ خاصة لما يستعمل بقوة و بكثرة ، وهذا يفسر جعلهم للأساليب التربوية القاسية و ما ينجم عنها من أضرار معنوية كالإحباط النفسي، أو جسدية و ما ينجر عنها من بعد من سلبيات و هذا ما يفسر عدم إطلاعهم إلى الأسلوب السليم في عملية التربية و تفضيلهم لأسلوب الترغيب و الترهيب و هناك من ذكر و صرح خلال إجابتهم أنّ "الترغيب و الترهيب يجعل الطفل ينسى ذلك الفعل و لا يعاود القيام به"

لكن فقد أكّد علماء النفس الذين انشغلوا بالمعاملات الأسرية في أبحاثهم العلمية أنّ العقوبة الجسدية خاصة في الطفولة الأولى تؤثر سلبا على سلوك الطفل و يظهر الطفل فيما بعد إما عدوانيا أو بليدا لا تهزه عاطفة و لا إحساس، فالضرب من اجل الضرب لم و لن يكون أبدا طريقة تصحيحية أو تقويمية لأخطاء الطفل بل أنه في هذه الحالة يجعل الطفل يشعر بالعدوانية و عدم القبول من طرف الوالدين، هذا ما يجرح أحاسيسهم بعمق لأن الطفل يشعر بعدم الرغبة فيه و بأنه غير محبوب. إذ أنّ شخصية الطفل تتشكّل و تتكون اتجاهاته و ميوله و نظريته للحياة متأثر بالدرجة الأولى بالبيئة المحيطة به و في مقدمتها أسلوب معاملة الأولياء و متى اضطربت هذه المعاملة اضطربت صحة الطفل النفسية.

فالضرب إذن رغم أنه يوضع من اجل التوجيه لكن يرى الكثير من المحللين أنّ الضرب في أغلب الأحيان يؤدي إلى التمرد و المثال على ذلك الدراسة الأمريكية الانجليزية التي تشير

أنّ استعمال العقاب البدني الشديد خلال فترة معينة من حياة الأطفال، فهذا العقاب يضاعف عدوانية الطفل بدلا من ضبط سلوكه فالعنف يقود إلى العنف رغم مبررات استخدامه و رغم توفّر حسن النية و شرف القصد و مشروعية الرعاية و الحماية[1]

فتقويم الأبناء من طرف الأولياء –الوالدين- يكون بالتوجيه و الحب بحيث يعدان من العوامل الأساسية للتوازن العائلي، غير أنّ الكثير من الآباء يلجؤون إلى الضرب كنوع من المعاملة لتقويم أبنائهم بل يعتقدون أنه حق لا يمكنهن التنازل عنه دون وعي لآثار الضرب المستقبلية على شخصية الطفل و هذا ما التمستاه خلال الدراسة الميدانية خاصة مع الآباء الذين ليس لديهم مستوى تعليمي عال.

<u>جدول رقم(59) يوضح المستوى التعليمي للوالدين و حالات استعمال الضرب:</u>

حالات استعمال الضرب / المستوى التعليمي	بمجرد وقوعه في الخطأ		بعد تكراره		في الحالات الاضطرارية		بدون جواب		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	00	%00	04	%80	01	%20	02	-	05	%100
يقرأ و يكتب	03	%37,5	05	%62,5	00	%00	-	-	08	%100
ابتدائي	01	%50	01	%50	00	%00	-	-	02	%100
متوسط	01	33,33%	01	33,33%	01	33,33%	-	-	03	%100
ثانوي	01	14,28%	04	57,14%	03	42,85%	-	-	07	%100
جامعي	00	%00	13	72,22%	05	27,77%	-	-	18	%100
مستوى متباين	06	11,11%	35	64,81%	13	24,07%	-	-	54	%100
بدون جواب	03	-	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	12	%12	63	%63	23	%23	02	%02	100	%100

تبين من الجدول أعلاه أنّ نسبة عالية تبلغ 62% من الأسر المبحوثة التي صرحت أنها تستعمل الضرب بعد تكرار الخطأ من طرف الأبناء، حيث تتوزع هذه الفئة حسب المستوى التعليمي للوالدين كالآتي:

[1] عدنان الدوري، جناح الأحداث ، الكتاب الأول ، المشكلة و السبب، منشورات ذات السلاسل، 1985، ص135

لدينا أكبر نسبة في هذه الفئة و هي 72,22% من الوالدين ذوي المستوى التعليم الجامعي مقابل أصغر نسبة هنا و التي عادت لفئة الوالدين الأميين بـ 40% للخطأ عدة مرات و لا يضرب الطفل إلا بعد إقناعه عن الابتعاد عن الخطأ، و إذا لم يسمع و يتمادى في تكراره يضرب الطفل مباشرة.

أما الفئة التي تقول أنها تضرب أطفالها في الحالات الاضطرارية فقط فنسبتها بلغت 21% و عادت في المقام الأول إلى فئة الوالدين ذوي المستوى التعليمي المتوسط بـ 33,33% تليها نسبة 28,57% و التي عادت لذوي المستوى الثانوي تمّ الجامعيين بـ 27,77% و أخيرا الوالدين ذوي المستوى المتباين بـ 24,07%.

في حين نجد آخر نسبة و هي 18% و هي من الأسر التي صرحت أنها تستعمل الضرب بمجرد وقوع الأطفال في الخطأ بدون مناقشة أي كأن الوالدين ينتظرون هذه الفرصة حتى يعاقبوا الأطفال حيث توزعت هذه الفئة حسب المستوى التعليمي للوالدين إذ نجدها حاضرة بقوة عند الآباء الأميين بنسبة 60% و 50% عند الفئة التي تقرأ و تكتب نفس النسبة عند الفئة التي لها مستوى ابتدائي و منعدمة عند ذوي المستوى متوسط، أما الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي فبلغت نسبتها 14,28% و نجدها غائبة عند الجامعيين و تعود و نسبة أقل عند المستوى المتباين بـ 11,11% هذا يعني أنّ الفئة ترى بأن أسلوب العقاب و الشدة و القسوة هو الأسلوب الأنجع ، فالطفل يترك و شأنه و عندما يرتكب الأخطاء يضرب مباشرة بدون تفكير و لا محاولة معرفة الأسباب.

يتضح من خلال القراءات السابقة أنّ العلاقة قوية بين المستوى التعليمي للوالدين و حالات استعمال الضرب، بحيث نجد أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين كلما كان استعمال الضرب في حالات تكرار الخطأ و العودة إليه من طرف الأطفال و نسبة قليلة أيضا عند الحالات الاضطرارية و هذا لمدى وعي الآباء بمدى خطورة الضرب على الطفل و لاعتباره أسلوب غير سوي و قد يؤدي إلى التمرد كما ترى الدراسات النفسية الاجتماعية أنّ الضرب مبني من أجل التوجيه لكن في بعض الأحيان يؤدي إلى العكس و احتمالات أكثر في الوقوع في الجريمة حيث نجد انه كلما قل المستوى التعليمي للوالدين كلما كان استعمالهما للضرب بمجرد وقوع الطفل في الخطأ و بنسبة قريبة منها في حالة تكرار الخطأ من طرف الطفل،

فعملية ضرب الأولاد أسلوب مقبول لضبط السلوك و ما يجعل الأبناء يتقيدون بضوابط الأسرة إضافة إلى أنها وسيلة تأديب غير أنّ "هذا الشكل من أشكال ضبط السلوك يجعل الطفل يشعر بالعجز و فقدان الحماية"[1] مما يجعل الوالدين خاصة ذوي المستوى التعليمي العالي يفضلون معاقبة أو ضرب الأبناء في الحالات الاضطرارية و بعد تكرار الخطأ من طرف الأطفال أي يستعملون الضرب كأسلوب ووسيلة لغرس الامتثال و الأدب عند الأطفال بالمناقشة و النصح لأن العقاب البدني (الضرب) كما صرح بعض الآباء لا يجدي نفعا لأن الطفل يصبح يتمسك أكثر بالأخطاء و يتعمد على إعادتها و التمرد لذا يجب أن نستعمل معه النصح و الحوار و الضرب نتركه كآخر حل و بالتالي مرة أخرى يتذكر العقاب و لا يعاود الخطأ، و التوسط في معاملة الصغار أمر حيوي نحو الضوابط الاجتماعية و احترام السلطة داخل الأسرة، لذا فالفرض و الإرغام من دون مناقشة و العقاب قد ينجم عنه أساليب سلوكية غير مرغوب فيها.

و من هنا يرى الكثير من الباحثين العلاقة الوطيدة بين العقاب الشديد الذي يتعرض له الطفل بمجرد وقوعه في الخطأ و بين انحرافه و جنوحه بحيث أبرز "فلجيل" في دراسة تحليلية لنفسية الأسرة سنة (1949) أنّ الآباء المبالغين في الشدة يجعلان الطفل قتاليا ليس فقط في وسطه العائلي، بل نحو كل من يمثل السلطة من الكبار، و يوجد الكثير من الأطفال الضحايا لمثل هذا العنف و الذين يظهرون اضطرابات علائقية و سلوكية متنوعة.

هذا ما يستوقفنا لنؤكد أن الضرب الذي قد يدمج ضمن المعاملات الأسرية السوية بدون أن يجد مبررا له ، لا يمكن إلا أن يولد أفراد عدوانيين و متمردين بدل أفراد أسوياء لا ينتجون عدوانا بل يخدمون أسرهم و مجتمعاتهم.

---

[1]. هشام شرابي ، مقدمات لدراسة المجتمع العربي الدار المتحدة للنشر بيروت لبنان ، الطبعة الثالثة ، 1984 ص48

جدول رقم (60) يوضح رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة و علاقته بالمستوى التعليمي للوالدين:

رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة / المستوى التعليمي للوالدين	النصح و التوجيه		الردع بالقوة و العقاب		تبليغ الشرطة		لا تتدخل		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	01	20%	03	%60	00	%00	01	%20	05	%100
يقرأ و يكتب	02	%25	04	%50	01	%12,50	01	%12,50	08	%100
ابتدائي	-	%00	01	%50	-	-	01	%50	02	%100
متوسط	01	%33,33	-	-	01	%33,33	01	%33,33	03	%100
ثانوي	03	%42,85	-	-	02	%28,57	02	%28,57	07	%100
جامعي	09	%50	-	-	05	%27,77	04	%29,22	18	%100
مستوى متباين	20	%37,03	05	%09,25	16	%29,62	13	%24,07	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	36	%36	13	%13	25	%25	23	%23	100	%100

من خلال هذا الجدول الذي يبين لنا رد فعل الوالدين أمام السلوكات المنحرفة أنّ أكبر نسبة فيه عادت للوالدين الذين أجابوا بالنصح و التوجيه بـ 36% و توزعت حسب المستوى التعليمي للوالدين على الشكل التالي:

إذ بلغت أكبر نسبة عند الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بـ 50% مقابل أصغر نسبة و التي عادت للأميين بـ 20%.

أمّا فيما يخص الفئة التي أجابت بتبليغ الشرطة نجد أنّ نسبتها بلغت 25% فهي تعادل ربع العينة، تليها نسبة 23% و التي عادت للفئة التي أجابت بأنها لا تتدخل و التي بلغت أكبر نسبة فيها و التي عادت للفئة التي لها مستوى تعليمي ابتدائي بـ 50% مقابل أصغر نسبة و التي عادت للوالدين الذين لهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب بـ 12,50% هذا يفسر أنّ المستوى التعليمي هنا عند هذه الفئة تأثيره نسبي، هذا يدل على تطور الذهنيات و تطورها، أما عند الفئة التي أجابت برد فعلها أمام السلوكات المنحرفة بالردع بالقوة و العقاب بلغت

نسبة 13% و التي عادت إلى ذوي المستوى التعليمي الأدنى إذ احتفظ بها الوالدين الأميين بـ 60% و الذين لديهم مستوى يقرأ و يكتب نسبة 50% نفس النسبة وجدناها عند الوالدين ذوي المستوى التعليمي ابتدائي مقابل أصغر نسبة بـ 09,25% .

من خلال هذه القراءة نلاحظ أنّ الوالدين اتخذوا النصح و التوجيه الوسيلة الفضلى و التي يراها ضرورية للوصول للرأي الصائب تجنبا للنزاعات و الخلافات و للصد للانحرافات داخل الأسرة أو المجتمع، و إصرار الوالدين على هذه المواقف ماهو إلا دليل قوي على سعي الآباء إلى تبني أفكار و تصورات تتوافق و الظروف الاجتماعية الجديدة في المجتمع، لأن حسب إجابتهم و تصريحاتهم أنّ "القوة تولد العنف و بالتالي يكثر الانحراف الذي لا نجد له مخرجا" فالأسلوب المتذبذب في التنشئة يكون لنا شخصية غير منضبطة و غير ملتزمة و غير مبالية بقوانين و قواعد السلوك الاجتماعي الصحيح.

علاوة على هذا نجد فئة من الأسر المبحوثة ترى بأن تبليغ الشرطة هي الأنجع لصد السلوكات المنحرفة. كما يعتقد بعض المفكرين الاجتماعيين أنّ ازدياد لجوء المجتمعات إلى الشرطة و المحاكم علامة من علامات التغيّر الاجتماعي... أي اللجوء إلى وسائل الضبط غير الرسمية يمنع الالتجاء إلى الغير لفض النزاع أو تعديل الانحراف[1] ، إنّ ذلك يعني بشكل من الأشكال الانتقال من الاعتماد على العادات و التقاليد و الأعراف في حل الخلافات و الصد للانحرافات و الاعتماد على الضوابط الرسمية كالقانون (الشرطة). و هذا بدوره يعكس مرحلة جديدة من مراحل الحياة الاجتماعية و هذا ما صرح به في عدة مرات الوالدين "أنّ الوقت و الأوضاع تبدلت و تعقّدت" و بالتالي في كل مرة يكررون ذلك مبدين تخوفهم من مستقبل أبنائهم خاصة من الناحية الأخلاقية هذا ما جعل بعض الوالدين يقترحون خلق جمعيات و مراكز في الحي لمراقبة سلوك الأطفال في الشارع و تصحيحها لحمايتها من الجنوح أو سلوكات أخرى من هذا القبيل".

هكذا يمكن أن نخرج بنتيجة أنّ الأسرة الجزائرية بدأت تعرف نوع من التفتح و التسامح على مستوى الضبط الاجتماعي متخذة في ذلك وسائل الضبط المناسبة لذلك، فالمستوى التعليمي

[1].محمد عاطف غيث، علم الاجتماع ... مرجع سابق، ص347

له الأثر الكبير في توجيه تصورات الوالدين في اختيار أساليب الضبط المناسبة أمام السلوكات المنحرفة.

جدول رقم(61) يوضح المستوى التعليمي و أثره على موقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة:

موقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة / المستوى التعليمي للوالدين	خروج من المألوف		عدم الاحتشام		كل واحد حر في سلوكه		سلوك ضروري للتحضر		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	01	%20	01	%20	01	%20	02	%40	05	%100
يقرأ و يكتب	09	%25	01	%12,50	02	%25	03	%37,50	08	%100
ابتدائي	-	-	01	%50	-	-	01	%50	02	%100
متوسط	01	%33,33	-	-	01	%33,33	01	%33,33	03	%100
ثانوي	01	%14,28	-	-	02	%28,57	04	%57,14	07	%100
جامعي	01	%05,55	01	%05,55	05	%27,77	11	%61,11	18	%100
مستوى متباين	05	%09,25	06	%11,11	16	%29,62	28	%51,85	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	11	%11	10	%10	27	%27	50	%50	100	%100

نلاحظ من خلال هذا الجدول المتضمن لموقف الوالدين في الذين يتبعون الموضة و علاقته بالمستوى التعليمي للوالدين أنّ الاتجاه العام عاد لإجابة الوالدين أنه سلوك ضروري للتحضر بنسبة 50% أي نصف العينة و توزعت حسب المستوى التعليمي كالآتي:

أكبر نسبة عادت للوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بنسبة 61,11% مقابل أصغر نسبة و التي عادت إلى الوالدين ذوي المستوى التعليمي متوسط بـ 33,33% مع العلم أن الأميين بلغت عندهم النسبة 40% هذا ما يجعلنا نقول أنّ الذهنية و التصور للوالدين قد تطورت و تأثرت بالتحضر ثم تعود النسبة و ترتفع حسب المستوى التعليمي للوالدين بـ 37,50% عند الوالدين الذين يقرؤون و يكتبون، ثمّ بـ 50% عند ذوي المستوى المتوسط بعدها الوالدين الذين لا يهمّ مستوى متباين بـ 51,85% ، حيث أنّ المبحوثين حين أجابوا في المرتبة الثانية أنّ كل واحد حر في سلوكه بنسبة 27% هذا يعني أنّ اختيار أو إتباع أسلوب

الحياة العصرية هو اختيار شخصي فالأفراد مخيرين في إتباع السلوك الذي يناسبهم في حياتهم، فهم ليسوا مرغمين على إتباع نمط سلوكي معين و هذا يفسر عدم فعالية الضوابط الاجتماعية في هذا الوسط الحضري المتميز" بتعقد الحياة" و التي يؤكد عنها في كل مرة الوالدين "الحياة أصبحت معقدة و تغيرت، يجب أن نتأقلم معها و نربي أبناءنا حسب هذا الزمن".

و إلـى جانب هذا لاحظنا نسبة مئوية ضئيلة و التي أجابت عن خروج من المألوف بـ 11% و عدم الاحتشام بـ 10% و هي الخاصة بالفئة التي لها مستوى تعليمي أدنى و بالتالي يمكن أن نقول أنّ الفئة المحافظة على العادات و التقاليد و في نفس الوقت تحاول أن تساير العصر بإجابتها أنّ إتباع الموضة سلوك ضروري للتحضر.

نستنتج و من خلال هذه القراءات أنّ المستوى التعليمي له تأثير على موقف الوالدين بالنسبة للذين يتّبعون الموضة بأنه سلوك ضروري للتحضر و نفسر هذا الموقف بعوامل التغير الثقافي و الاجتماعي و الاقتصادي التي شهدها المجتمع الجزائري و على رأسه الأسرة بمعنى أنّ هذا الموقف منبعه سيرورة عملية التحضر و أساليب التحضر.

و من هنا نلتمس تأثير المستوى التعليمي في تغير ذهنيات الأفراد و سلوكاتهم نحو أنماط سلوكية أخرى و فكرية ذات طابع تحرري و متسامح إذ أصبح ضرورة ملحّة أن كلما زاد التحضر في المجتمع و تعددت ثقافته و اختلفت أنماط الشخصيات فيه كلما وجد عدد كبير من مستويات السلوك غير المتشابهة التي تستوجب توسيع نطاق التسامح لأن عدم القيام بذلك يمكن أن يؤدي إلى تحول التعاون إلى صراع[1] ،ففي مثل هذه الأوضاع فالأسرة تأخذ الضبط الاجتماعي المتسامح المرن قصد توجيه أفرادها.

[1]. عبد المنعم الحسين، الضبط الاجتماعي بين التقليد و القانون، مجلة البحوث الاجتماعية و الجنائية، العدد 01 ، السنة الثالثة، مارس1974، ص73

جدول رقم(62) يوضح أساليب الضبط المتّبعة من طرف الوالدين للحفاظ على العادات و التقاليد و علاقتها بالمستوى التعليمي للوالدين:

أساليب الضبط المتبعة لتلقين العادات و التقاليد / المستوى التعليمي للوالدين	التشدّد و القسوة		التشجيع و التحفيز		التسامح و الليونة		اللامبالاة		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	03	%54,75	02	%18,25	-	-	-	-	04	%100
يقرأ و يكتب	03	%43,80	01	%14,60	01	%14,60	-	-	05	%100
ابتدائي	01		-	-	-	-	-	-	01	%100
متوسط	01	%36,50	01	%36,50	-	-	-	-	02	%100
ثانوي	-	-	03	%43,80	01	%14,60	01	%14,60	05	%100
جامعي	-	-	11	%47,23	06	%25,76	-	-	17	%100
مستوى متباين	03	%06,08	16	%32,44	12	%24,33	04	%8,11	36	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	11	%11	34	%34	20	%22	05	%05	73	%100

***ملاحظة:**

النسبة المئوية محسوبة بالنسبة للمجيبين بنعم أي الذين صرّحوا بأنهم يحرصون على تتبع العادات و التقاليد حيث أبدوا موقفا ايجابيا بقبولهم أي ضرورة تنشئة الطفل و ضبطه على إتباع العادات و التقاليد و مراعاتها من خلال إجابتهم بـ نعم بـ 73%.

يمثل هذا الجدول أساليب الضبط المتخذة من طرف الوالدين قصد مراعاة العادات و التقاليد حسب المستوى التعليمي للوالدين حيث كانت نسبة الوالدين (أو الأسر) التي تتخذ أسلوب التشجيع و التحفيز هي أكبر نسبة التي بلغت في الجدول و هي 34% و توزعت حسب المستوى التعليمي للوالدين كالآتي:

لدينا أكبر نسبة عند الوالدين ذوي المستوى التعليمي جامعي بـ 47,23% مقابل أصغر نسبة و التي عادت للوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب بـ 14,60%، بعدها نجد الأسلوب المتسامح و اللين و الذي يتخذه الوالدين بنسبة 22% و التي عادت في المقام الأول إلى الأسر التي لديها مستوى تعليمي جامعي بـ 25,76% و 24,33% عند ذوي المستوى التعليمي المتباين مع العلم أن هذه الفئة أغلبهم جامعيين إما الأب و أحيانا نجد الأم و عند

الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي ثانوي و يقرأ و يكتب بـ 14,60% أما المستويات الأخرى لا تستعمل هذا الأسلوب لضبط أبنائها فيما يخص العادات و التقاليد.

أما أسلوب التشدد عكس الأساليب الأخرى، فنجده حاضرا بشدة عند الأميين بـ 54,75% يليه الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب بـ 43,80% ثمّ نجده عند ذوي المستوى المتوسط بـ 36,50% مقابل 06,08% عند الوالدين ذوي المستوى متباين و غابت عند ذوي المستوى الابتدائي و الثانوي و الجامعي، أما أسلوب اللامبالاة نجده عند كل المستويات عدا عند الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي ثانوي بـ 14,60% و عند ذوي المستوى التعليمي متباين للوالدين بـ 08,11%.

من خلال هذا الجدول إذن نستقرئ أنّ أسلوب التشجيع و التحفيز هو الأسلوب الذي اتخذته كل الفئات لضبط و توجيه أولادها للامتثال للقيم و العادات و التقاليد حيث صرحت عدة أسر "أنّ العادات و التقاليد مهمّة في توجيه الأطفال لتفادي الانحرافات و تحقيق التوازن مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف الاجتماعية الجديدة"، أي حسب هذه الأسر تحاول الأخذ بالتقاليد و العادات محاولة تكيفها و القيم العصرية.

هذا لأن حسب بعض الأسر أنّ أولادها في كثير من الأحيان يقولون "أننا في عصر التكنولوجيا و أنته مازلتم تقولون أحنا بكري ماذا فعلتم بقيمكم التقليدية و العادات و التقاليد، هذه العادات تجعلكم متوقفين دون تطور-حابسين-"، فهذه التصريحات كما أجابت الأسر جعلتنا نتسامح مع الأبناء و نحاول أن نتكيف نحن الوالدين مع هذه الظروف الجديدة لأن "أن لم نفكر كذلك فأولادنا يهربون و يتركوننا".

هناك من الوالدين من يتخذ أسلوب الشدة و القسوة لإلزام الأبناء بالضبط و العادات و التقاليد فهي الفئة المحافظة التي مازالت تحافظ على العادات و المعايير التقليدية فهي غير مقتنعة بالمعايير الجديدة التي يعيشها الأبناء و هي مخالفة لما عاش عليها، هذا لعدم وعي الآباء بهذه الانفصالية التي قد تسبب صراع الأجيال و بالتالي عدم التماسك و التوازن الأسري هذا نجده عند الفئة التي لها مستوى تعليمي أقل خاصة عند الأميين بالدرجة الأولى غير أنّ من هذه الفئة هناك من تفطن و رأى أنّ الأبناء هم أبناء عصرهم نحن الوالدين نتدخل بتشجيعهم فقط.

إلا أنّ هذا الأسلوب المتميز بالتشجيع و التحفيز إضافة ءلى التسامح و الليونة اتخذته الفئة المتعلمة أي التي لها مستوى تعليمي عالي هذا لوعيها لمطالب الجيل الجديد محاولين الاهتمام بمطالب الجيل الذي ينتمي إليه الأبناء، هذا ما أكده الكثير من المحللين و الباحثين في مجال التربية و الاجتماع أنه كلما أدرك الوالدين (الآباء) أنّ سوء التوافق من قبل الأبناء مرجعه فوارق المعايير و القيم بين جيل الآباء و جيل الأبناء ، و أنّ نظرة الأبناء إليهم قد تصفهم بأنهم من جيل قديم متزمت، فعن طرق المناقشة و الحوار و زيادة الثقة بينهم (الآباء و الأبناء كلما أدّى ذلك إلى تقارب و تطابق أسري أكبر و تقليل الصراعات بين الآباء و الأبناء و بالتالي الالتزام بالضوابط الاجتماعية.

إنّ الوالدين يحملان في مضمونهما قيما و معايير و تقاليد و ثقافة مجتمع ما فالتفاعل بين الطفل و الوالدين يدور حول القيم التي تحدد المرغوب فيه و المرغوب عنه من السلوك و بذلك تعمل كإطار مرجعي يضبط السلوك و تمثل أن عليا و مصدر إلزام.

لهذا نجد أساليب الوالدين تتجه لتعاقب الطفل أو تثنيه بناء على ما يتمثله الآباء من تلك العادات و التقاليد.

فالفرد في مجتمعنا هو بين قوسين متعاكستي الشد، الأولى تقليدية تشدّ إلى التمسك بالتراث و البقاء في مجال التقاليد، و الثانية تشدّ في اتجاه التحديث و التكنولوجيا و ما أحدثته.

و هنا وجوب ظهور دور الوالدين في ضرورة توجيه الأبناء إلى الالتزام بالاثنين معا الأصالة المعايير و القيم التقليدية، و المعاصرة و الحداثة، لأن العادات و التقاليد المتمثل في الأصالة فهي عبارة عن روح المعاصرة.

نستنتج من خلال هذه النتائج أنّ المستوى التعليمي كلما ارتفع أكثر كلما كان الأسلوب الممارس هو التشجيع و التحفيز و الليونة و التسامح، و كلما قلّ و انخفض المستوى التعليمي قلّ ممارسة الأساليب اللينة و التشجيع و التحفيز نظرا لعدم و قلة وجود الوعي المعرفي و المستوى التعليمي الكامل والكافي للتوفيق بين الاثنين، التقاليد والعادات و المعاصرة و التحديث و عدم إلمامهم بالأساليب العصرية و الحديثة للتنشئة الاجتماعية.

جدول رقم(63) يوضح موقف الوالدين من وضع شروط فيما يخص الممارسات الدينية و علاقته بالمستوى التعليمي للوالدين:

موقف الوالدين من وضع شروط للممارسات الدينية / المستوى التعليمي	نعم		لا		المجموع	
	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
أمي	03	%60	02	%40	05	%100
يقرأ و يكتب	05	%62,5	03	%37,5	08	%100
ابتدائي	01	%50	01	%50	02	%100
متوسط	02	%66,66	01	%33,33	03	%100
ثانوي	04	%57,14	03	%42,85	07	%100
جامعي	10	%55,55	08	%44,44	18	%100
مستوى متباين	27	%50	27	%50	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	03	%100
المجموع	52	%52	45	%45	100	%100

من خلال هذا الجدول الموضح لمدى تشجيع و توجيه الطفل إلى الممارسات الدينية و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي للوالدين حيث نجد أنّ نسبة 52% من الأسر المبحوثة أجابت بـ "نعم" و تتوزع حسب المستوى التعليمي الآتي:

حيث نجد أكبر نسبة تصرح بوضع شروط فيما يخص الممارسات الدينية هي الأسر دوي المستوى التعليمي متوسط بـ 66,66% يليها الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب بـ 62,5% مقابل أصغر نسبة و التي عادت لذوي مستوى تعليمي متباين وابتدائي بـ 50% تعود و ترتفع عند الأميين حيث بلغت 60% و تعود و تنخفض عند الوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي جامعي بـ 55,55% و عند المستوى التعليمي الثانوي بـ 57,14% .

في حين نجد نسبة 45% من الأسر المبحوثة التي أجابت بـ "لا" و التي عادت فيها أكبر نسبة للوالدين الذين لديهم مستوى تعليمي متباين و ابتدائي بـ 50% ثم ّفي المرتبة الثانية عند الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي جامعي بـ 44,44% ثمّ بعد ذلك نجد الذين لهم مستوى ثانوي بنسبة 42,85% ثمّ تليها الوالدين الذين ينعدم عندهم المستوى التعليمي أي الأميين

و تبلغ عندهم النسبة بـ40% مقابل أصغر نسبة في الجدول و التي عادت لذوي المستوى المتوسط.

نستنتج من خلال هذه القراءة أنّ الدين يعتبر من أساسيات الثقافة التربوية للأسرة ككل، فمن خلال تصريحات الأسر المبحوثة فهم يرغبون أبناءهم القيم الدينية باعتبارها أساسا ليكونوا أفراد صالحين في مجتمعهم هذا ما ذهب إليه أغلبية المبحوثين أنّ "القيم الدينية أساسية في عملية توجيه الأبناء في هذا الوقت" و في ذلك تقول بعض الأسر "نرغب أبناءنا القيم الإسلامية الصحيحة لأن في ديننا ما يكفي لأن تكون أفراد صالحين في المستقبل ... تواصل و تقول فتعويد الطفل على المراقبة الإلهية دوما هي الردع الوحيد له في كل مكان يقيم فيه "هذا يعني أنه يتكون لديه ضمير يعمل على مراقبة، أما بعض الوالدين يرون و يجيبون أن "أحسن الخلق في الطفل هو أساس في التربية فمهما سعى الآباء إلى تعليم أبنائهم فإن هذا العلم بالنسبة لي يبقى ناقصا إذا لم يكن مسندا للأخلاق الإسلامية سواء في المظهر أو في السلوك ... إننا نرغب أبناءنا على القيم الدينية فابنتي تدرس في القسم النهائي (ثانوي) قنعتها أنّ الحجاب فرض على الفتاة المسلمة اقتنعت و ارتدته".

كما يصرح آباء آخرون أنهم يحرصون على ترغيب أبنائهم على محافظة على الصلاة في الوقت و حثهم على التعلم".

من هنا نفهم أنّ الوالدين يرون في القيم الدينية الضابط الذي يحمي الأبناء من الفساد و الانحلال الخلقي ثمّ أنهم يخفون تخوفا كبيرا من مشكل تعقد الحياة و ما في المجتمع من طرق تؤدي إلى الفساد الأخلاقي و الانحراف و هذا ما جعلهم يركزون على الدين في توجيه سلوكات الأبناء كما أجابتني في الاستمارة الأسر أنها تستعمل الدين لتقويم و تأديب الطفل "لما يسلك سلوك غير مرغوب فيه مثل سب الدين أو الكذب... نقول له حرام لا تسب الدين و إذا عاودت ذلك يأخذك الله إلى النار"، هناك من يقول "ربي يديك إلى النار إذا سببت أو كذبت".

و في هذا السياق نجد أنّ الإسلام أكّد على ضرورة مراقبة الوالدين أبناءهم (أطفالهم) من مظاهر أربعة –الكذب، السرقة، السب، الشتم، الميوعة و الانحلال[1]، فهذه الظاهرة تعتبر من أقبح الظواهر في نظر الإسلام و التي يجب النهي عنها.

فتأكيد الأسرة على القيم الدينية و المثل الهامة في حياة الأبناء يؤدي ليس فقط إلى تحقيق نوع من الانسجام و التوازن في شخصية الأبناء بل يؤدي بدوره إلى الضبط الاجتماعي و على مساعدة الطفل في تكوين الضمير، و بذلك يصبح الضبط داخليا، إذ تكون الرقابة الداخلية هي المحددة لسلوكه و تصرفاته و بذلك يصبح عدم خروجه على المعايير الاجتماعية السائدة في مجتمعه ليس خوفا من السلطة الخارجية إنما موجه من قبل سلطة داخلية محددة لسلوكه.

مع العلم أنّ نظام الأسرة الجزائرية التربوي و الثقافي مستمد من الدين الإسلامي و يتضح ذلك في مواقفنا و تصرفاتنا اتجاه الأطفال، في تأديبه والطلب منه طاعة الوالدين ... و في الزواج و الطلاق و الحضانة و الميراث... غير أننا نجد نسبة معتبرة ترى بأنها لا تضع شروط للممارسات الدينية هدا ما يؤدي الضابط الديني يعرف تراجع في الآونة الأخيرة لأن هناك من الوالدين من أجابوا مصرحين "أننا نحسس أبناءنا بخطورة الآفات الاجتماعية بطرق علمية عن طريق مطالعة الكتب و حثهم على مشاهدة أشرطة علمية ... إلخ حتى يتجنبوا المشاكل".

كما أضاف بعض الوالدين أنّ "الزمن تغير و التمسك بالمبادئ المحافظة أنها تحرم الطفل من اكتساب عدة خيرات اجتماعية جديدة ".

ففي هذه الوضعية فالوالدين يسعون و يركزون على بث نوع من المبادئ و القيم التي تعكس تحررهم من بعض الأحكام الدينية فهم يركزون على قيمة العلم بالدرجة الأولى و الاعتماد على النفس و ذلك لمواجهة الصعاب، و هم أكثر ميلا إلى إعطاء الطفل الاستقلال في أموره.

من خلال كل هذا نخرج بنتيجة أنّ الأسرة الجزائرية الحالية بدأت تعرف نوع من تراجع الضوابط الغير الرسمية عكس الأسرة التقليدية التي كانت تعتمد عليها بشدة.

و الملاحظ من الجدول أنّ الأسرة تتبع أسلوبين فالأسلوب المحافظ الأول يعتمد على الدين كضابط اجتماعي حيث أدخلنا متغير المستوى التعليمي للوالدين و هذا ما يؤكد أن ممارسة

[1]. عياد إبراهيم مراهب، و الحضري محمد ليلى –إرشاد الطفل و توجيه في الأسرة و دور الحضانة، منشأة المعارف ، الإسكندرية 1997 ص67

الضبط الديني هي مسألة أساسية تدخل في إطار التربية الأسرية بالدرجة الأولى فهي متشابهة أكثر منها مسألة تعليمية

جدول رقم(64) يوضح موقف الأسر المبحوثة من العلاقة التي يجب أن تربط الآباء بالأبناء و علاقة ذلك بالمستوى التعليمي للوالدين:

موقف الأسر من العلاقة التي يجب أن تكون بين الآباء و أطفالهم / المستوى التعليمي للوالدين	يجب على الأطفال أن يخافوا آباءهم		يجب على الأطفال أن يحترموا آباءهم		يجب على الأطفال أن يتناقشوا مع آباءهم		المجموع	
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
أمي	02	%40	02	%40	01	%20	05	%100
يقرأ و يكتب	04	%50	02	%25	02	%25	08	%100
ابتدائي	-	-	02	%100	-	-	02	%100
متوسط	-	-	02	%66,66	01	%33,33	03	%100
ثانوي	01	%14,28	03	%42,85	03	%42,85	07	%100
جامعي	-	-	08	%44,44	10	%55,55	18	%100
مستوى متباين	10	%18,51	21	%38,88	23	%42,59	54	%100
بدون جواب	-	-	-	-	-	-	03	%100
المجموع	17	%17	38	%38	40	%40	100	%100

يمثل هذا الجدول موقف الأسر المبحوثة من العلاقة التي يجب أن تربط الآباء بالأبناء حسب المستوى التعليمي للوالدين حيث نجد أنّ الأسر المبحوثة التي أجابت أنّ الأطفال يجب أن يحترموا آباءهم و الأسر التي أجابت بأنه يجب على الأطفال أن يتناقشوا مع آبائهم أن نسبتها واحدة إذ بلغت40% ، غير أنّ توزيع هذه الإجابات حسب المستوى التعليمي للوالدين نجده يختلف ، ففي الأسر التي أجابت "يجب على الأطفال أن يتناقشوا مع آبائهم فأكبر نسبة بلغت فيها عادت للوالدين ذوي المستوى التعليمي العالي (جامعي) مقابل 20% و التي عادت إلى الأسر التي ينعدم فيها المستوى التعليمي أي (الأميين) بـ 20%.

أما بالنسبة للأسر التي أجابت بـ "يجب على الأطفال أن يحترموا آبائهم" تبين أنه لا توجد فروق واضحة في النسبة المئوية بين مختلف المستويات التعليمية للآباء حيث نجدها تبلغ

100% عنـد ذوي المستوى التعليمـي ابتدائـي و 66,66% عند ذوي المستوى متوسـط، و تنخفض عند ذوي المستوى الجامعي حيث بلغت 44,44% يليها الأسر التي لديها مستوى تعليمي ثانوي بـ 42,85% بعدها الأميين بـ 40% ثمّ ذوي المستوى المتباين بـ 38,88% ، وفي الأخير نصل إلى أصغر نسبة عند الوالدين الذين يقرؤون و يكتبون بـ 25% .

أما بالنسبة للعلاقة الخيرة التي بلغت نسبتها 17% توزعت حسب المستوى التعليمي للوالدين كالآتي:

لدينا أكبر نسبة و هي 50% و التي عادت للوالدين الذين لهم مستوى تعليمي يقرأ و يكتب ثمّ يليها الأميين بـ 40% و تبدأ في الانخفاض لتصل إلى 18,51% عند ذوي المستوى التعليمي المتباين للوالدين و 14,28% عند ذوي المستوى التعليمي ثانوي، و تنعدم هذه العلاقة عند المستويات الأخرى.

نستخلص مما سبق أنّ العلاقة التي يفضلها أغلب الوالدين أو (الأسر) هي المناقشة و الحوار بين الوالدين و الأطفال مع الاحترام إذ نجدهم يركزون أكثر على هذه العلاقة باعتبار الاحترام و الطاعة من أساسيات التربية داخل الأسرة الجزائرية فهي التي يتوجب على الأبناء الامتثال لها و التعود عليها.

فالاحترام المتبادل بين الأبناء و الوالدين يؤدي لا محالة إلى حسن التفاهم و بالتالي حسن المعاملة بين الطرفين المعاملة السوية المعتدلة (الديمقراطية، لأن غرضنا من الاحترام هو توجيهي و تربوي أكثر منه قمعي و فرضي، حيث نجد الأسر ترى أنّ الأبناء يحبب أن يناقشوا آباءهم هذا يؤكد المعاملة السوية التي تهدف إلى التفاهم بين الأبناء و الوالدين حيث أكدت الأسر المبحوثة "أنّ الاحترام و التقدير للوالدين قيم ضرورية في إطار التربية الحسنة و الصحيحة"

هذا يعني أنّ الأسرة الجزائرية بدأت تعرف نوع من المرونة رغم تبنيها للقيم التنشئوية التقليدية التي كانت تتبناها الأسرة الجزائرية التقليدية المتمثلة في الاحترام و الطاعة للوالدين ذلك أنّ الأطفال يجب أن يشعروا بهيبة و سلطة الأسرة حتى لا ينحرفوا حسب تصريح الكثير من الأسر مبدين تخوفهم من تعقد الحياة الاجتماعية .

فجل الدراسات تؤكد أنّ كلما كانت العلاقة بين الوالدين و الأبناء منسجمة كلما ساعد ذلك الجو على نمو شخصية الطفل إلى شخصية كاملة و متزنة عكس التنشئة التقليدية التي كان المجتمع العربي بصفة عامة حسب دراسة هشام شرابي أنّ التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة العربية التي يصفها بأنها تقهر الطفل و تلغي إحساسه بالمسؤولية و تطور حاسة النفاق عنده بتركيزها على فنون المراوغة و عدم الإفصاح عن الرأي و الخنوع و رفض المواجهة.

و ما تستنتجه في الأخير هو أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للوالدين كلما كان موقفهما يتجه نحو العلاقة التي يسودها الحوار و المناقشة و ذلك يعود دون شك إلى المستوى التعليمي المتوصل إليه من طرف الوالدين و كذا تطور الذهنيات و التصورات و كيفية تأثير ذلك على الأسرة في محاولة تطبيقها للوسائل و الأساليب التي قد تعود بالفائدة عل الأسرة بصفة عامة للحفاظ على تماسكها و على أطفالها بامتثالهم للسلوكات المرغوب فيها و كلما انخفض المستوى التعليمي كلما كان الاحترام و التخويف هو الأسلوب المفضل لا وجود للعلاقة الحوارية و المناقشة التي قد تؤدي إلى صد الصراع الذي قد يحدث بين الوالدين و الأبناء و التمرد الذي قد يتخذه الأطفال كمخرج لذلك الأسلوب القمعي التسلطي.

جدول رقم(65) يوضح موقف الوالدين إذا مازالت الأسرة المجال القاعدي للتربية و منبع إصدار القوانين العرفية لتوجيه تصرفات و سلوك الأفراد:

النسب و التكرارات / موقف الوالدين نعم أو لا	التكرار	النسبة
نعم	80	%80
لا	20	%20
المجموع	100	%100

يمثل هذا الجدول موقف الوالدين فيما أن الأسرة مازالت المجال القاعدي للتربية و منبع إصدار القوانين لتوجيه تصرفات و سلوكات الأفراد حيث تقرأ في هذا الجدول أنّ أعلى نسبة تمثلها نسبة 80% و هي خاصة بالآباء الذين يرون أن الأسرة مازالت المصدر و المجال الأساسي للتربية في حين نجد الآباء أو الوالدين الذين يرون العكس فالنسبة لديهم بلغت 20%

و ما يلاحظ من هذه النسب أنّ موقف الوالدين إيجابي حيث يرون أنّ الأسرة مازالت و تبقى المؤسسة المهمة في المجتمع و المجال القاعدي للتربية غير أنهم واعون بما لحق بالأسرة من تذبذب خاصة على المستوى الوظيفي ما يدل عل ذلك تصريحاتهم "الأسرة هي اللبنة الأساسية في بناء المجتمع إذا صلحت صلح المجتمع و العكس صحيح" هناك من يضيف و يقول "نعم هي (الأسرة) أساس التربية لكن نحن في زمن صعب و جديد ففي الأسرة ينشأ الطفل السوي و منها ينشا المنحرف" و هناك أيضا من يرى كذلك أنها "المصدر الأول في تكوين شخصية الطفل و أخلاقة و أساس قيام أي مجتمع و إن انحرفت انحرف المجتمع ككل". و في المقابل هناك من يرى أنها "الأسرة تخلت على وظيفتها التربوية مع تعقد الحياة و دخول الهوائيات المقعرة البيوت و الأسرة الحالية فقدت وظيفتها الأساسية و المشكلة أنه ليس هناك في الوقت الحالي أي مؤسسة أخرى استطاعت أن تعوض الأسرة في هذا المجال الحساس جدا"

هناك من أجاب "الأسرة هي أساس التربية و لكن الآن نرى العكس لعدم اهتمام الأولياء بأبنائهم و الدليل على ذلك ماهو عليه مجتمعنا اليوم من انحراف أخلاقي و سلوكي لكلا الجنسين"

من خلال كل هذه التصريحات نخرج بنتيجة بأنه لا وجود لتربية و توجيه سلوكات و تلقين قيم خارج نطاق الأسرة إذ يعترف الوالدين و يعبر عن موقفهم بما تساهم الأسرة في البناء الاجتماعي بحيث كل ما يقوم به الفرد من سلوكات و كذا امتثاله أو عدم امتثاله لعادات و تقاليد و قيم مجتمعه يتم في إطار أسرته التي يتفاعل معها باستمرار.

لذا رغم كل ما تواجهه الأسرة فموقف الوالدين صريح و واضح أن الأسرة هي أهم مؤسسة لا تعوضها مؤسسة أخرى في أهم وظائفها الإنجاب و تلقين الفرد الأسس الأولى للقيم و الضوابط القيمية التي قد تواجه في النظام الاجتماعي العام عن طريق التنشئة الاجتماعية هذا ما يوضح أهمية الأسرة كبنية أساسية يبنى عليها و يرتكز عليه المجتمع .

و قد أكد بوجاردوس على دور الأسرة في الضبط عند تحديده لخصائصها فهي بالنسبة إليه "جماعة صغيرة تتكون من الأب و الأم و واحد أو أكثر من الأبناء يتبادلون العاطفة و يشتركون في المسؤولية و هي تقوم بتربية الأطفال لكي تقوم بتوجيههم و ضبطهم

ليصبحوا أشخاصا يتصرفون بطريقة اجتماعية[1] على أن أهم مهام الأسرة التي تنميها بالفرد ما يلي:

1. العضوية: يتعلم الفرد داخل الأسرة فكرة العضوية التي تعد أساس تقبل الضبط

2. التعاون: ففي داخل الأسرة يتعلم الفرد فكرة التعاون حيث أنه يجد نفسه يعيش في أسرته يتعاون فيها الأب و الأم و الأبناء على توفير أسباب المعيشة و إدارة شؤون الأسرة و المحافظة على سلامتها و سعادتها.

3. رموز الضبط: و هي الإشارات التي تقوم الأسرة بتعليمها للطفل كالإشارات التي تدل على التهديد بإنزال العقاب و الكلمات و الأصوات التي تحمل معنى المنع أو اللوم أو التشجيع.

4. أساليب الضبط: إنّ الطفل يتعلم في الأسرة و لأول مرة أنّ هناك أسلوبين يواجه بهما بحسب مواقفه من القواعد و أساليب السلوك التي يفترض فيه تطبيقها و طاعتها، فهو إن خالفها فسوف يواجه بالعقوبة و إن أطاعها فسوف يواجه بالاستحسان و التشجيع و المكافأة فهو يتعلم في الأسرة على هذا الأساس أسلوبي الضبط الاجتماعي و الضبط السلبي.

5. الأسرة: هي المدرسة الأولى التي يتلقى فيها الفرد قواعد الدين و ما يحتوي عليه من نواهٍ و أوامر و قواعد خلقية، كما تعلمه أيضا تقاليد المجتمع و أعرافه و ما يتوقعه المجتمع من سلوك من قبل الفرد.

فالأسرة إذن بوصفها وسيلة ضبط مسؤولة أمام المجتمع و بوصفها أيضا وسيطا ما بينه و بين أبنائه الذين يأتون إلى الحياة، فهي وسيط اجتماعي تقوم بنقل التراث الاجتماعي و ضوابطه إلى الأبناء و يقوم بإيجاد الصلة ما بين الأبناء و المجتمع.

<u>استنتاج عام للفرضية الرابعة</u>:

لقد تناولنا في هذا الفصل اختلاف المستوى التعليمي للوالدين و مدى تأثيره و تأديته إلى الاختلاف في عملية الضبط الاجتماعي، أي حول تأثير المستوى التعليمي للوالدين على الأسلوب المتبع في ضبط و توجيه الأسرة أبناءها، و هذا ما كشفناه من خلال جداول هذه

[1]جريدة الجزيرة للطباعة و النشر ، الأمن الفكري و مؤسسات الضبط الاجتماعي الأسرة نموذجا، د.عبد الوهاب بن منصور الشقحاء، 21ماي2009 العدد 13384

الفرضية الرابعة، فقد أثبتت النتائج أنّ التأثير كبير للمستوى التعليمي على أسلوب الضبط الاجتماعي و يظهر ذلك من خلال اهتمام الوالدين ذوي المستوى التعليمي المرتفع (العالي) الجامعي باستخدام أسلوب المناقشة و الحوار و ابتعادها عن استعمال التشدد و القسوة و ذلك من خلال توجيههم للأبناء في اختيارهم التخصص التعليمي الذي يحبذونه من خلال إقناعهم بالمناقشة و الحوار لاختيار التخصص الذي يضمن لهم مستقبل جيد. و المثابرة على المطالعة و تحفيزهم على المطالعة المتنوعة قصد تكوينهم و خاصة تشغيل وقت فراغهم كما اتضح ذلك التأثير الكبير للمستوى التعليمي للوالدين أيضا من خلال المراقبة المستمرة للمسار الدراسي للأطفال ، بهذا تبقى القيمة العلمية من أهم القيم الاجتماعية و الأخلاقية و بالتالي الانضباط خاصة من خلال الصلة الموجودة بين المدرسة و الوالدين للاستفسار عن أحوال الدراسة لأبنائهم ليتداركوا الوضع قبل فوات الأوان بأتباعهم طبعا للأساليب اللينة.

كما يتجلى التأثير أيضا من خلال اللغة التي يحرص الوالدين التكلم بها، إذ يفضلون اللغة العربية بحكم أنّها اللغة الرسمية للمدرسة و أصل ثقافتنا العربية و ديننا الإسلامي، أما الفرنسية فهي من أجل إثراء رصيدهم الثقافي و العلمي.

كما تعمل الأسرة على مراقبة الأبناء في مشاهدة التلفزة خاصة ذوي المستوى التعليمي العالي (الجامعي) مدركين مالها من سلبيات أكثر من إيجابيات، أما فئة الأميين و ذوي المستوى التعليمي الغير علي فيستعملون لضبط سلوك أبنائهم و يتركون الحرية في مشاهدة أي برنامج رغم اعترافهم أن التلفزيون قد يسبب في انحراف الكثير من الأطفال.

فيما يخص الأسلوب العقابي أو التأديبي نجد الأسرة تأخذ وسيلة العقاب الجسدي لغرس الامتثال و الأدب عند الأطفال و تقويم سلوكهم الغير مرغوب، و يكون قبله بالتحذير و العقاب المعنوي و ينتهي بالعقاب الجسدي المتمثل في الضرب و الذي يعتبر أسلوب تقليدي توارثته الأسرة الحالية باعتباره –أسلوب العقاب- مسألة ثقافية يدخل في العادات و التقاليد للأسرة الجزائرية، غير أنّ المستوى التعليمي له أثر على الوالدين في اتخاذهم للضرب كآخر حل في عملية تأديب الابن.

كما يظهر أيضا اهتمام الوالدين بالتسلية و الترفيه في عملية ضبط الأبناء حيث نجد الوالدين ذوي المستوى التعليمي أكثر اهتماما بذلك و ذلك للتحكم في سلوك الأبناء و الترويح عنهم حتى لا يشعر بضغط الدراسة ثمّ أنه مهم في تكوين شخصيتهم.

كما اتضح التأثير الكبير أيضا من خلال معرفة موقف الأسر و رد فعلهم أمام السلوكات المنحرفة في اتخاذهم النصح و التوجيه كوسيلة فضلى و إصرار الوالدين على هذه المواقف ماهو إلا دليل قوي على سعي الآباء إلى تبني أفكار و تصورات تتوافق و الظروف الاجتماعية الجديدة في المجتمع التي تستدعي الضوابط الرسمية كالقانون في حل النزاعات التي تحدث بين الناس.

كما نجد أيضا و من خلال معرفة الأساليب المتبعة لضبط الأبناء فيما يخص العادات و التقاليد وجدنا أسلوب التشجيع و التسامح و الليونة هو الأسلوب المتخذ من طرف الوالدين المتعلمين ذوي المستوى التعليمي العالي.

زيادة لذلك نجد الدين الذي يعتبر من أساسيات الثقافة التربوية للأسرة ككل إذ يعتبر من الضوابط الأساسية في الأسرة الجزائرية غير أنه بدأ يعرف تراجع من خلال إجابات حيث كانت نسبة معتبرة لا تضع شروطا لمراعاتها، حتى المستوى التعليمي لم يكن له أثر واضح إذ كانت النسب المئوية متقاربة هذا ما يجعلنا نستنتج أنها عملية أساسية في إطار التربية الأسرية.

كما نستنتج أيضا أنّ الأسرة الحالية بدأت تعرف نوع من المرونة و التسامح كلما ارتفع مستواها التعليمي متخذة الحوار و المناقشة كأسلوب تربوي للحفاظ على تماسكها و امتثال أبنائها للسلوكات المرغوبة.

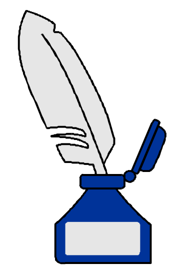
بينما نجد أنه كلما قلّ هذا المستوى التعليمي من جامعي إلى مستوى تعليمي أقل أو منعدم أحيانا وجدنا إتباع هؤلاء الوالدين لهذه الأساليب بنسب أقل و أحيانا العكس، أي باختلاف المستوى التعليمي يختلف أسلوب الضبط الاجتماعي.

و يمكن تأويل هذه النتائج أنّ فئة الأسر التي لها مستوى تعليمي عال استفادت الكثير من رصيدها التعليمي و الثقافي لمراقبة أطفالها و توجيههم و إتباع أساليب ضبطية مختلفة عن

ذوي المستوى التعليمي القليل، مما يحتم علينا بأن نصرح أنّ فرضيتنا تحققت بتأثير المستوى التعليمي على عملية الضبط الاجتماعي.

الفصـــل العاشر

ردّ فعل الأبنـاء للممارسات الضبطيـة للوالدين



تمهيــد

إن عملية الضبط الاجتماعي لم تكن مشكلة مطروحة من قبل لأن الأسرة الجزائرية التقليدية خاصة قبل الاستقلال ومن بعده بقليل كانت تتحكم في سلوكات أبنائها باتخاذها الأسلوب التسلطي على الأبناء لكن ابتداءً من العشريتين الأخيرتين فإن الأسرة الجزائرية بدأت تعرف جملة من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كظهور العولمة واقتصاد السوق مما جعلها تنعكس على التربية الأسرية خاصة على الأفراد في ممارسة سلوكات مختلفة واتخاذ قيم جديدة لذلك.

هذا ما جعل الأسرة تأخذ وتبحث عن وسائل أخرى لضبط سلوكات أبنائها باعتبار أي تغيير في المجتمع الكلي قد يؤثر على الأسرة ووظائفها خاصة التربوية منها، وهذا ما فرض على الآباء تغيير في ممارستهم التربوية والضبطية تجاه أبنائهم بتحقيق التكيف الاجتماعي مع الواقع الجديد.

وبغرض معرفة أساليب الضبط الاجتماعي وبعد ما رأينا في الدراسة الميدانية حيث خصصناها للوالدين باعتبارهم المسؤولين على التربية وكذا ضبط وتوجيه اتجاهات الأبناء وهم الذين يقومون بعملية الضبط والمراقبة، كما أخذنا عينة من الأطفال باعتبارهم المتلقين للضبط الاجتماعي أو هم الذين يتلقون هذه الأساليب بمعنى أن الوالدين يقومون بالضبط والأبناء يتلقونه.

ففي هذا الفصل سنتطرق إلى تحليل خطب الأبناء الذي كان مختلفا حسب اختلاف التركيبة الأسرية والجنس، حيث تبين لنا وجود أساليب الضبط الاجتماعي المتسلطة وأساليب التسامح والإقناع ولتحديد هذه الأساليب المتبعة اعتمدنا على بعض المؤشرات الميدانية.

كأول مؤشر السلوكات التي يقوم الوالدين بمراقبتها داخل وخارج البيت يعكس لنا مدى توجيه الآباء لأبنائهم تختلف على حسب اختلاف الخلفية الثقافي للآباء، وذلك لمعرفة مختلف الأساليب والوسائل الضبطية التي يتخذها الآباء تجاه كل ذلك.

المؤشر الثاني : هو مختلف السلوكات التي يتفهمها الوالدين ومدى توجيه الوالدين لأبنائهما نحو أنشطة معينة، ومن ذلك أيضا توجيههم بمشاهدة التلفزة باعتبارها أكبر مشكل تربوي

للأبناء داخل البيت وذلك لمعرفة مختلف الإجراءات التربوية و التنشئوية التي يتخذها الآباء تجاه كل ذلك.

المؤشر الثالث : اعتمدنا عليه وهو مختلف الأساليب التربوية التي يعامل بها الأبناء.

وأخذنا أطفال في سن من 10 سنوات إلى 17 سنة، أخذنا هذه العينة حسب اعتقادنا يمكن دراسة العلاقة التي بين الأبناء والوالدين باعتبار هذا السن ما زال تحت سيطرة الوالدين، بحكم المستوى التعليمي الذي وصلوه يمكنهم فهم القواعد والقوانين التي يصدرها الوالدين والتي يجب أن يخضعوا لها أكثر من هذا يمكن أن ندخل في مرحلة أعقد من هذه وهي مرحلة المراهقة التي تعتبر مرحلة Révolte systématique et caractéristique

ومنه فانطلاقا من المؤشرات السابقة الذكر تبين وجود ثلاث أنواع أو أساليب للضبط والتي سنوضحها أكثر من خلال تحليل خطب المبحوثين أخذين بعين الاعتبار نوع المراقبة الممارسة على الأبناء

الأساليب المتخذة عند الخطأ : النصح والتوجيه.

الأساليب المتخذة عند الخطأ : التوبيخ.

الأساليب المتخذة عند الخطأ : العقاب البدني (الضرب).

كما حاولنا عرفة إذا كان الضبط الممارس على البنت عن الولد وأخيرا محاولة معرفة الأساليب التي يتلقوها الأبناء من خلال معرفة إذا ما كان الوالدين يفرضون آرائهم على الأبناء ومدى طاعة الأبناء لذلك من خلال :

- استعمال التسلط والقسوة والتشدد.
- أم بالمناقشة والإقناع والحوار.
- أم عدم التدخل باللامبالاة أو الإهمال.

بالنسبة للسؤال حول : هل يقوم والديك بمراقبة سلوكاتك داخل وخارج البيت؟

تعتبر المراقبة كأسلوب وقائي لمنع الانحراف بذلك هو أسلوب من أساليب الضبط الاجتماعي وبالتالي من الأساليب التربوية المهمة في معاملة الأبناء لذا هو مؤشر مهم يبين مدى إدراك الآباء بتغير الواقع وما فيه من صعوبات، كما يبين كذلك مدى اطلاع الآباء

على الأساليب الضبطية والتربوية الحديثة لمواجهة المشاكل التربوية و التنشئوية التي تواجههم.

فمن خلال خطب الأبناء نجد أغلب الوالدين على مراقبة سلوكات الأبناء متخذين في ذلك سن وجنس الأبناء كعناصر أساسية في الأبناء الذكور يتلقوه نفس المراقبة ونفس الضبط باعتبار فرضيتنا الثانية التي طرحنا فيها التمييز بين الذكر والأنثى وعلاقته بطبيعة ونوع الضبط الممارس على كل جنس من خلال إجابات المبحوثين فقد وجدنا أنه في أحد عشرة حالة وجدنا أن تلقى الفتيات تلقي مراقبة شديدة مهما كان سنها غير أن الذكور فالمراقبة كانت تتميز بنوع من الليونة لأننا نعيش في مجتمع رجولي يتسامح فيه ويغض الطرف عن بعض التصرفات و السلوكات التي يقوم بها الأبناء الذكور على عكس ما تكون مغايرة ومختلفة تماما، فقد جاء على لسان أحد الآباء : "هناك الكثير من التصرفات التي أعارضها، وتكون أكثر حدة بالنسبة للبنات لأن المحيط الذي نعيش فيه لا يتسامح ويفرض علينا ذلك" مستندا في ذلك على العبارة المتداولة في الوسط الشعبي "الراجل هيبة يالوكان فيه 100 عيبة"

هذا لا يمنع من أن الأبناء الذكور في الحالات المدروسة يلقون معارضة شديدة حول بعض التصرفات مثلهم في ذلك مثل الإناث خاصة خارج البيت فالمبحوث الأول يقول أن : والدينا يقومان بمراقبة كل تصرفاتي.

فالمبحوث الأول عصام 11 سنة ذكر يرى بأن والديه يراقبان كل تصرفاته خاصة في الخارج علاقته مع أصدقائه من هم الذين يصاحبهم، دراسته، إلى أين يذهب وقت فراغه لما يخرج من البيت، بابا ويما ايحوسو دايما يعرفوا شكون صحابي، إيروحو للمدرسة أيسقسو المعلمة عليا أو كي نخرج برا في وقت الفراغ إوصوني ما نروحش بعيد"

المبحوثة الثانية: وهي لامية 11 سنة أنثى ترى بأن والديها يراقبان تصرفاتها داخل وخارج البيت وتقول : أبي وأمي يراقبان في المنزل كيف ألبس، كيف أتكلم ... وإذا خرجت حدث ولا حرج لا تلبس هذا للخارج، لا تكلمي الذكور، ويذهبون كل مرة للمدرسة ليسئلوا المعلم ليس عن الدراسة فقط حتى عن تحركاتي، وهن زميلاتي من هم هل يدرسن معي أم هما من الجيران ..."

تضيف إحدى البنات اسمها نور الهدى عمرها 10 سنوات والديا أيعسوني في الدار أو برا إذا صليت أم لا، مشاهدة التلفزة علاقاتي مع صديقاتي،طريقة اللباس مرات أيخلوني نلبس كيما نحب أيقلولي أخاطر ما زالك شويا صغيرة بصاح تزيدي عام ولا عامين تشوفي إلا تولي تلبسي هكذا، والخروج أخلوني نخرج شويا، قدام دارنا نلعب شويا وإيحوسو عليا وفي كل مرة أمي تطل تشوف مع من نلعب"

وتقول أخرى مريم سنها 12 سنة في الدار أيعسوني أو برا كيف كيف ايراقبوني إذا رقدت بكري ولا إيراقبوني واش أنوشوف في التلفاز وخارج البيت أيعسوني لما نجي خارجة لازم أيشوفو واش البست كيفاش امشطت وشكون هم الصديقات اللي رايحا نتلاقا بيهم ونروح معاهم المسيد أو مرات نلقا ماما عند الباب تاع لمسيد تعس فيا دير روحها جات ترافقني بصاح أنا فقت جات تعسني أو مرات تسقسي العساس تاع لمسيد ولا كاش معلمة surtout واحد المعلمة جارتنا دايما أتسقسيها عليا"

وتضيف سهام عمرها 12 سنة بابا يتسامح معايا في البيت أيقولي هنا ديري كيما تحبي بصاح برا ديما يراقبني كيفاش نلبس مع من نقصر واش ندير ... ملازمش نروح لقاعات اللعب أما أمي تراقبني في الدار أو برا تقلي لوكان تغلطي نخلصك أي تضربني خاصة أو هي مديرة عندها نظام صارم في الدار أو في الخارج"

وتقول أخرى سلمى عمرها 14 سنة، والديا متفاهمان أيعلموني كيما نحب بصاح أيراقبوني دايما أيقولولي أنت طفلة لازم تتربلي مليح تصلي صلاتك في الوقت، تلبسي لباس محتشم ما لازمش تهدري بصوت مرتفع أو في الخارج ما تهدريش مع أي إنسان التهاي بقرايتك وخلاص أو ما نلقاكش برا دوري مع صديقاتك إذا حبيتوا تقصروا جيبيهم للدار"

أما أمال التي تبلغ من العمر 15 سنة فهي تشعر بأنها مقيدة في كل تصرفاتها وتقول أني أشعر كلما أكبر أشعر أن والديا يقيداني أكثر بمراقبتهما لي في كل تصرفاتي خاصة لباسي وعلاقتي مع زميلاتي فهم يحاولان فرض الحجاب عليا، ولا أستطيع أن أخرج بدون إعلامهم ولا يجب أن أتأخر عن الدخول إلى البيت وعندي ربع ساعة لما أخرج من المدرسة إذا تأخرت 5 دقائق تقع الواقعة".

كما تقول أيضا خديجة وهي تبلغ من العمر 15 سنة مرات نكون نمشي براحتي حتى نلقى بابا ولا يما مورايا إيدورو روحهم تلاقا بيا صدفة بصاح نشك فيهم أيعسوني أخاطر مرات أيقولولي شفتك مرة كنت مع فلانة قتلك ما تزيديش تمشي معاها، أما في البيت أيراقبوني في اللباس في السهر إذا ما حبيتش نرقد بكري أيقولولي لازم ترقدي، وطفي التلفاز، مرات يلقاوني نشوف كاش فيلم أيطفوهولي أيقولولي هذه الأفلام تعلمكم غير الطبايع اللي ماشي ملاح"

ويقول أيمن عمره 10 سنوات والديا يراقبان كل تصرفاتي داخل وخارج البيت في الدار مالازمش أنشوف التلفزيو بزاف، أيحددولي الوقت اللازم، لازم أحترم الكبار، لازم ما نهدرش بصوت مرتفع أو برا، أيقولولي ما تلعبش بزاف، لازم نعرفو مع من تلعب، أو وين تروح زد على ذلك إيروحو كل مرة للمدرسة أيسقسو عليا إذا ما نتغيبش وإذا نقرا مليح ..."

ويضيف أحمد الذي يبلغ من العمر 10 سنوات أيضا أن أبي وأمي يراقبون كل الأعمال التي أقوم بها حتى مع خاوتي في الدار لازم منضاربش معاهم لازم نحترمهم صغار ولا كبار لازم ننجز تماريناتي قبل ثم أخرج نلعب شويا مع أصدقائي بصاح بابا ولا يما كل دقيقة أيسقسو عليا يبعثو واحد من خاوتي بتخبيا إيشوف مع من نلعب مرة بعدت شوية جات يما تحوس عليا"

ويقول آخر وهو منير يبلغ من العمر 11 سنة يقول أبي وأمي يراقبون كل أعمالي أيحوسولي حوايجي ومحفظتي كلما أدخل إلى البيت أو برا أيضلو يسقسيو عليا شكون صحابي، يعطوني وقت محدد لأخرج فيه للعب مع أصحابي، لا يسمحون لي بالذهاب إلى السنيما لوحدي إذا ذهبت يجب أن أعلمهم ويجب أن أذهب مع أحد الأقارب وليس وحدي"

فيما يخص الحالات الإحدى عشر المتبقية فالأبناء الذكور لا يتلقون مراقبة في كل تصرفاتهم وسلوكاتهم خاصة منها خارج البيت وهذا توضحه خطب الأبناء.

فيقول رضا الذي يبلغ 13 سنة أن والديه يقومان بمراقبة تصرفاتي داخل البيت كتفتيش المحفظة عند العودة من المدرسة،تأدية صلاتي، طريقة لباسي لكن لما أخرج لا يستطيعان أحيانا يراقبونني مع من ألعب في الخارج من هم زملائي لكن لا يستطيعون أن يراقبوا إذا ذهبت إلى قاعات اللعب، أو ذهبت إلى الملعب خاصة وأنهم منشغلين كثيرا.

ويقول آخر وهو مصطفى يبلغ من العمر 14 سنة أبي وأمي أتناقش معهم في كل الأمور لذا هم يراقباني إذا صليت في الوقت من هم الزملاء الذين ألعب معهم وأقضي وقت كبير معهم أما الأمور الأخرى أنا حر في لباسي ..."

أما نبيل الذي يبلغ من العمر 14 سنة فوالديه يراقبان أعماله المدرسية لأن أمي وأبي مدرسين لا يكفان عن متابعة دراستي وكذا البرامج التي أشاهدها في التلفزة لأنهم يرون أن التلفزة تبث برامج تفسد أخلاقنا لذا يحاولان دائما إقناعي أن لا أشاهد كيرا التلفاز.

أما أحلام التي تبلغ من العمر 10 سنوات ترى أن والديها لا يراقبان تصرفاتها خارج البيت فهم يعطون لها الحرية لأنها ما زالت صغيرة لكن بعد 2 سنين أو 3 تبدأ تعاملها بصرامة ولا تتركها تخرج كما تريد ودون علم والديها، أو في وقت متأخر من الليل"

وتضيف منيرة التي تبلغ نفس السن 10 سنوات – لي الحرية في اختيار زميلاتي لكن ماما وبابا إيراقبوني إذا قريت مليح ولا لالا في رأيهم الدراسة هي الصح"

وتقول بنت أخرى التي تبلغ من العمر 11 سنة والديا ينصحان ويبينون لي دائما المخاطر التي يمكن أن نتعرض لها في الخارج وبالتالي يعطوني الحرية في القيام بأي تصرف ويقومون بمراقبة مساري الدراسي فقط وأشياء أخرى لي الحرية في التصرف كما يحلو لي.

وتقول فاطمة تبلغ 12 سنة أن أبي وأمي يراقبان دراستي بالنسبة إليهم الفتاة المتعلمة في هذا الزمان هي الصح ويمكنها أن تواجه كل الصعاب.

أما مالك الذي يبلغ من العمر 15 سنة يرى أن والديه يقومان بمحاورته في عدة مواضيع واعتمادهم على النصح والموعظة الدينية، وإظهار محاسن الخلق الحسن والإنسان الصالح، أضرار التدخين والمخدرات، أما مراقبتهم لا اشعر بها".

ويضيف أنيس الذي يبلغ أيضا 15 سنة أن والديه يرقبونه في المخالطة العشوائية في الشارع دون مراقبة السلوكات الأخرى حسب قوله أمي وأبي يحاولان دائما معرفة من هم الأشخاص الذين أتعامل معهم خارج البيت ولا يسألون عن الأمور الأخرى.

ويقول عبد الله الذي يبلغ من العمر 14 سنة لما كنت في المتوسطة أبي وأمي يراقبان كل تصرفاتي لكن الآن وأنا في الثانوية لا يراقبان إلا دراستي وأحيانا ليس دائما.

وفي الأخير يقول سمير الذي له 14 سنة أيضا أن والديه لا يعرفون إلا مراقبته متى دخل ومتى خرج من البيت دون مراقبة التصرفات الأخرى وهذا يسأل عنه لما نجلس لتنازل الطعام معا وإذا شعرا بغيابه يسئلان عنه وإلا يتصرف بحرية"

من خلال إجابة الأبناء الذكور المبحوثين والبنات المبحوثات، أن الضبط الاجتماعي الممارس على الأبناء يعرف نوع من الليونة والتسامح بممارسة أسلوب المراقبة على سلوكات وتصرفات الأبناء الذكور والبنات حيث عرفت الإناث ضبطا ومراقبة في شتى المجالات خارج وداخل البيت خاصة من سن 13 فما فوق أما الذكور في هذا السن يعرفون نوع من الحرية خاصة فيما يخص السلوكات التي يقوم بها خارج البيت إذ نجد الأغلبية تعرف نوع من الحرية في اختيار الزملاء دون أي تدخل أو مراقبة وفي بعض الأحيان دون علم الآباء كما يقول أحد الآباء "نترك لهم الحرية في اختيار زملائهم، لكن نتدخل في الأمر إذا رأينا أن هذا الأخير لا يصلح سواء كان من الجانب التعليمي، أو الخلقي ..."

والعكس فيما يخص سن البنات اللاتي يبلغن 12 سنة أو أقل تعرف نوع من الحرية لكن فهي محضرة أن يكون سلوكها منضبط إذا بلغت 13 سنة أو أكثر.

فأسلوب المراقبة يتحدد حسب الجنس والسن ويمكن إرجاع عدم مراقبة الأبناء الذكور في سنة 13 سنة فما فوق وهي مرحلة بداية المراهقة يرجع إلى حساسية هذه المرحلة وتعقد الحياة كما جاء عند تحليل استمارة الآباء ويوضح ما صرحت به بعض الأمر أن "تقييد الأبناء ببعض التصرفات قد يؤدي إلى تعقد الأبناء وإلى اضطرابهم النفسي حتى أنه يلجأ إلى هجر المنزل" وتضيف بعض "الأسر أن الزمن تغير وأن تمسك الأولياء ببعض التقاليد والمبادئ المحافظة أنها تضر الابن وتحرمه من عدة خبرات اجتماعية جديدة"

هذا ما يجعل الضبط الاجتماعي يعرف أسلوب آخر وهو الأسلوب المتسامح إذ عرف الأبناء من الفئة الثانية تسامح فيما يخص التصرفات خارج البيت حيث سلطة مراقبتهم على اختيار الزملاء لما يشعر به الأولياء من خطر الشارع والمخالطة العشوائية ومراقبة المسار الدراسي للأبناء لضمان مستقبل أفضل للأبناء وبالنسبة للفتاة حتى تحقق مكانة أفضل في المجتمع.

انطلاقا من هذا يتبادر إلى أذهاننا هذا التساؤل هو إلى أي مدى يتقبل ويخضع الأبناء لهذه الضوابط.

تقبّل وخضوع الأبناء لأوامر الأولياء؟

انطلقا من تحليلنا لعنصر مراقبة الأولياء لسلوكات وتصرفات الأبناء أردنا معرفة ما مدى تقبل الأبناء للأوامر والأساليب الممارسة عليهم والملفت للانتباه في هذا المقام أن عنصر الجنس له أهمية بالغة إذ يظهر التسامح إزاء الذكر أكثر من الأنثى التي ما زالت تعرف ضغوط على سلوكاتها.

هذا لا يمنع من أن الذكور أيضا يلقون معارضة في بعض التصرفات خاصة فيما يتعلق بقيم الطاعة فالأولياء في هذه الحالة يفضلون أن يأخذ الأبناء بآرائهم لكن بعض الأحيان الأبناء يصرون على اختياراتهم خاصة بالنسبة للأبناء البالغين من العمر 14 و15 سنة فما فوق حتى ولو تسبب لهم ذلك في المشاكل وغالبا ما يهددون الأولياء بمغادرة البيت.

فمشكل العصيان وعدم الطاعة يميز في الفئة الأولى التي يعمل فيها الأبناء باتخاذ قرارات دون علم الآباء هذا ما يجعل الخضوع والانصياع يعرف تخلخل كما قال أحد الآباء سابقا أن أبنائي يرفضون تدخلي فيهم ويريدون الاستقلالية في كل الأمور، وكم مرة اتخذوا قرارا دون علمي، إنهم لا يعرفون حد الحرية التي منحتها لهم، فالآباء يعطون لأبنائهم نوعا من الحرية في حياتهم قصد تكيفهم مع الأوضاع الاجتماعية والتغير الاجتماعي وبذلك كانت المعاملة بالديمقراطية كشيء أساسي في تربية الأبناء، ورغم ما نراه في هذه الفئة من المعاملة بالديمقراطية للأبناء إلا أن الأولياء يخفون تخوفا كبيرا من مشكل المخالطة في الشارع، وما فيه من طرق إلى الانحراف والفساد الأخلاقي كما صرح به وكشفناه حين تعرضنا لتحليل استمارات الوالدين في الفصول السابقة للدراسة الميدانية .

ففي هذه الفئة وجدنا عدد كبير من الأبناء من يرى أن والديه لا يوفرون له كل مطالبه كما قال أحد الأبناء "كلما أطلب شيء منهم لا يحققوه لي وكيف أتقبل أوامرهم ونصائحهم" ويضيف آخر : أصدقائي لهم كل شيء ولما أطلب أنا من والدي أو والدتي أن يشتري لي حاجة لا يشتريها مثلا أنا أرغب في MP3،عندي أكثر من 3 أشهر وأنا أطلبه منهم لم يحققونه لي وبالتالي أتصرف أنا كذلك كما يحلو لي"

وتقول إحدى البنات كلما أطلب مصروف من والديا يرفضون ولما أتصرف تصرفا ما يقومون بمعاقبتي هذا ليس عدل من طرفهم"

وتضيف أخرى أحيانا أذهب إلى صديقاتي دون علم والديا لأنني أدري أنهم يرفضون خاصة في فترة الدراسة وبالتالي أغتنم الفرصة لما يكونا غائبين عن البيت أذهب عندها"

ويضيف أحد الأبناء: أتقبل كل ما يعارضه أفراد أسرتي سوى أم تدخلهم في طريقة لباسي أنا حر وأتبع الموضة"

كما أن الذكور يلقون معارضة بسب السهر لوقت متأخر خارج المنزل ومرافقة أصدقاء السوء إذ يقول أحدهم أكثر الأمور التي ألقى معارضة عليها هي السهر لوقت متأخر خارج المنزل، لكن لا أستطيع الكف عن هذه العادة"

ويضيف ابن آخر : تحدث المشاكل بيني وبين والديا جول اختياري للأصدقاء الذين لا يعجبونهم لكونهم متحررين نوعا ما"

أما بالنسبة للإناث فنجد أن أكثر ما يزعج الآباء هو التأخر في الدخول إلى المنزل والخروج من دون سبب أو استئذان هناك من تنصاع للأوامر وهناك من لا، مثلا هذه البنت التي لا تسمح لأوامر والديها وتقول : أنها دائما عندما تخرج من المدرسة لا تأتي مباشرة إلى المنزل تبقى قليلا مع زميلاتي متجولة ثم تأتي إلى المنزل رغم كل ما أتلقاه من توبيخ وتهديد بتوقيفي عن الدراسة"

كما نجد أن هنالك من الأبناء المتتبعين لكل ما تبثه وسائل الإعلام تقليدهم لما يشاهدوه خاصة طريقة اللباس وتصفيفة الشعر ونجد هذا عند الذكور والإناث الأمر الذي يدعو إلى معارضة شديدة من قبل الوالدين خاصة المتمسكين بالقيم الموروثة أو من ذوي الاتجاهات الدينية فقد وجدنا أنه في إحدى عشرة حالة تلقى الفتيات معرضة شديدة خاصة من قبل الآباء والإخوة الذكور حول طريقة اللباس التي تعتبر حسبهم غير محتشمة خاصة إذا كان تدرس في الثانوية، وتسيء إلى مكانة الأسرة في المحيط الخارجي فهناك منهن من تنصاع للأمر التي تفرض عليها حتى ولو كانت مكرهة على ذلك، وهذا تفاديا للوقوع أو التسبب في المشاكل خاصة للوالدة إذ تقول إحدى البنات "أحبذ تتبع الموضة ولسها كباقي الفتيات في سني، لكنني

ألقى معارضة شديدة داخل الأسرة، هذا ما يجعلني أتخلى عنها مرغمة على ذلك لتجنب إدخال أمي في المشاكل مع أبي وأخي الكبير خاصة إذا كان الأمر يخص لباسا معينا"

وتؤكد على ذلك بنت أخرى بقلها: "أحب ارتداء كل ما هو على الموضة، لكن تهديد أخي المستمر بترك المنزل بشكل نهائي يجعلني أتراجع وأقوم بلبس ما يرونه مناسبا"

فهناك من الأولياء بدأوا يتجهون نحو التساهل حيال الضوابط التي تتحكم ميول الأبناء لكن مع الإصرار على مشاورتهم وإعلامهم بكل ما يقومون به كما يوضح بعض الأبناء حيث قالوا أن والدينا لا يأمرانا ولا يفرضان علينا لكن يحاولان دائما أن يفهمانا بأن لا نقوم بشيء دون علمهم لكن أبي وأمي ليسا متعلمين ولما أحاول أن أقنعهما بقيام أي صرف يعارضاني ويأمراني بأن لا أكرر ذلك"

ويضيف أحد الأبناء أبي وأمي ليس لهم مستوى تعليمي أو يعرفوا غير أيقولولي ملازمش أدير هذا وما لازمش تخرج في الليل بصاح ما يقعدوش كامل معايا أيقصرو ولا يسمعوني كي نقولهم حاجة، فالوالدين الأميين تنعدم عندهم ثقافة الحوار مما يؤثر ذلك على جهلهم بطرق التربية والتعامل مع أبنائهم مما يجعل الآباء لا يستطيعون فهم احتياجات أبنائهم.

أما التساهل والتسامح يظهر مع فئة أخرى من الأبناء حيث قال أحد الأبناء : "أن والديا لا يمانعان إذا جلبت أصدقائي إلى البيت بالعكس أمي تقوم باستقبالهم أحسن استقبال"

ويقول آخر يمكنني أن أتصرف كما يحلو لي ، لكن في الخراج يحاول والديا التدخل والمراقبة"

ويقول أحد الأبناء أيضا "لا يمانعا والديا إذا تأخرت عن الدخول إلى المنزل لكن بعلمهما المكان الذي أنا فيه"

كما تقول إحدى البنات : "والديا يسمحا لي بالذهاب إلى التبضع وشراء ملابسي بنفسي لكن يجب أن لا أتأخر عن الدخول إلى المنزل"

وتقول أخرى تسمح لي أسرتي أن أذهب إلى صديقتي لأحضر حفلة عيد ميلادها لكن بشرط أن لا يكون الاختلاط بين الذكور والإناث.

ويقول ابن آخر : "يعطيني أبي وأمي حرية التصرف وتحمل المسؤولية في بعض الأمور"

من خلال هذه الإجابات للأبناء نلاحظ أن السلطة الوالدية بدأت تعرف نوع من التساهل والتسامح وهذا باحترام القواعد الأساسية التي تمس سمعة العائلة خاصة المتعلقة بالقيم الأخلاقية والشرف خاصة بالنسبة للبنات.

بشرط أن يبقى طرف الخيط في يد الوالدين، أي بعلمهم بما يقومون به وهذا ما يجعل الأبناء يتقبلون ذلك غير أن هناك نوع من السيطرة وذلك باستخدام التخويف والإجبار والإلزام خاصة بالنسبة للوالدين الأميين الذين يجهلون الطرق التربوية وكيفية التعامل مع الأبناء وتكيفهم والظروف الاجتماعية الجديدة.

والملاحظ أيضا أن في المراحل العمرية الأولى فالطفل يخضع ويطيع بينما في المرحلة الثانية وبداية من سن 14 فما فوق أين يبدأ الطفل يعرف مرحلة أخرى وهي المراهقة يحاول أن يبحث عن الاستقلالية والحرية من سلطة الأسرة، فيبين المنع والامتثال قطبين واحد يمثله الأهل (الوالدين) وآخر للأبناء وينشأ تفاعل جدلي بل أن كل قطب ينشأ بحد ذاته عن جدلية وتشابكات خاصة، انطلقا من هذا يمكن قياس حالة الصراع داخل الأسرة، ومن الضروري من التمييز بين فئتين من الأبناء فئة يتعاملون مع الأوامر الوالدية بالرضوخ كما هو الحال هند الإناث التي ترضخ لأوامر الوالدين تفاديا للمشاكل وإغضاب الوالدين أما الفئة الثانية التي ينتابها شعور بالمعاناة إزاء ما يلاقونه من هذه السلطة الوالدية وبالتالي تقوم بالتمرد وضرب عرض الحائط لأوامر الوالدين كما يحلو لها.

هذا وتؤكده أيضا الدراسة التي قام بها زهير حطب وعباس مكي حيث توصلا إلى أن العديد من النتائج منها : أنه نتيجة لتسلط أحد الوالدين أو كليهما على الأبناء وتفضيل الذكور على الإناث يفقد طابع المودة والتكامل والتعاطف من العلاقات، ويستعاض منها بمناقشة جديدة أو بمواجهة قاسية صامتة أو معلنة بين أفراد الأسرة"[1]

كما قالت إحدى البنات " أنا ألبس ما يحلو لي ... رغم رفض والديا لذلك، فهم يرونه غير محتشم بالرغم من أنني أجده عاديا، لأني اتبع الموضة ولا يمكن أن أبقى دائما أتبع القيم التي تربيت عليها" فإتباع الموضة تقوم بتكسير قواعد التقاليد مما يجعل بعض الوالدين يقومان بمنع ارتداء ألبسة غير محتشمة نظرا لما لهذه المسألة من ارتباط مع الرقابة المباشرة

---

[1] زهير حطب وعباس مي، مأزم الشباب العلائقي وأشكال التعاطي معه، بيروت معهد الأنماء العربي، 1981

للمجتمع خاصة للبنات التي يؤتى عليها تشدد أكثر من الذكر حتى لا تشوبها شوائب إلى أن يعين زواجها خاصة إذا كانت أسرة محافظة.

بالنسبة للسؤال حول : هل يحاول والديك تفهم سلوكاتك؟

كون أن الأبناء الذين قمنا باستجوابهم في الحالات المدروسة يمثلون فئة تتميز بمرحلة تغير فكري واكتساب خبرات وعلاقات جديدة بفعل احتكاكهم بالمحيط الخارجي المتمثل في مختلف الهيئات والمؤسسات بالإضافة إلى وسائل الإعلام والاتصال بأنواعها والتي تعمل على جلب اهتمامهم ولفت انتباههم من خلال كل ما تبينه من برامج متنوعة تعني بكل انشغالاتهم الأمر الذي يعمل على تبينهم لقيم جديدو قد تتعارض مع القيم الموروثة من المحيط الأسري خاصة الأولياء عن طريق التنشئة الاجتماعية وما يصعب على الأولياء ضبط سلوكات الأبناء.

من خلال كل ذلك نحاول معرفة إذا كان الوالدين في نظر أبنائهم يحاولون تفهم سلوكاتهم فكانت هنالك آراء مختلفة بين من يرى أن الأولياء متفهمون، والتي اقتصرت على ثماني حالات كون أن الأبناء لا يقومون بما يخالف توقعات أوليائهم، أو ما تربوا عليه وهذا ما جاء على لسان الكثير ممن قابلناهم، إذ ذكرت لنا إحدى البنات "لا أقوم بتصرفات تتنافى مع القيم التي تربيت عليها لهذا والديا يتفهمان سلوكاتي"

وتضيف فتاة أخرى : "هما يتفهمان سلوكاتي لأنني أضعها في الحسبان عند قيامي بأي سلوك وبالتالي فأنا لا أخشى شيئا من هذه الناحية"

وتقول ابنة أخرى : "أنا أخضع لأوامر والديا وأتصرف حسب ما يرضيها حتى لا ينزعجا مني من جعلهم راضين عني"

ويقول أحد الأبناء: "أرى أن والدي يتفهمان سلوكي لأنني لا أقوم بتصرفات تعارض ما يرغبان فيه"

ويضيف ابن آخر : "والديا يتفهمان تصرفاتي باعتبار أنني أحاول دائما تجنب إزعاجهما"

ويقول ابن آخر كذلك : "أعرف ما يغضب والديا مني، لذا فأنا أفكر مليا قبل القيام بأي شيء"

وهناك حالة من هذه الحالات كان فيها اتفاق بين جميع الأبناء سواء كانوا ذكورا أم إناثا على تفهم أوليائهم لهم فيذكر أحد الأبناء : "والديا يتفهمان تصرفاتنا لأنهما متفهمان، كما أنهما، كما أنها متفقان ويعرفان جيدا ما يعنيه سن المراهقة"

هذا ما أكده ابن آخر: نعم هما متفهمان لأنهما يعرفان بأننا نحن الأبناء لنا تفكيرنا الخاص ونتصرف أحيانا تصرفات طائشة لكنها ليست خارجة عن القيم المتربى عليها"

كذلك وجدنا فئة يرى فيها الأبناء أن كلا الوالدين لا يتفهمان سلوكاتهم والتي تمثلت في 8 ثمانية حالات أيضا ويرجع الأبناء السبب في ذلك، بصفة عامة إلى فارق السن الكبير بين الأولياء والأبناء، فالأولياء نشئوا على قيم ومعايير قد وطأها بعض التغيير في نظر الأبناء وذلك "لمسايرة مختلف التطورات التكنولوجية التي تستهدف التأثير في القيم والأفكار والمواقف والاتجاهات وخلق التأثيرات المطلوبة في سلوك كل منهم وفي سلوكهم كمجموع وباتجاه تسهيل تمرير الأهداف التي يخدم هذا ما أكدته لنا إحدى البنات في قولها : "لا يتفاهماني وذلك لاختلاف الأجيال إذ أن كل جيل تربى على طريقة عيش معينة بالرغم من أنهما قد يكونان تربيان مثلما تربينا إلا أن المجتمع يلعب دورا هاما في إدخال أمور أخرى على طريقة تفكيرنا خاصة التلفزة التي نجد فيها أمور جديدة تفيدها في حياتنا"

كما تضيف أخرى بقولها لا يتفهمان، لا أدري لماذا وأين يمكن المشكل؟ لربما يعود السبب إلى كون جيلهم يختلف عن جيلنا، وأن هناك أمور نعتبرها عادية يروها هم أنها خرق للاحترام"

وتقول أخرى: "أقوم بكل ما يرضيهم لكن هناك أمور أو أفعال تختلف عن أفعالهم فنحن جيل التكنولوجيا كل واحد حر في سلوكه لا نبقى دائما مقيدين بالعادات والتقاليد والأفكار القديمة لهذا لا يمكن أن يكون التفاهم مع الوالدين"

هناك حالة أخرى ترى : أنه بسبب فتور العلاقات بيننا لا يمكن لوالديا أن يتفهما أي سلوك يصدر منا"

ويقول ابن آخر : "لا يتفهمان سلوكاتي وهذا راجع لكوني لا أعطي أهمية لبعض العادات والتقاليد التي أعتبرها بالية مثل الدخول المبكر إلى المنزل، وإخبارهم عند الذهاب إلى أي مكان، ومن أصاحب، عن طريقة لباسي ..."

ويضيف ابن آخر كذلك : "لا، لأن كل واحد لديه رأيه الخاص، كما يحبان فرض آرائهما في كل شيء خاصة الأب، ولهذا فأنا حسب اعتبارهم لا أقوم بما يرضيهم، وهذا ما يجعلهم لا يتفهمون ما أقوم به"

ويضيف آخر: "نحن جيل هذا الزمان لا نفكر كما يفكرون هم وكل جيل له طريقة عيش معينة هذا ما لا يفهمه الأولياء، خاصة ونحن الآن لدينا وسائل حديثة تعلمنا أشياء جديدة كيف نلبس كيف نتكلم وكيف .... وكيف .... لا نبقى خاضعين دائما للأفكار القديمة"

ويقول أحد الأبناء كذلك : "لا يتفهمان سلوكاتي وذلك لأن تصرفاتي لا تعجبهم لأننا أحاول أن أساير الموضة ولا أعطي أهمية لبعض القيم والتي أراها أمور عادية وأحيانا بالية غير أنها يحاولان أن يفرضا رأيهما في كل ما أقوم به"

أما الفئة الأخيرة، أين يرى فيها الأبناء أن التفهم يكون من أحد الطرفين دون الأخذ، فوجدنا أربع حالات يكون فيها التفهم من طرف الأم وقد جاء على لسان أحد الأبناء : "بالنسبة لأمي نعم فهي تتفهم وتستمع إلينا عندما نتحدث إليها، أما أبي فلا يتفهم سلوكاتنا"

ويضيف ابن آخر : "أمي نعم، أما أبي فلا يتفهم فيرى الأمور حسب منظاره ويقسو علينا إنه يتسلط" أما أبي فلا، فكل ما أقوم به لا يعجبه"

وتضيف ابنة أخرى : "الأم تتفهم أما الوالد فلا يتفهم، لأنه يعيش في عالم معزول عنا"

بالنسبة للحالتين الأخيرتين أين يكون فيها تفهم الآباء لسلوك أبنائهم على غرار أمهاتهم، فنجد أن هناك بنت تقول : "لا، لأنهما لا يتفهمان خاصة الوالدة التي تبدأ بالصراخ والتوبيخ والنعت بأسوأ الألفاظ"

ويضيف ابن آخر: أبي متفهم أما أمي فلا، وهذا رابع لاختلاف المستوى الثقافي بينهما"

وما يمكن استخلاصه أن للوسائل التكنولوجية خاصة منها التلفزيون دورا كبيرا في تغيير بعض القيم والمعايير التي كانت متبناة من طرف الأبناء وقد ارجع ذلك الأغلبية منهم – الأبناء – أننا في عصر التكنولوجيا هذا الأخير الذي يعتبر أهم عوامل التغير الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

وعليه فالأسرة الجزائرية والأبناء بالدرجة الأولى هي في صدد مواجهة قيم جديدة وذلك بالتخلي عن بعض القيم والاحتشام التي كانت تربطها في أوقات سابقة خاصة مع البنات

اللواتي تصبحن عرضة لأخطار الشارع بداية من جماعة الصديقات، إضافة على نوع الحرية التي تغرسها فيها مختلف المؤسسات والتي يحاول دوما تأكيدها الشارع في بداية الأمر، فهذا التنازل عن هذه القيم لا يمنع الأسرة من المحافظة على قيم أكثر أهمية مثل قيمة الشرف التي لا تزال ذات أهمية بالغة وأساسية عند كل أفراد الأسرة الجزائرية.

كما استخلصنا كذلك أن المستوى التعليمي والثقافي يعد عاملا محددا لتفهم الوالدين لسلوكات أبنائها هذا لتدارك الأبناء لذلك وهذا ما تجلى عند تلميح الأبناء المبحوثين لذلك عند ذكرهم أن تفهم الأولياء يعود على مستواهم الثقافي والتعليمي، وهذا ما يعني أن الأسرة الجزائرية اليوم بدأت تأخذ بالأسلوب الديمقراطي من خلال تفهم الوالدين لسلوكات الأبناء رغم تمسكها لبعض القيم المتوارثة عبر الأجداد فالوالدين يحاولون التكيف مع الأوضاع الجديدة وذلك من خلال تغير تصوراتهم وحتى من يعض مواقفهم اتجاه سلوكات أبنائهم كالتفهم التي ترددت خلال الإجابات التي صرح بها الأبناء المبحوثين فالمعاملة الوالدية للأبناء يسودها التفاهم وغياب شبه تام لعملية التسلط ما عدا لدى البعض وفي حالات خاصة.

ما هي الأساليب التي يتخذها والديك عندما تخطأ في تصرفاتك؟

تختلف الأساليب التي يتخذها الوالدين لتكوين الأبناء خلقيا وروحيا وعلميا لذلك فهم يعمدون إلى جملة من الإجراءات التربوية اتجاه أبنائهم داخل البيت وخارجه فيعملون على توجيه الأبناء باتخاذ أساليب مختلفة لتحقيق التوازن والخضوع والتأديب كي يكون لديهم ضابط يقوم بتوجيه سلوكاتهم واتجاهاتهم كذلك هناك من يتخذ العقاب الخلقي كتوبيخ للتأديب والتوجيه والحد للسلوكات المرفوضة وهناك من يتخذ العقاب الديني كالتحريم وهناك من يلجأ إلى العقاب المادي الجسدي كالضرب، وهناك من يلجأ إلى النصح والتوجيه، وكل ذلك باتخاذ الأساليب المتسلطة وأساليب الإقناع والمناقشة والحوار (الديمقراطي) وهناك من يتخذ أسلوب اللامبالاة أو إهمال لذلك فالأبناء في صدد مواجهة أساليب متنوعة لصدهم عن الانحراف وتوجيه سلوكهم.

لقد وجدنا أن الأطفال (الأبناء) يرفضون أسلوب التشدد وخاصة القائم أو المعتمد كل الضرب كعقاب مادي وهذا ما يترجمه خطب الأبناء المبحوثين ومنهم 7 حالات فأغلب الأبناء يرفضون هذا الأسلوب أما الحالات الباقية فنجد أن هناك اختلافا في الأساليب التي

تمارس عليهم هناك من يمارس عليه الأسلوب المتسامح القائم على الحوار والمناقشة مستعملا في ذلك النصح والتوجيه وكذا العقاب الديني والضرب كآخر حل يلجأ إليه الوالدين.

وفي الأخير نجد الأسلوب اللامبالي والهمل الذي يرفضه الأبناء بحكم أنهم لا يشعرون بوجود الوالدين معهم، هنا نجد 3 حالات.

ففي الحالات التي يمارس عليهم الأسلوب المتسلط المتشدد يرى أحد الأبناء "أن والديه قاسين معه ولمجرد أن أخطأ يقومون بضربي ، لا يحاولون فهم السبب؟

يضيف احد الأبناء "والديا يعرفون إلا الضرب رغم أني أقوم دائما ما يرضيهم حتى لا أغضبهم وتقول إحدى البنات والديا يضغطون كثيرا ولا أشعر بالحرية دائما يقومون بضربي وتوبيخي وحرماني من الخروج أحيانا ينتابني شعور أنني لست ابنتهم.

وتضيف بنت أخرى : "أبي وأمي متفاهمان يقومان بمناقشتي في حالات لكن لمجرد أن أخطأ يضربان هذا ما يجعلني افعل ما يحلو لي دون إعلامهم"

ويقول أحد الأبناء لا أقوم بكل ما يأمر والديا لأنهما يعرفان إلا الضرب لذا أفعل ما يحلو لي لأنني دائما معرض للضرب"

ويقول آخر "ندير بزاف حوايج أو ما نقولش لبابا وماما لأنهم يضربوني في كل صغيرة وكبيرة"

وفي الأخير نقول إحدى البنات أبي وأمي بزاف واعرين يعرفو غير يضربو ما عندي حرية في حتة حاجة"

ففي الحالات 12 اثني عشر، نجد فيها الأسلوب المعتمد على المناقشة والحوار والديمقراطية حيث يتخذ الوالدين أساليب المعنوية الأخلاقية في توجيه الأبناء فالمؤشر الأساسي الذي يساعد على ذلك يعود إلى الرصيد المعرفي للوالدين فالابن الأول يقول : "والديا مثقفين لا يضربان بل يستعملان النصح في أغلب الأحيان ويحاولان مناقشتي ومعرفته السبب الذي جعلني أرتكب الخطأ لكن عندما أكرر الخطأ يقومان بضربي"

يضيف الثاني: أبي وأمي متفاهمان على معاملتنا كأصدقاء ومتفقان على طريقة لمعاقبة الذي يرتكب الخطأ في البيت وهي التوبيخ" واحدة.

كما تقول إحدى الفتيات "أبي وأمي يعملون دائما على تحسيسي بخطورة الآفات الاجتماعية ويقومون بنصحي وتوجيهي دون فرض أوامر إجباري كما يستعملان دائما الدين لإقناعي بذلك دون الأرقام.

كما يضيف أحد الأبناء : "أبي وأمي يعتبران صديقتين نتحاور ونناقش كل شيء حتى لما أخطأ يصوبني بتوبيخي أو بالنصح الديني"

وتضيف إحدى البنات: أبي وأمي لا يستعملان كثيرا الضرب بل الإشارة تفهم ما يريدونه وما يغضبهم"

كما تقول إحدى البنات : "ما نحبش كي يبهدلني قدام الناس أو قدام خاوتي أو أصحابتي"

وتضيف أخرى بابا ويما إيعاملوني كصديقتهم مرات أنا نوريلهم كيفاش يلبسوا ... ولكن لما يغضبو أو أنا خطأت أيوبخوني أو مرات يضربوني malgré هما مثقفين بنزوج"

تقول أخرى : "ماما وبابا قاريين يتفهمو كل شيء بصاح هناك حدود وإذا تجاوزتها أيوبخوني أوما يخلونيش مرات حتى يضربوني"

تقول إحدى البنات: أبي وأمي يعتمدان وعلى النصح الديني هذا "حرام" لا تفعلي ذلك ربي يقول والرسول لذلك يقنعاني في فعل إلا الخير فهما يفهمان ويتفهمان كل ما نقوم به نحن في البيت لا يضربنا حتى نبلغ سن 9 فما فوق ولما بلغ أخي 14 سنة أصبحا والديا يستعملان معه الحوار والمناقشة في توجيه ويذكر أحد الأبناء "نجد أبي وأمي يتفهمان كل سلوكاتنا أو كينديرحاجة ما يحبوهاش ينصحني بصاح إذا عاودت درتها ما يستعرفش يضربني سورتو أبي"

ويضيف آخر "مع بابا ويما انقصرو في كل شيء ندخل لدار نحكيلهم كامل واش درت برا أو هما يحكيولي أو كي نخطأ ولا ندير حاجة ما تحبوش أيوبخوني قدام صحابي أو علابالهم ما نحبش كي يزقي عليا قدامهم أخاطر أيولو أيعايروني"

وتقول آخر "أبي وأمي بعاقبوني بزاف خاصة قدام أصحابي أخاطر علابالهم كي يفضحوني قدامهم ما نزيدش نكرر الخطأ لأنهم ما يحبونيش ولا ما يعيطوش عليا غير كي نكون مع أصدقائي"

أما الحالات الثلاث الباقية ترى أن الوالدين لا يتدخلان فيما يفعلان حتى إذا أخطأ الأبناء لا يقوموا بمعاقبتهم وتقويم سلوكهم هذا يعود لأسباب عديدة منها انشغالات الأولياء بالعمل خارج البيت وبالتالي إهمال الأولاد ولا يبالون بما يفعلون كما يمكن أن نقول أنهم لا يحسون بالواقع والتغير الاجتماعي إذ نجد الأغلبية تترك الحرية للأبناء في التصرف كما يحلو لهم دون أي تدخل ومراقبة لسلوك هؤلاء وفي بعض الأحيان دون علم آباءهم خاصة إذا كان الوالدين أو أحدهما غائب عن البيت لسبب العمل أو مشاكل بين الوالدين لذا فالأبناء يخرجون كثيرا ويتبعون دائما جماعتهم (الرفاق) قد يهملون دراستهم.

فيقول أحد الأبناء : "والديا غائبين ويتركوننا مع المربية لذا لا يعرفان إذا تصرفت صح أو خطأ حتى لما أخطأ وتقوم المربية بإعلامه أنني ارتكبت أخطاء ولم أحسن التصرف يقومان بتحذيري فقط كل هذا لأن ليس لديهم الوقت كثيرا فهم منشغلون في الشغل"

وتقول بيت أخرى : "مللت من معاملة أبي وأمي لأنهما لا يهتمان بنا أخرج كما أشاء وأمضي معظم وقتي مع أصدقائي لأن أبي طول الوقت غائب لسبب المشاكل مع أمي وأحيانا أتعمد لارتكاب الأخطاء لا يبالي ولا يقوم بمعاقبتي"

ويضيف ابن آخر: "أبي وأمي لا يهتمان بنا لا يعير اهتمام إذا درست جيدا أم لا ولا يبحث عني إذا تأخرت عن الدخول إلى البيت".

ما يمكن أن نستخلصه من خلال خطابات أو إجابات المبحوثين (الأبناء) حول الأساليب الضبطية التي يتلقونها حيث يخطئون في تصرفاتهم وجدنا أنها تراوحت بين الأساليب المتسلطة والأساليب المرنة والديمقراطية وفي الأخير اللامبالية المهملة متخذين في ذلك الأساليب المعنوية كالنصيحة والتوجيه والتوبيخ الذي مصدرها الأخلاق وهناك من استعمل الدين عن طريق التحريم وهناك من استعمل الأساليب المادية خاصة منها المتمثلة في الضرب حين كانت الفئة الأولى هي التي كان يمارس عليها الأسلوب المتسلط متخذة الضرب كأسلوب أنجح لذلك مما جعل الأبناء يرفضون هذا الأسلوب وقد يجعلهم يتمردون على النصائح التي تقدم إليهم وهذا ما بدى بصراحة من خلال خطاب أحد الأبناء حين صرح أنه لا يسمع لنصائح والديه لأنه يضرب في كل مرة حتى إن لم يرتكب أخطاء كبيرة".

هذا ما يمكن إرجاعه للتنشئة التي تربي عليها الآباء ويحاولون تمريرها إلى الأبناء ما يجعلنا نقول أن الضرب أسلوب تقليدي تتوارثه الأسرة الجزائرية من جيل إلى آخر لأنه يعتبر مسألة ثقافية يدخل في إطار تقاليد الأسرة الجزائرية أما الفئة الثانية فأسلوب المناقشة والحوار هو السائد فيها، وذلك حتى تكون هناك صداقة بين الأبناء والآباء تسمح بمعرفة كل تصرفات الأبناء، فالعقاب الممارس إذا أخطأ الأبناء فيكون النصح والتوجيه، باللجوء إلى معرفة السبب لذلك بأسلوب الحوار ثم يكون بالتوبيخ (كما يلجأون إلى المعاقبة إن لزم الأمر وذلك عن طريق الضرب ويكون دائما كآخر حل يتخذونه الأولياء لتصحيح سلوكات الأبناء) كما تستعمل أيضا أسلوب السيطرة الرمزية كالسخرية والازدراء وترجع قوة هذا الأسلوب إلى خوف الأفراد من أن يضحك الغير منهم وهي مغروسة في أعمالنا وما لاحظناه من خلال خطب الأبناء حين رفضوا توبيخ الوالدين أمام الأصدقاء أو الغير.

أما القواعد الدينية نجد متأصلة إذ تمارس على الأبناء بنهيهم عن فعل شيء يغضب الله وذلك بالتحريم.

وفي الأخير يلجأون إلى العقاب إن لزم الأمر وذلك عن طريق الضرب ويكون دائما كآخر حل ولزم الأمر يتخذونه الأولياء لتصحيح سلوكات الأبناء والكف عن التصرفات الغير مرغوبة.

أما في الفئة الأخيرة والقليلة لم تمدنا بجواب كاف عن الأسلوب الممارس عليهم هذا يدل على اللامبالاة لدى الآباء في كيفية توجيه الأبناء بسبب المشاكل والظروف الاجتماعية التي تعاني منها هذه الأسر ... وهذا ما يجعل الأبناء في الغالب عرضة للمظاهر السلبية للمجتمع الحديث من جراء رفاق السوء في الشارع المكان الثاني الذي يستقبلهم بعد غياب توجيه الوالدين لهم في البيت الأسري.

هل ترى أن أسرتك تحاول أو توجهك نحو السلوكات الصحيحة أم ترى العكس؟

من خلال هذا السؤال الذي أردنا أن نعرف هل ما زالت الأسرة هي الموجه الأساسي لسلوكات الأبناء أجابوا الأبناء المبحوثين بما يلي: المبحوث الأول في أسرتي تعلمت كل ما ينفعني لكن في المدرسة والتلفزة ومع أصحابي ثاني نتعلم حاجات بزاف بصاح أنسقسي بابا ولا يما إذا مليحة هديك الحاجة ولا لالا"

تقريبا نفس الإجابة مثله مثل المبحوث الأول حيث صرح هذا المبحوث أن الأسرة هي الأساس في توجيهي نحو السلوكات الصحيحة هما دائما ورائي ينصحوني بفعل السلوكات الصحيحة ولا أقترب إلى السلوكات المنحرفة"

أما المبحوثة الثالثة ترى "أمي وأبي دائما يوجهاني إلى السلوكات الصحيحة بالإضافة إلى ما يعطوني من نصائح إيوجهوني إلى المدرسة والجمعيات أخاطر هما ماشي قاريين باش يعلموني كل شيء"

وتضيف أخرى : "وين نروح نولي لدار أو غير في الأسرة التاعي اللي نلقا الحاجات التي تفيدني"

وتقول المبحوثة الأخرى : "malgré بابا وماما إيوجهوني ويهتموا بزاف على العادات والتقاليد ينصحوني بصاح تبقى أسرتي هي المدرسة الأولى"

ويقول أحد الأبناء أيضا : "النصائح التي يوجهها إلينا، الوالدين دائما تفيدنا خاصة في المستقبل غير أحنا مراناش واعيين بهذا ونحب نتبع الأصدقاء والتلفزة"

ويقول آخر : "بابا وماما غير متعلمين إيعاملوني بزاف حوايج بصاح كاين حاجات ما يعرفوهاش ولا ما يفهموهاش حتى انسقسي الأصدقاء ولا الأقارب اللي يعرفوا"

ويضيف آخر : "أسرتي تفيديني في كثير من الحاجات خاصة ما يتعلق بتصرفاتي لأن أبي وأمي نتناقش في كل الأمور حتى لما نشاهد فيلم في التلفزة نناقش ما يدور حوله الفيلم"

ويقول آخر : والديا متفهمين وينصحوني ويناقشوني إذن ما يمكنش أتخلى على أسرتي أجد فيها كل ما يخصني وينفعني ويهمني"

ويضيف مبحوث آخر : "أسرتي توجهني نحو السلوكات التي تراها صحيحة كما تتركني أتصرف بحرية وتراقبني من بعيد حتى تصحيح لي بعض التصرفات التي أغلط في ممارستها"

وتقول طفلة أخرى: "أسرتي تحاول دائما توجيهي للسلوكات الصحيحة بصاح يعتمدوا بزاف على التقاليد أخاطر إيخافوا الناس يهدرو علينا"

من خلال كل هذه الإجابات نفهم أن الأبناء يرون في الأسرة الموجه الأساسي لسلوكاتهم غير أن هناك من يرى أن هناك جوانب أخرى أو أطراف أخرى يلجأون إليها لتوجيههم وهناك

أحيانا أخرى الوالدين هما الذين يوجهون الأطفال خاصة فيما يخص الأسر أو الوالدين الأميين الذين يوجهون أولادهم إلى الجمعيات أو الأصدقاء أو بعض الأقارب لتلقين الأبناء خاصة فيما يخص الدراسة ونجد أن الأبناء مقتنعين وراضين بتوجيهات والدتهم أنهم يناقشونهم ويتحاورون معه هذا هو الأسلوب الأنجع حسب المحللين الاجتماعيين والنفسانيين والمختصين في التربية لأن هذه العلاقة تخلق جو يساعد الأطفال على الامتثال والخضوع باقتناع دون ممارسة القوة والتسلط معهم أن هذا يؤدي بهم إلى التمرد.

وتتواصل إجابات المبحوثين بنفس الصياغة إلا بعض الحالات التي ترى بأن الأسرة لا توجه نحو السلوكات الصحيحة وهي خمس 5 حالات حيث أجابت بالآتي :

المبحوثة الأول: "أسرتي لا توجهني نحو السلوكات الصحيحة لأنها تعتمد كثيرا على التقاليد وتحاول دائما أن تضغط علينا وفي تصرفاتي ليس لي الحرية في التصرف تحب تبيتي كيما بنات بكري بصاح الوقت ضركا تبدل ماشي كما بكري.

ويقول المبحوث الثاني : والديا يوجهاني نحو السلوكات التي ترضيهم بصاح أنا ثاني عندي الحق نتصرف كيما يعجبني وصحابي"

ويقول آخر : أنا نتبع دائما واش انشوف في التلفزيون صح والديا إيوجهوني في ضنهم نحو السلوكات الصحيحة لكن في التلفاز أتعلم أحن"

وتقول مبحوثة أخرى: "والدي ووالدتي أحبهم لأنهم حنونين ويحبون إلا الخير لكن تصرفاتي تكون كما نشوف صحابي إيديرو ندير لوكان ما نديرش هاكذا يضحكو عليا، أخاطر بابا دائما غائب عن الدار، ماما ما تقدرش إيدري كل شيء خاصة مراقبة سلوكاتنا إذا طيبتلنا وغسلت أحوايجنا رانا ملاح"

والمبحوث الخامس يقول : أن سكننا ضيق لا يمكن أن نلعب كما نريد في الدار أو نطالع دروسنا حتى أبي وأمي يتقلقوا كي نكونوا كامل في الدار خاصة وأن عندي خاوتي بزاف ممارسته لهذا والديا دائما يبعثوني عند الجيران نقعد معاهم مرات برا في الشارع حتى وقت متأخر".

ما نستخلصه من خلال إجابات المبحوثين حول تقييمهم لدور الأسرة في توجيه سلوكاتهم هو أن أغلبيتهم يؤكدون أن الأسرة هي المنطلق الأساسي في تلقين الأطفال المبادئ الأولى

لاتجاهاتهم وتصرفاتهم غير أن هناك معوقات تعيق الأسرة في أداء وظيفتها التربوية وهذا ما كشفناه من خلال إجابات المبحوثين حيث بالرغم أن الأسرة هي أساس التنشئة الاجتماعية إلا أن هناك ما يعيقها للقيام بوظيفتها التربوية منها الظروف الاجتماعية كضيق السكن وتدني المستوى التعليمي للوالدين مما يجعلهم يجهلون الأسس التربوية الحديثة وما يجري في محيطهم هذا ما يستغله الأبناء خاصة المراهقين لإشباع بعض الرغبات التي يطغى عليها حب الاكتشاف والفضول والتي قد تؤدي بهم إلى الوقوع في بعض الانزلاقات السلوكية إضافة إلى ذلك بعض الأبناء من يلتجأ إلى التلفزيون كبديل للأسرة لإشباع رغباتهم الطفولية دون إدراك للمشكلات التي قد يقعون فيها خاصة لما تنتظر الأسر التي ليس لها الوقت من مؤسسات أخرى أن تملأ فراغ أبنائها وضبط سلوكاتهم.

الاستنتاج العام للمقابلة الجماعية:

إن المقابلة التي قمنا بها مع الأبناء حول أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية ومدى تقلبهم لأوامر الوالدين حيث كشفت لنا أن عملية الضبط الاجتماعي خاصة منها أساليبها تتحدد حسب الجنس والسن وذلك عبر الوصول إلى خلاصة مفادها أن التنشئة في المجال المبحوث تتسم بنوع من التفتح تجاه الولد الذكر وبنوع من التسلط والشدة تجاه الفتاة الأنثى وتعبر ذلك سلوكات ومواقف الآباء. فإن التفرقة بين الجنسين تضل حاضرة وذلك عبر عملية التنشئة الاجتماعية وذلك بتلقينها قيم أسرية إزاء أخيها وأبيها هذا التصور – التمييز – يبقى دائما موجود في المجتمع الجزائري بصفة عامة والأسرة بصفة خاصة ذلك لأن التقاليد الثقافية تساعد في إدامة التمييز وانتقاله من جيل إلى جيل والفتاة والأنثى نجدها تساهم في ذلك بخضوعها ورضوخها للأوامر تفاديا للمشاكل وإغضاب الوالدين.

وهذا ما جعل القيم الذكرية تترسخ أكثر هذا لأن الفتاة الأنثى تسعى بوعي أو بغير وعي في إعادة إنتاج القيم الاجتماعية التقليدية والتي مفادها الأول هو الحفاظ على التوازن الأسري وإستمراريته.

كذلك لوحظ أن أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية الحالية تحاول أن تتماشى والظروف الاجتماعية الجديدة مما جعل الوالدين يتخذان أساليب الليونة والتسامح إزاء الأبناء. فالمناقشة وتبادل الآراء ما هي إلا طريقة من الطرق الديمقراطية السلوك لدى الأسرة

الجزائرية مما يسهل عملية التفاعل الأسري والذي ينحو إلى علاقات أسرية أكثر توجيها انسجاما.

وعليه يصبح الأبناء قادرين على أن يكتسبوا عادات اجتماعية مقبولة بحيث يصبحون قادرين على العيش كأعضاء إيجابيين في المجتمع وهذا توافقا والمنطلق النظري للدراسة حينما تبينينا فكرة بارسور حينما أوضح أهمية الأسرة في عملية التنشئة الاجتماعية كما يرى الوالدين تقع مسؤولية تشكيل شخصية الطفل من خلال ما توفره من فرص للنمو، وما يتعلمه الطفل في السلوك الأساسية السائدة في مجتمع مما يساعد على الضبط الاجتماعي.

ويقلل من فرص الانحراف الذي يعتبره بارسونز نتيجة طبيعية لفشل عملية التنشئة الاجتماعية.

وتدعيما لهذا الأخير وجدنا من خلال المقابلة الجماعية للأبناء الأطفال أنهم يتلقون أساليب ضبطية متنوعة منها ما هي مستمدة قوتها خاصة وأساسا من الأسرة أي أساليب غير رسمي وأخرى من مؤسسات أخرى كالتلفزة والأصدقاء هذا ما تجلى عند تلميح الأبناء المبحوثين لذلك عند ذكرهم أن تفهم الأولياء لسلوكاتهم رغم تمسكها لبعض القيم المتوارثة غبر الأجداد ذلك لأن الوالدين يحاولون التكيف مع الأوضاع الجديدة وذلك من خلال تغير تصوراتهم وحتى من بعض مواقفهم إزاء أطفالهم هذا ما جعل غياب شبه تام أسلوب المتسلط خاصة عند الفئة المتعلمة من الآباء مستعملين في ذلك أسلوب الحوار والمناقشة، متخذين في ذلك أسلوب السيطرة الرمزية كالسخرية ويرجع قوة هذا الأسلوب إلى خوف الأبناء من أن يضحك الغير منهم خاصة الأصدقاء الذين يفرضون أساليب الضغط على أقرانهم هذا ما يفقد الأسرة قسما كبيرا من سلطتها حيث يكون أبناؤها مشاركين من خلال مؤسسات اجتماعية كالجمعية ووسائل الإعلام التي يتخذها الأبناء لإشباع الكثير من رغباتهم خاصة المنعدمة في أسرهم، وهناك من الأسر من تنتظر من مؤسسات أخرى أن تملأ وقت فراغ أبنائها وحتى سلوكهم لأن هناك يعيقها للقيام بوظيفتها التربوية كما ذكر الأبناء ضيق السكن والمستوى التعليمي المتدني للوالدين.

كما يمكن أن تخرج من هذا العرض بخلاصة أن الآباء والأبناء (بنات وذكور) قد اتسقت إجاباتهم مما يؤكد على أن الأبناء يدركون أساليب التربية بنفس التوجه التي يفرضها عليهم الوالدان إلا رفض الأبناء لعملية التسلط التي لم يصرح بها الوالدان.

ويمكن أن نستخلص كذلك بعض الملامح الديمقراطية مثل توزيع الأدوار على الأفراد بشكل محدد، والاحترام أساس التعامل بين الأفراد والتفاهم بين الأبناء والآباء...

أما الأسلوب المخالف للديمقراطية فيتضح في تشدد الأسرة في التعامل من حيث تعزيز القوي الذكرية في الأسرة، واعتبار الأب مصدر السلطة وإعداد البنات وتنشئتهن للقيام بأدوار محددة.

كما تطابقت وجهات نظر الأب والأم وتتفق في أساليب التنشئة الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بطرائف التربية وأساليب التوجيه للأبناء داخل الأسرة، وهذا أمر طيب من أجل تنشئة اجتماعية سليمة خاصة بالنسبة للأسر المتعلمة من خلال إتباع أساليب المراقبة لضبط سلوكات الأبناء خاصة بالنسبة للإناث والأبناء الذكور في المرحلة الأولى، أي قبل سن 13سنة فما فوق لأن في هذه المرحلة يعرف الذكور نوع من التحرر من مراقبة الأولياء خاصة منها الخارجة عن البيت أما الإناث فقد عرفت نوعا من المراقبة خارج وداخل البيت هذا للحفاظ على شرفها وضمان مكانة اجتماعية متميزة في المجتمع، أما الذكور لضمان مستقبلهم وذلك من خلال مراقبة مسارهم الدراسي ومراقبة اختيارهم للزملاء وذلك لما يشعر به الأولياء من خطر الشارع الذي جعل الخضوع والانصياع يعرف تخلخل بمواجهة قيم جديدة مما جعل الأسرة تفقد وتتنازل عن بعض القيم إلا أنها ما تزال تحافظ على قيم أكثر أهمية عند كل أفراد الأسرة الجزائرية كقيمة الشرف، وذلك باتخاذ أساليب مختلفة لتوجيه الأبناء لكي يكون فيهم ضابط يوجههم ويصدهم عن السلوكات المرفوضة معتمدين أساسا على الأساليب المستمدة من الأخلاق كالنصح والتوجيه ومنها ما هي مستمدة من الدين كالتحريم والنهي ومنها من تتخذ العقاب الجسدي كالضرب الذي يعتبر أسلوب تقليدي لدى الأسرة الجزائرية لأنه لا زال مستخدما في الأسرة الجزائرية وحتى وإن اتخذ كآخر حل أو بعد تكرار الخطأ لأن الوالدين يعتبرونه أساسي لتأديب الأبناء وأساسي في عملية التربية.

استنتاج عام

حاولنا من خلال هذا البحث التعرّض إلى أساليب الضبط الاجتماعي، التي تمارسها الأسرة الجزائرية لتوجيه أبنائها، و لعلّ تلقين الأطفال و تدريبهم عل احترام و التزام الضوابط القيمية كالأعراف و التقاليد الاجتماعية و القانون و الدين للأثر الكبير في الحفاظ على التوازن داخل الأسرة و المجتمع و تحصينه ضد التيارات المنحرفة و السلوكات و الأفكار الهدّامة.

لذلك تضمّنت دراستنا على أربع فرضيات و التي دارت حول:

- معرفة التركيبة الأسرية و علاقتها بأساليب الضبط الاجتماعي الممارسة داخل الأسرة الجزائرية.

و الفرضية الثانية كانت عن التمييز بين الجنسين الذكر و الأنثى و علاقة ذلك بنوع الضبط الاجتماعي الذي يمارسه الوالدين –الأسرة- على كل جنس.

أما الفرضية الثالثة تضمّنت تراجع السلطة الأبوية و أثرها على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية.

و الفرضية الرابعة و الأخيرة كانت للمستوى التعليمي للوالدين و أثره على معاملة الآباء و الأمهات لأبنائهم، و نوع الأساليب التي تفضل تلك الأسر المتعلّمة لضبط أطفالها. و في ضوء ذلك فقد كشفت نتائج الدراسة الميدانية التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي طرأت على المجتمع بصفة عامة و على الأسرة بصفة خاصة قد أثرت على عملية الضبط الاجتماعي و بالتالي أساليب و تعدّد مصادرها.

كما أكّدت الدراسة أيضا أنّ هذه التغيرات و التحولات ساعدت على إدخال مفاهيم و قيم جديدة على الأسرة الجزائرية أثرت على أساليب الضبط الاجتماعي.

حيث اتضح أنّ حجم الأسرة الضيق مع الاستقلالية في السكن تحقّز الأسرة في ممارسة ضبط مرن مع أبنائها لتوفر المناخ المناسب، بالنظر خاصة إلى المسكن كوسيلة مهمّة لتوفير الإمكانيات الملائمة التي تساعد الأسرة على القيام بوظيفتها في تنشئة و توجيه أبنائها، كل هذا أدى إلى التأثير على ميكانيزمات الضبط الاجتماعي داخل الأسرة، حيث التأكيد على الاستقلالية و الديمقراطية في العلاقات التي تربط الوالدين بالأبناء، كل ذلك من أجل بناء

شخصية متماشية و الظروف الجديدة، فالأسرة الضيّقة أو الحالية أصبحت توجّه أولادها نحو جماعات رسمية و التي أصبح الطفل يعيش في نطاقها فترات طويلة كالحضانة أو الروضة، الجمعية...

- إنّ أغلبية الأفراد اليوم تغيّرت نظرتهم اتجاه الأقارب إذ لم تعد لها أهمية داخل الأسرة الجزائرية، ذلك لأنهم يفضّلون الاستقلالية، ومن خلال المؤشرات التي حاولنا قياسها و هي السكن مع الأقارب، ترك الأبناء مع الأقارب عند عمل الزوجة (الأم)، تدخل الأقارب لتوجيه الأبناء، إذ أنّ أغلبية الأسر تفضل عدم تدخّل الأقارب و الاستقلالية في المسكن، و أخذ الأبناء إلى الروضة ، كل ذلك يعود للأسباب الآتية:

* لتفادي المشاكل المتكررة خاصة بسبب الأطفال كالعراك، و التنافس في تلبية حاجات الأبناء.

* ثمّ للتخلص من قهر و ضغط الأقارب و العيش بحرية، كل أسرة تربّي و توجه أبناءها كما تشاء و ترفض تدخل الأقارب.

عموما نتائج هذه الفرضية تقرّ أنّ حجم الأسرة الضيق يكون سعة أفضل تكوين لشخصية الطفل و ضبطه، على اعتبار أنّ حجم الأسرة هو الأب و الأم و الأبناء فقط. و هذا ما يعزّز القول أنّ تركيبة الأسرة - خاصة الضيّقة- تحدّد درجة تساهل الوالدين في تتبّع سلوكات أبنائهم و تتبّعهم للضوابط الرسمية.

أما الفرضية الثانية تؤكّد لنا أنّ الأسرة الجزائرية مازالت قيمة الذكور مسيطرة على الإناث داخل الأسرة الواحدة، و هي سيطرة بقصد التوجيه و التنظيم و الضبط، دون الاستبداد و التسلط لأنه أصبح للأنثى البنت أيضا حرية في التعبير عن مشاعرها، و متابعة دروسها و العمل فيما بعد، إلا أنّها ليس بنفس درجة الذكور الذين لهم استقلالية و حرية أكثر داخل و خارج الحياة الأسرية، ممن لا تتاح للأنثى نفس الظروف المعيشية حيث الالتزام و الضبط وفقا لما تحدده الشريعة الإسلامية من الحجاب و التقاليد بعدم الخروج في وقت متأخر إلى بصحبة أحد، و غير هذا من قواعد و حدود الشريعة و التقاليد و القيم الاجتماعية في التعامل مع الإناث.

كل هذا لأن الفتاة دائما يربطها المجتمع بشرف و عرض العائلة إذ كانت معظم إجابات الأسر إن لم نقل كلها حتى ذوي المستوى التعليمي العالي تؤكّد على هاتين القيمتين، و الذكر الولد يبقى الجنس الذي له الحرية في التصرف حتى و إن كانت وسيلة المراقبة مطبّقة عليه فهو جنس لا يعاب عليه حتى إن كانت فيه 100(مئة) عيبة كما في المثل الشعبي.

هذا ما يجعلنا نصل إلى نتيجة مفادها أنّ الفتاة دائما في المركز الثانوي و الولد في المركز الرئيسي، إذ يبقى دائما يحافظ على مكانته من خلال تنشئة و ضبط الأسرة لسلوكاته و تصرفاته و منحه مكانة مميّزة داخل الأسرة لأنه يحمل اسم العائلة .

و تبقى مكانته مستمرة حتى أن يصبح أب، هذا ما وصلت إليه نتائج الفرضية الثالثة التي وصلت إلى أنّ مكانة الأب تبقى دائما راسخة و يبقى دائما صاحب القرار النهائي داخل الأسرة حتى و إن تطوّرت الدهنيات و أصبح الآباء يفضّلون المشورة و إشراك الزوجة في اتخاذ القرارات و التحاور و التفاهم حيال الأبناء.

كما توصّلت نتائج هذه الفرضية إلى أنّ الأب أصبح لا يمارس سلطة قهرية على الأبناء و الزوجة، هذا باستعماله للأساليب الديمقراطية و المرنة في معاملة أفراد أسرت. هذا لأن الضوابط المتسلّطة تراجعت بتراجع السلطة التقليدية للأب التي كانت تقوم على الأمر، أما الآن أصبحت تميّزها الليونة و التسامح من خلال ممارسة الضبط الاجتماعي القائم على المناقشة و الحوار و الإقناع، كل ذلك تماشيا و الأوضاع الاجتماعية الجديدة.

كما أثبتت أيضا النتائج أنّ تراجع سلطة الأب حيث يترك الأب مراقبة الأبناء و توجيههم و ضبطهم في يد الأم (الزوجة) خاصة منها العاملة.

أيضا و من خلال الفرضية الرابعة و الأخيرة التي كشفت لنا نتائجها أنّ المستوى التعليمي له أثر واضح على أساليب الضبط الاجتماعي داخل الأسرة الجزائرية باستعمال أساليب تسامحية، و يتناقشون مع الأبناء في أمور حياتهم و لإقناعهم في شؤون الحياة و كلما قلّ المستوى التعليمي نجد الوالدين يتّخذون أساليب متنوعة تارة ليّنة و متسامحة، و تارة أخرى متشدّدة و متسلّطة، هذا يعني أنّ الرصيد المعرفي و الثقافي له دور كبير في إتباع أساليب التسامح و الإقناع و ذلك بتوافر الإمكانات الثقافية كالمواد الإعلامية داخل و خارج الأسرة، كتب، مجلات، تلفزيون، نواد... فإنّ توافر هذه الإمكانات الثقافية عمل على إيجاد وسط ثقافي

متميّز مما جعل الوالدين يراقبون باستمرار الأبناء و توجيههم بطريقة سليمة باستعمال وسيلة المراقبة خاصة في المسار الدراسي.

-إنّ مؤسسات التنشئة الاجتماعية باختلافها خاصة منها وسائل الإعلام و الروضة و جماعات الرفاق لها فعالية كبيرة في توجيه الممارسات الأسرية نحو التغير، و يظهر ذلك في نمط و تصورات الأفراد خاصة الأبناء حيث صرّحوا خلال المقابلة الجماعية أنهم يتّبعون الموضة، خاصة عبر وسائل الإعلام خاصة منها التلفزيون من خلال البرامج الأجنبية. كما تساهم جماعة الرفاق مساهمة قويّة في عملية ضبط الأبناء من خلال الاستهزاء و السخرية، هذا ما يجعل الأبناء يعيرون الاهتمام أكثر للرفاق حتى و إن سمعوا للوالدين.

فغرس الامتثال عند الأطفال و تقويم سلوكات الأبناء غير المرغوبة يكون باستعمال الأساليب الضبطية المعنوية و ينتهي بالأساليب الضبطية المادية، أي العقاب الجسدي الذي يعتبر مسألة ثقافية يدخل في تقاليد الأسرة الجزائرية. غير أنّ المستوى التعليمي أثر على ذلك في اتخاذه كآخر حل في عملية ضبط الأطفال. كما كشفت لنا أيضا نتائج هذه الدراسة أنّ الدين و العادات و التقاليد من أساسيات الثقافة التربوية للأسرة ككل، إذ تعتبر الضوابط الأساسية التي تعتمد عليها في تنشئة الأبناء، إلا أنّ هناك نوع من التراجع الذي ظهر أثناء احتكاكنا بالميدان، حيث أجابت بعض الأسر بأنها لا تضع شروطا لمراعاة القواعد الدينية ، و أحيانا التقاليد.

و أخيرا توصّلنا إلى نتيجة مهمّة هي أنّ الأسرة الجزائرية تعيش ضغوطات جعلتها تعيش وضعيات شديدة التعقيد، مما جعل الضبط الاجتماعي يعرف تخلخلا في كل الميادين، فالأسرة الجزائرية الحالية تعيش حالة تذبذب خاصة و هي تحاول أنّ تأخذ بالنموذج الفكري العصري ، الذي يفرض نفسه دون التفريط بالنموذج الأصلي، و علاج هذا الوضع يكون بإعادة الاعتبار لقواعد الضبط الاجتماعي في المجتمع باعتبار الضبط الاجتماعي من أهمّ العمليات الاجتماعية التي ينتظر بها سلوك الأفراد و الجماعات بما يتّفق و ثقافة المجتمع.

لهذا نرجو أن تكون هناك في المستقبل دراسات و بحوث علمية و معمّقة أكثر حول الأسرة باعتبارها قاعدة إصلاح المجتمع فإن صلحت صلح المجتمع و لا يكون ذلك إلا بالتربية

السليمة السوية، ثمّ حول الضبط الاجتماعي باعتباره الموضوع الأساسي، الذي يدور حوله علم الاجتماع منذ نشأته.

الخاتمـــة:

لقد عالجت هذه الدراسة موضوعا أساسيا و مهمّا في علم الاجتماع، و على الرغم من شيوع و بساطة الجوانب التي تعرضت لها الدراسة، إلاّ أنها كم تعتقد الباحثة استطاعت أن تقدم أدلّة علمية و إحصائية لموضوع متشابك و متداخل، و لم يكن من السهل التعرض إليه بصفة شاملة و مدققة، لذا مهما كانت النتائج المتوصل إليها في هذا الطرح العلمي، فهي تحتاج إلى التأكّد و التصحيح.

لذلك سعت الباحثة في البحث عن الأساليب الضبطية التي تتخذها الأسرة الجزائرية في توجيه أبنائها و حيث أنّ وسائل و سبل التنشئة الاجتماعية متغيّرة و متبدّلة من أسرة لأخرى حتى و إن كانت في نفس المنطقة و ذلك من خلال تأثير التركيبة الأسرية على الأسلوب الذي تودّ توجيه أبنائها للمواءمة و الالتزام بالسلوك الصحيح و عن طريق أيضا نوع العلاقات السائدة داخل الأسرة، كالتمييز بين الذكر و الأنثى و تراجع السلطة الأبوية و ما يلازمها من ضبط، ثمّ عن طريق تأثير المستوى التعليمي للوالدين على الأسلوب الضبطي المتّبع داخل الأسرة الجزائرية أثناء التنشئة الاجتماعية.

و في ضوء ذلك كشفت لنا نتائج الدراسة الميدانية أنّ الأسرة الجزائرية تمثّل نسقا معقدا و متنوعا بالنظر إلى بنيتها و إنها لا عصرية و لا تقليدية بالنظر إلى أدائها الوظيفي، حيث أنّ الأسرة لم تعد هي المؤسسة الوحيدة التي تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، و لكن هناك مؤسسات أخرى ظهرت إلى جانب الأسرة مما يترتب عليه تعدد مصادر الضبط الاجتماعي، هذا يعود إلى التطورات و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية التي طرأت على المجتمع بصفة عامة، و على الأسرة بصفة خاصة، كما ساعدت في إدخال مفاهيم و قيم جديدة على الأسرة أثرت على أساليب الضبط الاجتماعي، مع العلم أن الأسرة الجزائرية التقليدية كانت تمارس الأسلوب التسلطي لضبط سلوكات و تصرفات الأبناء.

أمّا الآن وجدنا أنّ ذهنيات الآباء و تصوراتهم تطورت بضرورة التكيّف مع الأوضاع الجديدة، و ذلك باتخاذ الأسلوب الديمقراطي في معاملة الأبناء بالحوار و المناقشة و إشراك الزوجة في اتخاذ القرارات داخل الأسرة بالتفاهم و التشاور بينهما، هذا ما لاحظناه أثناء

احتكاكنا المباشر بالميدان مع الأسرة المستجوبة حيث أشار (الوالدين) إلى أنّ الوقت تغيّر و وقت أبنائنا غير وقتنا.
كما استخلصنا أيضا أنّ هناك أسلوب مخالف للديمقراطية في التعامل من حيث تعزيز القوة الذكرية في الأسرة، و إعداد البنات و تنشئتهن تنشئة محدودة و مثل هذه التنشئة لها انعكاسات سلبية في المستقبل، كما تطرق إليها "هشام شرابي"، حيث تطرّق إلى شروط التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة العربية التي يصفها بأنّها تقهر الطفل و تلغي إحساسه بالمسؤولية و تطور خاصة النفاق عنده بتركيزها على فنون المراوغة و عدم الإفصاح عن الرأي و الخنوع و رفض المواجهة التي تعوض بالنميمة و الغيبة.
تنشئة تتجسد فيما بعد في سلوك الفرد الذي تعوّد على عدم الحركة المستقلة و شبّ عليها منذ الطفولة.
لكن من خلال نتائج البحث اتضح نوع من الوعي التربوي الأسري خاصة عند فئة الوالدين الذين لهم مستوى تعليمي عالي، حيث لعب الرصيد المعرفي و الثقافي دور في اختيار الأساليب التنشئوية السليمة لضبط الأبناء حيث كان اهتمامهم أكثر بغرس النمط القيمي الذي يحبذون أن يروه في أبنائهم من خلال إتباعهم لأساليب المناقشة و الليونة و منه تحقيق الهدف المنشود بتكوين فرد صالح لذاته و لمجتمعه، من خلال تشبّعه بالقيم الايجابية الأخلاقية منها و الاجتماعية و الثقافية.
إلا أنّ الوالدين (الأسر) متخوفون من الوضع الجديد خاصة بظهور مؤسسات غير المكملة للوظيفة التربوية للأسرة، و سيادة جو غير مربي في المحيط الحضري، فتنشأ عن هذا الواقع فجوة تربوية تصعب على الوالدين ضبط و مراقبة الأبناء و يستغلها الأبناء للوقوع في انزلاقات سلوكية قد تجرهم إلى الجنوح و الانحراف.
هذا الأخير الذي كان عاملا مهما في تغيير نمط الأسرة، إذ أصبحت تتجه أكثر للطابع النووي الضيق.
و في طيّات هذا التغيير في التركيبة هناك تغير في الأدوار و البنيات التي أصبحت تتّسم أكثر بالفردانية، لكن إلى جانب هذا لاحظنا أنّ الطفل لا يمتلك القيم و القواعد و لا يكيّف سلوكه وفق مختلف النشاطات المثمّنة إلا في إطار أسرته التي تتمحور فيه التربية على ثلاث

وظائف و هي اجتماعية و أخلاقية و دينية بحيث يشكل الممنوع نواة كل وظيفة أثناء عملية الضبط الاجتماعي.

و أخيرا لا بدّ من التأكيد أنّ الأسرة تبقى مؤسسة المؤسسات لذا يجب حمايتها لأداء وظائفها بكل فعالية، و هذا وقاية لها و لأبنائها و للمجتمع.

و حيث أنّ وسائل و أساليب الضبط الاجتماعي تغيّرت خاصة و أنّها تواجه تحديات أساسية داخل الأسرة الجزائرية، فمن الممكن إعادة هذه الدراسة التي تحتاج إلى المزيد من البحوث و الدراسات المعمّقة ، للتحقق من صحّة نتائجها، كما يمكن إجراء دراسة للمقارنة بين الأسرة الجزائرية و الأسرة العربية الأخرى لتبيان الفروق و تحديدها و تفسيرها ، لأن نتائج هذا البحث نسبية فهو صالح للتنقيب و البحث خاصة و أنّ موضوع الأسرة وكدا الضبط الاجتماعــي أضحــت اليـوم مسؤوليـة أصعـب مـن أي وقـت مضـــى، لأنّ المجتمع الجزائــري اليـوم أمـام تحديـات العولمـة و الانفتـاح و التغيـرات، التــي قـد تعسّر عمليـة ضبـط التنشئـة بحسـب إيقـاع محدّد.


البيبليوغرافيا

..

المراجع باللغة العربية

1.الكتب المنهجية:

1- إميل دوركايم، قواعد المنهج في علم الاجتماع، تر محمد قاسم، مكتبة الإنجلوالمصرية القاهرة، 1958.

2- العاوي محمد، مبارك محمد، البحث العلمي أسسه وطريقة كتاباته، المكتبة الأكاديمية، ط1، 1992.

3- رشوان عبد الحميد أحمد حسين، العلم والبحث العلمي، المكتب الجامعي الحديث، ط5، 1992.

4- معن خليل عمر، الموضوعية والتحليل في البحث الاستطلاعي، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط 1، 1983.

2. المعاجم والقواميس:

5- أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، إنجليزي – فرنسي الإسكندرية، 1977.

6- إبراهيم مذكور وآخرون: معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.

7- ابن منظور أبو الفضل جمال الدين: لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1، بدون سنة.

8- المنجد الأبجدي، دار المشرف، بيروت، ط 3 1968.

9- فؤاد إفرام البستاني، منجد الطلاب، دار المشرق، بيروت، ط 29، 1986.

10- محمد عاطف غيث وآخرون قاموس علم الاجتماع: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة 1979.

11- محمد عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

12- ميشال دينكن، معجم في علم الاجتماع، ترجمة : حسان محمد الحسن دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، ط 2، 1986.

3.الكتب الخاصة بالأسرة:

13- زهير حطب/ تطور بين الأسرة العربية والجذور التاريخية، معهد الأنباء العربي، بيروت، ط 2، 1976.

14- سامية الخشاب، النظرية الاجتماعية ودراسة الأسرة، دار المعارف القاهرة، ط 1، 1982.

15- عبد المجيد سيد منصور، زكريا أحمد الشربيني، الأسرة على مشارف القرن 21، دار الفكر العربي القاهرة، ط 1، 2000.

16- عبد العليم عفاف، ناصر إبراهيم، التسمية الثقافية والتغير النظامي للأسرة، دار المعرفة الجامعة الإسكندرية، مصر، 1995.

17- عبد العاطي السيد وآخرون، الأسرة والمجتمع، دار المعرفة، الإسكندرية 1998.

18- علي عبد الواحد وافي، الأسرة والمجتمع، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ط 6، 1966.

19- علياء شكري، الاتجاهات المعاصرة في دراسة الأسرة، دار المعارف القاهرة، ط 1 ، 1979.

20- علياء شكري، مشكلات أساسية حول الأسرة والمجتمع، دار المعارف القاهرة، 1984.

21- عمران عبد الرحيم، تنظيم الأسرة في التراث الإسلامي، المطبعة الإنجليزية، صندوق الأمم المتحدة، 1994.

22- مصطفى بوتفنوشت، العائلة الجزائرية خصائصها وتطورها، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984.

23- مصطفى الخشاب، دراسات في علم الاجتماع العائلي، دار النهضة العربية، بيروت 1985.

24- معن خليل عمر، علم اجتماع الأسرة، دار الشروق، الأردن، 1984.

25- نبيل السمالوطي، الدين والبناء العائلي، دار الشروق، جدة، 1981.

26- نادية بلحاج، المرأة والوضع الأسري، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 1997.

4. الكتب الخاصة بالتربية:

27- أمينة أحمد حسن، نظرية التربية في القرآن الكريم وتطبيقاته، دار المعارف، القاهرة، ط 1 – 1985.

28- السيد الشحات أحمد حين، الصراع القيمي لدى الشباب ومواجهته من منظور التربية الأسرية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1988.

29- سيد أحمد عثمان، علم النفس الاجتماعي للتربية، ج 1، التطبيع الاجتماعي، مكتبة الإنجلو المصرية، 1975.

30- سميرة أحمد السيد، علم الاجتماع التربية، دار الفكر العربي، القاهرة، 1993.

31- عبد الهادي عفيفي، التربية والتغير الثقافي، مكتبة الإنجلوالمصرية، القاهرة 1974.

32- عبد الله الرشدان، علم اجتماع التربية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط 1، 1999.

33- عبد الرحمان ابن خلدون، المقدمة، مطبعة عبد الرحمان، القاهرة، بدون سنة.

34- عبد الرحمان محمد عبد الله، علم الاجتماع، التربية الحديثة النشأ والتطور، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1998.

35- محمد علي المصرفي، مقدمة في أصول التربية، دار المجتمع، جدة، 1988.

36- محمد مصطفى زيدان نبيل السمالوطي، علم النفس والتربية، دار الشروق، جدة، 1985.

37- منير المرسي سرحان، في اجتماعيات التربية، مكتبة الإنجلو المصرية، ط 8، 1996.

5. الكتب الخاصة بالتنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي:

38- أحمد الخشاب، الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية، دار الفكر العربي، القاهرة بدون سنة.

39- أمال عبد الحميد محمد، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والواقعي، بحث ميداني في مجتمع محلي وحضري، إشراف علياء شكري 1997.

40- باسا غانا، مبادئ في علم النفس الاجتماعي، تر عبد الله غلام الله ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1983.

41-بوتمور، تمهيد في علم الاجتماع، تر محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف 1972.

42- تركي رابح، التعليم القومي والشخصية الوطنية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، 1975.

43- حفرية عبد الحميد، فرانز فانون، بعض ملامح الشخصية الجزائرية في كتاباته، منشورات وزارة الثقافة والسياحة، 1985.

44- د. عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتاب، القاهرة، ط 4، 1977.

45- سيجرون إنجلس وجيرالد بوزسون، مشكلات الحياة الانفعالية من المراهقة إلى النضج، الشركة الحديثة للطباعة والنشر 1959.

46- سيحموند فرويد، الأنا والهوا، ترجمة عثمان نجاتي، دار الشروق، بيروت لبنان، ط 4، 1982.

47- سمير نعيم أحمد، علم الاجتماع القانوني، دار المعارف، القاهرة، 1979.

48- عبد الكريم إليافي، تمهيد في علم الاجتماع، مطبعة جامعة دمشق 1964.

49- عبد اللطيف حسن فرح، مفاهيم أساسية لتربية الأطفال، دار المريخ الرياض 1983.

50- عبد المجيد سيد أحمد منصور، دار المريخ الرياض 1983.

50- عبد المجيد سيد أحمد منصور، دور الأسرة كأداة للضبط الاجتماعي في المجتمع العربي، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض 1986.

51- عبد الدايم عبد الله، التربية وتنمية الإنسان في الوطن العربي، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1، 1986.

52- عثمان لبيب فراج، أضواء على الشخصية والصحة العقلية، مكتبة النهضة المصرية 1980.

53- عدنان الدوري، جناح الأحداث، الكتاب الأول، المشكلة والسبب، منشورات ذات السلاسل 1985.

54- علي اسعد وطفة، علم الاجتماع التربوي، منشورات جامعة دمشق، 1995.

55- فؤاد البهي السيد، علم النفس الاجتماع، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 2، 1981.

56- مراد زعيمي، مؤسسات التنشئة الاجتماعي، منشورات باجي مختار عنابة 2002.

57- محمد عاطف غيث، المشاكل الاجتماعية والسلوك الانحرافي، دار المعرفة الجامعية الإسكندرية، 1989.

58- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع التطبيقي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1981.

59- محمد سعيد فرج، البناء الاجتماعي والشخصية، الهيئة المصرية العامة للكتاب الإسكندرية 1980.

60- نويل تايمز، المشكلات الاجتماعية، علم الاجتماع ودراسته، تر غريب محمد سيد أحمد، دار المعرفة الجامعية الغسكندرية 1984.

6.الكتب الخاصة بالمجتمع والتغير الاجتماعي:

61- الموردي علي: دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، مطبعة العاني بغداد، ط 1، 1965.

62- أحمد بيومي، المجتمع والثقافة والشخصية، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعية للإسكندرية 1986.

63- أحمد توفيق المدني، دراسة في علم الاجتماع الثقافي، دار المعرفة الجامعبة للإسكندرية 1986.

63- أحمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري، مكتبة النهضة / ط2، 1963.

64- أحمد أو زيد : البناء الاجتماعي: مدخل لدراسة المجتمع، المكتب الجامعي الحديث الإسكندرية، الجزء 2، بدون سنة.

65- أليكس إنكر، مقدمة في علم الاجتماع، تر محمد الجوهري وآخرون، دار المعارف القاهرة 1975.

66-جيرالد بريز، مجتمع المدينة في البلاد النامية، دراسة في علم الاجتماع الحضري، تر محمد الجوهري الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1989.

67- حليم بركات، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية، المؤسسة الوطنية العربية، بيروت ، ط 2، سنة 1982.

68- خديجة بقطاش، الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر من 1830-1870، مطبعة حلب الجزائر، 1992.

69- السيد عبد العاطي السيد، التصنيع والمجتمع، دراسة تطبيقية في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، 1986.

70- زيدان مصطفى، التنكية الاجتماعية ونظام التعليم الرسمي في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.

71- ساطح الحصري، ما هي القومية؟ دار العلم الملايين، بيروت، 1959.

72- عاطف وصفي ومجموعة من المؤلفين، الإطار الاجتماعي للتغير الاجتماعي المعاصر، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1970.

73- عبد الفتاح عفيفي، بحوث في علم الاجتماع المعاصر، دار الفكر العربي، مدينة نصر مصر 1996.

74- علي عبد الرزاق جلبي، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت 1984.

75- محمد السويدي، مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائرية، الجزائر 1990.

76- مصطفى الخشاب دراسة المجتمع، مكتبة أنجلو المصرية، القاهرة، ط 2، 1969.

77- محمد عاطف غيث، دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، دون سنة.

78- مصطفى الأشرف، الجزائر الأزمة والمجتمع، تر حنين بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1983.

79- نخبة من أساتذة الجامعات العربية، دراسات في المجتمع العربي، دراسات في المجتمع العربي، اتحاد الجامعات العربية الأمانة العامة، عمان، المملكة الأردنية، ط 1، 1985.

80- هشام شرابي، مقدمات لدراسة المجتمع العربي، منشورات صلاح الدين، القدس، 1970.

7. الكتب الخاصة بالطفل:

81- سعد جلال، الطفولة والمراهقة، دار الفكر العربي الطبعة 2 بدون تاريخ.

82- عبد الكريم محمد شنطاوي، تطور لغة الطفل، دار الصفاء، 1992.

83- عياد إبراهيم مواهب الحصري محمد ليلي، إرشاد الطفل وتوجهه في الأسرة ودرو الحضانة، منشأة المعارف، الإسكندرية 1997.
84- هيلت هيملويت، التلفزة والطفل، دراسة تجريبية لأثر التلفزيون على النشء، ترجمة أحمد سعيد عبد الحليم، ومحمود شكري العدوي، مؤسسة سجل العرف القاهرة 1967.

8- الكتب الدينية:

85- الإمام المندري، الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، المكتبة التجارية ط 1 ، الجزء 9، 1960.
86- محمد عبد الله دراز الدين بحوث ممهدة لدراسة تاريخ الإديان، دار القلم الكويت، 1970.

9- الرسائل والأطروحات:

87- أمال عبد الحميد محمد، الضبط الاجتماعي غير الرسمي بين النمط المثالي والواقعي، بحث ميداني في مجتمع محلي وحضري، إشراف علياء شكري رسالة ماجستير، جامعة عين شمس، مصر، 1997.
88- التيجاني تريا، دور التلفزيون في تغيير القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع الثقافي معهد علم الاجتماع الجزائر (2006-2007).

10- المجلات والدوريات:

89- عبد الحفيظ مقدم، القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري، حوليات جامعة الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، العدد 6، الجزء 1، 1991-1992.
90- النظام التربوي والضبط الاجتماعي ، مجلة التربية، ع 86، ماي 1986.
91- مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية سلسلة الدورات، الرباط، الدورة الربيعية سنة 2001.
92- مجلة الفيصل، عدد 122، نيسان 1987.
93- سلسلة دراسات سيكولوجية (2)، مكتبة النهضة العربية 1984.

94- مجلة التربية، ع 21 – المجلد 6، جامعة الكويت صيف1989.
95- المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد 17،المجلد 5 تصدر عن جامعة الكويت 1985.
96- سيد إبراهيم الجيار، التربية ومشكلات المجتمع، دار القلم، الكويت 1974.
97- مجلة علم الاجتماع، العدد 5، 1993.
98- مجلة الفكر العربي العدان 38/37/ يناير، مايو 1985.
99- مجلة المستقبل العربي العدد 308 أكتوبر 2004.
100- عبد الحفيظ مقدم المؤشرات الثقافية على التسيير والتنمية في الثقافة والتسيير أعمال الملتقى الدولي المنعقد في الجزائر، 28-30 نوفمبر 1992، الجزائر.
101- المجلة الجزائرية للتربية العدد الثالث – السنة الأولى، جوان 1995.
102- ملفات ودراسات النمو الديمغرافي في الجزائر سنة 1985.
103- الديوان الوطني للإحصائات نتائج 1998.
104- مجلة التربية العدد 70 مارس 1985
105- مجلة الوحدة، الإعلام والوعي العربي، العدد 54 مارس 1989.
106- جريدة الخبر عدد 2369 و 2376 سنة 1998.
107- مجلة فصلية تصدر عن المجلس الأعلى للغة العربية العدد 3.
108- أمل كاك، دور التلفزيون في تنشئة الأطفال سياسيا في القطر العربي السوري، جامعة دمشق، كلية الآداب 1989، رسالة ماجستير في علم الاجتماع.
109- مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت العدد 97، 1987.
110- مجلة الفكر العربي العدد 16 السنة الثانية ، 1980

المراجع باللغة الأجنبية:

1- LIVRES MÉTHODOLOGIQUES

111- Claude Javeau, l’enquête par questionnaire, ed université de Bruxelles, 1990.

2- DICTIONNAIRE :

112- Emelio Willems, Dictionnaire de sociologie, adaptation française par Armand cuvillier, librairie Marcel riber et cie, Paris, 1966.

113- Encyclopédie Universalis, Corpus A, Edit Paris, 1990.

114- G. Thèmes et A. Empereur, Dictionnaire Général des sciences humaines, E, universitaire, Paris, 1984.

3- FAMILLE :

115- André Michel, sociologie de la famille, PUF, Paris, 1978.

116- Arman Cuvillier, Manuel de sociologie, Puf, Paris, 1950.

117- Burgess (E) and etal, the familly from traditional to compassion skip, new York, 4th ed, 1971.

118- Frederique englets, l’origine de la famille, de la propriété privée et de l’état, up Grète, Paris, 1969.

119- Famille 2000, histoire de la famille, presses encyclopédiques de France, Pris, 1971.

120- Leslie Gerolde R, the family in social convert, oxford university press, new York, 1973.

121- Mustapha Boutefnouchet, la famille Algérienne, évolution et caractéristique récentes, SNED, Alger.

122- M. Bormans, statut personnel et famille au Maghreb de 1940 à nos jours, ed, mouton, Pris, 1977.

123- Martin Segalen, sociologie de la famille, Armand Colin, Pari, 1981.

4- EDUCATION SOCIALISATION ET CONTRÔLE SOCIAL

124- C Camilleri, Jeunesse, famille et de développement, CNRS Paris, 1973.

125- E. Durkheim, éducation et sociologue, puf, Paris, 1989.

126-F. Bourricaud, esquisse d’une théorie de l’autorité , plume librairie, Parie 1969.

127- G (W), All port, pattern and growth of personality, New York, Halt Riem heart, wiston 1961.

128- Jean Stoetzel, la psychologie social, la marrion, Paris, 1978

129- (J) piaget, the moral Judgement of the child, Rutledge Kagan, 1932.

130- Judith Lazar, sociologique de la communication de mass Armand Collin, Paris, 1991.

131- Marcel Mauss, l’autorité, PUF 1958.

132- Maurice Cousson, le contrôle social du crime, PUF, Paris, 1983.

133- Max Weber, autorité, responsabilité parentale et protection de l’enfant, ed, chronique social, Lyon, 1992.

134- (H) Touzar, enquête psychologique sur les rôles conjugaux et la structure familial, CNRS, Pris, 1967

5- SOCIÉTÉ, VALEUR ET CHANGEMENT SOCIAL

135- (A) Magherbi, culture et personnalité de Massinissa à nos jours, OPU, ENAL, Alger.

136- Ali El Kenz, au fil de la crise, édition Bouchene 1990.

137- (A) Benkhlile, définition et reproduction sociodémographique, ed, OPU, Alger (sans date)

138- (ch) Ageron, histoire d’Algérie contemporaine, PUF, Paris, 1979.

139- El Hadi Saada, les langues et l’école, ed, peter larg berne, Francfort, 1983.

140- (E) Bruno, l’Algérie culture et révolution, seuil Paris

141- (E) Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie, ed sindibal, Pris 1988.

142- Fanon Frantz, sociologie d'une révolution, aspero, Paris, 1982.

143- Gilbert Durand les grands textos de la sociologie moderne, Bordas, Paris (sans date).

144- George Mutin, la mitidja, OPU, Alger, sans date

145- G. Balandier, sens et puissance, PUF, Paris 1971.

146- Guy Rocher, introduction à la sociologie général, action social, Paris, 1968.

147- Mouloud Feraoun, le fils du pauvre, collection méditerranée, seuil, 1954.

148- Max Weber, Basic concept in sociology, Green Woof press, New York, USA, 1962.

149- Mustapha Boutefnouchet, la culture en ALgérie : mythe et réalité, SNED, 1982.

150- Mustapha Boutefnouchet, système sociale et changement social en Algérie, OPU, sans date.

151- Michel Clyde, urbanisation detribalisation, stabilisation and urban commitment in south Africa, Taristock publication, London , 1975.

152- Madeline Grawitz, lexique de sciences sociles, Dalloz, Pris, 1983.

153- M. Rokeach, the nature of human values, tie free press, New York 1973.

154- Paul foulqui, vocabulaire des sciences sociaux, PUF, Paris 1978.

156- Sliman Madhar, tradition contre développement, ENAP, Alger, 1992.

157- Souad Khodja, a comme Algérienne, ENAL, Alger, 1989.

158- Emile Durkheim, les formes élémentaires de la vie religieuse, PUF, Paris, 5ème édition, 1968.

6- ETUDES , REVUES, DOCUMENTS :

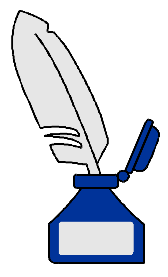
159- Fadela Benkara, les normes dans les représentations de la verginité chez la jeun,es filles Algéroises, DEA, 1981.

160- cahiers internationaux de sociologie, presse universitaires de France, paris, Vol VIII, 1975.

161- Office national des statistiques (ONS) collection n° 224, Alger 1995.

162- Harvard educations review, 29, n° 4, fall 1959.

الملاحـــــــــــق



استمارة استطلاعية guide d’entretien

س1) ما هو عدد الأطفال المفضل لديك 1 1 1 2 1 3 1 4 1 5

إذا كان أقل من 5 هل هذا يعود إلى :

- صعوبة تربيتهم مراقبة وضبط سلوكهم 1
- صعوبة اكتفائهم وتلبية حاجياتهم 1
- لضيق السكن 1
- شيء آخر 1

ما هو ؟ ....

س2) هناك من يرى أن الطفل لما يبلغ سن 18 فما فوق يصبح يعرف مصلحته وتقل مراقبة الأهل أنت :

موافق 1 غير موافق 1

في كلتا الحالتين لما ؟ ....

....

س3) فيما يتعلق الأكل، النظافة، النوم، والنظام الداخلي من يبذل الجهد ويضع شروطا لمراعاتها؟

الأب 1 الأم 1 مشاركة بينهما 1 شخص أخر 1 أذكره؟ ....

س4) فيما يخص العلاقات الخارجية لأبنائك، معاملات، جماعات الرفاق وسلوكه خارج البيت:

هل الأب هو الذي يراقبها 1 الأم 1 مشاركة بينهما 1 شخص آخر 1 من هو؟

....

س5) في الوقت الراهن هل ترى أن ضبط سلوك الفتاة أصعب من الذكر بحكم أنها أصبحت لها نفس حقوق الذكر وكذا تعقد الحياة أم يبقى الذكر هو أصعب لضبط سلوكه؟

....

س6) هل تعاقب أبناءك الذكور والإناث في حالة ما إذا خرجوا عن أوامرك

نعم 1 لا 1

إذا كان نعم هل تعاقبهم نفس المعاقبة؟ ولماذا ؟...

....

س7) من الذي يشرف على متابعة أعمال أبنائك المدرسية؟
الزوج (الأب) 1 الزوجة (الأم) 1 شخص آخر 1 من هو ؟ ....

س8) هل تنتقي لأبنائك البرامج التلفزيونية التي يشاهدونها أي هل تراقبهم أم تترك لهم الحرية في مشاهدة أي برنامج؟ ....
....

س9) هل ترى أن هناك علاقة بين المدرسة والأسرة في عملية توجيه وضبط سلوك الأطفال ؟ ....
....

س10) فيما يتعلق بالتقاليد والعادات هل تبذل جهودا وتضع نظاما وشروطا لمراعاتها؟
....

نعم 1 لا 1

إذا كان نعم يسأل ما هي الأساليب التي تستعملها هي:

- استعمال لأساليب التشدد والقسوة 1
- استعمال لأساليب التسامح والليونة 1
- التشجيع والتحفيز 1
- اللامبالاة وعدم الاهتمام 1

س11) فيما يتعلق المسائل الدينية هل تبذل جهودا وتضع نظاما وشروطا لمراعاتها؟

نعم 1 لا 1

إذا كان نعم ما هي الأساليب التي تتخذها؟
....

النتائج المتحصل عليها من خلال الاستجواب:

نلاحظ من خلال السؤال الأول أنّ النمط المفضل لدى معظم الأسر هو النمط الضيق النووي، إذ تفضّل العدد القليل من الأولاد و هذا "لصعوبة الحياة الاقتصادية و صعوبة تلبية حاجياتهم ثمّ تربيتهم و خاصة ضبط سلوكهم."

و أنها " ترى أنّ الوضع تغيّر لأن في الماضي الحياة بسيطة و كانت مشركة في تربية الأبناء، الجد يربي كذا العم و الأخ و الخال و الجار، أما الآن كل واحد مسؤول عن أسرته.

كما أنّ هناك اتفاق على أنّ ضبط السلوك يكون في سن ما قبل 18 و هذا في رأيهم بغرس النظام الذي يتبعه، ثمّ لمّا يكبر يصبح له عادي و يتبعه بدون نزاع أو خلاف.

هناك فئة أخرى ترى أنّ ضبط السلوك يبدأ منذ الطفولة حتى سن الزواج لأنن هناك بعض القيم تخص الكبير دون الصغير و يجب أن ينضبط فيها.

و بالنسبة للمشاركة في وضع شروط الأكل و النظافة، ... أي النظام الداخلي (داخل البيت) غير أننا وجدنا حالتين ترى أن الأم هي التي تتولى هذه الأعمال دون الأب لأن هذه هي مهمة المرأة و وظيفتها الأساسية هذا فيما يخص النظام داخل البيت، أما خارج البيت المتمثل في السؤال الرابع، أين تمّ أيضا الاتفاق عن المشاركة لضبط سلوك الأبناء خارج البيت مثلا جماعات الرفاق –كيف تستطيع الأم مراقبتها؟ هنا كانت الإجابة بمعرفة هؤلاء بمحاولة التعرف عليهم بطلب للابن أن يأتي برفاقه من حين لآخر إلى البيت و لا يكثر منهم، و هذا بالنسبة للأمهات العاملات بالتوازي مع الأب.

لكن الأمهات الغير عاملات ترى أن هذه المهمة تخص الأب بحكم أنه يخرج و يعمل و عليه أن يراقب سلوك أبنائه في الخارج لكن الأم تقول " أنا أحاول التدخل بطريقة ذكية بمحاولة معرفة من يصاحب الابن في المدرسة و ذلك بالذهاب إلى المدرسة لمعرفة ذلك من الأستاذ، و أجد ذلك غير كاف و بالتالي أولّي هذا الأمر إلى الوالد أو إلى الأبناء الكبار."

فيما يخص ضبط سلوك الفتاة أغلب الإجابات ترى أنّ ضبط سلوكك الفتاة أصبح صعبا كالذكر و هذا لتغير الظروف و الحياة، غير أنّ الذكر يبقى أصعب لأنه يستغرق معظم وقته في الخارج، و في بعض الأحيان يصعب و لا يمكن التحكم في سلوكه، أي البنت يمكن أن يضغط عليها و نجدها دائما ترضخ و تستسلم ليس كالذكر.

أما عن معاقبة الأبناء و تدعيما للفكرة السابقة الآباء اختاروا إجابة "نعم" أي يعاقبون أبناءهم الذكور و الإناث عند مخالفتهم لأوامرهم غير أنّ الإجابات حول الشطر الثاني من السؤال المتعلق بـ "هل يعاقب الذكور و الإناث بنفس الطريقة" هنا الإجابات تراوحت بين نعم و لا. و لم تتغلب الإجابات الايجابية التي ترى أنّ العقاب نفسه بين الجنسين، أما الإجابات التي ترى أنّ العقاب يختلف كان الأغلب و الأكثر و ذلك ظهر من خلال الأساليب التي أعطوها هو أنّ الفتاة تعاقب بشدّة أي يستعمل معها أسلوب التشدد أما الذكر فأنصحه بعجم التكرار إذا أخطأ و هذا يعود إلى أنّ الفتاة إذا أخطأت تمس شرف العائلة، أما الولد فالمجتمع يسمح له بالخطأ خاصة إذا كانت المرة الأولى.

و عندما سئل عن مدى مشاركة الأم في شؤون البيت و متابعة الأعمال المدرسية للأبناء فالجواب كان نعم هناك مشاركة، حيث تجد الم تتردد على الذهاب إلى المدرسة لمعرفة أعمال ابنها في المدرسة، و لما حاولنا معرفة السبب كان الجواب هو أن الأب كثيرا ما هو منشغل.

هنا هل يمكن أن نعطي تفسير و هو أن السلطة الأبوية بدأت تعرف تراجعا إذا فسح المجال للأم أن تشارك الزوج في شتى مجالات و شؤون الأسرة مثلما ذكر سالفا.

و لما حاولنا معرفة مدى مراقبة الآباء لأبنائهم في مشاهدة التلفزيون كانت الإجابات معظمها أجابت بـ نعم أي أنّ هناك مراقبة و انتقاء للقنوات و البرامج التي يراها الأطفال، ثم أنّ هناك مِن آباء مَن ذكر "إنني لا أبذل جهد في ذلك لأنهم يعرفون ماذا أحبّ مشاهدته"، أما الأمهات فمِن هنّ ذكرت أنها لا يمكن أن تراقب الأبناء باستمرار لأن في بعض الأحيان تترك لهم الحرية، خاصة لما تكون مشغولة أو لديها ضيوف و حتى لا يقلقونها الأبناء تتركهم أمام شاشة التلفزيون لكي ينشغلوا و لا يثيروا مشاكل خاصة مع أبناء الجيران.

و فيما يخص معرفة العلاقة بين المدرسة و الأسرة في عملية توجيه و ضبط سلوك الأبناء 'الأطفال) فمعظم المستجوبين اتفقوا على أنّ العلاقة موجودة و الواحدة مكمّلة للأخرى، لأن الأسرة قد تهتم ببعض السلوكات التي تضبطها أما المدرسة تضبط التلاميذ في جوانب أخرى و تم الاتفاق على أنّ الأسرة تضبط القيم الأخلاقية و العادات و التقاليد، أما المدرسة فتركّز على القيم الوطنية و المعرفية، كما قد تشترك في هذه القيم.

و لمّا حاولنا معرفة أساليب الضبط داخل الأسرة و هل هي كما في الأسرة التقليدية التي كانت تتبع الأسلوب التسلطية " contrôle autoritaire" أم بدأت تعرف أسلوب جديد؟ وما استنتجناه هو بداية معرفتها الأسرة لنوع مغاير للأول، لأن هناك بعض الآباء بما فيهم الأمهات من هو متشدد و حريص على توجيه تصرفات و تضع نظاما صارما لإتباع العادات و التقاليد باعتماده على القيم الدينية، غير أنّ معظم الوالدين صرّحوا على أنهم أصبحوا قاصرين و غير قادرين على مراقبة سلوك أفرادها، و هذا راجع للأسباب الآتية:

المحيط أو الوسط الذي يعيشون فيه المليء بالوسائل التي يجب أن يتعامل معها الأبناء و لا أستطيع أن أمنعهم و خاصة أنّ في هذا الوسط الحضري أنّ كل واحد حر في تصرفاته، و صراحة أشجع و أوجه البناء إلى ذلك: مثلا البناء نبعثهم إلى الروضة، أو مراكز ثقافية للتسلية، و ممارسة الرياضة، لأن في بعض الأحيان لا يتوفر لنا الوقت للإخراج الأطفال للتسلية و هنا أيضا أضمن عدم انحراف الأطفال و نعلمهم الاعتماد على النفس حب الاطلاع، ...

كما طرحت سؤال على أحد الآباء قلت له لماذا في الماضي ابنتك لم تتركها تواصل دراستها أما بناتك الصغريات تركتهن يواصلن دراستهن؟ قال لي: "الوضع تغير و تبدل، و يجب عليهن أن يخرجن لمعرفة الحياة أكثر و أنّ المدينة ليست كالريف، كما أنّ في الماضي كل الأقارب كانت تحكم، ثمّ أنّ جدها هو الذي منعها بحكم التقاليد التي تحرم الخروج للفتاة حتى لمتابعة الدراسة، فمصيرها البيت و تكوين أسرة أمّا الآن فالوضع تغيّر."

و لما طرحنا في الأخير سؤال عن ما إذا كان الوالدين يبذلون جهودا و يضعوا شروطا فيما يخص المسائل الدينية فالإجابات معظمها إن لم نقل كلها غامضة نوعا ما، هذا راجع لطبيعة السؤال، و بالتالي لم تكن إجاباتهم مباشرة و معظم إجاباتهم كانت "أحاول أن أغرس فيهم الأخلاق التي تكوّن لهم ضمير يحدد تصرفاتهم في المستقبل و ذلك باستعمال أسلوب التشجيع و المناقشة و الاحترام."

من خلال كل هذه الإجابات أستنتج النقاط الآتية:

- أن الأسرة بدأت تعرف نمط ضيق مستحدث قصد ضبط الأبناء، بعبارة أخرى النمط أو التركيبة الأسرية تؤثر على عملية الضبط.

- الأسرة الجزائرية بدأت تتجه نحو أسلوب الضبط الليّن، المتسامح و ليس كما يدعي البعض أنها فقدت هذه الوظيفة كلّية.
- فالأسرة الجزائرية لم تفقد وظيفتها بل بدأت تشاطرها بعض المؤسسات في وظيفتها الأساسية منها ألا و هي عملية التنشئة الاجتماعية هنا تظهر أهمية الأسرة حيث لا يمكن أن تعوضها مؤسسة أخرى.
- مشاركة المرأة للرجال في شتى المجالات أدى إلى تراجع السلطة الأبوية وبالتالي تغير نوع الضبط الاجتماعي إلى التسامح و اللين.
- للظروف الاقتصادية، الاجتماعيـة و الثقافيـة الجديـدة أثـر على الأنظمة الاجتماعية، و هذا ما عمل على زعزعة بعض القيم الاجتماعية و الأخلاقية كتفكك العلاقات القرابية و ظهور الفردانية، و تراجع السلطة الأبوية خاصة مع خروج المرأة إلى العمل، النمط المستحدث للأسرة، ... و هذا ما يؤدي بتوجه الضبط الاجتماعي إلى الليونة و المناقشة contrôle permissive عكس ما كان عليه في السابق إذ كان يتمثل في الضبط القهري التسلطي contrôle autoritaire .
- كما لا ننسى نقطة بالغة الأهمية المتعلقة بتفضيل الذكر عن الأنثى، إذ نجد الأسرة الجزائرية تميز بين الجنسين إذ نجد نوعين من الضبط يرتكزان عن الفتاة ألا و هما المتشدد التسلطي الذي يغلب عن الأسلوب الثاني المتمثل في التسامح، أما الذكور يقام عليهم نوع واحد من الضبط و هو المتسامح الذي يقوم على التشجيع و المناقشة.

إستمارة بحث موجهة للآباء و الأمهات

قصد تحضير رسالة ماجستير تحت عنوان " أساليب الضبط الاجتماعي في الوسط الأسري الجزائري "، أرجو من الآباء والأمهات الاجابة عن هذه الاسئلة بموضوعية وأتعهد للجميع بأن الاجابات سوف تحظى بسرية تامة، ولن تستغل هذا لأغراض البحث العلمي فقط. شكرا

البيانات الشخصية

1- السن : الزوج :.......... الزوجة : ....

2- المستوى التعليمي :

الزوج : أمي [] يقرأ و يكتب [] إبتدائي [] متوسط [] ثانوي [] عالي []

الزوجة : أمية [] تقرأ و تكتب [] إبتدائي [] متوسط [] ثانوي [] عالي []

3- المهنة : الزوج : .... الزوجة : ....

4- نوع السكن : فيلا [] سكن أرضي [] شقة [] شيء آخر [] ما هو ؟ ....

5- هل تسكن في سكن مشترك ؟ [] نعم [] لا

6- ما هو عدد غرفك ؟ ....

II البنية (التركيبة) الأسرية و أثرها على عملية الضبط الاجتماعي

- ممن تتكون أسرتك : الأب الأم والأبناء []

// // // // الجد و الجدة [] آخرون [] من هم ؟ ....

7- ماهو عدد أطفالك ؟ .... الذكور .... الإناث ....

8- هل كلهم يزاولون الدراسة ؟

نعم [] لا []

- إذا كان – نعم – يسأل هل كلهم ناجحون و مجتهدون ؟ نعم [] لا []

- إذا كان – لا – يسأل هل : - لهم مشاكل في الدراسة (لا يستوعبوا ، لا يحضروا إلى المدرسة) []

- لهم مشلكل صحية [] لهم مشاكل عائلية (كالشجار) []

[إختر جوابا واحدا فقط] - مشاكل اقتصادية (عدم قدرتك لتلبية لوازمهم المدرسية) []

- شيء آخر [] أذكره : ....

9- إذا كانت طلبات أبناؤك (كشراء ملابس بأثمان باهضة) كثيرة هل تلبي لهم طلباتهم ؟

نعم [] لا []

في حالة ما إذا كانت الإجابة بـ لا هل هذا يعود إلى :

- كثرة عددهم []

- غلاء المعيشة []

- عدم كفاية دخلك [] [إختر جوابا واحدا فقط]

- عدم مساعدة الأم (الزوجة) []

- آخر [] ما هو ؟ ....

10- كيف تتم معاملتك مع أبنائك في البيت :

- بصرامة و بنوع من الخوف []

- تعاملهم كأصدقاء و بنوع من الحرية [] [إختر جوابا ولحدا فقط]

- لا تبالي []

11- من الذي يصدر الأوامر داخل الأسرة ، أو إلى من تعود الكلمة الأخيرة في إصدار القرار ؟

الأب [] دائما [] أحيانا [] أبدا []

الأم [] دائما [] أحيانا [] أبدا []

الإثنين معا [] دائما [] أحيانا [] أبدا [] [رتب إجابتك]

الجد [] دئما [] أحيانا [] أبدا []

الجدة [] دائما [] أحيانا [] أبدا []

الأبناء [] دائما [] أحيانا [] أبدا []

12- هل أنت حريص على متابعة سلوك أبنائك و أعمالهم المدرسية ؟

نعم [] لا []

- إذا كانت الإجابة بـ – نعم – يسأل هل هذا يعود إلى :

قلة عددهم []

تفرغك لهم []

توفر الوقت []

سعة السكن []

لعدم وجود من يساعدك في هذه المهمة []

شيء آخر [] ما هو ؟ ....

13 - إذا اضطررت للإبتعاد عن البيت لمدة طويلة مثلا لظروف عملك ،... هل يؤثر ذلك على دورك في :

- شراء مستلزمات البيت [] في توجيه الأبناء و تربيتهم []

- آخر [] أذكره ؟ ....

14 - إذا كنت تسكن في سكن مشترك في رأيك هل يؤثر على سلوك الأبناء ؟

يؤثر [] لا يؤثر []

- إذا كان يؤثر فيما يكمن هذا التأثير :

تدخل الأقارب في تربية الأبناء []

جو لا يساعدك على مراقبة سلوك أبنائك بنفسك []

[إختر جوابا و احدا فقط] ضد جو المنافسة خاصة في تلبية حاجيات الأطفال []

شيء آخر []

أذكره ما هو ؟ ....

15- إذا كنت راض بالسكن الجماعي " المشترك " هل لأن هذا :

1- يؤمن أسرتك في غيابك []

[إختر جوابا واحدا فقط] 2- يساعدك على تربية الأولاد و متابعتهم []

3- يعاقب الأبناء عند الإنحراف []

- إذا اخترت الإجابة - 2 - و -3 - من يساعدك على الإشراف على ذلك بطريقة مباشرة ؟

الجد [] الجدة [] الأعمام [] الأخوال [] أبناءك الكبار [] شخص آخر []

من هو ؟..............................

16- ما هو عدد الأطفال المفضل لديك ؟ 1 [] 2 [] 3 [] 4 [] 5 [] أو أكثر من ذلك حدد []

- إذا كان أقل من 5 هل هذا يعود إلى :

- صعوبة تربيتهم ومراقبة و ضبط سلوكهم []

[إختر جوابا واحدا فقط] - صعوبة اكتفائهم و تلبية حاجياتهم []

- لضيق السكن [] شيء آخر []

مـا هو ؟ ....

17 - إذا حصل و إن كذب عنك ابنك هل ؟ تعاقبه [] لا تعاقبه []

- إذا عاقبته هل تعاقبه أمام إخوته ؟ نعم [] لا []

في حالة ما إذا كان – نعم – يسأل هل ؟

– لأنها ليست المرة الأولى التي يكذب فيها []

[إختر جوابا واحدا فقط] – حتى يعتبر درسا له و لا يكررها []

– حتى يعتبر درسا لإخوته و لا يتعلموا الخطأ []

– شيء آخر [] أذكره ؟.........................

التميز أو تفضيل الذكر عن الأنثى و علاقته بتحديد نوع الضبط الاجتماعي

18- حدد جنس و سن أطفالك حسب ما يلي :

الأول : ذكر [] أنثى [] السن ....

الثاني : ذكر [] أنثى [] السن ....

الثالث : ذكر [] أنثى [] السن ....

الرابع : ذكر [] أنثى [] السن ....

الخامس :ذكر [] أنثى [] السن ....

19- هل تفرق(تميز)بين أطفالك في المعاملة ؟ نعم [] لا []

و هل تعتقد أن إنجاب الأطفال خاصة الذكور منهم يزيد من مكانة الأب و العائلة ؟

نعم [] لا []

20 - هل تفضيلك للذكر يرجع إلى أنه :

– يساعدك لما يكبر []

[رتب إجابتك] – يتعلم و يحصل على منصب مشرف جدا []

– ليحمل اسم العائلة []

– ليحافظ على شرف العائلة []

21- هل تعاقب أبناءك الذكور و الإناث في حالة ما إذا عصوا أوامرك ؟

نعم [] لا []

إذا كان نعم هل تعاقبهم نفس المعاقبة ؟ و لماذا ؟ ....

....

22- إذا كنت تفضل الأنثى هل هذا راجع إلى :

- أنها تساعد أمها في شغل البيت []

[إختر جوابا واحدا فقط] - لأنها ترضخ لأوامرك و تنفذها دون نقاش []

- لأنها مجتهدة و نشيطة في دراستها []

- لأنها حنونة و تساعدك إذا احتجت إليها []

- شيء آخر [] ما هو ؟ ....

23- في رأيك ضبط سلوك الفتاة واجب من الوالدين لأنها : [إختر جوابا واحدا فقط]

- لما تخرج عن العرف و التقاليد يجلب لك العار [] - لأنها تمثل شرف العائلة []

- لأنها ستقوم بتربية أجيال فيما بعد [] - لأن ديننا الاسلامي الحنيف حثنا على حسن تربية الفتاة []

- شيء آخر [] أذكره ؟ ....

24- في رأيك هل ترى أن الأولاد ذكورا و إناثا من حقهم اختيار تخصصهم العلمي (أي الفرع الذي يريدونه (La filiere ou la branche) لوحدهم ؟

نعم [] لا []

في حالة الإجابة بـ - لا - يسأل عن الجهة التي لها حق الاختيار ؟

الأب[]الأم[]الأعمام[]الأخوال[]الأخ الأكبر[]الأخ المتعلم[]الأصدقاء[]التوجيه حسب المعدل (المجموع)[]

25 - كيف تتقبل الإختيارات الشخصية لأبنائك الذكور (كالملابس ، الهوايات ، الأصدقاء ....)

و الإهتمامات الأخرى ؟ - بالرضى [] تحاول التدخل و الضغط []

[إختر جوابا واحدا فقط] - الرفض [] اللا مبالاة []

26- كيف تتقبل الاختيارات الشخصية لبناتك (كالملابس ، الهوايات ، الأصدقاء ....

الإهتمامات الخاصة الأخرى) ؟ - بالرضى [] تحاول التدخل و الضغط []

[إختر جوابا واحدا فقط] - الرفض [] اللا مبالاة []

27 - إذا حصل و أن رأيت ابنتك (الفتاة) مع أحد أصدقائها الذكور متجولة معه في الشارع هل ؟

[إختر جوابا واحدا فقط]

تضربها [] توبخها [] تحرم عليها الخروج مرة أخرى []

تنصحها و تنهيها [] تعمل على أنك لم ترها []

28- إذا حصل و أن رأيت ابنك الذكر مع إحدى الفتيات في الشارع هل ؟

[إختر جوابا واحدا فقط]

تضربه[] توبخه [] تقاطعه [] تنهيه و تنصحه [] تعمل على أنك لم تره []

29- في الوقت الراهن هل ترى أن تربية الفتاة هي أصعب من الذكر بحكم أنها :

- أصبحت لها نفس حقوق الذكر []
- لنظرة المجتمع المختلفة للفتاة []
- لتعقـد الحيـــاة [] [إختر جوابا واحدا فقط]
- للحفاظ على سمعة العائلة []
- فسـاد أخلاق المجتمـع []

5/ السلطة الأبوية و عملية الضبط الاجتماعي

30 - إذا احتاج الإبن للأب هل يكون بمقابلة :

- الأب مباشرة []
- الأب عن طريق الأم []
- الأب عن طريق الأخ الأكبر [] [إختر جوابا واحدا فقط]
- آخر أذكره ؟..

31- هل سبق لك و أن ضربت أبناءك ؟ نعم [] لا []

إذا كان – نعم– هل هو دائما [] أحيانا [] نادرا []

ما هو السبب ؟ ....

32- ما هي الأخطاء التي تقبلها من أبنائك ؟ :

- النتائج المدرسية الضعيفة []
- العراك بين الإخوة []
- العراك في الخارج [] [رتب الإجابات إذا اخترت
- السرقـــة [] أكثر من جواب واحد]
- عدم اتباعه للدين []
- سلوكات أخرى []

ما هي ؟...

33- عندما تعاقب أبناءك هل يتدخل أحد أفراد الأسرة ؟

نعم [] لا []

إذا كان – نعم – من هو الطرف الذي يتدخل ؟ ....

إذا كان – لا – هل هذا راجع إلى أنك : – المسؤول الوحيد على أبنائك []

– لا تحب أن يشاركك أحد في توجيه أبنائك []

[إختر جوابا واحدا فقط] – لأن تدخلهم يذبذب الأبناء []

34- إذا علمت أن ابنك يدخن و عاقبته أمه هل ؟ تعاقبه أنت أيضا []

تكتفي بمعاقبة أمه له []

عند اختيارك لإحدى الإجابات و ضح لماذا ؟ ....

....

35- هل وجود الأب في البيت يغير من سلوكات الأفراد في الأسرة ؟

نعم [] لا []

في كل الحالات لماذا ؟ ....

36- إلى من تعود الكلمة الأخيرة في إصدار القرار داخل الأسرة و لماذا ؟ ....

....

37- هل تمارس الضغط لإرغام أبنائك على الإلتزام بالقواعد و القوانين العرفية و الأخلاقية ؟

نعم [] لا []

-إذا كان – نعم – هل ؟ تحرص أن تقوم بها لوحدك [] أم هناك من يشاركك []

- إذا كان من يشاركك فيمن يتمثلون اذكرهم ؟ الأم (الزوجة) [] الجد [] الجـــدة [] آخرون []

من هم ؟ ....

38 - حسب رأيك هل الإلتزام بالآداب العامة داخل البيت يعود إلى الخوف من ؟ [إختر جوابا واحدا فقط]

الأب [] الأم [] الأب و الأم [] من الأخ الأكبر [] الخوف من كلام الجيران []

الخوف من عقاب الله []

39 - هل هناك مشاركة بينك و بين زوجتك في تدبير شؤون الأسرة ؟ نعم [] لا []

- في حالة الإجابة بـ – نعم – ماهي مجالات المشاركة : – العناية بالأبناء و تربيتهم []

– حل مشكلات الأسرة []

[رتب إجاباتك] – تسيير ميزانية الأسرة []

– شيء آخر [] أذكره ....

40- هل ترى أن الأولاد يجب أن يتعلموا نفس المهنة التي يعمل بها الأب و الأم ؟

نعم [] لا []

في حالة الإجابة بـ – نعم – يسأل عن السبب ؟ : – ليس لهم حق الإختيار []

– مهنة ذات أجر عالي []

[إختر جوابا واحدا فقط] – مهنة ذات مكانة إجتماعية []

– سبب آخر []

أذكره ؟ ....

41- أين تم تعليمك في : الزوايا [] الكتاتيب [] المدرسة الفرنسية [] المدرسة الجزائرية []

المدرسة الفرنسية و الجزائرية []

42- هل تطالع الصحافة المكتوبة ؟ نعم [] لا []

في حالة الإجابة بـ – نعم – ما نوعها ؟

جرائد []	مجلات []	كتب []
الخبر []	مجلة العربي []	تربوية []
الساء []	الشاشة []	تثقيفية []
الشعب []	أول نوفمبر []	أخبارية []
الأصيل []	Science et vie	سياسية []
العالم السياسي []	المستقبل العربي []	علمية []
[] L'ORIZON	مجلات أجرى أذكرها	دينية []
[] LE SOIR	....	ترويحية []
[] LIBERTE	....	أخرى []
[] LE MATIN		
جرائد أخرى []		ما هي أذكرها ..
أذكرها		....

43- هل تختار و تأمر أبناءك بالمطالعة ؟ نعم [] لا []

إذا كان – نعم – ما نوع المطالعات التي تأمرهم بها ؟ : [رتب إجاباتك]

مجلات [] كتب []

تربوية [] علمية [] مدرسية [] تثقيفية [] ترويحية [] أخرى [] أذكرها ....

44- ماهي اللغة التي تحرص أن يتكلمها أبناؤك ؟ : – العربية الفصحى [] الفرنسية []

– العربية و الفرنسية معا []

إختر جوابا واحدا فقط] – الدارجة [] الدارجة و العربية []

– الأمازيغية و العربية الفصحى []

– الأمازيغية و الفرنسية []

لماذا في كل الحالات ؟ ....

45- ما هي القنوات التلفزيونية التي تفضل مشاهدتها ؟ : – القناة الوطنية الجزائرية []

– دبي [] الجزيرة []

[رتب إجاباتك] – مصر [] تونـــــس []

– ليبيا [] MBC []

– ART [] TF1 []

– EURONEWS [] CANAL + []

– قنوات أخرى [] أذكرها ....

أذكر الأسباب التي دفعتك لاختيار أي قناة ؟ ....

....

46- هل تنتقي لأبنائك البرامج التي يشاهدونها (أي هل تراقبهم أم تترك لهم الحرية في مشاهدة أي برنامج)

....

47 – هناك من يرى أن كل ما يراه الأطفال في التلفزيون و يقرأونه في المجلات كل ذلك يؤثر بشكل أو بآخر في سلوكهم ، هل أنت موافق ؟ نعم [] لا []

48- هل توافق على خروج إبنتك إلى العمل في أي ميدان ؟ نعم [] لا []

- في حالة الإجابة بـ – نعم – يسأل عن السبب ؟ – لمساعدة والدها []

– لتجهيز نفسها []

[إختر جوابا واحدا فقط] – لسبب التحضر []

– شيء آخر [] ماهو ؟ ....

....

- في حالة الإجابة بـ – لا – يسأل عن السبب ؟ – عمل البيت أفضل []

– عملها يتعارض مع التقاليد (عيب) []

[إختر جوابا واحدا فقط] – تكوين أسرة أحسن []

– شيء آخر [] ما هو ....

....

49- إذا كانت الزوجة تعمل أين يبقى الأطفال ؟ – يبقون مع الجارة []

– يذهبون إلى الروضة []

[إختر جوابا واحدا فقط] – يذهبون إلى الأقارب []

– يبقون في المنزل مع شخص ما []

– مكان آخر [] أذكره ....

....

50- فيما يخص أماكن التسلية و الترفيه هل تولي لها أهمية في توجيه سلوكات أبنائك ؟ نعم [] لا []

- إذا كان – نعم – ما هي المرة الأخيرة التي أخذت فيها أبناءك إلى هذه المرافق ؟

- إذا كان نعم هل تأخذهم دائما [] أحيانا [] نادرا []

51- ما رأيك في الذين يحرصون على تتبع الموضة ، ويسلكون السلوكيات الفردية ؟ [إختر جوابا واحدا فقط]

خروج من المألوف [] عدم الإحتشام [] كل واحد حر في سلوكه [] سلوك ضروري لمسايرة التحضر []

وقف الوالدين تجاه بعض الممارسات و ما يناسبها من ضبط إجتماعي

52- فيما يخص و يتعلق بالتقاليد و العادات هل تبذل جهودا و تضع نظاما و شروطا لمراعاتها ؟

نعم [] لا []

إذا كان – نعم – يسأل ما هي الأساليب التي تستعملها هل هي ؟

[إختر جوابا واحدا فقط]

- إستعمال لأساليب التشدد و القسوة []
- التشجيع و التحفيز []
- التسامح و الليونة []
- اللا مبالاة و عدم الإهتمام []

53- فيما يخص الممارسات الدينية هل تبذل جهودا و تضع شروطا و نظاما لمراعاتها ؟

نعم [] لا []

- إذا كان – نعم – يسأل ما هي الأساليب التي تستعملها ؟ أذكرها ؟ ....

....

54- على العموم كيف ترى أن يتم حل المشاكل التي تحدث بين الناس ؟

[إختر جوابا واحدا فقط]

- عن طريق التراضي []
- عن طريق مجلس عرفي []
- باللجوء إلى السلطات []

55- ماهو رد فعلك أمام السلوكات المنحرفة (السرقة ، الكذب ، شرب الخمر .....) ؟

[إختر جوابا واحدا فقط]

- النصح و التوجيه []
- الردع بالقوة و العقاب []
- تبليغ الشرطة []
- لا تتدخل []

56 - إذا رأيت ابنك في أماكن غير لائقة هل ؟ :

[إختر جوابا واحدا فقط]

- تنصحه بالإبتعاد []
- تضربـــــه []
- تـشـتـمـــه []
- تعمل على أنك لم تره []
- شـيء آخـر []

أذكره ظ...

57- في رأيك هل أسلوب العقاب له دور في تفادي الإنحرافات ؟ نعم [] لا []

في كلتا الحالتين لماذا ؟..

....

58- هل تستعمل الضرب في تربية أبنائك ؟ نعم [] لا []

- في حالة الإجابة بـ - نعم - يسأل هل يضرب الأطفال ؟ - بمجرد و قوعهم في الخطأ []

[إختر جوابا واحدا فقط]

- بعد تكرار الخطأ []
- في الحالات الإضطرارية فقط []

عند اختيارك لجواب واحد وضح السبب؟..

....

59- إختر من بين هذه العبارات الأكثر أهمية عندك ؟

- يجب على الأطفال أن يخافوا آباءهم [] - يجب على الأطفال أن يحترموا آباءهم []

- يجب على الأطفال أن يتناقشوا مع آبائهم []

60 - حسب رأيك ، هل مازالت الأسرة المجال القاعدي للتربية ، ومنبع و مصدر إصدار القوانين العرفية لتوجيه تصرفات و سلوكات الأفراد ؟..

....

61- في الوقت الذي نعيش فيه هل ترى أن الوالد يجب أن يكون ؟

- متشدد مع أبنائه []
- أن يحترموا الوالدين و الكبار في السن []
- لا يناقشه ابنه في أوامـــره []
- لا يسمح أن يسألوا كثيرا []
- أن يتعامل الوالد مع الأبناء كأصدقاء []
- أن يوفر جو الديمقراطية في العلاقات التي تربطه مع أبنائـــه []

دليل المقابلة:

1.السن،

2.الجنس،

3.هل يقوم والديك بمراقبة سلوكاتك داخل و خارج البيت؟

4. هل تقبل و تخضع لكل أوامر والديك؟

5.هل يحاول والديك تفهّم مختلف سلوكاتك؟

6.ماهي الأساليب التي يتخذها والديك عندما تخطأ في تصرفاتك؟

7.هل ترى أنّ أسرتك تحاول أن توجهك نحو السلوكات الصحيحة أم ترى العكس؟ وضّح؟